٣١

947

بر سر ... دو چشم بیمار دارد

... زنخدان ... شکسته خار

غیرت ... [illegible]

در چشم ... [illegible]

[illegible]

نقش ... [illegible]

لطافت ... [illegible]

در آینه جمال ... [illegible]

در چشم ... خود دوران ... [illegible]

این کتاب بهترین و معتبرترین [illegible]
[illegible] کتب منطق است [illegible] از خصایص [illegible]
[illegible] شیخ [illegible] ابو علی [illegible]

[illegible] ابو علی بن سینا [illegible] ۱۳۴۳ [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
المقالة الاولى من الفن الخامس من الجملة الاولى في
البرهان من المنطق وهي اثنا عشر فصلا فصل ١
في الدلالة على الغرض من هذا الفن فصل ٢ في مرتبة
البرهان فصل ٣ في ان كل تعليم وتعلم فقد يكون بعلم سابق
فصل ٤ في تعديد مبادي القياسات بقول عام
فصل ٥ في المطالب وما يتصل بها وفي ذلك
بيان اصناف مبادي العلوم واصناف الحدود الوسطى
فصل ٦ في كيفية اصابة المجهولات من المعلومات
فصل ٧ في البرهان المطلق وفي قسمته الذي احدهما
برهان لم والآخر برهان ان ويسمى دليلا فصل ٨
في ان العلم اليقيني بكل ما له سبب فمن جهة سببه ومراعاة
حدود البرهان من ذلك فصل ٩ في كيفية تعريف
الشيء المجهول له سبب في موضوعه وفي الاستقراء والتجربة وموجبهما

والتجربة وموجبهما فصل ١٠ في بيان كيفية كون الاخص
علة لانتاج الاعم علة ما دون الاخص وابانة الفرق بين اجناس
والمواد والصور والفصول فصل ١١
في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها
فصل ١٢ في مبدا البرهان فصل ١
في الدلالة على الغرض من هذا الفن لما كان العلم المكتسب بالفكر
والحاصل بغير اكتساب فكري قسمين احدهما التصديق والآخر
التصور وكان المكتسب بالفكر من التصديق حاصلا بقياس ما
والمكتسب بالفكر من التصور حاصلا بحد ما وكان كما ان التصديق
على مراتب فمنه يقيني يعتقد معه اعتقاد ثان اما بالفعل
واما بالقوة القريبة من الفعل ان المصدق به لا يمكن ان لا يكون
على ما هو عليه اذ لا يمكن ان يزال الاعتقاد فيه ومنه مشبه
باليقين وهو اما الذي لم يعتقد فيه اعتقاد واحد والاعتقاد
الثاني الذي ذكرناه غير معتقد معه بالفعل لا بالقوة القريبة من
الفعل بل هو بحيث لو عني ان ينبه عليه بطل استحكام التصديق
الاول او ان كان معتقدا كان جائز الزوال الا ان
الاعتقاد الاول متقرر لا يعتقد معه بالفعل نقيضه ومنه اقناعي
دون ذلك وهو ان الاعتقاد الاول ويكون معه اعتقاد
ثان اما بالفعل اما بالقوة القريبة من الفعل ان نقيضه ممكنا
وان لم يعتقد هذا الا ان الذهن لا يتعرض له وهو بالحقيقة مظنون
كانت القياسات الفكرية ايضا اقسام قسم يوقع بالمقايسة الى اليقين

الى حقيقته مجموعهما او بتمامه وغيره ومنه تصور للشيء بالمعاني الذاتية
على وجه بحقيقته وحده او على وجه تتمة غيره والتصور الذي بحقيقته من
الذاتيات وحده اما ان يشتمل على كمال حقيقته وجوده حتى يكون
صورة معقولة موازية لصورته الموجودة او لم يشتمل منها الا على بعض
الذاتية واما ساول سطر من حقيقته دون كمالها كذلك القول
المفصّل المشتمل على الشيء وتعريفه ربما كان بالمميز عن الكل او
لتميز عن بعض دون بعض فان كان بالعرضيات فهو رسم ناقص
وان كان بالذاتيات فهو حد ناقص وربما كان بالمميز عن الكل
فان كان بالعرضيات فهو رسم تام وخصوصا ان كان بالجنس قريبا
وان كان بالذاتيات فهو عند الظاهرين من المنطقيين حد تام وعند
المحصلين ان كان اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ منها شيء
فهو حد تام وان كان يشذ منها شيء فليس حدا تاما وليس الغرض في
التحديد ان يحصل تميز بالذاتيات فقط الا ترى انه لو قيل
الانسان جسم ناطق مائت فليس هو وان تميز بالذاتيات
بحد تام لانه اخل بفصول اجناس متوسطة فكذلك ان كان اشتمل على
فصول الاجناس المتوسطة وكان للشيء وحده فصول كثيرة يغيره
فصول كثيرة وكان في احد منها كفاية في التمييز لم يكتف به
وحده كفاية في تمام الحد بل يحتاج ان يذكر جملتها حتى يكون الحد
الحقيقي مطابقا للشيء ثم الحد مثل طريق قول وحصر مميز للمطلوب
بالذات بل بالحالة المعلم الاول في كتاب الجدل ان
الحد قول دال على الماهية اعني ماهية كمال حقيقة الشيء التي بها هو هو

[illegible]

ما هو وبها يتم حصول ذاته فهذا الكتاب هو الذي يقصد المواد
التي اذا اجتمعت حدود وقياس كان القياس موقعا لليقين
وهو القياس البرهاني ويقصد بالمواد التي اذا اجتمعت اجزاء
حد كان الحد موقعا للتصور التام ويصلح ان يجعل التصور نوعا
مبدأ للتصديق لان كل مصدق به متصور وليس كل متصور
مصدقا به فان معاني الالفاظ المفردة والالفاظ المركبة
التي ليس تركيبها تركيب قول جازم كلها متصورة وليست مصدقة
بل الاقوال الجازمة قد تتصور وتصدق بها وذلك يكون ذلك
من وجهين اما التصور فمن جهة ان معناها قائم في النفس كقولك
الانسان حيوان واما التصديق فلان معناها مضاف الى
حال الشيء في نفسه بانه كالمتصور اي انه كما حصلت منه صورة معقولة
مرتسمة في نفسه موجودة كذلك لحال الحد بها في الوجود وفي
نفس الامر فاذا كان هذا هكذا فيجب ان يكون التصديق
لوجه ما كالتمام للتصور ويكون سائر اصناف التصورات التي لا
تقع في التصديق مطرحة في العلوم واما يطلب منها في العلوم
ما يقع في التصديق فاذا كان هذا هكذا فيجوز ان يكون الكتاب
هذا الكتاب الى القياس دون الحد بان يسمى كتاب البرهان
لهذا المعنى اما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا واذ ذكرنا
غرض هذا الكتاب فهو افادة الطرق الموقعة للتصديق
اليقيني والتصور الحقيقي فمنفعة الكتاب ظاهرة وهي التوصل الى
العلوم اليقينية والتصورات الحقيقية والحدود والنافعة في القوة

او
وهو

لما وراءه علمائي استعمال به فالآلة التي هي المنطق احد اجزائها
وتمتد بها العلوم النظرية والعملية **فصل**
في مرتبة كتاب البرهان ان الفنون التي سلفت
اكثرها على نهج طبيعي من الترتيب فكان من حق الفن الذي
في البسائط ان يقدم على المركبات ومن حق الفن الذي في
المركب الاول الجازم ان يقدم على الذي في القياس وكان
من حق الفن الذي في القياس المطلق ان يقدم على القياسات
الخاصة واما هذه الفنون التي بعد الفن البرهاني فالجاري ان يقدم
بعضها على بعض وليس الى شيء من الترتيب الا وضع حاجة
ضرورية لكن لا باس ان يكون التعليم الاول قد رتب هذا
الفن الذي في البرهان قبل سائر الفنون لانه الغرض الافضل
في جميع ما سلف وفي القياس بعينه هو الوصول الى كسب
الحق واليقين وهذا الغرض بعينه هو الفن دون غيره من سائر
الفنون والاولى في كل شيء ان يقدم الاهم وان يصرف
التشوق الى الغرض قبل التشوق الى ما بعده سائر الفنون
فانه من الامور التي ينتفع ببعضها في الامور المدنية المشتركة دون
استفادة الكمالات الخاصة الا ما يتعلق منه على سبيل التعلم
الشريف المحذر والكمال الخاص قبل الكمال المشترك وذلك لان
بعضها ينتفع لان يحترس به بعضها الرياضية او لتكميل معالجة
الحرج بعضها السعيدة في مخاطبة الجمهور في حملهم على المصالح لما
يظنون منه ظنا او يخيلون تخيلا وجميع ذلك مما لا غنى عنه لكملة

حق
مكان
مكان
ظلمهم
لكلمته

الخاصة لكملة الاقسام لكن من الناس من رأى ان الاصوب
هو تقديم الفن المعلم للجدل على هذا الفن فانه يشكك بالقول
كل الاستنكار وردعه كما ان دون تشابه البرهان كل
ذلك التنكر وكل ذلك الترديد من تشنيع وتقبيح للمساح
وانى له في الاصل مسلك هذا الشيء كان ذلك احسن من وجه
وان كان الاول احسن من وجه فان الاول احسن من جهة حسن
الاختبار والسعة على الازدجار والثاني احسن من جهة الحاجة
حسن التدريج وذلك لان مدار الجدل انما هو على القياس
الاستقرائي ومن كل واحد منهما برهاني وغير برهاني في القياسات
البرهانية الاولى وهي المؤلفة من مقدمات محسوسة ومجربة اولية
او اولية القياس كما سيعرض عليه والاستقراءات البرهانية
هي المستوفاة المذكورة فاما القياس الجدلي فهو من المقدمات
المشهورة واستقراؤه من المشهور بحسب الظاهر وبحسب التعويل
وكل مقدمة محسوسة او مجربة او اولية فانها مشهورة في حكمها
ولا ينعكس وكل استقراء حقيقي فهو ايضا استقراء بحسب الظاهر
ولا ينعكس وليس كل ما اورد في الجدل فهو ينعقد عن البرهان
بل كثير من المواد البرهانية مذكورة في الجدل لكنها لم يوجد من
حيث هي صادقة بوسط او بلا وسط بل من حيث هي مشهورة
ولو اخذت من حيث هي صادقة لم تخص بالمشهور بل اعم صادقة
فالمادة الجدلية الاولى اعم من المادة البرهانية الاولى بالتعليم
ستتعب بعد البرهان الى مواد تكون مشهورة ولكن ليست

يتحقق
او
ستتعب

تلك المواد فالمواد الاولى للبرهان ومع ذلك فان الكتب التي
تكون من تلك المواد البرهانية لا بد مع الجدال ان استعمالها
من اهمال استعمالها لانه ليس الى معرفتها سبيل واما التي
التي من تلك الحدود فيستعمل في الجدل لكن الحدود انفسها ربما
دفعت عن الجدال في المنطق لا تعطي الحدود من تعطي التي
من الحدود فاذن نسبة المواد الاولى ما نعطي الله في تعليم صناعة
الجدل الى المنطق واذا كان كذلك فنسبة مادة الجدل ونسبة
التي تعطي في تعليم قانون الجدل هما نسبتان متساويتان
الى المواد الاولى للبرهان والى التي تعطي الحدود والمواد في
تعليم قانون البرهان فهما نسبتان متساويتان صورة القياس المطلق
الى القياس واذا كانت هذه النسبة احدى الدوالي
الى عدم القياس فكذلك تلك احرى الى عدم كتاب الجدل
لكن بينهما بعد ذلك فرق وذلك لان العام قد يكون معقولا للكثير
وقد يكون عارضا ونسبة القياس المطلق الى القياس البرهاني
هي نسبة امر معلوم ونسبة المشهور الى الصادق بلا وسط ليس
معلوم ولذلك اذا انتفى الانسان الى الصادق بلا وسط من حيث
هو صادق بلا وسط ولم يلتفت الى شهرته قد يعرض مثلا ان يكون مشهور
ان يشنع ما ووقع ذلك حلافي الصدق به كالو سلكت على القياس
البرهاني حد القياس المطلق لا حصل الا ان يتبع لكنه وان كان كذلك
فان الابتداء بالاعم ثم التدرج الى الاخص معروف في الفصل
ومن يشاركه في ذلك الاعم امر بائع وان كان الاعم ليس معقولا

الف
مختلفان م
كان ا
الدوام عن ... هزار
بنت ا

وعلى هذه الصورة حصلت ملكة البرهان فانه انما انطلق اولا الى الكلي — فطن
ثم اشتغل الى البرهان والى الوقوف على الامور المجهولة اذا طلبت فاما
ان يتوصل النهاية اكثر الامر بان يورد اولا قياسات جدلية على سبيل
الارتياض ثم يتخلص منها الى القياس البرهاني وهذا امر استعمله
في صناعة الجدل اما صناعة الخطابة والشعر فبعيدان عن النفع
في الامور الكلية النظرية وذلك لان موضوعها الامور الجزئية وان
نفعا في الامور الكلية فليس هو الا الكلية فاما المغالطة فانها
وان شاركت الجدل في انها كانت ولا من البرهان في البرهان
فانها انما كانت بعدم بعدم الضار لا النافع والمقدم الجدل
بعدم النافع والمغالطة ليست تنتفع بوجه ولا مادتها المشاركة
لمادة البرهان بوجه من الوجوه المغالطة تحمل على مادة البرهان ولا
صورته على صورته ولا بالعكس والخطابة فقد بعدت من البرهان
في البرهان فكانت ما سبيله بالجدل ومن في حكم الجدل اذ كانت
على حكم المغالطة وليس المقدم في البرهان هو المقصود من التقديم
النافع الذي مع مشاركته ما

فصل في ان كل تعليم وتعلم فبعلم قد سبق

التعليم والتعلم منه صناعي مثل تعلم النجارة
والصياغة وانما يحصل بالمواظبة على استعمال افعال تلك
الصناعة ومنه تلقيني مثل حفظ شعر ما او لغة ما وانما يحصل بالمواظبة
على التلفظ بتلك الاصوات والالفاظ ليحصل ملكة ومنه
ما ذهني وانما يحصل بالمشورة على متعلمه ومنه تقليدي وهو ان
يالف الانسان اعتقاد راي وانما يحصل من جهة الثقة بالمعلم ومنه

علمه في المرتبة فيتبع هذه العلة المعقولة تصديق المطلوب
وسواء جعل القول الذي يتقدم علمه بالمرتبة قياسا أو استقراء
أو تمثيلا أو مضمرا أو غير ذلك فلا بد من مقدمة أو مقدمات
يحصل العلم بها من وجه من التصور أولا والتصديق بها حتى
يكتسب بها التصديق لم يكن الحكم وأما التصور فيجب أن يتقدمه
تصور أجزاء الحد أو الرسم لا غير وفي الصناعات العملية أيضا
إنما يتوصل إلى التعليم والتعلم من علم متقدم كما أن متعلم النجارة
يجب أن يعلم أولا بالخشب وبالقدوم وأن الخشب
من شأنه أن ينحت بالقدوم وينشر بالمنشار ويثقب بالمثقب
وما أشبه هذا واعلم أيضا أن ليس كل تعليم وتعلم ذهني فيجب أيضا
أن الغرض في قوله ذهني هو أن يحترز عن الحسي فإن الواقع قد يتعلم
الحس من غير علم قد سبق بل من إدراك سابق بالحس ثم الشيء وهو
مطلوب ومعرفته فيكون هذا المطلوب إلى الآن بعد علم سبق وهذا
مما ليس بمحسن فإنه إن يكون التعليم والتعلم لا يعلم إلا على
ما يستفاد بالحس ولو أن إنسانا أرى إنسانا غيره شيئا ما عن جهة
على جهة الإفادة أدركا المحسوس لم يكن عنده معرفة فإنا لا
نقول إنه علمه شيئا ولا أنه للمعقول ذلك إلا أن يعلم شيئا
اللهم إلا أن يكون أمارات وأمارة يتحدث له به فكرة ما صناعية
أو إدراك أمر به فمنه عقل وذلك اعتبار كونه مدركا لذلك
من حيث هو حسي بل محسوس في الإنسان أن يكون هذا القياس تعلما
وتعلما بل تعرفا وتعرفا وأن لا يكون إدراك الجزئيات علما بل

تنبيه كما أن تعليم المغالطين يحدث بعده لكنه غافل عنه
في وقته لا تفطن لذلك عند إحساس الحجر جاذبا بالحديد يتعجب
منه فيقال هذا هو المغناطيس الذي عرف حاله في تعقيبه وزوال عنه
التعجب أو يكون كالطفل بالأول فلا تعطل لها التعقيب في العبارة
أو في منه فيحار في تعرف حاله وفيه أصناف آخر ليس من منها
ذهني أو فكري والذهني والفكري هو الذي يكتسب بقول مسموع أو معقول
من شأنه أن يوقع اعتقادا أو رأيا لم يكن أو يوقع تصورا لم يكن
وهذا التعليم والتعلم الذهني قد يكون من إنسان وقد يكون من
إنسان أو أحد مع نفسه من جهة فيكون من جهة ما يحدس معلما
في القياس مثلا معلما ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس متعلما
والتعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فإنه شيء واحد
وهو اشتياق ما إلى اكتساب مجهول بمعلوم يسمى بالقياس إلى الذي
يحصل فيه تعلما وبالقياس إلى الذي يحصل عنه وهو العلة الفاعلة
تعليما مثل التحريك والتحرك وكل تعليم وتعلم ذهني وفكري فإنما
يحصل بعلم قد سبق وذلك لأن التصديق والتصور الكاسبين لها
إنما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع أو معقول ويجب أن يكون ذلك
القول معلوما أولا ويجب أن يكون معلوما لا كيف اتفق
بل من جهة ما شأنه أن يكون علما بالمطلوب إن لم يكن
بالفعل فبالقوة أما التصديق فبمقدمة معلومات على أحد وجوه
تصور المطلوب وإن لم يصدق بعد والثاني تصور القول الذي
يتقدم علمه في المرتبة والثالث تصديق القول الذي يتقدم علمه

وبعد ذلك فان قولهم ان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق ليس
الغرض منه اي سبق بعض بل ان يكون سببا لما هي هذا
التعليم والتعلم وحاصل الوجود في هذا التعلم حصوله العلم مع المعلول
واما الاحساس الاول فليس سببا موصلا الى الاحساس
الثاني من الآخر من السبب الموصل الى الاحساس الثاني
بما يقارنه موجودا معه وان اريد ان يكون هذا الكلام على
الاول كالصحيح فيجب ان يحمل قول التعليم والتعلم التعريف
والتعرف او نفهم من التعليم والتعلم ما لم يتناوله في
هذا الكتاب بل ما يعم من التعريف والتعرف ولا مناقشة في
ذلك وقوم قالوا ان قول القائل كل تعليم وتعلم ذهني ليس في
صحة قول القائل كل تعليم وتعلم فكري فان هذا القائل يكون قد
اخرج بقوله الفكري الحسي فهؤلاء يعرض لهم ما عرض لاولئك
وشيء آخر وهو ان الذهني هو الذي يكتسب بالذهن والذهن
عند الحس ما يحتاج اليه لتحصيله عن الحس والذي عندي هو ان
الذهني اصلح من الفكري فان الذهني اعم من الفكري والحدسي
والفهمي فان الفكري هو الذي يكون نوع من الطلب فيكون هناك
مطلوب ثم تحرك النفس الى طلب الاوسط على الجهة المذكورة
في اكتساب القياس فلا بد للنفس من الامور المناسبة الى
ان تجد حدا اوسط واما الحدسي فهو ان يكون المطلوب اذا
سنح للذهن تمثل الحد الاوسط عن طلب وهذا كثيرا ما يكون او
يكون احدى المقدمتين تسنح للذهن تصادف البداهة حقه

حد الاصغر واما الاكثر فيحتاج فيه الى فكر وطلب واما الفهمي
فهو ان لا يكون للحد الاوسط حصول بطلب ولا سنوح بل يسمع
من معلم من خارج والذهني هو الذي يعم جميع هذا فان قال
ان الفهمي هو فكري ايضا لان النفس عند ما يسمع تفكر فيه له
ان المعلم كلما اورد حد القياس فعلة المتعلم من جهة التصور ان
ذلك دفعة ثم اذا اضاف اليه حدا آخر فحصلت مقدمة
فان كمثل فهمنا لم يتبع لما قال المعلم الا ان الفكر في نفسه فيعلم
فيكون هذا تعليما مركبا من فهمي وفكري وهو قياس مركب وكل
قياس من جملته فهو تعليم مفرد وكلامنا في المفرد واما ان يرجع
الى المعلم فبعده المعلم العلم بالقياس فيكون العلم الحاصل القياس
وكلامنا في ذلك القياس كهذا الكلام فاما ان لم يسلك المعلم
فظاهر ان التصديق يتبع التصور دفعة بلا فكرة وتحرك ان
مراد التعليم الذي يكون في العبارة تعليما واحدا وقياسا واحدا او لا ما حد
فلطالما يحط قد يجوز ان يتركب من اصناف شتى يجد فيها ما يكون
دفعة وما هو غير تام دفعة ومع ذلك لا يكون استماع فان عاد وذكر
من بعد ايضا واعاد ذلك لتعلم من بعد ايضا واعاد فاستفهم المعلم مرة
اخرى فهم فالتعلم هو الذي في هذه الكرة ثم قد علم ان الفكر حركة
للنفس فيعقل بها من شيء الى شيء وشيء طلبا ولا واحدا فاذا لم يحصل
في التعليم والتعلم هذه الحركة على وجهها لم يكن هناك فكر واذا كان
كل تعليم وتعلم للامور العقلية فهو على سبيل الفكر والحدس والفهم
ولذلك في التصديق فقط بل وفي التصور وكل ذلك ذهني فقول العلم

ونعلم ذمن هو اصوب والشيء الذي اذا وقع التصديق كان تصديقا
بالقوة بشيء آخر فهو اما لازمه او معانده او كلي هو فيه او جزئي تحته
او جزئي معه والملزوم اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة
باللازم وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات
متصلة والمعاند اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بمعانده
اما برفعه عند وضع ذلك او وضعه عند رفع ذلك وذلك بالقياس
الاستثنائي من شرطيات منفصلة والكلي اذا علم وجوده وحكم عليه بحكم
ايجاب او سلب بالفعل كان ذلك علما بالقوة بالجزئي الذي
تحته بطريق القياس اذا علم وجوده وحكم عليه بالايجاب او السلب كان
وذلك علما بالقوة على الكلي الذي هو فيه ان كان المعلوم حكما في بعض
الجزئيات وذلك بالاستقراء الناقص او كان علما بالقوة
بالكلي الذي هو فيه ان كان المعلوم حكما يعم كل جزئي وذلك
بالاستقراء التام والجزئي اذا علم وجوده وحكم عليه بحكم كان علما بالقوة انه
كذلك في جزئي آخر انه كذلك اذا كان مشاركا له في معنى وذلك
بالتمثيل فان كل صنف من العلوم النظرية والمكتسبة اذا كان اكتسابه
مما هو معلوم اولا بشيء سواء كان معلوما من العقل او مستنبطا
من الحس وليس بعد فكلها سواء في كونها علما بالقوة من وجه بعضها
او من وجه بعضها بالعقل فان اللازم ليس معنى في الملزوم
اذ لم يكن لزومه على شيء وضع وحمل واما اذا قلنا كل ب ا
فمعنى هذا القول كل واحد مما يكون ب ومما يوصف ب
ويوضع له فهو ا فقد صح انا موضوعات ب في هذا

والجزئي [illegible]
بالكلي ان
كان ذلك علما بالقوة في جزئي آخر

هذا الحكم فهذه المعرفة بالقوة التي كانت بالفعل والعلم بان الاوسط
موجود للاصغر ليس علما بالقوة بان الاكبر موجود له اذا كان الاكبر
مجهولا فان كون الاكبر للاصغر ليس هو جزءا في كون الاصغر للاوسط
كانه محصور تحته من الامر بالعكس فانك اذا علمت ان كل ب ا
فقد علمت ان كل موصوف ب هو ا فقد جعلت فيه الموصوف
ب وانا اذا علمت ان كل ج ب فلم يدخل ا الذي هو محمول
على ب في هذا القول لانه لو قال كل ب ا فمعناه كل
موصوف ب ووصف بكونه ب فهو ا وليس في قولك
كل ج ب معناه كل ج هو كل محمول ب اذ الكلية بحسب الموضوع
فان قال قائل انه اذا كان كل ج ب كان ج موضوعا
لكل محمول لب فذلك وان كان حقا ليس مفهوم اللفظ
بل هو لازم عنه واذا علمت كل ب فمفهومه كل موضوع تحت
ب وليس يجب ان يظن ان هذا السبق في الزمان بل لذات
فان الاشياء ما نعرفها الآن بالفعل اذا كانت معا معروفة من جهة
بالقوة التي كانت بها بالفعل ويكون تلك المعرفة قد سبقت بالزمان وبعضها
انما نعرفها مع العلم المحتاج اليه في ان نعلمه الذي لو سبق الزمان
لكان علما بالقوة العرضية حدا وامثال ذلك انك اذا وضعت حدا
اكبر واوسط واصغر وكان للاوسط حاصل الوجود للاصغر وانت
تظن ان الاكبر للاوسط السبح منه الاكبر للاصغر واذا ما ذلك
لك انه للاوسط فان ذلك في الحال انه للاصغر لم يحتج ان يظن
وان ظن في نفس الاصغر مع الاوسط ظن ذلك الامران

نفس ح

معاني الزمان لم يصح ان يطلب بعده وجود ذلك الاكبر للاوسط
انه موجود للاصغر ولا في اقصر جزء من الزمان لو كان يمكن فيه
فالعلم السابق اما هو سابق بالذات والمراد بوجه اول الطلب
بالذات وهكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع **فصل**
في تعديد مبادي القياسات اقول اعلم ان مبادي القياسات
كلها اما ان يكون امورا مصدقا بها او غير مصدق بها والتي لا
يصدق بها ان لم تجر مجرى المصدق بها فليس يمكن منها
في النفس تكليف بعموم ذلك الغير مجرى فيما تعلم بالنفع من التصديق
لم ينتفع بها في القياسات اصلا والذي يفعل بها الفعل في
المخيلات فانها تفعل النفس عن امور وبسطها نحو امور من فعله
التي المصدق به معصوم مع الكذب بها فيها ما يوجد صدق
به كمن يقول للعسل انه مرة مقيئة فينفر عنه النفس مع التكذيب
بما قيل كما تنفر عنه مع التصديق او قريبا من ذلك وكان ان منه
هذا المطبوخ المسهل فهو في حكم الشراب ويجب ان يجعله شرابا
حتى يسهل عليك شربه فيحمل ذلك فيسهل عليه ذلك مع التكذيب
فهذا الواحد هو مبدأ القياسات الشعرية ومبادي القياسات
السوفسطائية عند الجمهور في الامور الجزئية ومبادي القياسات
المقصودة من المصدقات التي يؤلف منها قياسات في الامور الجزئية
اذا كان الغرض في ايقاع التصديق فيها هو تغرير النفس على الاعتقاد
واسقاط او سكوت عنها واذا كان المحصل من شأنه ان يفعل ذلك او
فاعلم فانه ما عنى ان اكثر عوام الناس اطوع للمخيل منهم للمصدق فهذا

قسم واما العلم الذي فيه التصديق فاما ان يكون التصديق به على
وجه ضروري او على وجه يسلم للحكم في النفس معاندة او على وجه
ظن غالب والذي على وجه ضروري فاما ان يكون ضروريا ظاهرا
وذلك بالحس او بالتجربة او بالتواتر او يكون ضروريا بالقوة
الباطنة فاما ان يكون عن العقل واما ان يكون خارجا عن العقل
لقوة اخرى غير العقل فاما الذي عن العقل فاما ان يكون عن مجرد
العقل فهو الاولي الواجب قبوله كقولنا الكل اعظم من الجزء
واما الذي عن العقل مع الاستعانة بشيء فاما ان يكون المعنى
غير غريزي في العقل فيكون هذا التصديق اغناك فيكون بعد
المبادي كلا معاني المبادي واما ان يكون المعنى غريزيا في العقل اي
حاضرا وهو الذي يكون معلوما بالقياس حده الاوسط موجود بالفطرة
حاضر للذهن كلما احضر المطلوب مثاله حكمنا بان الاثنين اكثر وهو سل
هذا الوسط فيها للعقل من غير حاجة الى كسب وهو انا متى قلنا ان كل
اربعة زوج فانا نفهم الاربعة ونفهم الزوج فنلتفت الى الاربعة
فانه في الحال يحضر انقسامها بمتساويين وذلك كما يلتفت الذهن الى الاربعة ويلتفت
الى الاثنين يحضر في الحال انها ضعفه ليحضر الحد الاوسط واما اذا كان
ذلك ستة وعشرين وعدد آخر فيفتقر الذهن الى طلب الحد الاوسط
فهذا العلم هو الذي يراد ان يسمى مقدمة فطرية القياس واما الذي
خارج عن العقل فهو احكام القوة الوهمية التي تحكم بها حكما بالفطرة
الوهمية اذا كانت تلك الاحكام في امور ليس فيها للعقل حكم
اولي تلك الامور مثل كونه خارجة عن المحسوسات فيضطر الوهم

والنفس ان حكم ضروري فيها كاذب او لجعلها في احكام ما يحس
مثل حكم النفس اولا بالوحدة متميزة وقبل ان تتثقف بالآراء
والنظر ان كل موجود فهو في مكان او في حيز مشار اليه وان
الذي ليس في داخل العالم ولا في خارجه فليس بموجود قال
النفس تحكم بهذا بالضرورة ولا يكون العقل هو الموجب لهذا
ولكن يكون بسبب تابع الوهم اذا نظر العقل النظر الذي يخصه
فاستعان بمقدمات مشتركة القبول بين العقل والوهم
اخر ان كان لها حكم في القبول العقلي صح ان المحسوسات
مبادي مخالفة للمحسوسات فاذا انتهى النظر الى النتيجة ما نعت
القوة التي تحكم الحكم المذكور فعلم انها كاذبة ضرورة وان فطرتها
وضرورتها غير الضرورة العقلية وان كانت ضرورة في اول
الامر واول ما تكذبها انها لا تنفيها لانه حل في الوهم ومع ذلك
فانه قد يضعف عنها النفس الصورتين الا ان ينظر في موضوع
المطلوب ومحموله فان كان شيئا غير المحسوس او خارجا
عنه وكان بالضرورة يدعو الى حمله على صورة محسوسة
لم يلتفت الى ذلك فرجع الى الحد والوجود والسر والعلة والمبدأ او
والكلي والجزئي والنهاية وما اشبه ذلك كلها خارجة عن الامور
المحسوسة من خصائص الوهميات انه مثل حقيقة الانسان فانها
لا يحل الله ولا يمس في الا مثال لما سالها عقليا وكذلك
كل حقيقة كلية من خصائص الوهميات الامور الحسية فضلا عن العقلية
سبق ذكرها في موضعه فهاذي الراهن التي هي من المدركات

يفزع

المدركات في جوهره التي يدرك وتصدق بها بالضرورة
الخفية دون تلك الوهمية فهذا وانما ما يكون على سبيل ما ثلة
ان يكون على سبيل التسليم صواب واما على سبيل التسليم غلط
واما الذي على سبيل التسليم صواب فهو اما على سبيل تسليم
مشترك فيه واما على سبيل تسليم من واحد خاص فيكون ذلك
ما نافعا في القياس الذي يخاطب به ذلك الواحد الخاص
ولا يكون التصديق به ما يحتاج اليه المخاطب والقياس الى تجها القايس
المخاطب فلا ينفعه المخاطب والقياس فيما يرد من الغير القايس
الذي اسماها خصما او مخاطبا او الذي على سبيل تسليم مشترك
فيه فاما ان يكون اما السيد الى طائفة او يكون اما لا السيد الى
طائفة بل يكون مشهورا فالكلهم يقولونه وقد جرى العرف بهم لا في الناس جم
محل الشك وان كان فيه ما اذا اغيره المميز وحمل نفسه
كانه حصل في العالم دفعة وهو مميز ولم يعوّد شيئا ولم يؤدب شي ال
لم يلتفت الى حاكم غير العقل ولم يعمل عن الحياء والخجل فيكون حكمه
خلقيا لا عقليا ولم ينظر الى موجب مصلحتهم فيكون لك الضرورة مصلحة
واعرض عن الاستقراء ايضا فيكون بوسط ولم يلتفت الى
انه من بعض عليه شيء او فعل فيه الحكم ورام ان يشكك نفسه
فيه امكنه الشك كقولهم ان العدل حسن وان الظلم قبيح وان
شكر المنعم واجب فان هذه مشهورات مقبولة وان كانت
صادقة وصدقها ليس مما يعطيه العقل المنزل المنزلة
المذكورة من المشهورات هذه وامثالها منها ما هي صادقة

ولكن يحتاج في ان يصير يقينا الى حجة مثلها ما هو صادق بشرط
ومنه لا يفطن له الجمهور ولا يبعد ان يكون في المشهورات — لا يفطن
كاذب وليس في اعتقاد المشهورات احد ما يعتد … الا ويحترز
عنه عند … في الدرس للامتحان فهذه هي المشهورات
المطلقة واما الذي يستند الى طائفة فيسمى ما يستند الى امة
او الى ارباب صناعة ويسمى مشهورات محدودة ومنها ما يستند
الى واحد او اثنين او عدد محصور اولى بان يخص باسم المقبولات
واعلم ان جميع الاوليات انها مشهورة ولا ينعكس كان
جميع المصدق بها متخيل ومتحرك للمحال ولا ينعكس واما المصدق — ومتحرك — يحمل
بها على سبيل التسليم فلط فهو ان يسلم المسلم شيئا على انه امر
آخر لمشابهته اياه ومشاركته في لفظ او معنى … او موقعه
وهو المغلطات المشبهة كمن يقول كل عين باصرة ويكون ذلك
مسلما من حيث يفهم منه احد معاني الاسم المشترك فاخذ له
آخر … انه المسلم او المصادرة مغالطة حتى يقع في ان يظن … — يظن
او يظن غيره ان الدينار يصير … كل مسكر خمر ولتقد
جملة ما يسكر بالقوة وهذه هي المغلطات المشبهة … المظنونات …
التي يظن ظنا غير … اعتقاد جازم وذلك انها لما … الامور
المشهورة فتكون مشهورة في بادي راي العقل المعقب … فاذا تعقب
حكم انها غير مشهورة … انظر … او مظنونا …
… السمع … ومال اليه … فيتعقب كان المشهور انه
لا يجوز ان يصير الظالم … ولذلك … في الحال يعقل …

مطلقة الى ان يتعقب واما ان يقع بها الظن على سبيل القبول …
واما ان يقع الظن بها من جهات اخرى ليس لاحد … انها المشهورات
لكن يرى عقيب … مظنونة بالظن … وهي المظنونات …
تقع في المقاييس من حيث يعتقد اعتقادا … تحليلها
تحليل في الصناعة … جميع المشهورات … ما سلف ذكره …
… حيث يقع … معدودة … صناعة … استعمال
المظنونات … استعمال المذكورات … كلها وكذلك المشهورات
انما يقع بها … من حيث انها …
هي معدودة اعتقادا … مغالطة فتكون … الامور
الضرورية …
حيث يصلح استعمال ذلك واما الضروريات …
… ان يكون … المشهورات لا في …
النفس … مشهورة …
فتكون …
تدعو اليه … الفضائل …
مبادي القياسات … محسوسات ومجربات ومتواترات
واوليات ومعدودات فطرية القياسات ووهميات ومشهورات مطلقة
ومشهورات محدودة ومسلمات ومقبولات ومشبهات ومشهورات
في بادي الرأي العقل المعقب ومظنونات … اربعة عشر صنفا و
قسم المبادي القياسات وهي … مبادي من جهة القياس …
فان القياس الذي يكون من جهة القياس … وكل مبادي …

المعلّم

التعلم وهو ان يكلف المتعلم المعلم تسليم شيء او وضعه بين يديه
ليضعه وهذه الامور التي تسمى اصولا موضوعة ومصادرات

فصل في المطالب وما يصلح منها في كل صنف من اصناف مبادي
العلوم واصناف الحدود والوسطى

اما المطالب
بحسب الحاجة اليها فانها بالقسمة الاولى ثلثة وبالقسمة الثانية ستة
اما بالقسمة الاولى فمطلب ما ومطلب هل ومطلب لم ومطلب ما
على قسمين احدهما الذي يطلب به معنى الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء
والثاني الذي يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان
ومطلب هل على قسمين احدهما بسيط وهو مطلب هل الشيء موجود على
الاطلاق او ليس موجودا على الاطلاق والآخر مركب وهو مطلب هل
الشيء موجود كذا او ليس موجودا كذا فيكون الموجود رابطة
لا محمولا مثل قولك هل الانسان موجود حيوانا او ليس موجودا
حيوانا ومطلب لم على قسمين احدهما بحسب القول وهو الذي يطلب
الحد الاوسط وهو علة لاعتقاد القول في التصديق في قياس منتج
مطلوبا ما والثاني بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء
في نفسه على ما هو عليه من وجود مطلق او وجود بحال واما المطالب الاخرى
والكيف والكم والاين ومتى وغير ذلك فهي راجعة بوجه ما الى الهل
المركب فان اراد احد ان يكثر المطالب بتعديد هذه فليفعل الا ان
المطالب العلمية الذاتية هي تلك ومع ذلك فان مطلب اي داخل في البواقي — البسيط صح
واشد دلالة على المطلوبية فان مطلب اي تمييز ما يخصه وذلك اوسع منها — الشيء صح
واعرض مجالا وان اراد احد ان يجعل مطلب اي قسما لوجه على مطالب — احب صح

مطالب كيف وكم واين وغير ذلك فليفعل فيكون
مطلبا هل ولم مطلبان التصديق ومطلبا ما واي مطلبان التصور
ثم مطلب ما الذي بحسب الاسم متقدم لكل مطلب واما مطلب ما
الذي بحسب حقيقة الامر فمتأخر عن مطلب هل البسيط فان — في نفسه
الذي يطلب ما ذات الحركة وما ذات الزمان فانما يطلب ماهية
امر موجود عنده واما ان طلب احد هل حركة او هل زمان او هل
خلاء او هل الكرة موجود فيجب ان يكون قد فهم اولا ما يدل عليه
الاسامي فانه يمكن ان يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم هل ذلك
المدلول عليه موجود او غير موجود وان كان الحد انما هو للموجود حقيقة
ولكن لا توقف في اول الامر ان هذا القول حد بحسب الاسم او — يوقف
بحسب الذات الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة وذلك
لو وضع في التعاليم حدود واسماء من غير وجود تام بعد كالمثلث
والمربع واشكال اخرى حدث في اول كتاب اسطقسات الهندسة
فكان حد الحسب شرح الاسم ثم اثبت وجوده بعد فصار الحد بحسب
الاسم فعطل بحسب الذات بل صار حدا ما للحقيقة ويجب ان نعلم ان
الفرق بين الذي يفهم من الاسم جملة والذي يفهم من الحد
بالتفصيل غير فصل فكل انسان اذا خوطب باسم فهم منه ما وقف
على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما
الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فيكون احد الامرين معرفة
والثاني علما كان الحس معرفة والعقل علم ومبادي العلوم تختلف في
تقدمها على العلوم وتصدير التعاليم بها في بعض مبادي العلوم انما — ان الامر صح

موجوداً أو غير موجود فقط لأن الضرورة تدعو فيها إلى هذا المقدار
كقولنا إن الأمر لا يخرج عن طرفي النقيض هو وضعهم أن الأشياء (د ل: أو شيء)
المساوية لشيء واحد متساوية وفي بعضها إنما يوضع أولاً ما يدل
عليه الاسم كما ذكرناه من حال المثلث والمربع المذكورين في فاتحة كتاب
الأسطقسات ثم من بعد ذلك يبين وجودها وفي بعضها يحتاج إلى
أن يوضع الأمران جميعاً مثل الوحدة في فاتحة علم العدد ولكن ربما (د ل: مستقصون لهذا)
لا يستقصى فيقولون إن الأمور التي تذكر في المبادي منها معان
مركبة ومنها معان مفردة والمعاني المركبة إنما يطلب بها أن يستدعى
منها التصديق لا أن يعطى لها الحد وهي المركب الخبري فإنما هو للتصديق
وأما الحدود فإنما هي للمعاني المفردة وما في حكم المفردة والقضايا المتعارفة
والأصول الموضوعة مركبة فإذن لا نحو فيها معنى لإعطاء الحد والمبدء
ولا بد من أن يقبل بالعلم لشيء يهاجر بها بعد حصول هذا أن هذا القسم من
المبادي يوضع لعلمه وأما المعاني المفردة فمنها ما هي أعراض موضوع الصناعة
ومنها ما هي داخلة في جملة موضوع الصناعة وأجزائه ولواحقه ولوازمه
فما كان منها أعراض موضوع الصناعة وأماراته فهي التي يطلب في الصناعة
ليصح في تلك الصناعة وجودها وليس وجودها إلا للموضوع فيكون
النظر في أنها موجودة لموضوع الصناعة لتلك الصناعة وذلك هو النظر
في أنها موجودة فإذن إثبات وجودها إلى تلك الصناعة فهذه
لا يمكن أن يكون منه الوجود مجهولة لموضوع الصناعة إذ موضوع الصناعة
كأنه يشك من بعد هو مأخوذ في حدودها وجودها أن يكون ليس إذ هذه (د ل: حدّها)
في فاتحة الصناعة الصناعة المستعملة لموضوعها غير بيّنة الوجود وإنما تطلب وجودها

وجودها للموضوع الصناعة بل وجودها مطلقاً في تلك الصناعة
فيستحيل أن يعرض وجودها مطلقاً فيستحيل أن يعرض وجودها في المبادي
وإذ لا بد من أن تفهم حدودها فيجب أن يوضع حدودها في المبادي (فهذا القسم حدودها في المبادي كيف صح)
دون وجودها وأما ما كان من المفردات داخلاً في جملة الموضوع
فلا بد من أن تفهم ولا بد أيضاً من أن يعرف وجودها وإنها
حقيقة معانيها فإنها إن لم تفهم ماهيتها لم يمكن أن يعرف من أمرها (د ل: يعرف شيء)
وإن لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شيء لها وإذ لا يوجد (د ل: مفرد)
في العلوم الرياضية الأشياء داخلاً في الصناعة والداخل في
الصناعة إما الموضوع الذي للصناعة وما هو منه وأما الأحكام
الموضوع فإن بعض المفردات يوضع حدودها في المبادي دون
وجودها وبعضها يوضع حدودها ووجودها وأما حال المفرد والمركب
والمركب الذي في العلوم نفسه والقضية إنما يوضع وجودها
لا بحدود حدودها وعلى ما قلنا فيتبين من جميع ذلك أن من الأمور (د ل: حدّها)
المصدّرة في كل الصناعة ما يوضع لعلمه فقط ومنه ما يوضع لنفسه
ومنه ما يوضع لعلمه وماهيته وأما مطلب اللم فإنه على كل حال
متأخر عن المطلب معاً فإنه ما لم يتصور معناه فإن طلب اللمية
ح وما يتصور الله معناه وأنه ما هو وما معنى الاسم الذي طلب به
ولم يعط أنه موجود أو غير موجود بحال أو على الإطلاق فإن طلب اللم
فيه لا يصح ولكن طلب الذي يجب القول إنما كان بعد ما طلب اللم (د ل: ويمكن)
الذي يجب الأمر في نفسه فربما صح عندنا بقياس أن ثبت
ولا نرى العلة في نفس الوجود لكون ثبت فيكون

انا لم نستعد ان ثبت ولم نعلم انه لم كان ثبت في نفس الامر
وربما كان مطلب اللم الذي بحسب الامر في نفسه غير مقرون بمطلب اللم
الذي بحسب القول وذلك اذا كان الشيء بيناه بالحس واما
علة مخفية مثل جذب المغناطيس للحديد فان ذلك ليس يمكن ان
نثبت بقياس او نطلب لم حتى نعطي الحد الاوسط فيه ولكن اذا
اصيب بالحس بطل بالسؤال مطلب اللم فنطلب لم صار مغناطيس
يجذب الحديد فنطلب علة الامر في نفسه لا علة التصديق وكذا
ما يتفق ان يكون الحد الاوسط في القياس هو علة القياس علة
المطلب الامر في نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معا في بيان واحد

يبتدا فيثبت

فصل في كيفية افادة المجهولات من المعلومات

كل مطلب من هذه فانما يوصل الى نيله بامور موجودة حاصلة لكن
منها موضع شك في ان المعدوم الذات المجهول الوجود كيف نتصور
اذا لم يكن شيئا موجودا حتى نطلب بعد ذلك هل هو فانه ان لم يحصل له
في النفس معنى كيف نحكم عليه بانه حاصل او غير حاصل والمجهول لا صورة له
في الوجود فكيف يوجد منه صورة في الذهن يكون ذلك المتصور معناه
مفعول عن جوابه ان هذا المجهول اما ان يكون مفردا او مركبا ولا يعقل
فلا يمكن ان نتصور الا بنوع من المقايسة بالموجود والنسبة الى كونه
المحال وضد الله فان المحال يتصور بانه لا اجتماع كالعدل وضد الله يتصور بانه
له كالماء والنار فيكون المجهول متصورا بتصور امر يمكن بين المتح
ومتصور بسببه او تشبيها اذا في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا
ولا ذات له واما الذي هو مركب فيحصل مثل عنز ايل وعنقاء مغرب

متصور
كما

والانسان بفطرته يتصور اولا تفاصيله التي هي غير محالة ثم يتصور
لتلك التفاصيل اقترانا على قياس الاقتران الموجود في تفاصيل
الاشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هناك اشياء ثلثة
اثنان منهما جزآن كل واحد منه موجود والثالث التأليف
منهما هو من جهة ما هو تأليف متصور ليس الا ان التأليف من جهة
ما هو تأليف من جملة ما يوجد فعلى هذا النحو نعطي معنى ولا له
اسم المعدوم فيكون المعدوم انما نتصور بتصور متقدم للموجود
مفعول الان حصل عندنا حكم كلي او لحصوله اما ما يقع
مثل ان كل انسان حيوان والكل اعظم من الجزء او مما لا يستقرأ
او التجربة على الوجوه التي يصدق بها بالاشياء من غير استقراء
بقياس فنعلم علما بالقوة الحكم على كل جزئي تحته ولكن جعلناه
بالفعل فلا نعرف مثلا ان زيد الذي بالهند حيوان الا بما عرفناه
بعد بالقوة اذ عرفنا ان كل انسان حيوان واما حصلناه بالفعل لانه
يحتاج الى ان يجتمع لنا الى هذا العلم علم آخر او علمان آخران حتى
نخرج الذي بالقوة الى الفعل وذلك لانه يجب ان نعلم ان زيدا
موجود وان نعلم انه انسان واحصل لنا مثلا بالحس معرفة
انه موجود وان الانسان من غير ان كان مطلوبا او مستعملا وان
من تلك علم كان عندنا حاصلا الله تعرف قياس اقترانا على التأليف
الذي من شأنه ان يحدث بالذات علما بالنتيجة علمنا ان زيدا
حيوان فيكون غير معرفة وعن علم اجتمع حدث لنا علم اخر
منهما فهو مما كان من الحس واما العلم فما كان من العقل والمعرفة حدث

انه اذا كان هو
انه ان
موجود
المعرفة

في المحال واما العلم فقد كان ثبتها وهو الذي يحصل منها فقد يكون
وكان لنا مطلوبا وطلبنا مبادئه الموصلة اليه ويجوز ان يكون
هو المشتاق اليه انسياقا الموافاة مشابهة من غير طلب ومع ذلك (عن ح)
فبحث ان بعدم تصور المطلوب ومبادئه على كل حال وقد يتفق
ان لا يكون هكذا بل يكون الحكم على الكل حاصلا عندنا بالقياس والحكم
على الجزوي حاصلا بالقياس آخر فاذا اجتمعا حصل العلم الثالث
ولكن ان كان كذلك فان القياس الاولى يكون من مقدمات
بينة بنفسها او مكتسبة بالاستقراء او التجربة وبحس من غير قياس
على ما وضح بعد من ان السائل ان يسأل اذا قلنا هل
نعلم ان كل اثنين زوج ومعلوم ان جوابه انا نعلم ذلك فيعود
ونقول هل الذي في ... زوج او فرد وعدد الناس (يدري هو صح)
الذين بمدينة كذا زوج او فرد فان اجيب بانا لا نعلم ذلك فاذ
قد فهم انهم لا يعلمون ان كل اثنين عدد زوج فانه هو الذي شيء
اثنان ولم يعرفوا انه زوج وهو مثل في التعليم الاول ان يجيبوا جوابا
عن هذا الجواب غير مستقيم فقالوا نحن انما نعرف ان كل اثنين
عرفناه فهو زوج بل الجواب عن هذا انا لم نقل انا نعرف كل اثنين
زوج فانا لم نعرف انه زوج فاستعصى لنا والله لم نقل
انا نعرف من كل شيء هو اثنان انه اثنان نعرف انه زوج بل
قلنا انه قولنا انا ان كل اثنين عرفناه فانا نعرف انه زوج او
كل اثنين في نفسه عرفناه او لم نعرفه فهو في نفسه زوج فالقسم
الاول فلا ينتقض بالشبهة التي اوردت واما الوجه الثاني فهو معروفة

(في الهامش: وهذا الجواب فاسد فانا نعرف ان كل موجود ... او لم نعرف فهو زوج صح)
(في الهامش: كل اثنين زوج فانا لم نعرف)

معروفة عامية لا مناقضة لحمل الحرفي لا ماوان لم نعلم ان الذي في
هذه الدار زوج او ليس بزوج فعلمنا ان كل اثنين فهو في نفسه
زوج ثابت معناه غير باطل واما ما جهلناه فانه داخل في ما
بالقوة لا بالفعل فالجهل به لا يكون جهلا بالفعل بما عندنا فاذا حصل
عندنا ان الذي في هذه اثنان ونذكر ما المعلوم الذي كان عندنا
عرفنا في الحال ان الذي في هذه زوج فاذن المجهول غير معلوم منا
وليس اذا لم نعرف ان شيئا ما هو زوج ام لا لانا لا نعرف
انه اثنان ام لا بطل ذلك ان نعلم ان كل ما هو اثنان فهو زوج
فيكون قد علمنا الصغرى ان ذلك زوج من وجه فهذا ان زال ذلك
الشك وقد ذكرنا ان الذي خالف سقراط في ابطال التعليم والتعلم (مانن صح)
قال ان الطالب علما ما اما ان يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا
واما ان يكون طالبا لما يجهله فكيف يعلمه اذا اصابه كمن يطلب عبدا
ابقا لا يعرفه فانه اذا وجده لم يعرفه فتكلف سقراط في مناقضته (فاذا وجده)
ان عرض عليه ما خذ من شكل هندسي قرره فيه ان المجهول
كيف يصير بالمعلوم معلوما اذ كان مجهولا وليس ذلك بكلام منطقي
لانه ليس ان ذلك حكمي فاتى بقياس انتج امكانه كان
اتى به مانن بقياس انتج عدم امكانه ولم يحل الشبهة وانما افلاطون
فانه تكلف حل الشبهة وقال ان التعلم تذكر وجعل من ذلك ان
المطلوب قد كان معلوما قبل الطلب وقبل الاصابة ولكن كان ان
يطلب اذ كان قد نسي فكان ... ينتادى اليه البحث فتذكر
ونعلم فيكون ما علم الطالب امرا كان علمه فكان افلاطون هذا عن

للشبهة وطلب الخلاص منها موقع في مع وبد شر كما هو مستقصى
كسعه في ملخصنا الكتاب الذي في القياس لكنا نحن مع ذلك — كتاب
نقول ان المطلوب لو كان معلوما بالتمام من كل جهة ما كان مطلوبا ولو كان
مجهولا بالتمام من كل جهة ما كان مطلوبا ولو كان مجهولا بالتمام من كل جهة
ما كان مطلوبا فهو معلوم بالتمام من وجه ومجهول من وجه فهو معلوم بالتصور
بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة واما مجهول بالتمام من جهة
هو مخصوص الفعل واذا كان معلوما من جهة لا تحصل الا بالفعل فاذا
ليس فينا العلم بان كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب ان يخطر
بالفعل او بحس او غير ذلك من الوجوه فقد حصل بالقوة علما بانه
كذا فاذا اشار به بالحس بعض تلك الجزويات من غير طلب فانها
في الحال من حصل الفعل بحسب العلم الاول وهو الحادي من وجه
ما اوردناه من مثال الابق حذو الحذو فانا نعلم المطلوب بوجه
بالتصور اولا كما نعلم الابق بالتصور ولا نعلم انه مما يوصل الى معرفته بالتصديق
كما نعلم الطريق ليس معرفة مكان العبد الابق فاذا سلكنا السبيل الى المطلوب
وكان عندنا منه تصور له انه سالك طريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه
فانا نحكم بكون هذا ادركنا المطلوب كما اذا سلكنا السبيل الى الابق وكان
عندنا منه تصور سابق لذاته وطريق موصل اليه فاذا انتهينا
اليه عرفناه ولو انا كنا لم نشاهد الابق البتة ولكن تصورناه بعلامة
كل من يكون عنده تلك العلامة فهو العبد الابق الى ذلك علم وانه وقع
لا يمكن الا اتفاقا بالمشاهدة او اوقع بحسب وطلب وامتحان
وتعرف موجدا تلك العلامة على عبد علمنا انه الابق فيكون العلامة

العلامة كالاوسط في القياس وانما صار لكل العلامة — في
عند الحصول الصغرى وعلمنا بان كل من به تلك العلامة هو الحاصل
الكبرى وعلمنا عندنا وجدان الابق كالنتيجة وهذا الابق لم يمكن
معلوما بالتمام من كل وجه والا لما كان مطلوبا ولم يكن معلوما بالتمام من جهة التصور
ومجهولا من جهة لكان مجرد مطلوب من جهة فهو مجهول من جهة فهو معلوم فاذا
علمنا وظهر انه لنعلم احدهما السبيل سلوكها الى الابق ووقوع الحس عليه — حدث ان ما لطلب علمه لم يكن وانما حدث باجتماع شيئين
تلك المطلوب المجهول نعرف باجتماع شيئين احدهما في التصور المتقدم — المطلوب المجهول
عندنا والثاني كون ذلك الابق وهو نظير السابق الاول في مثال الابق والثاني
امر واقع في الحال وهو معرفتنا به من جهة بالحس وهو نظير السبب
الثاني في مثال الابق وكان السبب هو حصول صناعة هناك لادراك
الابق فكذلك السببان مجتمعان هاهنا لادراك المطلوب وليس ما تصورنا علمه — صادر
ان كل ما لم نعلم من كل وجه فلا نعلم اذا اصبنا لنا مسلم ان كل ما جهل
من كل وجه فهو الذي لا نعلم اذا اصيب واما اذا كان علم ما قد علم
امر العلم بذلك المطلوب بالقوة هو كالعلامة له وانما يحتاج الى — علم ما به
امر ان يخرجه الى الفعل فيكون كما تعرف ذلك في المخرج الى
الفعل يحصل المطلوب فاذ قد تقرر انه كيف يكون التعليم والتعلم — فكلما كان
الذهني للمطلوب وان ذلك انما يحصل بعلم سابق فيجب ان يكون عندنا
مبادي اولى للتصديق ومبادي اولى للتصور ولو انه كان كل تعليم وتعلم — تعلم
سابق لكان كل علم يتعلم ويعلم لذهب الامر الى غير النهاية فلم يكن
تعلم وتعليم بل لا بد ان يكون عندنا امور مصدق بها بلا واسطة
وامور متصورة بلا واسطة وان يكون هي المبادي الاولى للتصديق

والتصور ولهذا المساوي التصديق ليس الا ولا المبادي التصديق
اليقيني فصل البرهان المطلق في قسمة البرهان احدهما ان لم
والاخر برهان ان ويسمى بالدليل ولنفصل اولا وجوه العلم المكتسب تصديق
علم مكتسب للتصور الواقع بالحدود والمصادرات والاوضاع التي
تصنع العلوم وفي لكل تصديق حق وقع من قياس منتج ان كل
كذا كذا او ليس كذا او في ما كان احص من هذا وهو كل تصديق
حق وقع من قياس نتج التصديق بان كذا كذا او لو وقع العلم بالتصديق
بانه لا يمكن ان لا يكون كذا ومعلوم ان بين التصديقين فرقا تاما
لان النتائج المطلقة يعلم انها كذا مع لا يكون معها التصديق
بانها لا يمكن ان لا يكون كذا الا او احد المطلق عاما للضروري
مطلقها بدوام الذات موجودا والضروري بدوام الموضوع
موجودا على وصفه وللموجود الغير الضروري حال يحس علم
وحال الضرورة بعد علم وجه الاطلاق وذلك نظر ثان في العلم الذي
هو الحقيقة يعني هو الذي يعتقد فيه انه كذا كذا ويعتقد انه لا يمكن
ان لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن ان يزول فاصل للتصديق الواقع
ان كذا كذا من غير ان يقترن به التصديق الثاني يعني فهو يقين غير دائم
بل يقين ما اما ما بالبرهان فقياس مؤلف يعني وقد قيل في تعريفه
او الشبه الا يكون المراد يعني اليقيني فانه اذا
كان يعني اليقيني فليس هو يعتبر يقينيا وان امكن ان يحمل لهذا وجه متكلف او
او تكلف حتى اذ حال المؤلف فيه حينئذ من القول بل يعني ان
قياس يعني اليقيني ويغلب على الظن ان المراد بهذا قياس مؤلف من

من يقينيات وان في اللفظ ادنى تكلف ما بعينه اذا كانت في
المطلقات كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه واذا كانت في
النتيجة كان ذلك حاله بالقياس الى غيره وكونه يقيني المقدمات
امر له في انه هو دليل ان يكون له حدود اي حده ومعرفا الطبيعة
والاستواء الذي يستوي فيه والحرومات كلها فانه يقيني النفس
انه اذا كان الفعال الحرومة يعتبر ان يعني في القول كبرهان
وان كانت جهتها ان يكون صغريات وهي في جملة البرهان المعتد للآن
وذلك لان ذلك لا استواء انما يحققه قياس وهو العادي
الشرطي الذي سمته القياس المقسم فهو داخل في هذا الحكم لا استواء
الآخر هو الذي لا يدخل في هذا الحد وقد علمت ان القياس المقسم هو
قياس جمعي اجزائي وقد علمت انه ليس كل قياس اجزائي انما هو
من جملتي فيحتاج ان لا يروح عليك ان التسامح بعد النقص في الآن و
ليس برهان ولا المنعطف الى قول من لا يعرف ليس من اصناف
القياسات الاقترانية الاحملية فقط بل ذلك لا استواء قياس ما اذا
كان القياس يعطى التصديق بان كذا كذا مع لا يعطى العلة في وجود
كذا كذا كما اعطى العلة في التصديق فهو برهان ان واذا كان
يعطي العلة في الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة للتصديق
لوجود الاكبر للاصغر او لنسبة منه في نفس الوجود فهذا البرهان
يسمى برهان لم وبرهان الان بعد تعميمه ان يكون الحد الاوسط
في الوجود لا علة لوجود الاكبر في الاصغر ولا معلولا له بل امرا
مضايفا له او مساويا له في النسبة الى علة عارضة معا وغير ذلك

وكيف يمكن أن توجد حدود وسطى فيستعملها المحصل المستعصر
من بعد وأما الآن فمعلول أن جميع ما هو سبب لوجود المطالب الآن
سببا للنفس الحد الأكبر مع كونه سببا لوجوده للأصغر
أو لا يكون سببا لوجوده للأصغر ولا يكون سببا لوجود الحد الأكبر
في نفسه ولكن لوجوده للأصغر فقط مثال الأول أن حمى الغب
معلولة لعفونة الصفراء على الإطلاق ومعلولة لها أيضا في وجودها
لزيد ومثال القسم الثاني أن الحيوان محمول على زيد بتوسط حمله على الإنسان
فالإنسان علة لوجود زيد حيوانا لأن الحيوان محمول أولا على الإنسان
والإنسان محمول على زيد فالحيوان محمول كذلك على زيد وكذلك الإنسان
الجسم محمول أولا على الحيوان ثم على الإنسان فوجود الحيوان للإنسان
علة في وجود الجسم للإنسان فأما على الإطلاق فليس الإنسان وحده علة
لوجود الحيوان على الإطلاق ولا الحيوان وحده علة لوجود معنى الجسم على
الإطلاق فإن سأل سائل أن يقول هل الحيوان علة لوجود الإنسان
لزيد فإنه ما لم يصر حيوانا لم يصر إنسانا وكذلك إذا [illegible]
فسأل أنه حال فصل الجنس فيقول هل فصل الجنس هو أولا للنوع أو
للجنس فيكون الجواب عن ذلك قد صار علينا وتناقضيه والآن فيكون دار
فنقول إن الجنس علة للنوع في حمل فصل الجنس عليه كما هو علة له
في حمل جنس الجنس عليه ليس يحقق ذلك من حل الشك الذي ذكرنا وبعد نقول
ليس كل ما يكون علة للحد الأكبر فإنه يكون صالحا لأن يكون حدا أوسط
لأنه إن لم يكن مساويا علة له بل كان أعم منه لا ينعكس عنه في وجوده من
وذلك ما لم يكن القياس البرهاني ولكن لا يكون القياس المؤلف برهان

كما هو معه في الطبع معا وقد يعرض أن يكون في الوجود معلولا لوجود
الان به الأكبر في الأصغر فالأول يسمى برهان لم على الإطلاق والثاني يسمى دليلا
مثال برهان لم الآن المطلق أن هذا المحموم قد عرض له بول أبيض
خاثر في علة الحادة وكل من يعرض له ذلك يخشى عليه البرسام
وأن يعلم أن بول الأبيض والبرسام معا معلولان لعلة واحدة
هي حركة الأخلاط الحادة إلى ناحية الرأس واندفاعها نحوه وليس لا
واحد منهما علة ولا معلول للآخر ومثال الدليل أن المحموم تنوب حماه
غبا وكل من تنوب حماه غبا فحماه من عفونة الصفراء أو يقول إن القمر شكل
شكل كري وكذا عند الاستنارة أي يكون أولا هلالا ثم نصفا
ثم بدرا ثم يتراجع على تلك النسبة وما قبل الضوء هكذا فهو كري فالقمر كري
أو يقول إن القمر ينكسف إنكسافه إذا انكسف القمر انكسافه فقد حالت
الأرض بينه وبين الشمس أو يقول إن هذه الخشبة محترقة وكل محترقة فقد مسها
النار فجميع هذا أيضا العلامة المعلول ويسمى دليلا وهو ظاهر لا يحتاج أن نطول
القول فيه وأما البرهان المطلق أعني برهان لم فمثل أن يقول إن هذا الإنسان
قد تعفنت فيه الصفراء لاحتقانها وانسداد المسام وكل من عرض
له هذا فهو يحم غبا نائبة أو لازمة تشتد في الثالث أو يقول
القمر كري وكل كري فإن استفادته النور على المثال يكون شكل كذا
وكذا أو يقول إن القمر قد وقع في مقابلة الشمس والأرض متوسطة
بينهما فيستر ضوءها عنه وكل ما كان كذلك انكسف أو يقول إن هذه الخشبة باشرتها
النار وكل خشبة باشرتها الحرارة فإنه يكون محترقة فإنما يعطي التصديق
بالمطلوب ويعطي علة وجود المطلوب في نفسه معا وأما أصناف الأسباب وكيف

برهان لم بعد فالاولى ان يبين ذلك فلا يكفي في الفصل الثاني فاذا ان
ما عسى او يجب فيكون الفصل الثاني لاجل ذلك الحد الاوسط وحده بل
بالحد الاوسط الآخر وهو الذي بين ان السبب في الفصل الثاني
السبب المعطى او لا ليس مساويا وحده بالذات بل هو مخصص
سبب في الفصل الحساس فانه على الوجه ما للحيوان فاذا جعلنا كل حساس
حيوان لم يخل ذلك من احد وجهين اما ان يجعل اسم الحيوان مرادفا
لاسم الحساس حتى لا يكون الحيوان الا نفس الحساس فيكون الحد
الاوسط والاكبر اسمين مترادفين ولا يكون احدهما اولى بان يكون
علة للآخر واما ان يكون معنى الحساس يدل على شيء كل معنى منه
على ما هو الحيوان ... حتى يكون الحيوان ليس هو مساويا لحس فقط
بل حساسا والحس عادته انه جسم حساس متحرك بالارادة واذا
نعلم ان الحس كونه ذا حس ليس هو نفس كونه حساسا لحس عادته انه جسم حساس
وان كان هذا لازما عنه وقد علمت العرض في المعنى ومع ذلك
فليس الحس يلزم من وضعك شيئا ذا حس عن وسط لاجل انك تعلم
بحيث ان يكون حساسا ذا حس مستعد له نامية مولدة وغير ذلك فانك
لو وضعت انه ههنا حساسا ذو حس لا شيء من ذلك لم يمتنع عليك
تصوره بالبديهة نعم قد تستنكره ويجد الوجود بخلافه وليس البصر
بعينه مما يطابق الوجود له ... الاستقراء كما علمت ان كل ما لا ينكر
البديهة وجوده فانك تجوز وجوده وكلما جوزت وجوده فليس
كذلك كل حساس حيوان ولا يعني بالحيوان الحساس نفسه حتى يكون
اسما مرادفا له بل يجعله امرا خصوصيته معلوم حقيقته امرا متحققا

ثم لو وجد حس ...

مع ان الحساس علة لكنه ليس وحده علة بل هو احد العلل او جزء العلة
فيجب ان يعقد هذا ويلتفت الى نوع ما ان اخذت الحساس مرادفا
للحيوان فقد جعلت الحد الاوسط مرادفا لاسم الاكبر فما جعلت شيئا
فان علة الكبرى التي يحتج ذكرها يجب ان يكون علة كاملة او علة جزئية صحيحة
ثم نعتبر الاعتبارات التي اعطيناها ونعود فنقول ربما كان الاوسط
في الاوسط الوجود معلول الاكبر بالحقيقة لكنه ليس معلولا في وجود الاكبر
في الاصغر انه وان كان بالحقيقة معلولا للاكبر فانه يكون علة لوجود
العلة في المعلول فانه لا يمتنع ان يكون العلة او لا موجودة لشيء فيكون
ذلك الشيء معلولا لها ثم يكون العلة بوسط ذلك المعلول لمعلول
آخر فيكون هذا الاوسط معلولا في الوجود للاكبر لكنها علة لوجوده
غيره في معلول آخر وليس سواء ان تقول وجود الشيء وان تقول
وجود الشيء في شيء لا سيما ان تقول هذا معلول الشيء ثم تقول
لكنه علة لوجود هذا الشيء في معلول آخر فان حركة النار معلولة مثلا لطبيعتها
وقد يصير علة لحصول طبيعتها عند الشيء الذي حصلت عنده فيحصل فيه وكذلك
هي التي تجعل حدا اوسطا دون نفس طبيعة النار فان نفس طبيعة النار لا تصير
علة للاحراق بذاتها الا بوسط معلول هو مماستها للمحترق او حركتها
اليه مثلا فالشيء الذي هو علة لوجود الاكبر مطلقا فهو علة له في كل موضوع
ولوجوده في كل اصغر والا فهو علة لا لوجوده مطلقا ولكن لوجوده في
موضوع ما واما العلة لوجود الاكبر في الاصغر فليس يجب ان يكون
لا محالة علة للاكبر اذ ربما كان معلولا له على الوجه الذي قلناه وليس لقائل
ان يقول كيف هو ... ان يكون هو علة لوجود الشيء فهو علة له في وجوده

لما وُجد له وإذا كان كذلك فمتى كان الأكبر علة لوجود الأوسط
كان علة له من حيث كان علة له في وجوده للأصغر فلم يكن هو
علة لوجود الأكبر في الأصغر إلا معلولاً له ولم يجز أن يكون المعلول
علة علته فإن الجواب عن ذلك أنه يجوز أن يكون الأكبر من حيث
هو وإنه علة للأوسط من حيث هو وأنه يكون لكل واحد منهما اعتبار
كونه في شيء هو غير اعتباره ذاته فإن كان ذات الأوسط لا يتحقق
موجوداً إلا أن يكون موجوداً في ذلك الأصغر فلا يستطيع أن الأكبر
علة لوجوده في الأصغر وأما إن كان ذلك من الأمور التي يجوز أن يكون
في شيء آخر علة لذلك فيجوز أن يكون الأكبر علة لذلك ويجوز أن يكون الأكبر
علة لذلك وكيف كان فإن ذات الأكبر في وجوده للأصغر فيجوز أن
لا يكون وجود الأكبر للأصغر من الأمور اللازمة للأكبر فيكون الأكبر هو علة
للأوسط من حيث ذات الأوسط أو علة من حيث وجوده للأصغر
ويكون كذلك من الأكبر من حيث ذاته ليس من حيث هو موجود للأصغر
ويكون المعلول كونه للأصغر لا بسبب العلة معلولاً وأما مثل هذا المعنى
في مثال الذي أوردناه فإنا نقول إذا كان الحد الأوسط علة لوجود
الأكبر في الأصغر فهذا هو برهان لمّ بعد أن لم يجب أن يكون الأوسط
علة بالوجه الأكبر ليس كل ما في أن يصح وضعه حداً أوسط
فلم يستكمل شرائطه وأما إذا كان الحد الأوسط معلولاً للأكبر في وجوده
للأصغر حتى يكون ذلك علة فيه فهو الذي يكون البرهان منه برهان
إن فيجب أن نعرف من الفصل ما في هذه الصورة ونستخلص عن كثير من
الشبهات فصل في أن العلم اليقيني بكل ما له سبب

من جهة نسبة ومراعاة نسبة حدود البرهان من ذلك
ثم نقول وإذا كان الحمل محمول على موضوع دائماً أو بسبب عنه
دائماً أو الجملة أو بسبب عنه في وقت بعينه يكون بأن نسبة بالضرورة
على تلك العلة صارت النسبة بين الموضوع والمحمول تلك النسبة
وذات المحمول والموضوع ليس لهما لولا تلك العلة تلك النسبة بالوجوب
بل بالإمكان فإذا علمنا من غير الوجه الذي صار الحكم بها ضرورياً
وعلى تلك النسبة بعد علمنا من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن أن لا يكون
تلك الحال وذلك هو أن يعلم الحكم بوجه غير وجه السبب الذي
يوجبه لأن كل نسبة للموضوع إلى المحمول المذكورين
وللمحمول إلى الموضوع المذكورين لعرض واقعة لأمر الجهة التي توجبها
العلة فهي واقعة من جهة إمكان لا وجوب فيكون قد علم أن كذا
كذا ثم لم يعلم أنه لا يمكن أن لا يكون كذا إذ لم يعلم أنه لا يمكن أن لا يكون
كذا فإنا إن قلنا إنسان ما أن فلاناً بعينه يقول في حمى حادة وكل من به
سائر مع حمى حادة فهو يعرض له برسام فلا يكون لنا علم
يقيني بتعلم العلة في ذلك وكذلك لو قال قائل إن كل إنسان ضحاك
وكل ضحاك ناطق فلا يحكم من هذا أن يفعل أن كل إنسان ناطق
بحيث لا يجوز أن يصدق فيه إمكان نقيضه وذلك لأن الضحاك إذا
القوة الضحاكية لما كانت معلولة لقوة النطق فما لم يعلم وجوب قوة النطق
أولاً للإنسان وجوب اتباع قوة الضحك لقوة النطق لم يجب أن
يعتقد أنه لا يمكن أن يوجد إنسان ليست له قوة الضحك إلا أن يوجد
ذلك بالحس والحس لا يمنع الخلاف فما لم يحس أو يوجد بالتجربة

فلا يكون لنا به علم يقيني

وأمّا العقل فيمكن اذا ترك العادة ان يشك في هذا فيقول انه
ليس للانسان هوية الضحك وانما هو للجميع او شيء مقيد راءا لا اذ ليس بمقوم
لماهية الانسان ولا هي الوجود له الا ان يكون علة توجب كون
الانسان ناطقا وجب يكون ضحاكا او جنس قبل الحكم الى بادية وح ان م
يكون قد عرف وجود علة فاستحال ان يعود ويشك العلة فان
وضعنا انه ليس يعرف ان الانسان ناطق ثم لا يشك له ان
الانسان ضحاك فبعض ومن طريق الناطق فان كان تشاملنا ان
كل ضحاك ناطق فكيف يصح ذلك بيان ان الانسان ناطق وما يحمله
اذ لكان معلوما ان الانسان ناطق لم يكن لطلبه والقياس عليه
وجه وان كان مما يطلب ويجهل فالصغرى في هذا القياس مجهول
يحتاج ان يطلب فاذا هم بجاران يكون حتى يتوهم انه ليس كل
انسان بضحاك فيكون العلم المكتسب جائز الزوال اذ كان انما
اكتسب بوضع اعتبار ان كل انسان ضاحك فان علم من الوجه
الذي به صار الضحك واحدا وهو ان عرفت العلة الموجبة
نفس الامر للضحك فيجب ضرورة ان يكون ذلك هو الناطق فيكون
عرف اولا ان كل انسان ناطق ثم بواسطة بوسط الضحك فيحصل
وكذلك حال للغراب السواد فانا انما نقول ان
كل غراب اسود لوجه من الاستقراء والتجربة وانما يكتسب اليقين
بذلك اذا عرفنا ان للغراب مزاجا واسما من شأنه ان يسود
وانما لظهر عليه من الريش فمن ان السن او الحال اذا كان
له سبب لم يعقل الامر بسببه فان كان الاكبر للاصغر لا لسبب

لسبب بل لذاته لكنه ليس بين الوجود له والاوسط كذلك الا انه
بين الوجود للاصغر والاكبر بين الوجود للاوسط فيعقد برهان
يقيني ويكون برهان ان ليس برهان لم وانما كان يقينيا لان المقدمتين
كليهما احسان ليس فيهما شك والشك الذي كان يرى في العارض
الذي لا كبر سبب يصله بالاصغر فانه حيث لم يعلم ان السبب الذي
به يحمل اخذ من جهة هو بها لا يحمل لم يكن ما يحمل ذي سبب
الا بحيث لسببه واما ههنا فكان حمل السبب الذات فكان الاكبر
للاصغر لذاته ولكن خفيا وكان الاوسط ايضا له لذاته الا انه بين
ان حمل ولكن لم يكن خفيا فقد علم بسبب المقدمة الصغرى
لوجوبها والكبرى ايضا كذلك اذ لم يكن الاكبر للموصوفات بالاوسط
الا لذاتها لا بسبب يحمل حكمه يحمله والذي يبقى ههنا شيء واحد
وهو ان لقائل ان يقول كيف يكون لذات الواحدة
بعض لذاته سبب تلاقي الاكبر كيف يعرف الاوسط
والاكبر والواحد بعض الواحد اللهم الا ان يقتضي احدهما لذاته
اولا ويقتضي الثاني لا لذاته بل بتوسط ذلك الاول فيجب ان
يكون هناك علة لا يحب البيان فقط بل يحب الوجود
فالجواب ان المنطقي من حيث هو منطقي يحتاج ان يوجد ان هذا يمكن
في مواد هذه صفتها ولا يمكن في مواد مخالفة لها واما هل لهذه
المواد امكان او لا وهل في الشك صحيح فيها او لا فليس هو بعلم
منطقي بل البحث عن امثال هذه للفلسفة الاولى فانه يتعلق بالبحث
عن احوال الموجودات وهناك يبين انه يجوز ان يكون للذات

الواحدة من الذوات التي ليست علة لبساطة لو احتيج كثيرة لحاجة
معا الى بعضها قبل بعض وان في بعض الذوات البسيطة احوالا
نسبية هذا من جهة تركيب معنوي فيها اذ لا يكون بساطتها مطلقة
واكثر الموجودات هوية صور فيها فقد يحصل من هذا ان برهان الان
قد يعطي في مواضع يقينا دائما واما فيما ليس فلا يعطي اليقين
الدائم بل فيما ليس ومن هذه الجهة نقول ان الرياضي لا يعطي
لمية كثير من الامور المنسوبة الى العلة لانه يأخذها من جهة وحدة
بل وحدة كل صنيعة على سطح مثلا او وجه الشمس من جهة ان
حركة الشمس غير مستوية في اجزاء فلك البروج سرعة وبطوءا فيه
للاوج وبعيدها الحضيض ولا يعطي العلة في شيء من هذا وانما يعطيها
الطبيعي فان قال قائل انا اذا رأينا صنيعة علمنا ضرورة ان لها صانعا
ولم يمكن ان يزول عنا هذا التصديق وهو الاستدلال من المعلول
على العلة فالجواب ان هذا على وجهين احدهما ان يكون جزئيا كقولك
هذا البيت مصور وكل مصور فله مصور والثاني ان يكون كليا
كقولك كل جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف
فاما القياس الاول وهو ان هذا البيت له مصور فليس مما يعطي اليقين
الدائم لان هذا البيت مما يفسد ويزول الا بعد الذي كان ان لا يصح
مع وجوده واليقين الدائم لا يزول وكلامنا في اليقين الدائم الكلي
واما المثال الاخر وهو ان كل جسم مؤلف من هيولى وصورة
وكل مؤلف فله مؤلف فان كون الجسم مؤلفا من هيولى وصورة فانه
لازم له لذاته ولا سبب له في ذلك فيجوز ان يكون من مثل ما نقوم علته

ذا لذلك

ان اليقين فلنترك ذلك الى ان نستبرئ حاله وان كان عرضا لازما
ليس يلزمه لذاته بل بواسطة فالكلام فيه كالكلام فيما قلنا في المطلوب
به فلا يكون ما ينتج عنه يقينا ليس به وان كان من اسباب كان من
اللوازم التي تلزم لا بسبب فالمحمول عليه ان له مؤلفا لا المؤلف
فليس المحمول العلة لان العلة هو المؤلف لا ان له مؤلفا وليس
المؤلف هو الحد الاكبر بل ان له مؤلفا هذا هو محمول على الاوسط
الذي هو المؤلف فانك تقول ان المؤلف يوصف بان
له مؤلف كما تقول للانسان انه حيوان ولا تقول ان المؤلف مؤلف
ثم ذو المؤلف هو اولا للمؤلف ثم للمؤلف من هيولى وصورة
سواء كان متقوما بالمؤلف او مباينا له واذا كان في المؤلف
في نفس الوجود هو اولا للمؤلف فهو لما تحت المؤلف بسبب
المؤلف على ما عرف فيما سلف فيكون اليقين حاصلا بعلة وهو
المؤلف علة لوجود ذي المؤلف للجسم وان كان جزءا من ذي المؤلف
وهو المؤلف علة للمؤلف فقد بان ان الحد الاكبر في التي تفيد اليقين
اليقين الحقيقي لا يجوز ان يكون علة للاوسط وعسى ان يكون جزء ا
هو علة للحد الاوسط او اعتبار الجزء غير اعتبار الكل فان المؤلف شيء
وذو المؤلف شيء آخر فان ذا المؤلف هو بعينه محمول على المؤلف
اما المؤلف فيجب ان يكون محمولا على المؤلف لكن لقائل ان يقول
انه يجوز ان يكون الحد الاكبر غير مقوم للاوسط بل هو امر لازم له
ومع ذلك ليس معلولا له بل هو امر مقارن له وكلاهما معا في
الوجود ... ولكنهما علة في الوجود والحد ليس كان فيهما مثل الحال

نسخه

من الأخ والأخ وكيف يمكننا أن نقول إن لزوم وجود الأخ عن
الأخ إذا جعلناه حداً أوسط لزوم فإنه يعني لا يمكننا … وذلك إذا
علمنا أن العدد ليس بزوج علمنا بوسط أنه فرد علماً بالفعل لا يزول البتة
وليس ذلك عن علة فإنه ليس إنه ليس بزوج علة لكونه فرداً بل الأولى
أن يكون كونه فرداً أو هو أخرى بأن علة لكونه ليس بزوج وهو أمر
خارج عن ذاته وهو ما اعتبار غير محتاج أن يطرق … تحليلها فنقول
أما إذا كان هاهنا أمران ليس أحدهما متعلقاً بالطبيعة الآخر بل متعلق
أحدهما أو كلاهما بشيء آخر فإنه ليس أحدهما يجب بالآخر بل مع
الآخر وإذا كان كذلك فليس أحدهما سبباً للآخر وأما إذا كان أحدهما
علم من جهة العلة فإن كان الآخر علم أيضاً من جهة العلة فهو يتوسط الأمر
الآخر لا بعد بعينه بذاته إذ قد حصل ذلك من جهة العلة وأما إذا كان
أحدهما علم من جهة العلة والآخر مجهول لم يعلم تعليم من … العلم
به الآخر فليس مثالها حال الإضافة فإن المضافين يكونان معاً
وإذا لم يمكن ذلك لم يمكن هذا إجراء مجرى الأخ والأخ إذا كان أحدهما
أعرف للأصغر من الآخر لكن الآخر الذي هو الأكبر معروف
للأوسط علو كان العلة الموجبة للأوسط توجب ذلك أيضاً
للأصغر لم يعرفه الأوسط فإنه إن كان في ذاته يجب للأصغر بالأوسط
وليس هو باعتباره بالأوسط وحده في هذا الإمكان له لكان الأوسط
مدخل علة … لكن كذلك وإن كان اعتباره بالأوسط اعتبار
شيء لا إمكان بعد في الأصغر ليس … فلا يجب من جهة الأوسط ولا
أن يعلم وأعلم أن الوسط المضاف إما جليل الحدود في العلوم

لأمر

اعتبار

بعلمه

لوجوب

وذلك لأنه ليس يمكنك أن تبين أنه أخ هو علمك بأن له أخاً أو مستقبل
أو يستدل على علمك بذلك فلا يكون النتيجة … أعرف
من المقدمة الصغرى فإنه لم يمكنك أن تحكم بحمل الأخ … أن
له أخاً ما تصويب بذلك بعينه هو لك … وأمثال هذه
الأشياء أولى أن لا تسمى قياسات فضلاً عن أن يكون براهين
وأما القياس المذكور فلأنه إذا … في لكنه ليس بزوج
أي ليس له هذه الزوجية إنما أن يقول علم ذلك لعلة غير موجبة
لذاتها أن يكون ليس بزوج ويكون العلم بهذه المقدمة غير يقيني
فلا يكون النتيجة بأنه فرد من جهة هذا البيان يقينية وأما أن يكون علم
ذلك للعلة الموجبة لأنه ليس بزوج ولا علة لذلك إلا
أنه يوجد أولاً أحد الفرد فيكون هذا القياس مما لا فائدة فيه لكنه صح
ما قد علم من الاستثناء وأما بعد هو القياس الاستثنائي
ما صح وما علم بعد الاستثناء وأما قياس الخلف فإنما يفيد برهان
برهان الآن لأنه يبين صدق شيء بكذب نقيضه لا لحاج المحمول وجوده
كلها أمور خارجة لكنه في قوة أن يعود إلى المستقيم فيكون
منه في قوة أن يكون برهاناً وبعد هذا كله فيجب أن يعلم أنه لا يكفي
في القياس التام الدائم أن يكون الأوسط علة لوجود الأكبر في الأصغر
فقط وأن يعلم أن أكثر الأمثلة المؤردة في التعليم الأول
المعتبرة على هذا العدد إنما أُورِدَت على سبيل الاستحالة
المسامحة مثل حال السحاب وعرض … وجفاف الرطوبة
والانتشار وحال القمر وستر الأرض والكسوف وذلك

لعلاقة

لانه اذا كان الاوسط ليس دائم الوجود للاصغر فانه لا يجب
ان يدوم ما لوجه وما هو علة له ان كان فيكون ما بعده من اليقين
الا بعده وقتا ما ولقائل ان يقول فكيف يكون حال الاصغر
من الاوسط في البراهين فنقول يجوز ان يكون الاصغر علة للاوسط
بعضه لذاتها للاوسط على انحاء نوع لخواصه المسبقة عليه اسبابها
اول لكن الاوسط علة للاصغر في ذاته من بعض الكمالية وخواصه
التي هي له للاوسط مثل كون زوايا المثلث مساوية لقائمتين اذا
جعلناه الاوسط وفصلناه كذلك القياس الى الاصغر
ولكن المثلث ولكن الاكبر كون زوايا المثلث نصف ... واما المثلث
المربع ويجوز ان يكون الاصغر من خواص الاوسط التي تقتضيها
الاوسط ثم الاوسط علة لحكم يعارض الاصغر واما كيف يكون
الاصغر والاكبر معا لازمين لشيء واحد وليس احدهما علة لبعض
الاخر فقد عرفت الوجه فيه اما فيكون الاكبر من الاوسط علته
ولكن لقائل ان يقول انه اذا اثبت حكم على الاصغر فصحت النتيجة
فاردنا ان نجعلها كبرى قياس اخر فكيف يكون ذلك القياس
في افادة اليقين فنقول ان الاصغر اذا صار اوسط وقد صار الاكبر
كلما سالته لعلة فقد صارت تلك العلة بعينها علة لكل ما يوصف
بالاصغر فقد صارت علة علة للاصغر الذي انه علة للاصغر الثاني
بواسطة وللاول بغير واسطة وليس من شان اللم هو الذي يعطي
العلة القريبة بالفعل فقط بل هو برهان لم وان لم يكن يفعل ذلك
بعد ان يكون ما بين ... ما بين العلة والمعلول كان يتخلل اليقين

الثاني في التي العلل الذي سيقول من ان البرهان اذا اعطى
النتيجة من الحد الاكبر لم يكن برهان لم فهو ان يكون مثلا الحد الاصغر ج
والحد الاوسط ب والاكبر آ انما هو علة لذلك لا على ان آ
واذا اعطيناك ان آ لم يجب ان يكون لقائل ان ب آ
معلولا لعدما ولا يكون فان لم يكن معلولا لم يكن هذا القياس
برهانا فضلا عن ان يكون برهان ان وان كان معلولا لا من جهة
لم يكن يقينا فان كل ب آ يقينا تاما وكان احدا ان كل ج
فان كل ج آ عن ... يقينا تاما واما اذا كان عند العلم
فان كل ب آ لا على ان آ و ... فعلم ذلك فان البرهان
ح لا يكون برهان ان مجردا **فصل تاسع**

في تعريف الموضوعات ... المحمول له بسبب في موضوعه
وفي الاستقراء وموجبه وفي التجربة وموجبها

ثم ان لسائل ان يسال فيقول انه اذا لم يكن المحمول والموضوع سبب (يكن هو)
في نفس الوجود فكيف تكون النسبة بينهما مما يفعل فيه اذا كان
ذلك ساقطه فلا الحاجة الى سائق يبين النسبة من جهة
ان نسبة المحمول الى الموضوع لذات الموضوع فذات الموضوع تجب
مواصلتها للمحمول وقد علمت المواصلة ووجوبها من حيث وجبت
فالعلم الحاصل يقيني وان لم يكن سابقه فلا يمكن النسبة ان يقع به علم يقيني
عن ان الاماء فاحصلنا المتوسط فالنسبة لم يكن ان يطلب
هذا العلم اليقيني وان جعلناه ما هو سبب فقد وسطنا سببا وهذا
خ اذ قد صار لا سبب فيشبه ان يكون امثال هذه بعينها كلها

كلها او يكون بيانها بالاستقراء الا انه لا يحتاج في اثبات تلك الاستقراء الى جميع الجزئيات
من احد امرين وذلك لانه اما ان يكون وجود نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع بتتبعه لا بسبب واما بسبب الاستقراء
بهذا النوع واما ان يكون وجود نسبة المحمول الى جزئيات
الموضوع في نفسه بسبب ان كان سببها في كل واحد منها
فاما ان يكون البيان بالحس فقط وذلك لا يوجب الدوام ولا
رفع امكان الزوال فلا يكون من تلك المقدمات بعض واما
ان يكون بالعقل وهذا القسم غير جائز لان هذا المحمول لا يجوز ان يكون
ذاتيا للمعنى العموم فاما سبب بعد ذلك ان الذاتي للمعنى العموم غير
مطلق في الحقيقة بل حدوده لما هو ذاتي له بين واما ان كان عرضيا ولا يمكن
ان يكون من الاعراض اللازمة لكلي بل يخص جزئيات او يصح حمله على
الكل فيكون هذا العرض لازما لشيء من المعاني الذاتية للجزئيات فان
العرض الذي هو صفة خاصة واذا كان كذلك كان حمله على كل
جزئي اكثر بعدي لزومه الى غير ذلك الشخص الواحد لاجل معنى موجود
له ولغيره من الذاتيات فيكون ذلك اي الذاتي سببا عاما
لوجود هذا العرض في الجزئيات ودر صحته بلا سبب فاذا علم من غير
جهة ذلك السبب لم يكن ذلك علم ضروري ولا يقين حصل من علم
بسببه ويستحيل ان يكون عرضيا للمعنى العام حتى ان يكون مطلوبا
له لكنه ذاتي لكل واحد من الجزئيات عن اجزاء غير الذاتي لجميع الجزئيات
لا يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلي المساوي لها لانه ليس من موضوعات
ذلك الكلي بعرض له ذلك بسببه والحاجة واذا لم يكن عارضا لشيء منها فكيف

ا ى عدم الزوال

مخشيه

وبالجملة يكون له في كل حال سبب وان لحقه وجوده
بسببه فلكل علة وجوده سببه

وكذلك السبب

فكيف يكون عارضا لكلها وعارض طبيعة الكلي عارض لكل فان
الحركة بالارادة بالفعل لما كانت عارضا لا بالحس للانسان كانت
عرضا للانسان ولكل نوع مع الانسان فهذا ان نسبة المحمول
في مثل ما كان سببه عرضية عامة ويحتاج ان يسري في كل واحد من الجزئيات
نسبة بعد ظل اذن ان يكون استقراء جزئيات بسبب في نفسها
نفسها وان يكون ذلك سبب الجزئيات بعينه واما ان كان حال
المحمول عند جزئيات الموضوع غير نسبة الى الكل ان بين
ذلك البيان اما ان يكون بيانا لا يوجب في كل واحد منها
المعنى الحقيقي الذي يقصده فكيف يوقع بالنسبة الى المعنى الحقيقي
الكلي الذي يحمله واما ان يكون بيانا بالسبب فيوجب المعنى
الحقيقي كل واحد منها فيحتاج ان يتوقع السبب كاملا فيكون وجود
السبب للمعنى الكلي اولا واذا كان السبب لا يقع في المعنى الكلي
الا سائغ في الجزئي واذا وقع في الكلي فيكون السائغ والمعتمد هو
القياس عند ذلك لا استقراء واما ان يكون للسبب هناك
النسبة فيكون بيانا سائغه وذلك هاهنا الظل واما بالاستقراء
آخر وهذا محال بسبب ما وقف عند ما ان لا بسبب لنسبة المحمول
الى موضوعه فاما نسبته واما لا بين ما النسبة بيانا بعينه يوجه
واما التجربة فانها غير الاستقراء وسبب ذلك بعد والتجربة مثل حكمنا
ان السقمونيا مسهل للصفراء فانه لما تكرر اسهاله للصفراء مرارا
كثيرة زال عن ان يكون مما يقع لا اتفاقا فحكم الذهن حيران من شأن
السقمونيا اسهال الصفراء واذعن له واسهال الصفراء عرض لازم

فلسائل أن يسأل

للسقمونيا فلسائل أن يشكك ويقول إن هذا إنما لا نعرف كيفيته
نعم هذا النقص الذي عندنا هو أن السقمونيا لا يمكن أن يكون صحيح
الطبع فلا يكون مسهلاً للصفراء أو يلزم أنه لما تحقق أن
السقمونيا يعرض له إسهال الصفراء وتبين ذلك على سبيل التكرار
الكثير علم وعرف أن ذلك ليس اتفاقاً فإن الاتفاقي لا يكون
دائماً وأكثرياً فعلم أن ذلك شيء توجبه السقمونيا طبعاً إذ لا يصح أن يكون
اختياراً أو علم أن الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا المعنى فيوجبه بقوة
قريبة منها أو خاصية له أو نسبة معدودة فيصح بهذا النوع من البيان
أن في السقمونيا بالطبع أو معه علة مسهلة للصفراء والقوة المسهلة
للصفراء إذا كانت صحيحة وكان المنفعل مستعداً حصل الفعل
والانفعال فصح أن السقمونيا الذي في بلادنا يسهل وأما الصفراء
إذا كانت صحيحة وأعراضها الأعظم للأصغر بوساطة الأوسط
الذي هو القوة المسهلة وهو السبب وإذا اختلف بأي حد كان
في كل بيان إنما هو سبب لوساطته علة لوجود الأكبر في الأوسط وإن
لم يكن علة للعلم بالأكبر لطبيعة الأكبر فإن السبب حصل بهذا
النوع من الفحص [...] ولقائل أن يقول [...] ما قال التجربة
يعتمد الإنسان على أن السقمونيا يسهل الصفراء على وجه كالمتفق
[...] مادة الاستقراء غير الاستقراء وإما أن يكون استقراء في
الأعم وإما أن لا يوقع غير الظن الأغلب والتجربة ليست كذلك بعد
ما قال التجربة توقع في الإنسان حكماً عاماً لو توهمنا الناس في بلاد
السودان فلا يتكرر على الحس إلا أسود فهل يوجب ذلك أن يقع اعتقاد

اعتقادنا أن كل إنسان أسود فإن لم يوقع علم صار يتكرر لوقوع
ويتكرر لا يوقع وإن أوقع فقد أوقع خطأ، وكذا ما إذا أوقع
خطأ، وكذا فقد صارت التجربة غير موثوق بها ولا صالحة لأن
يكتسب منها مبادئ البرهان فنقول في جواب ذلك إن التجربة
يفيد العلم بتكرره بما يساعد على ذلك الحكم فقد قيل لا فرق [...]
هذه ذكرناه ومع ذلك فليس يفيد علماً كلياً قياسياً مطلقاً بل
كلياً بشرط وهو أن هذا الشيء الذي يتكرر على الحس يلزم طباعه
في الناحية التي يتكرر الحس بها أمراً دائماً إلا أن يكون مانع فيكون
كلياً بهذا الشرط لا كلياً مطلقاً فإنه إذا حصل أمر يحتاج لا محالة إلى
أن يكون مع حدوث أمر آخر علم أنه ليس [...] يتكرر فلا يخلو إما أن يكون
ذلك الأمر هو السبب أو المقترن بالطبع للسبب أو لا يكون
وإن لم يكن هو السبب أو المقترن بالطبع للسبب لم يكن حدوث
الأمر مع حصوله في الأكثر لا محالة يجب أن يعلم أنه السبب أو المقارن
بالطبع للسبب يجب أن يعلم أن التجربة ليست تفيد إلا في الحوادث
التي على هذا السبيل وإلى هذا الحد فإذا اعتبرت هذا الحد القانون
الذي أعطيناك سهل لك الجواب عن الشك المورد فإن الناس
السود في بلاد السودان [...] ولادتهم السود [...] فإن الولادة إذا
اتفقت من حيث هي ولادة عن ناس سود أو عن ناس في بلاد كذا
صحت التجربة وأما إن اتفقت من حيث هي ولادة عن ناس فقط
فليست التجربة مساقة باعتبار الجزئيات المذكورة فإن تلك
التجربة كانت في ناس سود والناس المطلقون غير الناس السود

أو وقعت في التجربة فقد وقعت خطأ

ولهذا فان التجربة كثيرا ما تغلط ايضا اذا اخذ ما بالعرض مكان
ما بالذات فتوقع ظنا ليس يقينا واما توقع اليقين منها
فالقوى ان كانت تجربة واخذ فيه الشيء المجرب على كليته
فاما اذا اخذ غيره مما هو اعم منه او اخص فان التجربة لا تفيد اليقين ولنا
ان نقول ان التجربة امان من الغلط وانها موقعة لليقين
دائما وكيف والقياس ايضا ليس كذلك بل نقول انه كثيرا ما يعرض
لنا اليقين عن التجربة فنطلب وجه ايقاع ما يوقع منها
اليقين وهو ان يكون اذا ابتدأنا ان يكون هناك اخذ شيء بالعرض
وذلك ان يكون اوصاف الشيء معلومة لنا ثم كان يوجد دائما او في
الاكثر بوجوده امر فاذا لم يوجد هو لم يكن ذلك الامر فان كان ذلك
عن وصف عام والشيء يوصف العام معارض للخاص فالوصف الخاص
الذي معارض للحكم وان كان الوصف مساويا للشيء الذي يوصفه الخاص
المساوي معارض للحكم وان كان يوصف خاص بل اخص من الطبيعة
التي للشيء فذلك للوصف الخاص عسى ان يكون هو الذي يكون
تكرر علينا احساسنا حتى في اكثر الموجود وعن الشيء عندنا علينا بحكم
فيكون ذلك مما يهدم الكلية المطلقة ويجعلها كلية بالاخص من كلية الشيء
المطلقة ويكون القول عن ذلك مغلطا لنا في التجربة من جهة حكمنا بالكلي
فانه في مثل ذلك وان كان لنا نفعنا ان نشاهد كذى ادا هو
كذى فلا يكون لنا نفعنا ان كل ما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك
الا ان ... لا يمتنع ان يكون محسوسا في بعض البلاد لعادة مزاج
خاصة او بعدم ... مزاج او خاصية بل يجب ان يكون الحكم التجربي

منها
منهما
ان
ذلك جهة
فان كان
فان كان ذلك الوصف
خاصا بل اخص
الموجود
لا يسهل الصفراء

الحكم التجربي عندنا هو ان السقمونيا المتعارف عندنا المحسوس
لذاته او لطبع فيه يسهل الصفراء الا ان يقاوم مانع
وكذلك حال الزمرد في اعماء الحية ولو كانت التجربة مع القياس
الذي صحبها تمنع ان يكون الموجود بالسقمونيا التجربي على معنى الاخص
لكانت التجربة وحدها توقع اليقين بالكلية المطلقة لا بالقوة المقيدة
فقط فاذا ذلك وحده لا يوجب ذلك الا ان يقترن به نظر وقياس
غير القياس الذي هو جزء من التجربة فالحق ان التجربة بما هي تجربة لا تفيد
ذلك فهذا هو الحق ومن قال غير هذا فلم ينصف او هو ضعيف
التمييز لا يفرق بين ما يعسر الشك فيه لكثرة دلائله ووجود بادئ اليقين
فان فيها ... شبيه اليقين وليس اليقين والتجربة معتبرة فان هو
في الامور التي تحدث وعلى الشرط الذي شرطناه وفي اعتبارها
فان كان ... من التجربة ... نقض الكلي حتم على غير الشرط الذي
شرطناه لا شك فيه ان يكون وقوع ذلك النقض عن التجربة
... على ... من السبب المباين الذي يفقد اوائل
النقض وحينئذ في العلوم عن المنطق فيستنتج ان يكون التجربة كالمعتقد
وليس ... المعتقد الذي هو القياس بل معتقد فقط
والفرق بين المحسوس والمستقرى والمجرب ان المحسوس لا يفيد
كليا البتة وهو ان قد يعدان والفرق بين المستقرى والمجرب ان
المستقرى لا يوجب كلية بشرط او بغير شرط بل يوقع ظنا غالبا اللهم
الا ان يؤول التجربة والمجرب يوجب كلية بالشرط المذكور

فاقول انه مما يشكل ايضاً
ان الحيوان كيف يكون جنساً للانسان كما يكون الانسان جسماً على ما اعطيناه
من ذلك فانه ما لم يكن الانسان جسماً لم يكن حيواناً وكيف يكون جنساً
لكون الانسان حساساً وما لم يكن الانسان حساساً لم يكن حيواناً
لان الجسمية والحس سابقان بوجود الحيوان فما لم يوجد الشيء لم يوجد ما
يتعلق وجوده به واذا كان معنى الجسم يضم اليه معنى النفس ليكون
مجموعهما لا واحد منهما حيواناً فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون
كما يحمل الواحد على الاثنين وكذلك كيف يحمل النفس على الحيوان
فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين فنقول ان هذا كله يحل اذا عرفنا
الجسم الذي هو مادة والجسم الذي هو جنس والحساس والناطق الذي
هو صورة او جزء والذي هو فصل وبالجملة ما يمر ذلك انه اذا كان
بمعنى المادة او الصورة فلا يحمل البتة ولا يوخذ حدود وتنطق بذاتها
وحدها بل كما يوخذ العقل حدوداً وشيئاً وعلى النحو الذي نبيّنه بعد
فنقول انا اذا اخذنا الجسم جوهراً ذا طول وعرض وعمق
من جهة ما له هذا بشرط انه ليس داخلاً فيه معنى هو غير هذا بل بحيث
لو انضم اليه معنى غير هذا مثل حس او اغتذاء او غير ذلك كان معنى خارجاً
عن الجسمية محمولاً في الجسمية ومضافاً اليها كان المأخوذ هو الجسم الذي هو المادة
فان اخذنا الجسم جوهراً ذا طول وعرض وعمق بشرط ان لا يتعرض لشيء آخر
البتة ولا يوجب ان يكون الجوهرية مصورة بهذه الاقطار فقط
بل جوهرية كيف كانت ولو مع الف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية

٢ جسميته نـ

الجوهرية مصورة وكان معها وفيها الاقطار ولكن تلك الاقطار بل هي على
ما هي للجسم وبالجملة اي مجتمعات تكون بعد ان تكون جملتها جوهراً ذا اقطار
مثلثة تكون تلك المجتمعات ان كانت هناك مجتمعات ذاتية حيلة هو
وذلك الجوهر الا ان تكون تلك الجوهرية ثابتة لاقطار الجسمية
وتلك المعاني خارجة عن الشيء الذي هو به كان هذا المأخوذ
هو الجسم الذي هو الجنس والجسم بالمعنى الاول لما اذ هو جزء
من الجوهر المركب من الجسم والصور التي بعد الجسمية التي بمعنى المادة
فليس بمحمول لان تلك الجملة ليست مجرد جوهر ذي طول وعرض
وعمق فقط واما هذا الثاني فانه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة
واحدة كانت او الفاً وفيها الاقطار الثلاثة فهو اذن محمول
على المجتمع من الجسمية التي هي كالمادة ومن النفس لان جملة ذلك هو
جوهر وان اجتمع من معان كثيرة فان تلك الجملة موجودة لا في موضوع
وتلك الجملة جسم لانها جوهر له عرض وطول وعمق وكذلك فان الحيوان
اذا اخذ حيواناً بشرط ان لا يكون في حيوانيته الا جسمية واغتذاء وحس
كان لا بعد ان يكون مادة وان يكون بعد ذلك خارجاً عنه وربما
كان مادة للانسان موضوعاً وصورته النفس الناطقة وان اخذ بشرط
ان يكون جسماً بالمعنى الذي به يكون الجسم جنساً وفي معنى ذلك على
سبيل التجويز الجنس وغير ذلك من الصور ولو كان النطق والفصل
لعال النطق عن متعرض فرع شيء منها او وضعه الحمل له
وجوداتي ذلك كان هو هو ولكن هناك معها بالقوة
قوة تغذية وحس وحركة ضرورة ولا ضرورة في ان لا يكون غيرها او تكون

ال صورة

فالجسم ال

الجسم خ

محوزا وجوداتي ذلك

أو يكون كان حيواناً بالمعنى الجنسي وكذلك فافهم الحال في الحساس والناطق
فإن أخذ الحساس جسماً أو شيئاً له حس بشرط أن لا يكون فيه جزء
حساس بمادة أخرى لم يكن فصلاً بل كان جزءاً من الإنسان وكذلك
كان الحيوان غير محمول عليه وإن أخذ مجوّزاً له وجه ومعنى القصور
والشرائط كانت بعد أن يكون فيها حس كان فصلاً أو كان الحيوان
محمولاً عليه فإن أي معنى أخذته مما تشكل الحال في حسه ومادته
توحد غير محصور الضمام الفصول إليه أنها كانت في إبهامه وكان
حساً وإن أخذته تمام جملة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته
حتى لو دخل شيئاً آخر لم يكن من تلك الجملة بل مضافاً خارجاً لم يكن
حساساً بالمادة وإن أوجب لها تمام المعنى حتى دخل فيه ما لم يكن أن يدخل
صار نوعاً وإن كنت في الإشارة إلى ذلك المعنى لا تعرض لذلك
كان جنساً فإذن بالشرط أن لا يكون مادة يكون مادة وبالشرط
أن يكون مادة يكون نوعاً وبأن لا يتعرض لذلك بل يجوز أن يكون كل واحد
من الأمر بأن شيء أمامه داخلة في جملة معناه يكون جنساً وهذا المعنى يشكل
في ذاته مركب وأما في مادته بسيط فمعنى أنه العقل يعرض فيه
هذه الاعتبارات على النحو الذي ذكرنا فمن هذا الفصل في نفسه وأما في الوجود
فلا يكون فيه شيء متميز هو جنس وشيء هو مادة إذا قرناه بالمتقدم للمقصود
الأول فصول أما يوجد للإنسان الجسمية مثل الحيوانية في بعض
وجوه التقدم إذا أخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس وكذلك إنما يوجد
له الجسم قبل الحيوانية إذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه وأما
الجسمية التي تعرض مع حواراته فوضع متضمنة لكل معنى مقرون بها

حساً أو شيئاً
فصل الانسان
جسمية

أو جعل شيء

بها بالفعل مع وجوب أن يتضمن الأقطار الثلاثة فإنه لا توجد
للشيء الذي هو نوع من الحيوان إلا وقد تضمن الحيوانية بالفعل أيضاً
فيكون معنى الحيوانية جزءاً من وجود تلك الجسمية إذا حصل جالب
الجسم الذي بمعنى المادة فإنه جزء من وجود الحيوان ثم الجسم الذي ليس
بمعنى المادة فإنما وجوده وإنما غيره من وجود النوعية وما لوضع
لحسه في انتساب لوجوده وليس هو سبباً لوجودها ولو كان
للجسمية التي بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية
لكان سبباً لوجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة وإن كان
قبلية لا بالزمان ولكان إذا كان يوجد سبباً ليس هو النوع بل علة
للنوع توجد بوجوده النوع فلا يكون النوع هو هو وهو أن جعل
وجود تلك الجسمية في النوع هو وجود النوع لا غير بل هو في الوجود
هو نوع وذلك الذي يحمل عليه فلنرجع الآن نوعاً يحمل عليه
جنسه وفصل جنسه وجنس جنسه فنقول إنا إذا اعتبرنا هذه الأمور
من جهة بالمناسبة للعقل إن موضوعاتها التي من جهة عارض لها
فقط لم نجد الجنس الأعلى إن يوجد أولاً مستقراً بعضه للنوع ثم يلحقه
الجنس الذي دونه ونحمل بعده مثل تحديد كل ما هو أعلى فالمعاني يحمل
للاشتغال فإنك تعلم أنه لا يحمل جسم على الإنسان إلا الجسم الذي هو الحيوان
فإنه ليس يحمل عليه جسم غير الحيوان بل يسلب عنه جسم ليس بحيوان فرط
الجسم الذي يحمل عليه أن يكون حيواناً ولولا الحيوانية لكان الجسم لا يحمل
عليه إذ الجسم الذي ليس بحيوان لا يحمل عليه وليس الجسم إلا حيواناً
أو نوعاً من الحيوان فالجسم الذي يحمل عليه هو الذي إذا اعتبر من ذاته

فإنها لم تكن
بعد إذ كان مجوّزاً في
بعضها تضمنها

المطلق صح

فصل

كان جوهرا كثيفا كان يذكر كان مركبا من الف معنى ذلك الجوهر
طول عرض عمق فهو اذا حمل عليه بالفعل قد صار المجموع منه مركبا
متحصلا في الوجود فان كل مجوّز كالعلة والعلة قد تحصل لسبب
بحث فهو السبب المعين فكذلك المجوّز الذي يحمل في حده ليس بما
هي مجوّز الا بحث السبب قد بحث فيكون الجسم وقد يجب
فيه التركيب الكامل بانه حيوانا فيكون ذلك الجسم حيوانا وكذلك
الحيوان انسانا فيكون الانسان لا يحمل عليه جسم الا الجسم الذي هو حيوان
لا شيء آخر فالحيوان هو ولا جسم الا الانسان بعد هو الكل فعلى الجسم
المحمول على الانسان علة لوجود الحيوان فليس ذلك بالبتة
علة بمعنى ان يكون علة لوجود الجسم للانسان من جهة وصل المعلول
الى الشيء حمل عليه بالذات فكان سببا العلة عنده اذا لم يكن وجود العلة
في نفسها وجوده لذلك الشيء واحدا من وجود العرض مع نفسه
ووجوده في موضوعه فان العلة منها واحد وليس كذلك حال الجسم و
الانسان فانه ليس وجود الجسم هو وجوده للانسان ولكنه لو شئنا
ان نوصل الجسم الى الانسان قبل الحيوان لم يمكن وذلك لان الحصول
النوع لا يكون انسانا ما لم يكن حيوانا ما لم يكن انسانا مع ان يوصل الجسم — لان هو
الى حد اصغر يكون ذلك الحد الاصغر انسانا ولم يصل اليه الحيوان او يكون
اذا وصل الى شخص ذلك الوصول وصولا دون الحيوان ويكون
وصول الحيوان اليه عن حكمين الله لا واسطة يكون وصولها فصول
الانسان وافهم من الوصول الحمل هنا معروض وهو حصول بمعنى العلوم وفي قد
في نفسها لكنه ان يستهان بها وقس على هذا الفصل الذي هو الحساس الانسان — حال هو

الانسان في وجوده للانسان فان الجنس الحيوان الذي في انه جوهر
من الحيوان يوجد اولا للحيوان وبالحيوان للانسان واعرف
بالسابقات التي قد مرت فانك ان حاولت عن عاية حمل الانسان الاخير
تحمل حدك ان ذلك بحصى بالجنس ولا في الفصل وليس كذلك ولكني
نعلمهم كيفية الحال فيه صعوبة ربما سهلت عليك ان تأملت الاعتبار ورقا
عرفت والمسعها غير مطردة فاذا ان بعد ذلك فتذكر حال الوفي — فاذا اردت ان يعرف ذلك
الفصل والنوع ونذكر ما ساه من ان طبيعة كل فصل وان كان في الوجود
مساوى للنوع واحد فهي صالحة لان يوجد الانواع كثيرة فاذا اعدد كرت هذا
واحتسنت الاعتبار وجدت طبيعة فصل الجنس يسهل حملها على الانسان
ولم يحمل عليه الحيوان حال ما لم يحمل عليه الحيوان فقد بان لك ان الجنس الاول
اذا نسب الى النوع بالفعل ونسبت الجنس الذي طبيعة الى ذلك
النوع بالفعل او نسبت نصبه الى ذلك النوع بالفعل لم يمكن نسبة
جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس وان ذلك ليس كالاخير
الا آخر طبيعة الجنس والفصل من انهما غير منسوبة الى شيء بعينه
يكون هو اعم مما يكون ان يوجد وان لم يوجد انه حصص وفرق بينهما
ان يكون مبلغ الوجود مطلقا وان يكون ليس في الوجود لشيء فقد
الصحيح من ذلك ان الشبهة منحلة وهذا ليس بيانا او صح اذا الحق بالمقابل الاول
البسيطة فانه لا يجوز ان يوجد له الساطعة في الموجود الاول له هو — معنى اللون الشيء لم يوجد
الساطعة ... واذا وجد للشيء خاصا او سوادا
بعينه وجود الشيء لونا وان كان اللون اعم من الساطع وقد
يوجد حيث لا يوجد الساطع لكنه لا يوجد لحر ثياب البياض

الا لانه موجود للشاص اذ كان معنى فصل الحس وحده يوجد
للحس وان لم يوجد لنوعه المعين ولا يوجد للنوع الا وقد وجد للحس
اذ ان المعنى الحس قبله المعنى النوع فظاهر ان وجوده للحس بذاته
ووجوده للنوع بالحس فان الحس سبب في وجوده للنوع
لان كل ما هو ذاتيه فهو سبب للنوع [illegible] وكذلك حال الجنس النوع
مع النوع فان قال قائل انا اذا قلنا كل حساس وكل حساس
حيوان فينتج كل حيوان لم يمكن ان يزول هذا العلم اليقين ولم يمكن ان
لا نصدق به لا يمكن ان لا يكون كل حيوان فالجواب ان الامر كذا
في الحيوان ان لزم وجود الحساس فليس يقينا ان كل حساس حيوان
[illegible] يقينيا بل [illegible] وذلك لان
معنى قولك حساس هو انه ذي حس من غير زيادة شرط فليس يلزم
ذلك ضرورة ان يكون [illegible] التي من جهتها انه ذو حس هو ذو غذاء
ونمو وحركة مكانية لا ان يكون هذه المعاني مضمنة في الحساس تضمينا
بالفعل ولا ان يكون العقل يوجب في اول [illegible] الامر ان يكون
كل حساس من جهة هذه المعاني كلها ذاتها وجملة هذه المعاني هي معنى الحيوانية
فاذن كون الحساس حيوانا [illegible] ليس بين [illegible] بالوجوب
لا بوسط بل هو امر لا يمنع العقل في اول [illegible] ان يكون [illegible]
حساسا [illegible] سائر المعاني التي بها يكون الحيوان فاذن لا وسط
الحساس وحده لا يوجب اليقين المدعى الا ان يوجد الحساس من جهة
ان يكون علة للحيوان لاتصاله [illegible] بسائر المعاني التي يصير بها موجبة
للحيوان على ما يوضح في باب العلل من كتبنا [illegible] العلل [illegible]

وسطى ثم لا يكون الحساس الفصل حدا اوسط ولا الة الحساس
وحده واما اذا كان الحيوان هو الحد الاوسط والحساس ليس
ليس [illegible] وجب اليقين الحساس لا محالة ولم يمكن
ان يعرف [illegible] **فصل**
في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها و[illegible] ذلك سائر
ولما كانت مقدمات البرهان علل النتيجة والعلل اقدم بالذات والعلة اقدم
فمقدمات البرهان اقدم من النتيجة بالذات وكذلك هي اقدم من النتيجة
عند [illegible] اقدم في المعرفة من جهة ان النتيجة لا تعرف
الا بها ويجب ان يكون صادقة حتى تنتج الصدق وكانت هذه المقدمات
علل [illegible] ان يكون مناسبة للنتيجة داخلة في جملة العلم الذي فيه النتيجة
او علم يشاركه على نحو ما سنعده وان يكون اول [illegible] معلومات
اولى في انها اعرف واقدم من كل مقدمة بعدها وان لم يكن بعده الرابط
لم يكن المقدمات برهانية فكثيرا ما توجد في الاسباب الجدلية كواذب مشهورة ذلك دكرا
[illegible] صادق كثيرا ما توجد صوادق غير مناسبة في [illegible] ينتج [illegible]
صوادق مثل احتجاج الطبيب ان الجراحات المستديرة [illegible]
[illegible] فيكون [illegible] ان المستدير [illegible]
مناسبة فانه استعمل مقدمة كبرى هندسية توخى بها ابانة
مطلوب طبيعي ولو وضع علة مناسبة والاقدم عندنا هي الاشياء
التي نحسها اولا والاقدم عند الطبع هي الاشياء التي اذا رفعت
ارتفع ما بعدها [illegible] والاعرف عندنا هي [illegible]
الاقدم عندنا والاعرف عند الطبيعة هي الاشياء التي تقصد الطبيعة

المحسوسات أي الكليات العقلية
كانت المحسوسات

قصدنا في الوجود فإذا ترتبت الكليات أي الحدودات المحسوسة
كانت المحسوسات الحدودية أقدم عندنا وأعرف عندنا
معا وذلك لأن أول ما نصيبه بحس ونعرفه هو المحسوسات
وخيالات الحدود ومنها ما منها نصير إلى اقتناص الكليات العقلية
وأما إذا ترتبت الكليات النوعية أي الكليات الجنسية كانت
الكليات الجنسية أقدم وأعرف عند عقولنا والكليات النوعية أشد
تأخرا في معرفة القياس الساذج وذلك لأن طبيعة الجنس إذا عرفت
أو تعرف طبائع الأنواع وإن كانت طبيعة الجنس من جهة ما هي كلية
لا من جهة ما هي طبيعة فقط قائمة بالأنواع وطبائع الأجناس أقدم بهذا
الوجه من طبائع الأنواع لكن الأعرف عند الطبيعة هي طبائع الأنواع
لأن الطبيعة إنما تقصد طبيعة الجنس في أن توجد بل طبيعة النوع على أنها
طبيعة الجنس على سبيل المعنى بالضرورة أو بالعرض وذلك لأن النوع هو
المعنى الكامل المحصل وأما طبيعة الجنس وحدها فلا يمكن أن يوصل إلى الوجود
ويحصل الطبيعة تقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية والدليل لو كان المقصود
طبيعة الجنس لنهاية لما كثرت أنواع الجنس في الطبيعة ووقع الاقتصار على
نوع واحد وبعد أن يظن ظان أن [illegible] هي أعرف عند الطبيعة من [illegible]
والسواد وعن أمثال الطبيعة الممسكة لنظام العالم يقصد الطبائع النوعية
والطبائع الجزوية التي [illegible] لنظام العالم تقصد الطبائع الشخصية
والجنس داخل في القصد بالضرورة أو بالعرض فعند أن طبائع الأنواع
أعرف من طبائع الأجناس في الطبيعة وإن كان الجنس أقدم بالطبع
من النوع لكن طبائع الأجناس أقدم عندنا من طبائع الأنواع أعني [illegible]

بالقياس إلى عقولنا وإدراك عقولنا الإدراك المحصل لها أن
أو لعقل أول لنا إنما يعقل المعنى العام الكلي وما سواه يصل إلى
ما هو مفصل للحد إنما نوجد القياس كلام مشترك في معرفة الكليات
نوع أعم وأما نوعيات الأشياء فإنما نعرفها أكثر من تحته أكثر
ونحن في صدد الاستفادة بالمعرفة كانت يلوح لنا ما هو أقدم عندنا على
الإطلاق أشد تأخرا في الطبيعة على الإطلاق ومن الحدودات المحسوسات
فتقتنص منها الكليات بعد ذلك إذا أردنا أن نحقق الكليات تحقيقا كليا
لكن ليس هنا مشتغلا بذلك نكون أول ما نبتدئ به هو من
جانب الأعرف عندنا والأقدم عند الطبيعة معا ونسلك منه
منحطا على التدريج إلى الخواص والحدودات أي النوعيات فنبحث أولا
في الأعم بحثا ثم نفصل ونتنزل بالتدريج فإذا كنا نعرف أولا
في طبائع الكليات الجنسية النوعية فإنا نكون قد ابتدأنا بما هو أقدم
في الطبع والعرف عندنا وليس أعرف عند الطبيعة وانتهينا إلى ما
ليس أقدم بالطبع لكنه أعرف عند الطبيعة فإذا انتهينا إلى الأنواع
الأخيرة ختمنا التعلم فأما لا نزل إلى الأشخاص ولا نختم التعليم عند
الأشياء التي هي أعرف عند الطبيعة تماما وإذا ابتدأنا أولا واحدها
من البسائط ثم ابتدأنا في المركبات إلى المركبات فنكون قد ابتدأنا
بما هو أقدم في الطبع لكنه وإن كان ذلك مما خصصنا به بنظر المحسوس لما
ولا أعرف عندنا المحسوس هو أعرف عندنا وإنما أعرف عندنا فإنه
ليس كل بسيط أعرف عندنا من المركب وإن كان هذا البسيط التابع
لسائر معرفة هذا المركب المحسوس أعرف عندنا ونكون قد سلكنا سبيلا

ربما لا يجب لأن البسائط أسباب فلنبحث هل البسائط أعرف
عند الطبيعة أو المركبات فأما البسائط التي أجزاء من المركبات
فيشبه أن يكون من أجل المركب فأما المادة لأجل الصورة
والجزء لأجل الكل فيجب أن يكون المركب أعرف عند الطبيعة
لأنها هي الغاية لتلك البسائط وهذا هو الأصح ولا يجب أن
يكون الأجزاء واحد منها أعرف من الآخر بل سواء من جهة
أنها أجزاء في المعرفة عند الطبيعة إلا أن يعتبر لبعضها خصوصية زائدة
على أنه جزء وأما البسائط التي هي العلل كالفواعل والغايات
وليست بأجزاء المعلولات فيشبه أن يكون هي أعرف وأقدم
معا عند الطبيعة من المعلولات التي لها بالذات فيكون البيان
منها برهانا لكن عما هو أقدم عند الطبع وأعرف عند الطبع معا
فأما إذا ابتدأنا من المركبات وسلكنا إلى البسائط أو ابتدأنا
من الجزئيات فسلكنا إلى الكليات لا باستقراء فإنما نكون مستدلين
غير مبرهنين ويكون قد بقي أن كان الأعرف عندنا هو الأعرف عند الطبيعة
فيجب أن تجمع الأصول على هذا المأخذ فإن قال قائل ما قد قاله
بعضهم من أن المعنى الحسي أعرف عند الطبيعة لأنه إن لم يعرف
بحسب شيء فهو في نفسه والعام الكلي أعرف من قبل لا معنى
أنه بالعكس الكلي أعرف لأن الشيء لما تصير معروفا بجازة وعارفة
إما بحس بالفعل أو كما هو عقل وأما الطبيعة في قصدها النظام الكلي
على سبيل الاستعادة فيكون الأعرف عندها ما تقصده النظام الكلي
فإن اعتبرنا بالمعرفة الحقيقة فالطبيعة الجنسية لا تكون معروفة بذاتها إلا

بذاتها إلا بالقوة وأما بالفعل فإنما تعرف إذا عرفت العقول
وإنما تكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو الذي يريد أن يصير معروفا
بالفعل لأن يستكمل إذا كان الطبيعة الجنسية أعرف عند العقول
وأن الطرق البرهانية تأخذ مما هو أعرف عند العقول إلى ما هو أعرف
عند الطبيعة على ما صرح به المعلم الأول في ابتداء تعليمه للطبيعيات
ونحن نفعل ما كان ونشرح الأمر فيه **فصل**

في مبادئ البرهان ومبادئ البرهان يقال على وجهين فيقال
مبادئ البرهان بحسب العلم مطلقا ويقال مبادئ البرهان بحسب علم ما
ومبادئ البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط
على الإطلاق أي ليس من شأنها أن يتعلق بيانها بشيء محمولها على
موضوعها كأنه إيجابا أو سلبا بحد أوسط فيكون مقدمة أخرى
أقدم وقبلها ومبادئ البرهان بحسب علم ما يجوز أن يكون أوسط
في نفسه لكنه يوضع في ذلك العلم وضعا ولا يكون له في مرتبة ذلك
العلم وسط أما أن يكون وسطه في علم قبله أو معه أو يكون وسطه في
ذلك العلم بعد تلك المرتبة كما ستعرف الحال فيه وكلا القسمين من
مبادئ البرهان يعرض أن كل واحد منهما أخذ في القياس بعينه لا لكن أن
يكون لا حد برهانا وبحال المقدمة الحد له أن الحد له وإن كانت الحدود
أخرى طرفي القياس ليس بعينه على ما تحمله والمقدمة التي هي مبادئ
لا واسطة لها البتة ولا يكتسب من جهة غير العقل فإنها تسمى العلوم المتعارفة
والمقدمة الواجبة قبولها وأما كل ما بعد هذا مما يتلقن في صناعات
العلوم تلقينا سواء كان حدا أو مقدمة فهي الظاهر أنهم يسمونها وضعا

والحد يخالف المقدمة التي يكلف المتعلم تسليمها وليست بينة بنفسها بل
يخالف كل مقدمة وإن كان الحد قد يشتمل على مقدمة مثلا كما يقول
إن الوحدة هي ما لا ينقسم فكم وجه المخالفة إن الموضوع ليس يصدق
على الوحدة محمول بل إن تصور معنى اسم الوحدة أو معنى ذات
الوحدة لا أنها شيء هي كذا وليست كذا ثم لا يستعمل المتعلم ذلك
إلا بقبول شيء منه المقدمة ولا يكون في ذلك مماريه إلا أن يكون
أحد أن يضع له كل اسم إلا يقع المنازعة في الحدود وإن وقعت
لا في معنى التصديق بل في خطاء إن وقع في التصور وأما المقدمة فإنما تورد
ليعرف بها التصديق لا التصور ثم إن المقدمة الموضوعة تختص دون الحد باسم
آخر وهو الأصل الموضوع والحد وضع وليس إنه موضوعا لأنه لا إيجاب
فيه ولا سلب وقوم يسمون الأصل الموضوع المصادرة وقوم يقسمون
الأصل الموضوع إلى مقبول بالمسامحة وليس في نفس المتعلم رأي يخالفه
ويخصونه مرة أخرى باسم الأصل الموضوع وإلى مستوقف فيه يحتاج ضمان
من المعلم بأن يبينه وفي نفس المتعلم رأي يخالفه ويخصونه باسم المصادرة
وربما قالوا وضع لكل أصل موضوع فيه تصديق ما كان أوليا أو غير
أولي كان في نفس المتعلم ما يخالفه أو لم يكن وربما سمي في التعليم الأول
باسم الوضع كل رأي يخالف ظاهر الحق ويتبع المشاهير دون العقل مثل
قول من قال إن الكل واحد وإنه لا حركة وربما قصر المعلم عن تصور الأوليات
في العقل أو له قصر الأوليات لعارض إليه أو صناعة وذلك إما لنقص في
فطرة أصلي أو حادث مرضي أو سني أو لتشوش فطرته بآراء
مقبولة أو مشهورة ملزم بها [illegible] وإلى الملاحظة بعضها وربما كان اللفظ غير

غير مفهوم فيحتاج أن يبدل أو يكون المعنى غامضا لا يفهم فإذا فهم
أذعن له وخصوصا قد يكون كثير الكلمة ويجرده ويبعده عن الحال
مثل هذا قد يسوى بملاحظة الجزئيات فيتنبه كثيرا لأن الاستقراء
وإن كان لا يفيد بعد ذكر وعلى الأحوال كلها فيجب أن يضع إن
مبادئ العلوم حدود ومقدمات واجب قبولها في أول العقل بل
أو بالحس والتجربة أو بالقياس وهي في العقل وبعد ذلك أصول
موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها رأي المتعلم ومصادرات
وليست الأصول الموضوعة يستعمل كل علم من العلوم ما يستعمل فيها
الحدود والأوليات فقط كالحساب وأما الهندسة فيستعمل فيها
جميع ذلك والعلم الطبيعي أيضا قد يستعمل فيه جميع ذلك ولكن أكثر جزئيات
العادة فيها أن يستعمل مخلوطا غير مميز ولما كان البرهان يوقع لنا تصديقا
يقينا بمجهول وإنما يوقعه البرهان بسبب مبادئ البرهان فيجب أن يكون
تصديقنا بها أشد من تصديقنا بما يكون مصدقا بمبادئ البرهان
كلها أو بعضها التي ليست بمصادرة فقط بل أن يكون تصديقنا بها
آكد وأولى من تصديقنا بالنتيجة وتكذيبنا بمقابلاتها أشد من تكذيبنا
بمقابل النتيجة وليس المقابل للنقيض فقط بل وبالضد وإنما وجب ذلك
لأنه إذا كان شيء علة لشيء في معنى مشترك فيه فيجب أن يكون ذلك المعنى في
العلة آكد وأكثر إذا كان من أجله يحصل في الآخر فأما إذا كان الحب بين شيئين
لكن يجب أحدهما بسبب لا يجب الآخر فليس أولى أن يجب الأكثر
كالولد والمعلم للولد وليس يجب أن يظن أن كل شيئين يقال أحدهما
أولى بأمر من الآخر فهي للنقص في الآخر أو لمخالطة من الضد للآخر كما نظن

في أن التصديق بالمبادي الأولية للعلوم كيف يكون يقينيا

أن ثم

من ان الاولى بالسوادية ما شارك في نفس السواد وكان
ازيد سوادية فتكون الآخر ازيد بياضا حتى يكون البياض اولى بان يكون
اولى بالصدق اذا كان الآخر اولى بالا صدق فيحتاط
في من الكذب بل يعني ان كذبه اولى بكذا من كذبه
اذا كانا في الطبيعة سواء لكن احدهما له الامر في نفسه اولا
والآخر تقدّوا اذا صدقت النفس من كليهما لكنها صدقت
باحد الامرين قبل وبالآخر بعد كانت النفس مصدّقة بأحدهما
طبيعة الاولى وبالآخر غير طبيعة الاولى بل طبيعة الى
الاول كان التصديق بالاول اشدّ بهذا المعنى وان سومح هذا
القصد بعينه فلا كثير جدوى فيه واعلم انما سمع بافضل في
التعليم الاول حسب بافضل بجمع الى آخره وهي مفعول من
حيث لم يتهيّأ الكلّ اخذ لما هو مظنون عند المعلم فانما
... بصعوبة وصنعة وهي اصل موضوع اعني الموضوع لا على
الاطلاق لكنها بعد ذلك معد واما ان اخذه حيث ليس له
فيه ... ولا ظن واحد من حيث هي ظن ثبت عليه
ضدّ فاما مصادرة علته مصادرة فكان هذا هو الفرق
المذكور في التعليم الاول بين المصادرة وبين الاصل الموضوع
وذلك ان المصادرة هو ما كان يعاندها ظن المتعلم وهذا
هو الذي يأخذ الانسان وهو مبرهن ويستعمله من حيث
لم يتبيّنه ظنوا ان الاصل الموضوع هو الذي يتبيّن بادنى تأمّل
وان المصادرة ما لا يتبيّن بادنى تأمّل كان الاصل الموضوع هو الذي

هو الذي يظهر المتعلّم حقيقته اذا فكّر اول فكر وان المصادرة
هو ما لا يستبين له الى ذلك وليس الامر كذلك فان الذي يتبيّن بادنى
تأمّل ان يكون التأمّل هو الانكشاف لمفهوم اللفظ
على سبيل التنبيه وذلك ان يكون التبيّن حقيقة ان تعلّم من
المتعلّم ولا حيلة لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ واما
ان يكون التأمّل هو الانكشاف بحال القول في صدقه
لاني فهمه فاما الانكشاف للتصوّر فليس اكثر غرض في القسم
الذي هو الاصل الموضوع بل قد يقع ايضا في الاوائل الحقيقية
فانها ربما ذهب عنها وغفلت حتى انكرت فتحتاج الى
تنبيه المتعلّم فاما التأمّل للتصديق فاما التصديق بالمجهول لا غير
الا بالوسط فيكون هذا الانكشاف هو اسقاط الحد الاوسط
في موضع يتشهّل على المتعلّم ادراكه فيه ان يكون المطالب
والمسائل السهلة الاوساط اصولا موضوعة فان كان كذلك
صار كثير من المسائل السهلة التي في الهندسة التي يعطى لها
المسائل بادنى تأمّل من جملة الاصول الموضوعة وهذا محال
بل الاصول الموضوعة هي المقدّمات المجهولة في انفسها التي حقّها
ان يبيّن صناعة اخرى اذا كان المتعلّم قبلها وظنّها بحسن ظنّه بالمعلّم وثقته
بما يراه فذلك صدق والمصادرة ما كان كذلك لكن المتعلّم ليس يظنّ بما يراه
المعلّم لكن ظنّ معاندة او لم يظنّ شيئا والموكّد بالجملة فيه ان يكون عند المتعلّم
ظنّ معاندة بل لا يبيّنه ان يكون المصادرة هي ما يكلّف
المتعلّم تسلّمه وان لم يظنّه كان من المبادي او من المسائل في

في ذلك العلم بعينه المسائل التي تبين بعد مسائل تسلّمها في
في درجة متقدمة فيكون المبدأ الواحد الذي ليس بعينه
اصلاً موضوعاً باعتبار ومصادرة باعتبار وقد يكون مثل ذلك
الاعتبار في غير المبدأ للصناعة بل في مبدأ البعض من مسائل (ای مبدأ)
الصناعة اذا كان غير في الصناعة فبين لذلك المبدأ او
مصادرة والحري ان يكون ما وضع في كتاب اوقليدس
وهو انّا نخط خطاً من نقطة على نقطة ليس مصادرة
اذ كان الاوسط لا يكون هناك الا من صناعة الهندسة
والبحث ممن ظن ان الاصل الموضوع يكون كقولهم في الهندسة
ان الخطوط المخرجة من المركز الى المحيط متساوية فان هذا قد يشكل
فلعله لا يشكل ان المساوية لواحد متساوية ثم يكون هذا الاشكال
مما يقع بجانبه ما ذكرنا من قال وذلك لو جاز يعرف به المتعلم ذلك
فعله ولعمري ان هذا القائل لو قال ان تفهيم هذه القضية
على سبيل التصور قد يقع بها الوجدان لكان له معنى واما على
سبيل التصديق فكيف يمكن ذلك فانه اذا سمع المتعلم ان
الدائرة تعني بها شكل خطوط مركزه كذا وسلّمه وهذا لم يمكنه
ان صنع دائرة وخطوط مركزها لا كذلك فيكون قد صنع البتة
دائرة هذا لا يمكنه ان يشكّ فيه بعد فرض وضع الدائرة ولكن
هذا ليس اللزوم من فرض الدائرة بل الذي يجب ان يشكل عليه هو انه
هل هذا المفروض دائرة له وجود ام ليس له وجود فان بلغ الى
ان يشكل عليه حال هذه الخطوط بعد ان يسلّم حد الدائرة وفرض

لما وجود ااما الوجدان كيف يصح للامر العقلي الهندسي ولو كان (بصحيح)
وجدانا عقليا لوجب ذلك فيه فضلا عن الحسي فكيف يمكن ان يدل الوجدان على
عقلي او حسي الا على ان خطوطا محدودة هي متساوية وكيف يعرف من ذلك
ان كل خط يمكن ان يكون في العقل كذلك وان اجزنا وجود ما يشكل التعليم
في وجود الدائرة يشك فيه مع كل وجدان يوضع وان سلّم وجود الدائرة
لم يمكنه حتى ان يشك في ذلك الا ان كان متعلما ابله يشك في ذلك بعد ان فهم
ما الدائرة ووضع الوجدان على سبيل التشبيه على الفعل فيجد متعلمنا ([illegible])
اكثر من ذلك مستعملين من تعليم ان المقادير المساوية لمقدار واحد
متساوية حتى يوجد لهم مسطرة وخطوط فيبين لهم ذلك على سبيل النفس
والمخيلة فان سبيل التشبيه لا يستمر في العلم المتعارف في غير المتعارف بل الحق
انه لما صار هذه المقدمة موضوعا لان وجود الدائرة عرض بعد
فيحتاج الى بيان فوق البيان الواقع للوجدان فان بيانه للمتعلم صار اصلا
موضوعا لكنه ان تفهم ما يسمع من المعلم الاول وعلم ما اعتبر عنه بكل ما
ويتكلف قبوله من غير بيان وهو يحتاج الى بيان ويقع للمتعلم فيعتقد نقيضه
فهو اصل موضوع بالقياس الى ذلك المتعلم الذي ظن لا بالقياس
الى غيره فاما ان اخذه وهو لا يظن ما يقع به العلم او ظن خلاف ذلك
فهو مصادرة والمصادرة هو ما فعل ظن المتعلم وانا السالك فان لا يظن
او بالمصادرة فان ان يظن غيره وذلك حين يأخذه هو الذي يحتاج الى بيان
وما غلطهم في اعراض الموضوع ما يسمع ان يجعل احد قسمي الاوسط له
وحسبوا ان معناه الاوسط له في نفسه وليس كذلك بل معناه ما لا وسط
له في ذلك العلم سواء كان له في علم آخر او لم يكن ولا في شيء من العلوم وسط
[illegible]

… چون خطر در کام … در داری در دار ما دام …

واعلم ان المقدمات البرهانية التي على مطالب كلية انما هي مواد
واحدة ضرورية والمغالطات البرهانية اسبابها هي في مواد مشنعة
ضرورية واعني بالمغالطات البرهانية شبه البرهان وليس بتام
فان من المغالطات حيلة غير برهانية والغرض منها ان مقدمة المغالطة
البرهانية شبيهة بالاولية وتكون من امور ضرورية الا ان يكون المطلوب
امرا ممكنا فيكون القياس عليه من الممكنات واما القياس على الممتنع منها
فانما يكون من ضروريات ومعاندها معاندات الضروريات
فلذلك توجد كلية كاذبة في الكل كبرى وصغرى صحيح منها
بانه كاذبة في الكل اذا اخذت كبرى فتكون المقدمة منها
مضادة للمقدمة البرهانية والصحيح منها مضادة للصحيحة البرهانية
اذا اخذت على هذه الصورة واما على المقدمة المغالطية
الجدلية فانها مقدمة شبيهة بالمشهورة ولا تكون مشهورة
عند التعقب ولا يجب في الاكثر ان تكون ضرورية وربما كانت
شنعة وربما كانت مع شناعتها صادقة ولكن استعمالها
في الجدل يكون مغالطة لانها وان كانت صادقة فهي خلاف
المشهور فان كثيرا من المشهورات كاذب وكثيرا من الشنع
حق ونسبة المشهور والشنع الى القياسات الجدلية نسبة الحق
والباطل الى القياسات البرهانية فالغلط في البرهان من جهة ما ليس بحق
وفي الجدل من جهة ما ليس بمشهور والمغالطة البرهانية تقع لشبهة من القياس وقد
وقد تقع لقصد الامتحان وقد تقع شرا ورداءة فلنتمم المقالة الاولى
من الفن الخامس من الجملة الاولى في المنطق بحمد الله وحسن توفيقه

المقالة الثانية من الفن الخامس من الجملة الاولى

وهي اثنا عشر فصلا **فصل** في معرفة مبادي
البرهان وكليتها وضروريتها **فصل** في المحمولات
الذاتية التي تشترط في البرهان **فصل** في كون
المقدمات البرهانية كلية بالمعنى الاولي وتتميم القول في
الذاتي **فصل** في اخذ الكلي والاولي بطلب
الاعم المغلطة بالعكس **فصل** في تخصيص ضرورية مقدمات
البراهين ومناسبتها **فصل** في موضوعات
العلوم ومبادئها ومسائلها في حدودها المحمولة **فصل**
في اختلاف العلوم واشتراك العلوم بقول مفصل
فصل في نقل البرهان من علم الى علم ومناولة المحمول
تحت الكليات وكيف يتناول الحد **فصل** في تحقيق
مناسبة المقدمات البرهانية الحدانية لمطالبها وكيف يكون
اختلاف العلوم في اعطاء اللم والان **فصل**
في معرفة مبادي البرهان وكليتها وضروريتها انه لما علم
ان مبادئ البرهان يجب ان يكون اصح واعرف من
البرهان وهو الحق فاعرف ان ظن ان كل شيء مبين
بالبرهان وهو باطل اجمع منهما ان احدهما راي مستطرق
البرهان والثاني راي من يرى ان مبادي البرهان تبين دورا
فاما الراي الاول فقد احتج اصحابه بان قالوا لما كان
المطلوب بالبرهان مبين بمقدمات يحتاج ان يكون اصح منه

[illegible]

مقدمات

فبحث أن يكون ما يحصل المطلوب بالبرهان إنما يقع بمقدمات
يحتاج أن يكون أوضح منها فيجب أن يكون ما بها متعلقا
بما هو البرهان عليها فيحتاج أن يعد منها أيضا أوضح منها
ومقدمات هي ما بها وكذلك إلى غير النهاية أو ذلك لو دي إلى
أن يكون الشيء الواحد موضوعا في مادة البرهان عليه على أن
مقدمة ما له رأس هي لا نهاية وهو ما يحتاج أو يكون الشيء
مسلما من غير بيان بما هي علة غير البين فهو غير بين فلذلك فليس
من شأن يكون مبدأ للبيان فإذن لا سبيل إلى إقامة برهان
على شيء فإذا أي الثاني من أصحابه لما ظنوا أنه لزمهم هذا المحال
من الاحتياج اضطروا إلى أن يقولوا إن للبراهين مبادي
أولى وكانوا وضعوا أن كل شيء عندهم من برهان ومع ذلك
من ذلك في أن قالوا إن هذه المبادي يكون البرهان منها عليها
بعضها على بعض متعرضين لها المبدأ بذلك المبدأ وذلك
بهذا على سبيل الدور فحسبوا أنهم حفظوا وضعهم أن على كل
شيء برهانا معا وخلصوا عن وجوبات المبادي والمقدمات
إلى غير النهاية وكلا الرأيين باطل والمقدمة الموجودة إلى أن
وهي أن كل علم إنما يقع بالبرهان فإنا إنما لا يكون علم أو يكون
برهان باطل الحق أن ليس إنما أن يكون كل شيء مجهولا أو يكون
شيء معلوما والمعلوم إما معلوم بذاته وإما معلوم ببرهان
وليس كل شيء مجهولا فإنه لو كان كل شيء مجهولا لم يكن يكون لنا
كل شيء مجهول المعلوم ولا كل شيء معلوم ببرهان فإنه لو كان

ان البرهان موجود وضعهم

كان كل شيء برهان لكان كل برهان تعليم برهان وهذا يمر
في الأشياء بلا نهاية ولو تمموا القياس على هذا الأسلوب
لم يلزمهم ما لزمهم وكيف يكون على كل شيء برهان وقد علمت
أن البراهين يكون بمتوسطات من حدود لا يمكن أن يكون
بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين
الأول وليس إنه لا نهاية له في كل تركيب عددي كان متناهيا
أو غير متناه من علو واحد لا حد فإذا كان بين اثنين حدود
متوسطات بلا نهاية لزم محال أن أحدهما أن يكون بين كل
اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين في
أنه لا نهاية له فيكون بعض محصور بين اثنين مساو للكل الحاصر
والثاني أن هذه المتوسطات وإن كانت تذهب
إلى غير النهاية فلكل واحد منها لا نهاية له في حاشيته فإن
ومعلوم أنه ليس هذه حاشيته واسطة فيكون إذن
بعض المقدمات التي في الوسط لا واسطة له وهو من مبادي
البرهان لا محالة وقد صح أن كل علم بوسط فيكون بعض ما هو
مبدأ البرهان غير معلوم متوسط فإذا ليس كل علم ببرهان
وإن بعض العلم يعلم بذاته بلا وسط فيكون عنده النهاية
في التحليل ويكون هو ما يجري مجرى المبدأ الذي ينتهي إليه
مقدمات البراهين فلا يكون له باطل من مقدمات البراهين
إما أن يكون بلا نهاية أو يوقف في كل برهان عند بعض الموضوع
لا تبيان حتى لا يحتاج إلى ذلك ينتهي إلى شيء بعينه بلا وسط

[illegible]

وأما الذين ظنوا أنه يمكن تحصيل علم اليقين بأن يجعل البراهين
منتهية إلى أوائل بينة بعضها ببعض بعد فسخ طريقهم في
التعليم الأول فقد أتى البيان بالدور ليس بيان اليقين
وذلك لجميع ما عددناه أن بيان الدور يوجب أن يكون
بيان كل واحد منهما أكثر تقدما وأعرف من الآخر وكل واحد
منهما أشد تأخرا وأخفى من الآخر لا من جهتين مثل أن يكون أحدهما
بالقياس إلينا والآخر بالقياس إلى الطبيعة حتى يكون هو
أعرف فهو أعرف عندنا وأخفى عند الطبيعة أو يكون هو
أشد تأخرا عندنا وأعرف عند الطبيعة فإن هذا يمكن ولكن
الأعرف فيما يتعلق ببيان الدور في السير جميعا من جهة واحدة
وبالقياس إلينا وحده وبالقياس إلينا وإلى الطبيعة معا
لأنه لا يمكن أن يوجد مقدمة هي فيما ليس أعرف عندنا
من النتيجة ثم يكون مع أنه أعرف أقدم بالطبع وبعد لا يكون
كذلك بل يكون هو أعرف عندنا متأخرا عند الطبيعة كما في
الاستقراء الشخصية وإذا كان كذلك حصل السير الواحد
بعينه أعرف عندنا من شيء وأقل معرفة منه بعينه وهذا مستحيل
وبالجملة أن المبرهن بالدور يكون قد جعل مصادرة على المطلوب
الأول وذلك لأنه إذا كان بين مقدمة بمقدمة ثم كانت
تلك المقدمة مبينة بالمقدمة الأولى أو بين مقدمة بمقدمات
بين بالمقدمة الأولى سواء كانت تلك المقدمات وتلك
الأوساط واحدة أو كثيرة أي كثرة كانت فإنه لما بين الشيء

هو أشد تأخرا ح

الشرح

الشيء موقوف بيانه على بيان الشيء فيكون لا شيء بيان الشيء
نفسه وهذا محال لأن القول بأن الشيء موجود لأنه موجود فيه
المحال من أنه لم يصح وضعا فلا بيان لما ليس أنه بين أن
الشيء موجود لأن الشيء موجود فقط ولا يزاد فإنه كان لا يقبل
أن الشيء موجود فلا يقبل أن البيان بالدور وبالجملة إنه قد بين
في أنولوطيقا الأولى أن البيان بالدور كيف يكون
وفي أي شكل يكون وأنه لا يتم إلا بأن يقع في حدود أطلها
عكسه وأن يكون بعضها منعكسا على بعض متساوية ومثاله ذلك
مثل هذه في البراهين قليل وكيف يمكن أن يتفق أن يكون المبادئ
الأولى للبراهين كلها على هذه الشريطة حتى يبين بعضها ببعض
بالدور وهذه على مبادئ البراهين كثيرة جدا لا يتفق جميعها
أن يكون حدودها منعكسة فإنه لم يتفق في الغنى بعضها لا اتفق
بالدور وبعد فإنه لو اتفق أن يمكن هؤلاء أن يحلوا الدور بأن ذوي منه
فإنهم لما أرادوا أن يحصلوا مرادهم أن لا برهان ولا بد
من إثبات مبادئ البرهان إلى غير نهاية فجعلوا مبادئ البراهين
محتاجة في أن تعلم ثم لا تعلم إلا بها فآل أمرهم إلى أن
جعلوا مبادئ البرهان لا تعلم البتة ولا تعلم بها شيء لأن بيان
الدور لا يحصل بإثبات إلى غير نهاية وإن الدور بعينه
ذهاب إلى غير نهاية ولكن في موضوعات متناهية العدد
فلم يحصلوا إلا المناقضة المبطلة للعلم ولا تحصلوا على الذهاب
إلى غير نهاية ولما كانت مقدمات البرهان تفيد العلم اليقيني

لأنه إن الشيء موجود لأن الشيء
موجود وإن كان لا يقبل
أن الشيء موجود لأن الشيء
موجود فلا يقبل صح

[illegible]

إلى ح

لا يتغير ولا يمكن أن يكون معلوم ذلك العلم بحال أخرى
غير ما علم به فيجب أن يكون مقدمات البرهان التي هي غير ممكنة
التغير عما هي عليه وهذا المعنى أحد المعاني الذي يسمى ضروريا
فلنعدّ الوجوه التي عليها يقال الضروري وكيف عددها وما بالاتي ذلك
في بعض ما سلف فنقول إن الضروري إما أن يقال على الوجود
المطلق بلا شرط وهو الذي لا يمكن البتة أن يعرض معدوما
في وقت من الأوقات وإما أن يقال على العدم المطلق
وهو الشيء الذي لا يمكن البتة أن يعرض له وجود وقت من الأوقات
وإما أن يقال على العدم المطلق وهو الشيء الذي لا يمكن
أن يعرض له وقت من الأوقات وإما أن يقال على وجود
حمل ما أو عدم حمل ما وهو سلبه وهذا على خمسة أنحاء فمنها ما
أن يكون السلب والإيجاب دائما لم يزل ولا يزال كقولنا
الباري تعالى ليس بجسم أو يكون السلب والإيجاب ليس دائما
على الإطلاق بل دائما ما دام ذات الموضوع موجودا كقولنا
كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة أي ما دام كل إنسان موجودا
فإنه إنسان وهو الموضوع موجود الذات فإنه يوصف
بأنه حيوان لا دائما فإن كل إنسان بعد هلاكه ليس أيضا بأنه
حيوان وإنما يكون لا ما دام ذات الموضوع موجودا
بل ما دام له موضوعا بالمعنى الذي جعل موضوعا معه مثاله
كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لا دائما لم يزل
ولا يزال بل لا ما دام ذات الموصوف به أبيض موجودا فإنه

موجودا م

واحد والباري جل سلطانه ٣٣٣

فإن بعض الذوات الموصوفة بأنها أبيض قد تزول هذه
الصفة عنها مع وجودها وقد تزول عنها هذه الصفة وهو
ذو لون مفرق للبصر بل ما دامت الذات موصوفة بأنها أبيض
فإنها تكون لا محالة موصوفة بأنها ذات لون مفرق للبصر أو
تكون الضرورية فيه شرطا ما دام المحمول موجودا وهذا يصح في كل
وجود وفي كل حكم من الضرورة مما سبق ذكره ومما يجيء بعد
فإن كل موجود ضروري الوجود أو غير ضروري الوجود فإنه
ما دام موجودا شرطا ما دام موجودا فلا يمكن أن لا يكون موجودا
شرط ما دام موجودا ولكن إنما هذا القسم فيما لا يكون
لمحموله ضرورة إذا رفع هذا الشرط البتة كقولك كل
إنسان فإنه قاعد بالضرورة ما دام قاعدا ولا يقول قاعد
بالضرورة وتسكت فهذه الجهة من الضروريات حكمه الحكم في كل
الموضوع وفي كل وقت وبهذا يفارق الأقسام الأخرى
أو يكون الضرورة متعلقة بشرط وقت كائن لا محالة لا شرط
وضع أو حمل مثل قولنا إن القمر منكسف بالضرورة أي وقتا
ما وبعض الناس يجعل هذه غير الضرورة ويفرق في الوضع
بالضرورة لم يحسبوا أن هذا القسم هو الذي حمل لا أن
القمر منكسف بالضرورة ما دام منكسفا وليس كذلك بل هذا القسم
قسم على حدة وإن كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح في
سائر الأقسام المتقدمة وذلك لأن هذا القسم له وقت
ضروري لا يمكن أن لا يكون فيه والقسم الذي حمل له ليس له وقت

وحده

ضروري بل ضرورة اشتراط وجود الصفة واشتراط وجود الوقت
صالح في كل وقت وهذا القسم في وقت ضروري الوجود ولا
لا يوجد بشرط وجوده فيطلق على الاطلاق وهو في ذلك الوقت
لا يمكن ان لا يكون مثل الانكساف القمري وقت الانكساف المقيد به
وقت ولا يحتاج الى ان يطول الكلام فيه فان المقدار الذي — معوده م
قلناه يصح والقسم الرابع لا يدخل في انتاج نتائج البرهانية
الضرورية بل انه في مواد جملة اكثرية صلحت
لان ينتج نتائج امكانية واما سائر الاقسام فيستعمل في — اكثريه م
في البرهان ان كانت محمولاتها ذاتية ويستعمل الدائمة
بعد ذلك ولكن كل منها يعد منتجة مثل القسم والمما صلحت
لان يدخل في البرهان لانها يصلح ان يعد البعد والمما صلحت
لان يعد البعد لان كل واحد منها فهي من الجهة التي صارت
بها ضرورية ممتنع الكسر لا يلزم من النتيجة ممتنع البعد وكنا اذا
قلنا في كتاب القياس ان كل ج ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه — حكم صف م
ج دائما ثابت الضرورة او وصف وقتا ما فالوجود الضروري
فهو موصوف بكل وقت ودائما ثابت وان لم يوصف بانه
ج دائما في هذا الكتاب فاما ادا الثلاثة كل ج ب بالضرورة عنينا ان
كل ما يوصف بانه ج بالضرورة فانه موصوف بانه ب لا بل — لا دائما م
بمعنى اعم منه او هو ان كل ما يوصف بانه ج فانه ما دام موصوفا
بانه ج فانه موصوف بانه ب وان لم يكن ما دام موجود الذات
لان المحمولات الضرورية منها اخص ومنها فصول وعوارض

وعوارض ذاتية لازمة ولزوم هذه بالضرورة على هذه الجهة فانه
ليس ما اذا وصف في نوع ما لحق ان يوصف بجنسه او فصله او
حده او لازم له والا بل ما دام موصوفا بذلك النوع فاذا
زال فان حده يزول لا محالة وكثير من فصوله لا محالة واما الجنس فربما — نزول م
زال مثلا اذا استحال الابيض فصار مشفا او الحلو فصار تفها لا
طعم له زال عنه النوع وجنسه وهو الابيض واللون وزال
الحلو والطعم معا وربما لم يزل كما اذا استحال الاسود فصار
كالابيض بطل حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس ولان المقدمات البرهانية
قيل فيها انه يجب ان يكون كلية فلنبين كيف يكون المقول على الكل — ابهام
في المقدمات البرهانية فنقول انا في كتاب القياس قد بينا المقول
على الكل بمعنى انه ليس من الاشياء الموصوفة بالموضوع كذا
مثلا الا والمحمول كذا الا مثلا موجود الها الكان القول الكلي
موجبا او مسلوبا عنها ان كان القول الكلي سالبا ولم يكن هناك
شرط بان يقال الوجه والشرط يكون في كل زمان بل في المطلقات — والسلب م
لعله كان يجوز ان يكون المحمول موجودا في كل واحد من الموصوفات
بالموضوع وقتا ما ولا يوجد وقتا ما واما ههنا فان المقول على
الكلي معناه ان كل واحد مما يوصف بالموضوع وفي كل زمان يوصف
لا في كل زمان مطلقا فانه موصوف بالمحمول او مسلوب عنه المحمول — لاثي
وذلك لان هذه المقدمات كلها ضرورية والضروري
بطل كما ليس انا ان نوع الموضوع واحد ليس الحكم عليه
بالمحمول موجبا كالكاتب للانسان لانه ليس كل انسان كاتبا

[illegible]

أو نقول إنّ من الموصوف بالموضوع ما هو ما دام بالنفس يوصف
بالمحمول كالنفس فإنه لا يوصف بأنه عالم بهذا إلا بشرط أن يكون
المعقول فيه ألا ترى أن الضروري قد يراد به أن الحكم إنما يدوم الضرورة
التي بمعنى ما دام الموضوع موصوفا من جملة المطلقات في كتاب
القياس لكتاب الشفاء كجهات مطلقة وكانت [illegible] بالفعل
بالمثل الواقع من جهة الزمان في الجواب الا أنا [illegible] نأخذها
مطلقات ما يرتفع عنها جهة الضرورة وههنا أثبتنا لها
جهة الضرورة في المحمول وجب أن نجعلها مطلقة كما نقول
إن الضروري ما دام الموضوع موصوفا ما وصف به مطلق
من جهة اشتراط هذه الضرورة بالفعل بل مطلق من جهة الإمكان
اشتراط هذه الضرورة ولا الإمكان الضرورة الحقيقية حتى إن
المقدمة التي إذا اشترط فيها الضرورة لم يكن إن شرط إلا
من هذه الجهة فهي مطلقة أو أخلف من هذه الشرائط والجهات
وقد يعتبر [illegible] من الكائن اشتراطاته التي ليس اشتراطه بالفعل
فههنا إذا اشترط الضرورة استعمل الحكم عن الحكم [illegible] بان
كان وههنا كما ذكر [illegible] اشترط الضرورة كانت المطلقة العامة مطلقة
بلا شرط بالفعل فلم [illegible] تخلو عن الحكم زمانا ما إذا وجد زمانا ما وكان
لم يشترط دوام الحمل للموضوع ولو اشترط فهناك شرط الضرورة
لكان بالضرورة ما دام موصوفا بالموضوع فلو لم يوجد في بعض زمان
الصادقة لكان القول مستعصيا [illegible] من جهة أخرى فيقول الذي
يعرفه الأولون فهناك جهة هي الخلو زمانا ما والدوام زمانا ما وهنا هو

في المحمول صح

أو

هو غير الذي كان يعرفه الأولون فهناك وهناك إنما كان يوجد ذلك
بأنه يسمى المطلوب على الإطلاق وبها ذات الشيء لا تنفك
اللون المفرق للبصر يتغير حال المحمول عند ذات الموضوع
من حيث ذاته وههنا يعتبر ذلك في شرط الموضوع وهو ما دام
ذات الموضوع موصوفا بالصفة إذ أنه أبيض وههنا لم يكن شرط هذا
بل أو أخص مما يكون مطلقا فإنما يكون مطلقا لأنه يعرض لذات
الموضوع دائما بل وقت اتصافه بأنه كذا فكأنه ليس كل
موصوف بأنه أبيض فإنه بالضرورة ذو لون مفرق للبصر ما دام
موجود الذات بل ما دام موصوفا بأنه أبيض فكأنه ذو لون
مفرق للبصر لا في كل وقت حتى ذات الموصوف بأنه أبيض
بل وقتا ما وههنا كذلك أيضا ولكن إنما يمتنع أيضا أن يخلو من الموضوع
عن المحمول زمانا ما إذا أخذ الموضوع بالشرط الذي يصدق معه
الضرورة وكان ههنا كذلك أيضا وهذه المقدمات تستعمل في
البرهان مع جهة الضرورة ولكن تنوي [illegible] أن تكون مطلقة بالحقيقة
إذا أخذت ولم يتحول [illegible] الوجود فقط [illegible] الكتب هذه
الشبهة العويصة **فصل في المحمولات الذاتية التي**
تشترط في البرهان وإذا كانت المقدمات البرهانية يجب
أن تكون ذاتية المحمولات للموضوعات [illegible] فإن التي
لا تكون ذاتية المحمولات للموضوعات [illegible] فإنها العرضية
لا تكون [illegible] ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز أن تكون غير ذاتية
لم تكن مبادئ البرهان علة للنتيجة [illegible] الذي هو [illegible] فنقول الذاتي

ليس صح

المقدمة

حذف [illegible] صح

هو بل انه لو على وجوه منها وجهان خاصان بالحمل والوضع وهما
المعتبران في البرهان فمن ذاتي من جهة كل شيء محمول على
الشيء من طريق ما هو وهو داخل في حده حتى يكون سواء كان
ذاتيا او غير محمول من طريق ما هو فهذا هو جنس الشيء و
جنس جنسه وفصله وفصل جنسه وحده وكل مقوم لوجود
الشيء مثل الخط للمثلث والنقطة للخط المتناهي من حيث هو خط
متناهي وكذلك اصل الشيء في التعليم الاول فاول
قبل ان نرجع الى الغرض يجب ان نستيقن من هذا ان الفصول
صالحة في ان تكون داخلة في جواب ما هو صلوح الجنس وفي
التعليم الاول جعل الفصل والجنس كل واحد منهما للنوع كالاخر
في كونه داخلا في ماهيته ومقولا في طريق ما هو وفرق من فرق بين
الفصل وغير الفصل بحيث من ذلك ان يكون الفصل في جواب اي هو
غير المقول في طريق ما هو وان يكون منها ثم قال لا حجة على ارسطو
واصحابه في موضعه فلنعد الى موضعنا الذي فارقناه فنقول
ومن الذي من جهة اخرى فانه اذا كان في علم صالحا كان
يوجد في حد العارض الذاتي المعروض له كالانف في الفطوسة
والعدد في حد الزوج والخط في حد الاستقامة والانحناء
وموضوع المعروض له من المواد من الماء ورواياه من جهة العالمين
او جنس الموضوع له بالشرط الذي نذكر فانه جميع ذلك
بل لانه عارض ذاتي وعارض ليس من طريق ما هو فهذان
هما القدران يجلان من المحمولات في البراهين والاولى يوجد

ثم انه قد جعل الفصل الاخر المورد
في حد الجنس مع انه مقول في
في جواب ما هو غير المقول في
طريق ما هو صح صح صح

كالطارح صح

يوجد في حد ما جنس موضوع المسئلة ان كان ذلك الجنس اعم
من موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام
بل يخصص بموضوع الصناعة فيكون القصد المستعمل في التعليمات
مخصصا من جهة النظر فيما يكون خاصا بالمناسبة في المقادير
مناسبة مقدارية وفي العدد مناسبة عددية فتحصل بحيث يدخل
في حد ما موضوع الصناعة واما ما خرج عن موضوع الصناعة فلا يدخل
ولا يتعدى الحد ولا يقع من حيث هو خارج نعم اذا كان خارجا
من موضوع المسئلة وليس خارجا عن موضوع الصناعة فلا يوجد
في حده موضوع المسئلة جنسه وموضوعه امر اعم منه
ولكن لا بد من ان يوجد موضوع الصناعة في حده فالحاجة الاولى
فهو مما يدخل في البرهان على المحمول في ذلك هذا الخط مساو
الخط وهذا المعدود في نفسه زوج محمولا اعم من الموضوع
يوجد في حد الموضوع جنس كل محمول في المقدمات البرهانية
يكون اما نفس الموضوع ما هو داخل في حده واما هو ما هو داخل في حد
الموضوع الذي هم الآن في ان محمولات المقدمات اما ان
يوجد في حدود الموضوعات لها او يوجد في حدودها موضوع الصناعة
او في ان محمولات المقدمات اما ان يوجد في حدود الموضوعات
لها او تكون الموضوعات او ما تقومها مما هو من ملك الصناعة يوجد
في حدودها والى هذا ذهب المعلم الاول وان لم يفصح وكل
محمول برهاني اما داخل في حد الموضوع او الموضوع وما يقومه
داخل في حده اما مطلقا كالسطح للمثلث واما مخصصا محاذيه

ضرورة كان اللفظ اذا حمل على المساوي فانما يحمل على المساوي
لفظ ما هو مخصص والعام اذا حمل على انه واحد حمل على الواحد
في العالمية لا الواحد مطلقا وهذا الذي يخصص له القول الاول وحمل انما
كمعنى احدها العموم الموضوع في حد العارض عند ذلك ان يوخذ
موضوع المعروض له او جنس المعروض له او موضوع جنسه الاول
كما يوخذ العدد في حد مضروب عدد في زوج في عدد فرد وفي المثلث
في حد مساواة مضروب ضلعه في نفسه لمضروب الاخرين كل
في نفسه لان موضوع هذا العارض هو المثلث العام المراد به
ولكن يوخذ في حده المثلث والثاني كما يوخذ السطح في حد المثلث
العام المراد به فانه موضوع جنسه والثالث كما يوخذ العدد
في حد زوج الزوج فجميع هذه ليس له اعراض ذاتيه فان كان المحمولات
لا ماخوذا في حد الموضوع ولا الموضوع او ما يقومه ماخوذا
في حده فليس بذاتي بل هو عرض مطلق غير داخل في صناعة البرهان
مثل البياض للقفنس فانه كان يكون ما يحمل على ما يوضع وما بعد هذا
ليس بذاته لا في حده للمحمول والموضوع ولا لذاته ما فيه ان
ليس له معناه غير معقول في الموضوع او في موضوع فهو قائم
بذاته واما الاشياء المحمولات كلها فكل واحد بعض معنى اخر
مثل معنى الماشي وبعضها بسيط هو الموضوع له الشيء ولا يوخذ
منهما مفتقر الوجود والدلالة في المعنى على ذاتها وحده والتي ليست
هي هي بذاتها في انه الشيء الذي هو بسبب الشيء يوجد له
مثل الذبح اذا تبعه الموت فانه لم يعرض اتفاقا حدوث ذلك

ولكن اتفاقا ان الذبح تبعه الموت فانه لا شك انه يعرض ان
الذبح اذا بين او مشى انسان في حكم لن يبرق كل ما كان
اتفاقا وفي انه هذا انه ليكاد يكون الاعراض في الشيء اولا لا يعني
بقولي اولا وانه لم يعرض لشيء اخر هو عرض لم يوضع له
ما كان بلا واسطة حيث في المعروض له وكان المعروض له بسيطا
لا يكون انه عرض في شيء اخر كما يقول جسم ابيض وسطح ابيض
فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض لان السطح ابيض فهذه هي وجوه
الخارجة عن غرضنا فهذا الداخل في غرضنا هو المذكوران
الاولان فانه حد يطلق لفظ بذاته جزء او قيد لما هو محمول حد
ما هو حد الوجه المذكور في هذا الفصل للعموم والذي لما تقوله
وبذاته وحد يطلق لفظ بذاته والذاتي ويعنى به العارض
الماخوذ في حده الموضوع او ما يقومه في حد ما اصل وربما يعني
به معنى اخص واشد تحقيقا فيعنى به ما يعرض الشيء ويحمل عليه لذاته
لما هو هو لا لاجل امر اعم منه ولا لاجل امر اخص منه وحين
استعمل في هذا المعنى في التعليم الاول فقد يعمم سهوا ولهذا
ولذلك تجري عن الصفا وسرطا به منه الحب ان يكون
اوليا واذا لم يعلم ذلك يتشوش ويتناقض ويصح كلام الحكيم
ان بين ان ما له انه هو الذي لما هو هو ولست فيه انه لم يعلم هذا
الاشتراك الاول ولذلك فصل اينما لا الموسيقي ولا
الناطق خاصة الحيوان لان الموسيقي خواص الانسان
فيكون الحيوان نسبة له انسان واما الناطق فهو له لانه جسم حركي

العارض ج

ومن هذه الاعراض الذاتية ما هو ضروري مثل قوة الضحك للانسان
ومنه ما هو غير ضروري مثل قوة الضحك بالفعل للانسان وقد
يقع في علوم كثيرة لبعض الناس غير محمولات في هذا الباب لسوء فهمه انه
طلب المحمولات في البراهين لا تكون الا من المقومات لانه
لانه لما جرت العادة عليه في ما طلبه الكتاب انه لا يجوز ان
يسمى المقوم ذاتيا ولا يعلم هناك من الذاتي الا المقوم ظن
ان الذاتي في كتاب البرهان ذلك بعينه وهو الغلط
وليس كل علة ما بالفاعل والغاية لا يصلح ان يحمل احدهما
وسط برهان بل المادة او ما يجري مجراها وهو الجنس او الصورة
وما يجري مجراها وهو الفصل وان محمولات المطالب الذي
هو ما عنا بها وانه انما يكون المقدمة الكبرى ذاتية اذا كان
محمولها ذاتيا لموضوعها بمعنى المقوم وقال ان الحد الاوسط
يكون ذاتيا للطرفين بمعنى المقوم وصرح بمنع قسمة الذاتي
لم يعلم ان الذاتي في هذا القسم يتعلق بالمحمول بل [illegible]
الماخوذ في الحد فقط ان القسمة كذا اي من الذاتيات ما هو محمول
ماخوذ في حد موضوعه ومنه ما هو ماخوذ في حده المحمول وليس ان
ذلك المحمول يكون ذاتيا للموضوع بل الموضوع [illegible] وقد رأيت
بعض المتسترين الى المعرفة تمسك بعبارة هذا الانسان او من يليه
الى طبعه فيقول علمه في المنطق فاعتقد جميع هذا اعتقاد لزوم هذا
المنع اي ان كل محمول ضروري غير مفارق فهو مقوم وان لا معنى
للخاصة بعينه النوع كله في كل وقت وان الخاصة حالا لمنع مفارقة

النوم

مفارقة وان كون المثلث المتساوي الساقين ذا زاويتين مساويتين
عند القاعدة يحصل له لا خاصة وان كون كل مثلث ذا زوايا
مساوية لقائمتين يحصل له لا خاصة وان هذه مقومات
لموضوعها ومع ذلك يجعل الحد الاوسط علة موجبة للاكبر
حتى يكون البرهان برهانا ونعرف ان ذلك كثيرا ما يكون
مساويا ان للاكبر ونعرف ان كل مقوم علة وان المعلول ليس مقوم
فيكون الاكبر المعلول ليس مقوما بل لازما وعدم جعله محمولا
ذاتيا بمعنى المقوم ومنع ان يكون لازم غير مقوم ومع ذلك
فان المقدمة يكون ذاتية ومحمولها ليس ذاتيا بمعنى المقوم ونعرف
ان المعلول ربما كان لازما عن العلة ذاتيا لا لعارضة والقسمة
فان مع قوله ذلك نعرف ان مثل المساوي وان كان للعلة
ان كان مقوما للمثلث فلا يكون المثلث له لان المقوم علة وقد
الشيء لا يكون للشيء الواحد علة ومعلولا الاسمين العرض لان
كل مقوم متقدم والمتقدم لا يكون متأخرا بعينه هو علة متقدم
ونعرف انه ليس كل ما هو مع شيء ذاتيا فهو علة بل يحتاج
ان يكون مع المعية مقوما والاخر مع المعية غير مقوم فيكون
المحمول في الاكبر انه ذاتي مقوما للاوسط ولان الاوسط
في البرهان علة للاكبر عنده مطلقا فهو مقوم للاوسط ومهما كان
غير مقوم فهو لازم له وما كان وما هو لازم له وما كان فهو ذاتي
فهو مرة اخرى مقوم فاخفى ما العاقل ان يعجب من عقول هو لا
وانت تعلم ان جميع المطالب في علم الهندسة والعدد [illegible] الامور

لانه ليس معلوماً بوجه فانك لا تحد شيئاً فيما يطلب
عنه بمجهول حسي او عقلي النحو من ذلك الاول المسمى
او ما الكبرى ان تكون العلة الفاعلة وسطاً ثم انه في الحال
المثل يوسط جرم الارض الوسط في اسباب الكسوف وذلك
في الحقيقة علة فاعلة للكسوف وتوجد في حد الكسوف والعقد
توجد في حده بعض من الجهات اكثر من الاسباب الفاعلة
والغاية توجد في الحدود والبراهين كما تسلك مادة بعد
والنحو الاحوال المثال الذي اورده هو جرم الارض
في الوسط وذلك على الانحاء الصورية معلومة له لا معلومة
وغاية حاصلي للقمر الذي هو الحد الاصغر لا معلوم له وما
يقرّبهم ما في مراد الحد وانه مناسب للبرهان محسوس ان كل
برهان يحل الى الحدود وانما الحل الى الحد كان المطلوب
هو الحد الاوسط او الاصغر وليس كذلك وان كان مما
يكون كذلك من الاوسط والاكبر فان القياس العامل ان
القمر يقوم الارض بينه وبين الشمس وما قامت الارض بينه وبين
الشمس او ... فانه مظلم لكن الوسط فيه حد القمر ولا جزء حده — ظلم
ولا كان الاكبر حداً للاوسط بمعنى المعلوم ولا جزء حدّ له
ولكنه معلول لكل من الاوسط والاكبر كل واحد منهما او مجموعها
كما يستعمل حداً للمطلوب الذي هو الكسوف وهو عرض
والى هذا الاعراض التي للقمر وليس مما معلوماً له حتى يكون وانما
له المعنى الذي عندهم وهذا الطعان انما عرض لهم من يقين

عن سبب اتحد هذا ليس ما جرت به العادة في استعمال لفظ — مراد
الذاتي في كتاب ايساغوجي ولم يعلموا انه لا الذاتي ح لا
الضروري ولا الكلي في هذا الكتاب هو ما قيل في كتاب
ايساغوجي فقط والثاني تعميم ان البرهان اذ جعلوا من الذاتيات — اوا
المقومة اذ كان الذاتي المقوم يحمل عندهم انه اشرف
والبرهان انما هو بحقيقته هو اشرف فتوهموا انه يجب
ان يكون مقدمات البرهان من الاشرف لا غير كما لو قال
قائل انه لا يجب ان يكون برهان على مسائل لا يخص اولا لك
ان يكون برهان على الامور الطبيعية او التعاليمية الا مباحث
البرهان الاشرف من الامور وهو الامر الالهي على انه ان كان
للاشرف في هذا الباب مدخل وكان المدخل ليس على سبيل
المناسبة والصدق بل الشرف لا غير وكان يجب ان يعتبر
هذا في المبادي فيجب ان يعتبر ايضاً في المسائل فيكون انما يكون
في المقدمات ان يكون ... المحمولات بمعنى المقوم الفاعل الشرف
اذ كانت مختصة بالعلم الالهي لشرفه لكن ليس هذا واما له
ليس لك ان تصبغ الرجل العلمي الى الفرع الذي القاصرون
من ان وانه ... والحسن له الى الموجود في بعض الامور — خسيس
للمعترض من امثال هولاء المحارضين وليعبر الى غرضنا فنقول
الاعراض الذاتية فنقول انما سمي هذه الاعراض
اعراضاً وانه لا بها خاصة بذات الشيء او بجنس ذات الشيء كل كلو
فصلا ذات الشيء او جنس ذاته على الاطلاق مثل ما للمثلث من كون

الزوايا المثلث مساوية لقائمتين واما البحث المعطى اذ كان
الموضوع لا يبحث عنه او عن مقابله البحث المقصود او البحث العدم
الذي لعامله حصر مما سبق لخط ما به لا يبحث عن ... او
الحي او العدد عن زوجية او فردية والشيء عن موجبة او سالبة
فاذا اجتمع في هذه العوارض اركان الموضوع لا يبحث عنها ما حد
الوجهين المذكورين وكان سبب لغير الموضوع او جنسه
مناسبته لذاته فلو كان الموضوع لا يبحث عنها لكن يوجد عرضه
من الاشياء غيره من ذاته وجنسه مثل السواد والبياض كان
ذاته لا يوجد او كان لا يتعلق به ولا بذات ما تقومه ولا لذات
ولا ذات الشيء تقوم به ولو كان الموضوع يبحث عنها الا الى
مقابلها الى سبب فقط لكان ذات الموضوع لا تقتضيها
المقارنة ولا في التقوم بها واما اذا كانت من الامور الذاتية
للموضوع التي تقتضيها ذاته وجنسه بحسبه وما منه
مطلق او على الكمال صارت تسمى ان تسمى اعراضا ذاتية
ونقول ان الاشياء الموجودة في موضوع
موضوع للصناعات ليست هي في موضوع موضوع المسائل
التي التي وجودها ان يكون فيه هي التي تعرض لذلك الموضوع
لذاته ولا لما هو هو واما اللوازم العرضية التي ليست بهذه
الصفة فانها وان كانت لازمة فهي خارجة عن ان تفيد
الموضوع اثرا من الاثار المطلوبة له وكيف هي اعم من ذلك
الا اثار تلك الاثار انما توجد في الموضوع وهي توجد خارجه

عنه فانها احدث من حيث هي مخصصة للموضوع صارت ذاتية
ما حدوا في حد الموضوع واعلم ان الاعراض الغريبة
لا تكون مطلوبات في مسائل الصنائع البرهانية وذلك لانها
ان احدث من حيث تخصص الموضوع الصناعة زال بذلك
غرابتها وان لم يكن ان تخصص او كانت مناسبة للموضوع
الجنسه او لما هو كالجنس فيكون العام للعام والمخصص للمخصص
وما لم يكن كذلك لم يكن مستعملا في البرهان وان اخذت
مطلقة فليس وجودها للموضوع الصناعة من حيث هو موضوع
الصناعة اذ قد يوجد في غيره فلا يكون النظر فيها من النظر
المخصوص الصناعة من العلوم البرهانية واما كون العلم
الجزوي انما هو جزوي لانه يعرض موضوعا من الموضوعات
ويجب ما يعرض له من جهة ما هو هو ذلك الموضوع فان لم
نقل ذلك لم يكن العلم الجزوي جزوا بل دخل كل علم
في كل علم وصار النظر ليس في موضوع مخصوص بل في
الوجود المطلق وكان العلم الجزوي علما كليا لم يكن العلوم
متباينة مسائل ... ان علم الحساب جعل علما على حدة لانه جعل
له موضوع على حدة وهو العدد فقط فاخذ ما يعرض للعدد
من جهة ما هو عدد فلو كان الحساب ينظر في العدد لا من جهة
ما هو كم اذ كان الناظر في العدد ينظر في المقدار
من جهة ما هو كم لكان الموضوع لها الكم لا العدد والمقدار
وان كان ينظر في العدد من جهة ما هو في مقدار ما او في مقدار

جنس م

دال
الحساب

فيكون نظره في عارض المقدار من حيث هو مقدار واذا كان
له الله حص نظر في المقدار من جهة ما هو عدد ان نظر فيما هو خاص
للعدد من حيث هو عدد وكان العلمان قد صارا علما واحدا
وكذلك ان كان هذا ينظر في المقدار من جهة ما يعارض
مبدا الحركة فيكون له ان ينظر في الشيء من جهة ما له مبدا
حركة علم غير علم من علم او كان صاحب العدد ينظر في العدد
من جهة ما هو موجود وكان له ان ينظر فيما يعرض للموجود من حيث
هو موجود وكان الحساب لا يفارق الفلسفة الاولى فكذلك
اذا كان موضوع صناعة تاخذه صناعة اخرى لكن الطب اذا ينظر في
بدن الانسان فلحقه عارض غريب ليس للانسان
من جهة ما هو انسان مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة
فان السواد للانسان من جهة ما هو جسم مركب تركيبا ما
والحركة له من حيث هو جسم طبيعي فكان له ان ينظر فيما
يعرض للجسم المركب من حيث هو جسم مركب او من حيث هو
جسم فكان الطب هو بعض العلم الطبيعي الكلي ولم يكن علما خارجا
فكان يكون انه بنظره وبالجملة اذا كان يكون كل واحد
العلم الطبيعي يحرمه العلم اللهم الا ان يحمل السواد
سوادا مخصصا بالانسان ليس ان يجعل سوادا للانسان
بل سوادا هو بحال مع ذلك الحال يكون للانسان حتى
يخصص به فيطال يخصص لامر خاص لذلك الخاص
يخصصه النسبة فيرجع الى الاعراض الغريبة لا ينظر فيها في علم

من البراهين واذا العوارض ان انتج شيء بين من هذا في علم ما
وان كان من مقدمات صادقة فانما يكون بيانا على سبيل
العرض لان في مثل هذا القياس انما يكون الاوسط
غريبا والاكبر فان كان الاوسط امرا غريبا من هذا الموضوع
فيكون مناسبا لموضوع آخر او للعلم الكلي فيكون البرهان
بالذات من صناعة اخرى ويكون في هذه الصناعة بطريق العرض
فان كان الاوسط مناسبا لكن حمل الاكبر عليه لا يكون
لانه محمول الاكبر المحمول عليه من جهته والا لكان
الاكبر مناسبا ولا يكون انه لا لشيء ما حمل معه فيكون في
الاوسط ان يكون منه وبين الاكبر وسط آخر قد ترك واخذت
النتيجة لا على وجهها الذي يجب من حيث لم يوجد فيها مقدمة
يرتفعها ولا مقدمة يجري امرها على انها مبدا للعلم واصل
موضوع فلا يخص من ذلك بعض مطلوب لا بعض لازم عن اصل
موضوع فلا يكون البيان بيانا خاصا بل بالعرض وقد ظن
بعضهم ان الشيء ان لا يستعمل في البراهين وسط عرض
غريب وان كان لازما انه لا يكون علة ذاته للطرف الاكبر
فلا يكون البرهان برهان لم وليس الامر على ذلك فان
هذا النظر الذي يخص دليلا ليس كله في برهان لم حتى اذا
لم يكن الشيء برهان لم لم ينظر فيه في هذا الكتاب وصار
خارجا عن القياسات التي في هذا الكتاب فصار ذلك
جدليا او مغالطيا او غير ذلك فانه ليس بعض القياس الذي

يصح سببا صادقا من مقدمات صادقة ما حواه من حيث
هي صادقة جدليا لا مغالطيا ولا سببا حقا ان يكون في
هي من آخر الفصول الخارجة عن البرهان ومن الاقسام الصنائع
القياسية الكريمة هذه الجملة من الكتاب يستحق ان
البرهان المطلق الواقع على يعطي اليقين بالآن يعطي
ما يعطيه مع الآن اللم فيكون العارض الغريب الذي
ليس بعلة لا يجعل القياس خارجا عن البحث الذي كتاب
البرهان ولا يوجب ان لا يكون يقينيا كي يسعى في ان يقول
من يقول انه لا يعرف له علة لا يكون يقينيا بل انه يجب
ان لا يكون له يقين بالبرهان ولا بد ان يوجه فيعرف
انه ضايع السعي في طلب العلم اذ هو فاقد للسبب الذي
يتكلف له العلم وهو التعريف بالبرهان تعالى جده ولكن الحق ان العلم
ان العلة في تعريف هذا العارض ما هو مفهوم كلام المعلم الاول
لمن فهمه وهو ان هذا العارض اذا حصل وسطا كان الاكبر
اما مساويا له واما اعم منه وكيف كان فان الاكبر اذا كان
عن موضوع الصناعة خارجا عن موضوع الصناعة وذلك لان
ما يساوي شيئا يقع خارج موضوع الصناعة فهو واقع خارج
فضلا عما هو اعم منه واذا كان كذلك لم يكن الاكبر من الاعراض
الذاتية بوجه من الوجوه فان كان الاكبر عرضا ذاتيا وكان الاوسط
عرضا غريبا اعم منه دل ذلك على ان العلامات التي هي اعم وجعلت حدودا
ليس في العلم المتقدم ويكون ... ... مما ... لا ينفع

ينفع فيها على شيء العرض **فصل في كون المقدمات البرهانية كلية في معنى الاولى وتتميم القول في الذاتي** وقد كان المقول على
المعنى الكلي في كتاب القياس مقولا على كل واحد وان لم
يكن في كل زمان وكان المقول على الكلي في كتاب البرهان مقولا على كل
واحد وفي كل زمان ثم قد يختلف في كتاب البرهان المفهوم
من المقول على الكل ومن الكلي فان الكلي في كتاب البرهان هو
المقول على كل واحد في كل زمان واولا فيكون كليا جامع
شرائط ثلثة كل واحد من نوعي الذاتي فقد يقال اولا وقد يقال
غير اول وان كان الشيء محمولا على الموضوع من الجنس والفصل
والعرض اللازم فانما يكون اوليا له اذا كان لا يحمل اولا على
اعم منه حتى يحمل بتوسط ذلك الشيء عليه فانه اذا قيل كل انسان
جسم فان الجسم لا يكون اوليا للانسان لان الجسم يحمل على الحيوان ثم يكون
حمله على الحيوان قبل حمله على الانسان فما لم يوقف حمله على
الحيوان يكون محمولا على الانسان ولا يكون اوليا للانسان الا وقد حمل على
الحيوان الشيء الذي يكون للشيء لم يكن لغيره والا يكون للآخر الا
وقد كان له فهو لشيء اولا وصل كونه للآخر اذا تعقبت
اضافات شيء لا وصل وجدته ... ... كان
بالطبع او بالعلية او بالمكان او بالزمان او بالشرف وغير ذلك
فيشبه ان كل محمول على اعم من الموضوع فهو محمول على الاعم اولا
وعلى الموضوع ثانيا وعلى هذا القياس اذا قلنا كل متساوي

ان لم

على ما مر

اي الاولية والعلية

الساقين وإما لأن المثلث مساوية لعلمنا بأن ذلك مما يوجد
لغير مساوي الساقين ما، وهذا الأول ربما كان المحمول فيه أولا
أعم من الموضوع كالجسم للحيوان في المثال الأول والحيوان للإنسان
في المثال الأول وربما كان مساويا لما هو مساو له أولا كالمثلث
للمثلث وربما كان واختلافا في المناسبة كما في المثال الأول وربما
كان عرضا ذاتيا كما في المثال الثالث ويجوز أن يكون الموضوع
الذي يعرض له ذلك ما هو مثل المثلث أن يكون أوليا كالذي
يعرض له أولا وإما بالمساوي فلما يعرض له ذلك ما هو مثل
المثلث فيكون عرضا أوليا له وعرضا له ما هو له وجنسه
بعمومه ويمكن أن يكون عرضا أوليا لا عرض للموضوع من الزمان
عامة أولا كالحركة للجسم والحركة عارضة للجسم وعلى أنها تكون
هذه الأولية معتبرة في هذه الموضوع من أن يكون الأولية في هذا الموضع
هو أن لا يكون الشيء محمولا على أعم من الذي يحمل عليه أولا وأن
كان محمولا عليه بتوسط مساو ويكمل برهان يقوم على حمل شيء على غير
أول فلا يكون البرهان تاما عليه بخصوصه بل في الخصوصية إنما هو تام على ما هو
له أولا فإن برهن أن كل مثلث مساوي الساقين فإن زواياه
مساوية لقائمتين لم يبرهن ذلك في الخصوصية من جهة ما هو مساوي الساقين
بل من جهة ما هو مثلث وليس من شرط الأول أن لا يكون بينه وبين
الموضوع واسطة فإن من العوارض للمثلث ومن المثلث وسائط
وحدود وأشكالها عوارض أولية فمثل الشرط ما قلنا
أولا وأما ما كان ليس محمولا على كلية الموضوع فلا يمكن أن يكون هو أ

من المثلث ما هو للمثلث أولا والمساوي الساقين

العارض أولا معناه الموضوع الذي يعرض له

هذا من جملة الذاتيات الداخلة في ماهية الشيء بل من جملة الذاتيات
الداخلة في ماهيات أنواع الشيء ومن جملة الأعراض الخاصة اللازمة
للشيء لكن إنما يحمل على كلية الموضوع بسبب الفصل على ما قلنا
فأما القسم الأول فهو مثل الفصول المقسمة للجنس التي
لا تقسم نوعا لكنه الجنس فيكون محمولا أولية للأنواع من جهة أنها
مقومة لا لعموم أجناسها ويكون محمولا أولية للأجناس من جهة
ما يقسمها لا يقسم أنواعها وأما القسم الثاني فهو من العوارض
التي تحدث الجنس التي لا تعمه ولا تحتاج أن يصير الجنس نوعا معينا
منها حتى تحصل منه ذلك العارض مثل أن الجسم لا يحتاج
في أن يكون متحركا وساكنا إلى أن يصير حيوانا أو إنسانا ويحتاج
في أن يكون ضحاكا إلى أن يصير أولا حيوانا ثم إنسانا فقد قلنا
في كتبه أولية كل صنف من الذاتيات واعلم أنه قد يبين
أن لو مقدمة محمولها أولي لا أن المقدمة الأولية هي التي لا يحتاج
أن يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة في التصديق وأما الذي
نحن فيه مذكر أنه يحتاج إلى وسائط في المحمول إلا أن يكون أوليا في كتاب
البرهان إذا كان مع كونه محمولا على الكل في كل زمان أوليا
وما كان من الأعراض الذاتية ليس بخاص للموضوع بالنوع
وجدته هو والنوع ما أخذ يوجد في حد ذلك العارض
وإلى الجنس ما لا يوجد في حده وقد يكون من
الأعراض الذاتية للموضوع مثل الزوج والفرد كما أن
عرض أولي للعدد وذلك جنسه وهو الزوج وذلك حده

فهي

أولية وليس محمولا

كلها

قد يكون ذاتيا لا للموضوع ولكن لجنسه مثل ان الزوج
وهو المنقسم بمتساويين ليس عرضا ذاتيا للعدد لانه يوجد في المقادير
ولكنه ذاتي لجنس العدد وهو الكم وكل ما كان عرضا
ذاتيا للموضوع من جوهره لم يكن جنسه لذلك الموضوع
فيجب ان يكون لاحقه ذاتيا لجنس الموضوع او ما العموم معه
واما في غير جوهره فقد لا يكون ذاتيا لجنس الموضوع مثل
ان التساوي والاختلاف اعراض ذاتية للمنقسم واجناسها
ليست اعراضا ذاتية لا لجنس المنقسم بما وقعت في
الكم فقد عرفت الكلي الاولي الخاص وغير الخاص مما اشرنا اليه
لك اشارة ما وسهل لك من ذلك ان تعلم ان المحمولات
الاولية المعمول بها منها ما هي خاصة كالحدود وبعض
الفصول كالحساس للحيوان ومنها ما هو غير خاصة وان
كان اوليا كالجنس وبعض الفصول مثل المنقسم بمتساويين
للزوج والناطق للانسان عند من يرى الناطق مشتركا للانسان
والملك والجنس اولي غير خاص والحد اولي خاص واما
المحمولات التي هي اعراض ذاتية فمنها ما له خاصة ككون الزوايا
الثلث للمثلث ومنها ما له غير خاصة مثل كون الزاويتين
اللتين من جهة واحدة مساوية لقائمتين فانه اولي للخط الواقع
على خطين المتصير الزاوية الخارجة كالداخلة المقابلة ولكن
ليس بخاص لاحدهما وهو الخط وان كان واحدا بالذات
فهو اثنان بالمعنى والاعتبار فان صعب عليك تصوره فهذه الامثلة

دا ما به

دل
كانت اولية

زاد بها المساواة بين للخط الواقع على خطين المتصير م

الا مماسة فحينئذ لها الخط الواقع على خطين الحادثين من
جهة واحدة مساويتين والاخر الحادث اما ما يختلفين لكن
المساوي ليس بمتباين ولا تغفل قول من يظن ان
جنس الفصل اولى ان يكون جنسا وفصلا لما للنوع وبين
انهم انما قالوا هذا في الفصول المساوية واعلم انه قد يكون
البرهان اوليا على ما ليس بحمل اولي فان الاوسط اذا كان
اعم من الاصغر في القياس الكلي وحمل عليه الاكبر فان الاكبر لا
يكون محمولا على الاصغر اولا بل يكون البرهان عليه اوليا لا
لكنه على جزئيات الاصغر بل ربما قد يجتمع الامران جميعا كالبرهان
على المثلث على كون زواياه الثلث مساوية لقائمتين واحب ان يكون
الاوسط مساويا للاصغر سواء كان الاكبر مساويا للاوسط كما في
هذا المثال او اعم منه لكنه ليس يحمل على ما هو اعم منه وعلى ما قد
والاعراض الذاتية قد يكون خاصة بالموضوع مثل مساواة زواياه
الثلث لقائمتين فانه ذاتي للمثلث ومساو له وقد يكون
غير خاص وذاتيا وذلك مثل الزوج فانه عرض ذاتي للمضروب
الفرد في الزوج ولكن غير خاص اما انه غير خاص فهو ظاهر واما
انه ذاتي فلان العدد وهو جنس موضوعه يوجد في حده
وهو الكم والعرض الذاتي الخاص قد يكون مساويا وقد يكون
انقص من الشيء على الاطلاق اما المساوي فمثل مساواة
الزوايا الثلث لقائمتين فانه مساو للمثلث واما الانقص فمثل
الزوج للعدد واما العرض الخاص فيكون اما الخاص على الاطلاق

من مسألة فيه وأما أخص من وجه وأعم من وجه مثل المساواة
فإنه من الأعراض الذاتية للعدد لأن جنس العدد يوجد
في حده وهو الكم ولكنه أخص من العدد من وجه لأنه يوجد
في بعض العدد وأعم منه من وجه لأنه يوجد فيما ليس بعدد
كالمقادير وما كان من الأعراض الذاتية على هذه الجهة
وكان مقابلا لما هو قسيم موضوعه كالعدد ههنا
وأنواع أخر كالخط والعظم والزمان وما أشبه ذلك
ومن موضوعات الأعراض الذاتية ما هو مخصص بأنواع
لأنواع جنس متوسط أو عال مثل الإنسان لأعراضه
الذاتية ومثل الحيوان والجسم والكم فإن لكل واحد منها
أعراضا ذاتية على ما قلناه ومنها ما يشبه أنواعا أجناسا
وليست هي من المقالات التي هي على كثرة ولكن لا ما بالسوية
وهي لوازم غير داخلة في ماهية الأشياء الداخلة في
المقولات التي مثل الوجود والوحدة وما يشبهها مر جه
للأجناس العالية فيعرض لها عوارض إنه يبحث عنها
فيما بعد الطبيعة مثل القوة والفعل والعلة والمعلول والواجب
والممكن فقد يكون أنها لأمر أخص ثم الواحد والموجود
ولكن لأنواع لها هذا وبعد فصول فقد كتبنا
أن المساواة واللامساواة عرضان ذاتيان للعدد وكذا وكذا
ينبغي أنهما عرضان خاصان للعدد ثم كل عدد إما أن يكون مساويا أو غير
مساو فينقسم العدد إليهما قسمة مستوفاة والذي ينقسم العدد

ينقسم إلى الزوج وإلى الفرد قسمة مستوفاة ولكن قسمة العدد
إلى المساوي وغير المساوي ليست قسمة أولية لأن الجنس
بعده ولا يحتاج العدد ينقسم كذلك مثل الخط والسطح و
الجسم والزمان وأنه جنس العدد ينقسم كذلك فإن كل كم إما
مساو أو غير مساو وحاول القسمة الأولية لجنس العدد وما القسمة
إلى الزوج والفرد فهي للعدد قسمة أولية بالقياس إلى جميع ما ليس
بعدد وعلى ذلك فإن جنس العدد لا ينقسم بها قسمة مستوفاة
فلا نقول إن كل كم إما زوج وإما فرد ونقول إن
القسمة الأولية بالأعراض الذاتية قد تكون متقابلة كقولنا
علاد جم كل خط إما مستقيم وإما منحن وكل عدد إما زوج وإما فرد وقد يجوز
بغير تقابل كقولنا إن من الحيوان ما هو سابح ومنه ما هو ماش
ومنه ما هو زاحف ومنه ما هو طائر ونقول إن القسمة المستوفاة
الأولية إما أن تكون بفصول فلا تكون نسبتها إلى الجنس و
نسبتها إلى النوع مختلفة في الأولية على ما بيناه في كتاب
وإن كان نسبة الأولية في كل شيء إما أن تكون بعوارض
هي للجنس أولية مثل قولنا كل كم إما مساو وإما غير
مساو وقولنا كل جسم إما متحرك وإما ساكن وإما بعوارض
لا تكون للجنس أولية وإن كانت القسمة بها أولية وذلك
إذا كانت العوارض إنما تعرض للجنس أولا بتوسط نوع تحته
مثل قولنا كل عدد إما زوج وإما فرد والزوج والفرد ليس يعرضان للجنس
تعرض للعدد أولا لا للكم بل للعدد بوساطة

ولا فرد الا ان الزوج والفرد عوارض لازمة لانواع تلك
قسمة الحيوان الى الضاحك وغير الضاحك وغير ذلك لان
هذه عوارض تعرض للحيوان بعد ان تمت طبيعته النوعية
ولا يكفي طبيعة الجنس ان تعرض في هذه العوارض في
مرتبة القسمة اولية للجنس لانه انما يطلب اولية القسمة
الى امر لا يمكن ان يلحق الا بعد طبيعة الجنس خصوصية تلك
عدد ما او جسم ما فانه يمكن ان يكون تلك حالة لا يعرض
الامران في حالة يعرض فيها يكون اولها وعند هذا لا يمكن ان
يكون جسم ما يصح له ان يتحرك وان يسكن ولا يجد عددا
ما يصح له ان يكون زوجا ولا ان يكون فردا فان طبيعة الجسمية
كافية لان تتصور بها وتعرض له الامران فليس ان يضاف الى
ان يحصل بها وليس طبيعة العدد كافية في ان تتصور بها وتعرض
له واحد له من الامرين ما لم تحصل المعاني التي بها يحصل اذ الجسم
بها يستعد لذلك ثم ان يلحقها ذلك العارض وقد يكون
من انحاء القسمة للجنس ما ليس بمتساوق فيلا اولى له من هو اولى
لما فيه كقولك كل عدد اما زوج واما فرد واما مساو
ولما فيه كقولك كل كم اما زوج واما فرد وليعلم ان القسمة
ان القسمة التي تكون اولية للجنس من حيث القسمة وتكون
الاعراض التي القسمة بها ليست اولية للجنس بل للنوع على
اقسام طبيعته اما ان يكون تلك الاعراض كل واحد منها اولا
وخاصا سوقه كقولك كل متلون اما ان يكون اسود او مساويا

الضاحك
ال
للانواع

للمثلث واما ان يكون زاوية منه اعظم من الباقيين مجموعين
واما ان يكون كل زاوية منه مجموع اعظم من الباقيتين فالاول
عارض خاص للمثلث القائم الزاوية والثاني عارض خاص للمنفرج
الزاوية والثالث عارض لحاد الزاوية واما ان يكون كل واحد
منها اوليا وغير خاص مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل
حيوان اما ماش واما سابح واما طائر واما زاحف
فان كان كل واحد منها ايضا كان عارضا اوليا للنوع فاما ان يكون
خاصا به واما ان يكون بعضها اوليا خاصا وبعضها غير خاص
مثل قولنا كل حيوان اما ضاحك واما غير ضاحك فالضاحك
اولي خاص وغير الضاحك اولي غير خاص ثم يقول انه يشبه
فيما سبق من ان الزوج والفرد عارضان للعدد وليسا من فصول
او فصلان مقسمان له وهو ان النوع من العدد نوع محصل وهو
وهو كمال حقيقته ونحن نعرف معنى الزوج والفرد ولا
نعرف له الزوج والفرد الا انه يظن انه قد يقسم بمتساويين
اليس بقسم بمتساويين ويكون نوعية وهذا هو شبهة لان
ان يكون مثال ان انقسام بمتساويين ومعنا الزوج والفرد
لانه اما ان يكون كل واحد منها حاصلا لذلك النوع من العدد
او فصل جنس او فصلا خاصا او يكون نفس النوع قد
علم نفس ذلك النوع فكيف يمكن ان يكون عارضا لازما و
يمكن ان يكون فصلا خاصا وقد يوجد الزوجية لنوع آخر
وكذلك الفردية وكيف يكون جنسا او فصل جنس او

مبلغه

هو أن الذاتي على الإطلاق وقد تحوّر أن تعمّم معناه ويخصّ
على كل العدد ولا تعمّ قوله وكانت الذاتيات
التي تقوم في كل واحد من العدد لا يمكن أن ترتفع معناها عما هو
داخل فيه معنى العدد فإنه لا يمكن أن يعقل العدد ويجهل
أن الأربعة عدد حتى يتأمل ويثبت التقدم الأن
لا يكون معنى العدد مفهوماً أو لا يكون أحضر في الذهن
الأربعة ولكن قد يغفل عن معنى الزوج والفرد إذا أحضر ما
ومعنى عدد ما من ألف وخمسمائة وسبعة فلا ندري في أول
وهلة أنه زوج أو فرد حتى يستبين بأن حال الانقسام متساويين
أو معاً ليس يرتفع فكر ونظر فإن كان عدداً ما نعرف ذلك
منه بسرعة أو كانت في أول وهلة مثل الأربعة والثمانية فإنما
نعرف ذلك في أول وهلة ونحكم بسرعة فنقول إن الأربعة
إنه زوج لا لأجل أنه داخل للأربعة والثمانية ولكن لأنه يبيّن
فيلوح لنا أنه ينتصف بنصفين ولو كان لا يلوح ذلك
لكان يتوقف إلى أن يتثبت فإذن ليس كون
الأربعة زوجاً لذاته بل لظهور عارض آخر عرض له وهو الانتصاف
وههنا وجوه أخر يعرف بها أن الزوج عارض لا داخل
العدد ولا يحتاج إلى التطويل بها فإذن كان الزوج والفرد
عارضين لأصناف العدد وليسا بفصول داخلة ولا أجناس
ولا يمكن أن يكونا نوعين للعدد ولا فصلين مقسمين لأن الفصل المقسم
للجنس هو بعينه هو المقوم للنوع فمعنى أن يكون كل منهما عرضاً

لكن أن

فان

عرضاً لها فالقياس إلى نوع نوع من العدد وخاصاً
بالقياس إلى العدد **فصل في أنه كيف**
يعطى الكلي والأولي ويظن أن ما لم يعطه وبالعكس
قيل في التعليم الأول إنا ربما أعطينا الكلي الأولي وظنّ
بنا أنا لم نعطه وربما لم نعطه وظن بنا أنا أعطيناه والأسباب
في ذلك عدة أمور واحد منها هو سبب لأن يكون قد أعطيناه وظن
أنا لم نعطه مثل قولنا إن الشمس تتحرك في فلك خارج المركز
حركة كذا وإن القمر يتحرك في فلك تدويره إلى الجهة
حركة كذا وإن الأرض في وسط الكل فإن هذه المعاني
تكون مقولة على الكل أولية ويظن بها أنها ليست كلية بشرط
هذا الكتاب والسبب في ذلك أن هذه الأشياء ليست في
الوجود متعددة وظن أنها غير مشترك فيها ولا مقولة على كثيرين في
الوجود فيظن أنه لا محمولاً بها وإن كانت مثلاً وكذلك كلية
وليس الأمر كذلك فإن قولنا شمس وقولنا هذه الشمس مختلفان
وذلك لأن قولنا الشمس يدل على طبيعة ما وجوهر ما وقولنا هذه
الشمس فإنما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة بواحد
ثم كل ما نبرهن في الشمس فليس إنما نبرهن عليها من جهة ما
هذه الشمس حتى لو كانت طبيعة الشمس معقولة لما عبرها الشمس كان
البرهان تاماً لم نقم على شيء مجرد طبيعة الشمس معقولة لها عن هذه الشمس
فلذلك كان البرهان تاماً لم نقم عليه مجرد طبيعة الشمس مع اعتبار
خصوص لا عموم وبرهن عليها بشيء أو حكم عليها بشيء لو كانت

ا لس
فانا ما يدرك

ل م

تلك الطبيعة معقولة على الف شخص تسمى لكان الحكم والبرهان
مساويًا والطبيعة الكلية من انها كلية بوجوه منه فتلك كلية من
جهة ما هي كلية بهذا الشرط وتلك كلية من جهة ما هي محمولة لا تقع
في الوجود على كثيرين وان امتنع ان تقبل في الحال على وجه
مثل بيت مستبع وكالكلي من اجراء الطارد يتوقف لتقيس حصر لو انه
يكون في العالم واحدًا فاذا اسطر حدث من حقيقته او زمانه
حقيقة آخر وتلك كلية ليست الى في الوجود بالفعل عموم له
لا انه ليس في الوجود امكان عموم ولكن لا مجرد تصور العقل
له لا يمنع ان يكون مشتركًا وان تمنع وجود الشركة امر من خارج
آخر منضم اليه ودل على انه لا يوجد الا واحدًا او اما ان الطبيعة
فلا يكون تصورها وتصور انها واحدة بالعدد ونسبة واحدة الكل
سى عرايا وجدها ان بين في العقل على كثيرين لكن تمنع آخر
وراء تصوره هو الذي يمنع العقل عن تجويز ذلك الا ان الجزئي
المعقول هو الذي نفس معناه وتصوره تصور فرد من العدد كموسا
واتر بعينها هو لا يمكن ان يكون له الا في الوجود ولا في
الوهم يفصل عن العقل امرًا مشتركًا ما الطبائع الكلية تقع
على هذه الوجوه الثلاثة وكان الاخير منها هو الاول وهو ان العقل
لا يمنع ان يكون المتصور منها مشتركًا او يتصور الى تصوره معنى آخر
وليس هذا الطبيعة كالجواهر بل الطبيعة معقولة بها بالاعتبار
وهو انه من الطبيعة وحدها لا اعتبار زيادة والا اشرط
هذا او بقية على حده لا نظر ان هذا الاعتبار ليس اعتبار الكلية الذي

هو اعتبار غير اعتبار الطبيعة ثم هو اعتبار طبيعة التي تعطي فهذا
هو الذي يعني العلم الكلي المعتبر في العلوم وفي موضوعات
المقدمات وتحت ان يذكر ما يمنعه من هو المعنى في مواضع اخرى
فلا يجب ان يكون مثال في القضايا عندك بل يجب ان يعقد
المقدمة الشخصية هي ما يكون موضوعها شخصًا مثل زيد وكل ما كان
نفس تصور موضوعه يمنع وقوع الشركة فيه واما ما كان
مثل الشمس والموضع فيه كلي وتعده كلية فلا تبال كيف كانت
نفس من الوجوه الثلاثة ان صح الواحد الآخر لكن غاية الحال
ان الشمس كلي او حكمت حكمًا على الشمس من جهة ما هي شمس حكمك على
كل شمس لو كانت الا انه تعالى يمتنع ان يكون شمس كثيرة وان
اشترك في حكمك الكلي وانت جعلته كما حكم على الشمس بالاطلاق
وان او ان كلي وعلى هذه الشمس عن اول فهذا سبب فيه
الشبهة الواحدة واما ما اشتهر الاسباب المتعلقة فهو شبهة الثانية
وهي ان الكلي لما كان يشترك والاولى في الوجه جميعًا احدهما في انه
لم تضع المعقول عليه الكل مطلقًا انه وضع وكان هناك وضع فقط
انه لم يصح والثاني ان الشيء انه حكم على كل واحد لكان الحكم عامًا
انه كلي لم يكن الحصة كلية اذ وكان مع ذاته انه او انه كان هناك حكم
على واحد فقط انه لم يحكم كلية وهذا كما تقول ان الله التوراتي اول
لخطاب نعم عليها حيط بمجمل كل راوية وانه من جهة واحدة فانه كثير
لا يمكن سوى من خطاب بعده الصفة الا وهما مساويان فقط المعقول عليه
الكل كلها وليس كذلك الا بشرط الا وله عاقبة لا بد اوسى الالتباس من جهة

واحدة وان الحكم في كل واحدة على حدة كالمثلث لكن لا مجموعها
مثل ما ليس فانه ليس مساوي الزوايا لكون مجموعها لا على الخط فهذا ان الخطان وذلك
الخطان معهما في الزوايا موجودة اولا وذلك الذي هو خطان وقع
عليهما خط فصار الداخلتان من جهة واحدة معا وليس لعامل سواء كان مثلثا او مربعا
او مخمسا او مطلقا واما السبب الثاني فهو ان تكون السبب الذاتية في ستة
نوع منها الصورة والخطا اما الصورة فان ذلك الكلام الكلي العام
لانواع مختلفة لا اسم له فيقيس الحكم في كل واحد من انواعه التي
ليس لها اسم وبيانات خاصة فاذا لم يوجد الحكم ليس اعم منها لفقدان الاسم
العام ظن انه اولي لكل واحد منها وان الحكم مثاله كلي مثل ان
يبرهن في المقادير ان المقادير المتناسبة اذا بدلت تكون متناسبة
يبرهن انه في الاعداد وان الاعداد المتناسبة اذا بدلت تكون متناسبة
وقد يبرهن في كل واحد منها على حدة ولكن البرهان عليه ليس اولي لانه
معها كل هو اولي لكل كم الا انه ليس الكم لا يوضع في صناعة الحساب
ولا في صناعة الهندسة لان صناعة الحساب لو وضع العدد فيها لبطل
انه عام حين للمقادير وصناعة الهندسة لو وضع فيها المقدار لبطل انه
اعم حين ولا للمقادير فكان اسم الكم معدوما والصنائع كانت
ليس في احد الصنائع لمعنى العام اسم فقطع في كل صناعة ان البرهان
اولي لموضوع صناعته وهو مخصوصه اولي لكمين موضوعي الصناعتين
فالتبديل معتبر في الالحان في النغم وفي الاوزان في عدد الحركات
هو كم ما لذاته وهو كم والسبب الذي يقع له حيوان برهان الاعم
العام الحكم عليه اولي لجميع انواعه ما هذا انه لا اسم للعام وانما

ل
منه

نكار اسم الكم معدوما

لان العام الاول خارج عن اعم موضوع لتلك الصناعة
البرهانية واما لان البرهان على العام صعب جدا ولكن في
نوع نوع من احوال يخص ذلك النوع فسهل وانما لان العام
لا يتصف بحده الخيال لانه يبقى في الموضوعات التي يمكن ان
او في الخيال فيتصف بحده ويكون شأن ذلك العلم
ان يبرهن عليه بحمل ما كالاشكال الهندسية وهذه
كلها مجتمعة في مسئلة التبديل فان اسم الكم غير جار في الصناعتين
وانه الكم ليس من موضوعات احدى الصناعتين والنغم
فان البرهان انما يسهل اقامته على المقادير من جهة حال الاتصال
والعموم على العدد من جهة حال الاجزاء فيكون هذا عام على كل
من جهة يخصه وصعب اقامته يجمعهما جميعا وانه لان يحمل المقادير
والعدد والشكل والعرض من الوهم اسهل من يحمل الكم المطلق
السلم لو وضع الكم بحث يخصه كما وضع لانواعه لم
تقبل المقدار من جهة ما هو مقدار بل من حيث كثرة
لخص الكرة والخط والسطح والجسم كل على حدة اذ كانت نسبة
الاحكام الى الموضوعات من الخط والسطح والجسم اسهل من نسبتها الى
المقدار المطلق بحكم القياس الى التخيل فهذا وجه وقوع
هذا الغلط من سبيل الصورة واما كيفية وقوعه من جهة الغلط
ان [illegible] الا [illegible] ان اول [illegible] في [illegible] ومعنى عام [illegible] مثلث
من انواع المثلث العام من غير ان يكون [illegible] الوجه [illegible] استقرائها
كلها او كان ان استوفاها كلها لم يكن ما استوفاها كلها [illegible]

في كل واحد منها امرا ان برهان عام او برهان خاص بكل واحد
ان يتعدى بشرط ذلك في المثلث المطلق لان اليه او لا الا ان
الغلط نزاع عنه وحقق استدا نظره بالحساب في كيف يمكنه ان يستقل
الحكم من جزئيات غير متناهية او غير ممكن استيفاؤها الى الكل فان هذا
ليس مغالطة في الجدل هو مغالطة في البرهان لانه لا يمكنه
ان الحكم كان في جزئيات من غير استيفاء بالقصد الحكم
البعض على الكل واما الحكم الاول على السنة بالبعض بعد كون الحكم
به واذا لكن ليس به مغالطة في الجدل هو مغالطة في البرهان
لانه هذا الناظر في الجزئيات من المثلثات كيف يتنبه للشيء الذي
هو المثلث المطلق لم يكن منتقض استيفاء الاقسام المتناهية
لو كان حصل له كان بعده ان ينقل الحكم الى المثلث المطلق الذي
الحكم له اولى وعلمه كلي او ادام يتنبه لذلك حتى ان الحكم اولي
لتلك الجزئيات طلب الحكم على كل صنف منها كلا بطريق الكتاب
ومن اراد ان لا يتنقض في معرفة ان الحكم اولي يجب اذا كان
الحكم مقارنا بالمعاني المختلفة ان يمتحن او له الحكم بان يرفع جملة المعاني الا واحدا
منها او يتبدل ذلك الواحد واما حما اودى ان بطلت
البواقي بطل الحكم وان ارتفع وان بقيت البواقي لو الحكم
ارتفع الحكم فالحكم اولا له مثال هذا انه مساوي الساقين مع كونه نحاسا
وهو ايضا شكل فاذا رفعت مساوي الساقين وكونه من نحاس
واثبت المثلث وجدت كون زواياه مساوية للقائمتين
باقيا ولو امكن ان يرفع معنى الشكل وبقي المثلث كان الحكم باقيا ولكن الشكل

الى المثلث المطلق لا الى معنى اعلى
الاستواء المطلق المغالطي
وهو ان يعمل

النقص

اعلاه

لا شيء ثم اذا رفعت المثلث وبقي الشكل لم يبق الحكم فمن جانب
مساوي الساقين وكونه من نحاس يكون الحكم باقيا مع رفع الامرين
واما المثلث ومن جانب الشكل يكون الحكم مرتفعا مع وضع الامرين
ورفع المثلث فيجتمع من الامتحان ان الحكم الكلي للمثلث لا غير

فصل في تحقيق ضرورة مقدمات البرهان ومناسباتها

ثم ان مقدمات البرهان يجب ان يكون ضرورية وذلك اذا كانت
على مطلوبات ضرورية فيلس لان ما يكتسب بوسط ما يجوز ان
يكون بعضه يجوز ان يكون بعضه ويجوز ان يكون لا يفيد النتيجة
الضرورية لزوم مقدمات ضرورية لا يقع فيها امكان تغير الامور
الضرورية على وجهين امور ضرورية في اللزوم من غير ان يكون بعضها
لبعض ضروريا في الجوهر والطبيعة وهذه لوازم خارجة وقد
اوضحنا من قبل انها لا تنفع في كسب العلم اليقيني وضرورية في
الجوهر والطبيعة وهي الامور الموجودة فيه اما الداخلة في حقيقة
الموضوع فهي ضرورية للموضوع في جوهره واما التي الموضوع
داخل في حدها فالموضوع لها ضروري في الجوهر وهي ضرورية للموضوع
في اللزوم ايضا اما على الاطلاق واما على المعادلة والبدل على المعادلة
فالماخوذ منها في البرهان كان ضروري اللزوم للنوع الواحد
فان كان مما يوجد ولا يوجد في موضوع واحد بالنوع على الاطلاق
في البرهان على الاكثر الضروري من حيث هو ضروري واما
... هذه ليكون منها العلم اليقيني فسنقوله بعد فالواو كل قول
به ضروري ليس ضروريا فلما المعاند ان يقول ان الملازم

لان المثلث لا شيء

في الكسب للعلم اليقيني

كانت

الذي صفة الحس دائم الوجود لما لم يكن الحس دائم الوجود
أو لأجل أن يكون دائم الوجود ولذلك كان بطلان النتيجة المدعاة
الماصورية يكون بعد الحس فإن يحكم قوة النفس والضرورة
فيها هو بأن لا يكون مع المقطع فيستخرج هذا أن الذين يعتبرون في فيهما هو
أحد المبادي على أن الحجة في نفسها أو مقبولة أي معترفا بها عند
قوم أو إمام أو مشهورة أي يعترف بها كافة الناس وربما
من غير أن يكون أدلة الصدق وربما كانت غير صادقة كما يعرف
في كتاب الجدل بعد يتضمنون التبيين في استعمال المقبولات
والمشهورات أمثالها في طلب النفس مغالطة أو غلطة
أو لكن أن يكون كاذبة وأما الصادقات فإن لم يكن مناسبة
للمحمول الذي فيه النظر وكانت خارجة غريبة لا يكون
من الجهة التي تشبهها يقع النفس وإن كان يقع بها نفس لا لأنها العقلي
على العلل والعلل مناسبة للشيء التي تعطي صدق النتيجة كونه أو
فقط لا ضرورة صدقها ولا لمية صدقها وليس كل حق مناسبا
وخصوصا إن لم يكن ضروريا فإنه إذا كان للأوسط عند الذهن
وغير ضروري للأصغر فلا يخلو إما أن يكون للأكبر ضروريا أو غير
ضروري فإن لم يكن ضروريا كان النفس ساكنة إلى الأصغر من عرضه هو
نفسه محضا إلا أن يكون البرهان عليه من جهة ما هو ممكن لا من
جهة ما هو موجود بالضرورة وإن كان ضروريا فإنما هو ضروري
في نفس الأمر ضروريا عند القياس عليه لا يمكن أن يرد الحد
الأوسط عن الأصغر لأنه غير ضروري له ولا يعلى الشيء الذي كأنه

كان علم بوسط معقول في الطرف والشيء موجود في نفسه فإنا
إذا علمنا أن هذا الإنسان حيوان لأنه يمشي وكل ماش
حيوان فإن لم يحس بطل علمنا العلم الذي اكتسب بتوسط
المشي علم تدريج أنه حيوان ولم يحس بكونه لا يمشي بعينه ندرجيئند
ماش فإن قال قائل إن هذا النظر لا يرد لأنه يزال الحد الأوسط
لأن قولنا كل ماش حيوان معناه كل شيء موصوف بأنه ماش وقتا ما فهو حيوان هو
دائما ما دام ذاته الموصوفة بالمشي موجودة فإن كل شيء موصوف
بأنه ماش فهو حيوان بعينها وإن لم يمش كما علم في كتاب القياس
فيكون الصغرى وجودية والكبرى ضرورية لأن حمل الحيوان على
كل موصوف بأنه يمشي أو مشى وقتا ما ضروري والنتيجة يجب أن
ضرورية كما علم فالجواب عنه أن هذا إنما يفيد النظر الرجوع عنه
بالقوة إلى قياس ثان لو لا ذلك لم يفد النظر ذلك
لأن الكبرى الضرورية إنما هو ضروريتها على نحو ضرورة كتاب
القياس لا على نحو ضرورة كتاب البرهان فهو قولنا كل ماش
بالضرورة حيوان معناها أن كل شيء من شأنه أن يمشي
فهو حيوان بالضرورة فلا يخلو إما أن يكون عرف بالعلة أن كل
ماش من شأنه أن يمشي فهو حيوان أو لم يكن عرف بالعلة فإن
كان لم يعرف بالعلة واللمية لم يكن النظر بها يقينا كما علمت
أوضحناه قبل وإن كان عرف فإنما أكسب النظر يعني بعد
العلة هذا المشي يكاد أن يكون من الأعراض الذاتية للإنسان
من جهة والحيوان من جهة أخرى على ما تبين في الأبواب المتقدمة فينبغي

فيكون ايضا صادقا هذا القول برهانا لان الاوسط فيه عرض ذاتي له
المشي ان يحصل الحال في المقدمتين اذا عرفنا بالعقل نرجع بالتقدم
في القوة الى مقدمتين كبرى اما ضرورية وذلك لانه لو كان كل
واحد ماشيا وفيها ما بالحيوان الضرورية مرة مرة فقولنا كل ما من
شانه المشي لم يكن ان يمشي وصح ان يمشي ما بحيوان بالضرورة
وقولنا كل انسان يمشي بالقوة فقولنا كل انسان يصح ان يمشي فمتى
صدق صدق مع امتناع وان كان ذلك كذلك فالكبرى عرفت بالعقل
حتى صح العقل بها وكان قولنا كل ما من شانه المشي فهو حيوان
ولا انتقاضا مع قولنا بالفعل لكان الاوسط عارضا واما المحمول
كان القياس برهانا وكان كذلك قولنا كل انسان يمكن ان يمشي
ويصح ان يمشي وكل ما يمكن ان يمشي ويصح ان يمشي فهو حيوان [illegible]
المقدمتان ضروريتين فلما كان القياس المذكور في قوة هذا القياس
انتج يقينا وليس يضر ذلك في ان لا يكون مثل هذا القياس يقينية
بالفعل لانه ليس العقل بالحاصل كونه بالفعل كذلك بل لو لم يكن
الا كونه بالفعل كذا الى التتبع بعقل بل وجوب العقل بكونه بالقوة
كذلك ولو لم يكن فيه قوة ذلك استحال وقوع العقل فيه وكانه
لم يكن ان ينتج حاصل صادقة عن مقدمات كاذبة فكذلك لا يمكن ان ينتج
ضرورية عن مقدمات غير ضرورية وكان النتيجة الصادقة لم يكن صدقها
هناك من جهة عن القياس بل من جهة انها كانت في نفسها صادقة
فكذلك قد يمكن ان ينتج ضرورية عن مقدمات غير ضرورية كان
ان النتيجة لم يكن صدقها هناك من جهة عن القياس بل من جهة انها

او كلاهما

ان هم

انها كانت الصادقة هذا انها صادقة وان لم يتيقن بذلك
الحدود لوجد صادق فيها ولو بالعرض كذلك النتيجة الضرورية
فيها لا يكون ضرورية من جهة اللزوم عن القياس بل من جهة انها
هذا انها ضرورية في نفس الحدود واذا تقرر في تحقق ضرورتها
ضرورية وكان ان هناك قد يشك في احسن كذب المقدمات
فلا تدري ان النتيجة فيها صادقة او كاذبة واذا كانت صادقة
في نفسها لم نعلم صدقها في نفسها بوجه آخر كذلك هاهنا فلا
تدري هل النتيجة ضرورية او غير ضرورية لم نعلم ضرورتها بوجه
آخر يحوج مع تلك المقدمات في تعرفها او لا يلوح عنها الى
مقدمات اخرى وكانه لم يكن هناك ان ينتج كاذبة عن صادق كذلك
فيها لا يمكن ان ينتج غير ضرورية مثلا الحد الاوسط ضروريا
والمقدمات الوصفية وان كانت لا ينتج نسبا ضرورية من حيث انتج
بالضرورة فانه كل قياس ينتج الضرورة وليس كل قياس ينتج
غير ضروري اذا كان القول سمي بالضرورة وانه لم يكن ينتج ضروريا
فانه لا تعرى عن مادة بل لا بد من ان ينتقل بان احدهما العلم بوجه
الشيء انه لم يكن بعينها بما يحصل نسبة فرق بين العلم المطلق من
العلم اليقيني كانه فرق من ان يعرف ان كذا كذا الى المعرفة
لم كذا كذا بعد وان لم يكن يطلق بالبرهان مطلقا فهو نوع من جهة
في البرهان لانه البرهان ما ذات حوله في الوجود لم العقد البرهان عنه
او يكسب مركبة لم نسبه والثالث الزام الخصم والمحافظ عنده بما ينتج
مسلم المقدمة بها العقد عنه باحد البرهانين لانه البرهان لا يوقف عليه

او غير ضروري

يعد ينتج بالضرورة وربما
ينتج ضروريا [illegible]

تسليم الخصم للمقدمة بل على تسليم الحق إما أولاً بأن تكون ضرورية
ولا تكون ضرورية على النحو المأخوذ في البرهان لأنه لا تكون محمولاتها
مع ضروريتها ذاتية على حد ما قلنا في الذاتي كما هو في الضروريات التي هي
حسن ... أما اجتماعها فيه لها وأما عوارضها الذاتية فإنها في
ذلك حتى إنها مقدمات غريبة وأما غير ضروريات بل أعراض مطلقة
ولا تعلم منها لمية ... إلا وسط لا صعوداً ولا الى أكبر
لا وسط وأما الكلي أن ينقل من علم الى علم آخر من كل علم مقدمات
خاصة مثل الهندسيات فإنها من خاصة الهندسة والعدديات
بالعدد ولم يدخل في شيء من العلوم ما هو منقول وما يحدث الإنسان
فيه ويستوضح هذا بعد فتكون المقدمات مناسبة للنتيجة

فصل في موضوعات العلوم ومباديها ومسائلها واختلاف مباديها ومسائلها في حدودها المحمولة

ونقول إن لكل واحد من الصناعات وخصوصاً النظرية مبادئ
وموضوعات ومسائل فالمبادئ هي المقدمات التي منها تبرهن
تلك الصناعة ولا تبرهن هي في تلك الصناعة إما لوضوحها
وإما لجلالة شأنها عن أن تبرهن فيها وإما لنسبتها عن أن تبرهن في علم
فوقها وإنما لا تبرهن فيها لأن مرتبة تلك العلم ... علم
دونه وهذا قليل والموضوعات هي الأشياء التي إنما تبحث
الصناعة عن الأحوال المنسوبة إليها والعوارض الذاتية لها
والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع
أو لأنواعه أو عوارضه وهي مشكوك فيها فيستبرأ حالها

فيها

حالها في ذلك العلم فالمبادئ منها البرهان والمسائل لها
البرهان والموضوعات عليها البرهان وكأن الغرض فيما عليه
البرهان الأعراض الذاتية والذي لأجله ذلك هو الموضوع
والذي منه المبادئ فنقول إن المبادئ على جهتين إما مبادئ خاصة
بعلم علم مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيعي واعتقاد إمكان انقسام
كل مقدار إلى غير النهاية للعلم الرياضي وإما مبادئ عامة على الإطلاق
لكل علم كقولنا كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب والسلب وإما
عامة لعدة علوم مثل قولنا الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية
فهذا أمر مشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة
وعلم اللحون وغير ذلك ثم لا يتعدى كل الى ... الأشياء
من المساواة في الكميات ... لا عرفا المساواة لا
في الكيف وهو كم ... إلا باشتراك الاسم والمبادئ
الخاصة التي موضوعاتها موضوع الصناعة أو أنواع موضوعاتها
أو أجزاء موضوعاتها أو عوارضها الخاصة فهي المبادئ الخاصة
بالصناعة كانت محمولاتها خاصة بالموضوع أو غير خاصة به
بل عامة مثل المساواة في مقدمات علم الهندسة والعدد
وإن كان استعمالها في الصناعة بتخصيصها بها لأن المساواة
في الهندسة تساوي مقدار وفي العدد تساوي عدد وكلاهما
خاص بالصناعة والمضادة في مقدمات من العلم الطبيعي والخلقي
على ذلك الوجه بعينه فإن المساواة ليس خاصاً بموضوع الهندسة
ولا لموضوع الحساب ولا المضادة إنه خاصة بموضوع العلم الطبيعي ...

عامة في علمين أو قسمين أو أقسام

موضوع العلم الطبيعي والاعتبار على الظاهر ولكن ان كان
شيء مما هو من الاعراض الذاتية محمولا على موضوع العلم او
نوع موضوعه او جزء موضوعه في المبادي كانت المبادي
خاصة كقولنا كل عدد زوج منقسم بمتساويين والمنقسم بمتساويين
خاص بحسب موضوع الزوج وان قلنا كل عدد منقسم بمتساويين
فهو زوج كان المحمول خاصا بحسب الموضوع واما اذا كان
في المبادي اجزاء خاص موضوع الصناعة او اعم منه فهو منه
غير خاص والمبادي العامة تستعمل في العلوم على وجهين اما
بالقوة واما بالفعل واذا استعملت بالقوة فهي لا تستعمل — واذا استعملت بالقوة
على انها مقدمة وجزء قياس بل انما تستعمل قوتها فقط
لو ان لم يكن كذا لحق نقيضها وهو كذب حق ولا لو كان كل
اما ان يصدق عليه السلب او الايجاب لان هذا مشهور [illegible]
عنه والا عند تبكيت الغالطين والمناكرين واذا استعملت بالفعل — والمعاندين ح
فهو ان يكون اما في جزئيها معا كقولنا في تخصيص المبدأ المذكور
في العلم الهندسي كل مقدارين اما متساويان واما متفاضلان فخصصنا
الشيء بالمقدار وخصصنا الايجاب والسلب بالمتساوي والمتباين
واما في الموضوع فكتخصيص المقدمة العامة بقولنا كل الاشياء
المساوية لشيء واحد متساوية الى ان كل المقادير المساوية لمقدار واحد
متساوية فخصصنا الشيء بالمقدار وترك المحمول على الاعتبار الذي — بحاله ح
مضى لنا الان ونقول الان المبادي الخاصة ليست [illegible] على قسمين
اما ان يكون خاصة بحسب تلك العلم كله او بحسب [illegible] او مسائل [illegible]

ولنقول انه قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب
وقد يكون للعلم موضوع غير مفرد بل [illegible] موضوعات — يكون ح
كثيرة يشترك في شيء واحد وذلك على وجوه فانها
اما ان يشترك في جنس هو الكمي المتصل [illegible] يشترك الخط و
السطح والجسم في جنس يحدها وهو المقدار او يشترك في
مناسبة يتصل بها اشتراك النقطة والخط والسطح
والجسم فان نسبة الاول منها الى الثاني كنسبة الثاني
الى الثالث والثالث الى الرابع واما ان يشترك
في غاية واحدة كاشتراك موضوعات علم الطب اعني
الاركان والامزجة والاخلاط والاعضاء والقوى
والافعال اذا اخذت هذه موضوعات الطب لا اجزاء
موضوع واحد فانها تشترك في نسبتها الى الصحة كموضوعات
العلم الخلقي في نسبتها الى الخلق والعادة واما ان يشترك
في واحد مثل اشتراك موضوعات علم الكلام فانها تشترك — مبدأ واحد ح
في نسبتها الى مبدأ واحد [illegible] الشريعة او كونها الهية و
الله فان موضوع العلم اما ان يكون واحدا على الاطلاق
من جهة هويته وطبيعته غير مشروط فيها زيادة معنى ثم تطلب
عوارضه الذاتية المطلقة مثل العدد للحساب واما ان يكون
واحدا لا على الاطلاق ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى
على طبيعته من غير ان يكون فصلا منوعة ثم تطلب عوارضه الذاتية
التي تلحقه من تلك الجهة مثل الطبيعي عوارض الاكر المتحركة و

والمسئلة اما بسيطة حملية واما مركبة شرطية والمركبة
تنحل الى البسائط فما نورده فمقول في كل مسئلة بسيطة فهي مشتملة على
محمول وموضوع فلنسأل اولا جهة الموضوع فنقول ان الموضوع
في المسئلة المخصوصة بعلم ما اما ان يكون داخلا في حد موضوعه
او كائنا من جملة الاعراض الذاتية له والداخل في حد موضوعه
اما نفس موضوعه سواء كان واحدا الموضوع او كثر الموضوع مثل
قولنا ان الجسم ينقسم الى لا نهاية له وذلك في مسائل العلم
الطبيعي والمأخوذ كقولنا ان الهواء المحبوس المجتذب يرفع الماء
مندفعا الى فوق بالطبع او لانضغاط الهواء ومثل العصب
مبدأه الدماغ او القلب والكائن من اعراضه فاما عرض ذاتي
لموضوعه كقولنا ان حركة كذا مضادة لحركة كذا او عرض ذاتي
لانواع موضوعه كقولنا ان الامتدادات المستقيمة [illegible] او عرض ذاتي
لعرض ذاتي له كقولنا ان الزمان بعد السكون فالزمان عارض للحركة
التي هي عرض ذاتي للجسم او عرض ذاتي لنوع او عرض له كقولنا ان
ابطاء الحركة هو لتخلل سكون فان الاسرع لا يبطئ الا وقد [illegible]
الآن في جهة المحمول فنقول ان المحمول في المسائل ايضا [illegible] مجهول الاثبات
ويطلب منها الاثبات التي محمولها [illegible] ايضا مجهول اللمية ويطلب
منها اللمية دون الانية لا يجوز ان يكون طبيعة جنس او فصل او [illegible]
مجتمعا منهما اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة في المحمولات
الذاتية التي تؤخذ في حد الشيء [illegible] ان يكون بينة الوجود للشيء
اذا تحقق الشيء كان قد علم وان كان يمكن في بعضها ان يتبين بحد اوسط

اي ال

الابطاء من عوارض بعض الحركات
دون بعض فان بعض الحركات
مستوية [illegible]

اوسط لكن ليس كل بيان بحد اوسط فهو قياس فان
الاوليات قد يمكن ان تتبين بوجه ما بحد اوسط مثلا ان جعل
الحد الاوسط حد المحمول او رسمه او يجعل الاوسط كالمثال
للاصغر فيوسط بين الموضوع وبين المحمول وليس مثل ذلك
قياسا عند المحصلين فان القياس لا يكون قياسا على الاثبات
والانية اذا كان على جهة الاثبات ويكون قياسا على اللم اذا
كان على جهة اللم وقد يجتمعان وقد يفترقان واما طلب ان
المحمول هل هو حد او جنس او فصل فهو مما يجوز ان يكون
مطلوبا لان كون الشيء طبيعة ما وكونه جنسا او فصلا للشيء امران
مختلفان فان الحساس من جهة ما هو حساس طبيعة ما ومن جهة
اخرى وبالقياس الى الانسان فهو فصل جنسه وانه جزء
انما يشكل في مثل هذا انه هل هو جنس للانسان او ليس
بجنس او هل هو فصل له او لجنسه او لنوعه لا يشكل انه هل هو موجود
للانسان من جهة ما هو معنى في نفسه انه يكون جنسا او فصلا
اذا اعتبر له اعتبار العموم وقد تبين ان ما عدا وجود امثال
هذه المحمولات المقومة الذاتية بيان فليس يسلم الفطرة
كانه على المبادئ الاولية والتي قد يشرح على وجودها
ليس كما اذا كان يعرف بعوارضه ولم يكن يحقق جوهره يعرف
سلامه من جهة ما هو منسوب الى شيء او له فصل والعقل ولكن
عرف وانه هل يطلب من الشيء جوهره وليس يجوز
الجوهر حسب النفس ولكن انما يطلب هل اذا لم يكن بعد عرف ما النفس

ال
حسي

الافاعيل

ذاتها ولكن عرضا لها من جهة ما هي مضافة الى البدن كمال له بعينه
عنها الافعال الحيوانية والنفس ايضا اذا عرضا لها من جهة ذاتها التي
هو كمال لكن مع مسدلة لكن هي فقط فتكون تعبد ما عرضا ذاتيا لها
فلا تكون عرضا ذاتيا لها موضوعا لها من طلبنا حمل جنسها عليها ولو انا
لم نكن وضعناها بحصة ذاتها من طلب حمل امر آخر عليها غير ذلك
الا من جنس لذاتها لم يكن المحمول في طلبنا يخصه حيث
للموضوع في القصد بل كان جنسا لشيء آخر محمول لعرض له الا ان
نطلب المحمول له وكرا ما يعني به الطلب حينا تكون قد
حصلنا معنى الموضوع والمطلوب هل هذا بامنعا اسم فقط كما
نطلب هل الصورة جوهر ام لا فانا اذا كنا عرفنا تحصيله بالجوهر
وعرفنا انه الموجود لا في الموضوع وعرفنا بالحصة ما الموضوع
وعرفنا ما الصورة وكانت الصورة كل هيئة لمادة لا تتقوم دونها
تلك المادة بل تتقوم بها تلك المادة وكان الموضوع كل شيء
متقوم بذاته او قائم متقوم دون الهيئة التي فيها وان لم تكن
الهيئة ولا شيء مختلف به آنها او كانت الهيئة لازمة يحفظ بعينه
تقوم تلك لامر الذي هو مادة او قائم عرفنا ان الصورة جوهر ولم
نحتج الى وسط ولكن اذا كان عندنا ان الصورة حال في الجوهر حال
احد ما نحتج نفتش عن حاجة الى القياس بل المطلوبات
اذا كانت موضوعاتها من الموضوع للصناعة كانت محمولاتها
من اعراضها الذاتية والاجناس اعراضها وفصول اعراضها واعراض
اعراضها وان كانت موضوعاتها من اعراضها الذاتية جاز ان

جاز ان يكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن انواعه وفصوله
واعراضه واعراض اعراضه والاجناس لاعراض اخرى وفصولها
وما يجري مجراها فقد يكون محمولات الصناعة من الموضوعات
عوارض ذاتية للجنس كالمساواة في علم الهندسة والعدد
وعوارض ذاتية لما هو تحت الجنس كالقوة والفعل فان القوة والفعل
من العوارض الخاصة بالموجود والمضادة انها واذا استعملت في
العلوم الطبيعية كانت من العوارض الخاصة بجنسه واما ان تكون محمولة
في مسائل العلم الرياضي لانه موضوعات العلم الرياضي لا تقبل الحركة
وانما تمايزه الحركة لا مضادة فيها وان لم يعن حركة بها من
كل جهة واما موضوعات العلم الطبيعي فمهيأة للتغير من الاضداد
فاما اذا كان المطلوب هو اللمية دون الانية فيصلح ان يجعل مقوم
كما حد الاوسط يتبين معلوم آخر اذا كان الاوسط علة لوجود الاكبر
او يكون الاكبر اولا للاوسط وبسببه يكون للاصغر كالمدرك
فانه اولا للناطق وللحساس ثم للانسان واما ان يجعل علم الصلاح
يكون محمولا في المسائل الرياضية فلا يصلح ان يكون محمولا في المقدمات
الرياضية سواء كانت مبادئ خاصة او مبادئ عامة الا
الاجناس والفصول وما يشبهها فانه يجوز ان يكون محمولا عليه
انواعها في المقدمات فانه يجوز ان يكون الاكبر جنسا للاوسط او فصلا
والاوسط عرضا ذاتيا للاصغر فيكون كان العرض يجوز ان يكون
حدا او للطلب فكذلك يجوز ان حدا او للطلب جنسا او فصلا
وانه يجوز ان يكون الاوسط جنسا للاصغر او فصلا والاكبر عرضا

في العلم الطبيعي

وأما الأوسط فهو وجه حمل الأجناس والفصول في
حمل المحمولات وأما كان يمكن أن يكون وجود العرض الذاتي للفصل
للشيء والجنس أوضح منه للشيء جاز أن يكون توسط الفصل
أو الجنس وكذلك لما كان يمكن أن يكون نوع العرض أعرف
للشيء والفصول العرض أعرف للشيء جاز أن يتوسط هذا الأعرف
وأما أن يكون الأكبر معلوما للأصغر بالجنس يقع الأعم الأوجه المحدود
ما يطالب مطالب [illegible] فإذا كان من حق الجنس أن لا يحمل على
النوع فكيف يعرف وجود النوع في الأصغر ولا يعرف وجود
جنسه بالطريق عن ذلك أن الجنس كما علمت [illegible] لا يحمل على
النوع وجهة من وجه الحمل إلا لم يخطر معناه بالبال ومعنى النوع
بالبال ولم تراع النسبة بينهما في هذه الحال لكن أن يقع على الأوسط
فيجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس فيجوز أن يخطر
النوع بالبال محمولا على شيء ولا يخطر الجنس ولا حمله بالبال على الفصل
فلا يحمل لكن إذا اختلط مع النوع [illegible] بالفصل عليه فحمل عليه النوع فإن
ومن ذلك الموضوع وحده ولم يلتفت إلى حمل النوع عليه
لم يخطر الجنس بالبال البتة وكذلك أولى [illegible] أن يخطر إياه بالبال كما يخطر
ولا يخطر الجنس بالبال فكيف إذا لم يخطر البتة

فصل في اختلاف العلوم واشتراكها

نقول إن اختلاف العلوم
بسبب موضوعاتها وذلك لأن اختلاف العلوم
وأما اختلاف موضوع واحد [illegible] أقسام الوجه الأول
ونقول إن اختلاف موضوعات العلوم إما على الإطلاق من

الذي

لما

لا يحمل جملة

يحمل

غير مداخلة مثل اختلاف موضوعي الحساب والهندسة فيه
في موضوع هو أي موضوع ذلك وبالعكس وأما مع مداخلة مثل
أن يكون أحدهما يشارك الآخر في شيء وهو على وجهين إما أن يكون
أحد الموضوعين أعم كالجسم والآخر أخص كالنوع أو الأعراض الخاصة
بالنوع وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين مثل
علم الطب وعلم الأخلاق فإنهما يشتركان في قوى نفس الإنسان
من جهة ما الإنسان حيوان ثم يختص الطب بالنظر في بدن الإنسان
وأعضائه ويختص علم الأخلاق بالنظر في النفس الناطقة
وقواها العملية وأما القسم الأول من قسمي العموم فإما أن يكون العام
فيه عمومه لشيء من عموم الجنس أو عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود
والموجود الآن هذا القسم وأما الذي عمومه عموم الجنس للنوع فهو
كالنظر في الجسم وما في النظر على الإطلاق في المجسمات والمخروطات المقادير
وأما الذي عمومه كالجنس لعارض من النوع فمثل موضوع علم الطبيعي و
موضوع الموسيقى فإن موضوع الموسيقى عارض من نوع من
موضوع علم الطبيعي هذا القسم ينقسم قسمين يكون الأخص من
جملة الأعم وفي علمه حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر في الأعم وكما
تحلل علم [illegible] والسبب في هذا القسم هو أن الأخص ليس يكون
[illegible] أن يكون ما صار به أخص [illegible] فصول ذاتية
طلب عوارضه الذاتية من جهة ما صار بها أخص كالنظر في [illegible]
فيه دون [illegible] وحال دون حال [illegible] جميعه
مطلقة وذلك مثل المخروطات للهندسة فيكون العلم بالموضوع

وقسم نفرد هذا الأقسام الأخص
من الأعم ولا يحمل النظر فيه جزءا من النظر
في الأعم صح

أي جميع أحوال الأخص صح

الأخص جزءاً من العلم الذي ينظر في الموضوع الأعم وإما أن يكون
نظره في الأخص وإن كان قد صار أخص بفصل مقوم فليس من جهة
ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهته وعنه مطلقاً بل من
جهة بعض عوارض مع ذلك الفصل ولواحقه مثل نظر الطب في
بدن الإنسان لا في ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط وهذا
يفرد العلم بالأخص عن العلم بالأعم ويجعله تحته كما أن الطب
ليس جزءاً من العلم الطبيعي بل علم موضوع تحته وإما أن يكون الشيء
الذي صار به أخص ليس يجعله بحال يفرده صنفاً
بعارض [illegible] فيه من جهة ما صار به أخص وصنفاً يبحث
عن عوارضه الذاتية له وهذا أيضاً يفرد العلم عن العلم الأعم
ويجعله تحته ويجعله من أقسام الموضوعات المخصصة بكتب العلم
بها جزء من العلم بالموضوع الأعم بل هو علم تحت ذلك
العلم أربعة أحدها أن يكون الشيء الذي به صار أخص عرضاً
من الأعراض الذاتية ويجعله معنى ينظر في اللواحق التي تلحق
الموضوع المخصص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط
كالطب الذي هو تحت العلم الطبيعي فإن الطب ينظر في بدن
الإنسان جزء من العلم الطبيعي لأنه ينظر في بدن الإنسان
ولكن جزء العلم الطبيعي الذي ينظر في بدن الإنسان ينظر فيه على
الإطلاق ويبحث عن عوارضه الذاتية على الإطلاق التي تعرض
له من حيث هو إنسان لا من حيث شرط اقترن به وأما الطب
فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض فقط ويبحث عن عوارضه التي له

وإن عارض

ليس

له من جهة أخرى والقسم الثاني أن يكون الشيء الذي به صار أخص
من الأعم عارضاً ذاتياً ليس ذاتياً ولكنه مع جهته في ذات
الموضوع لا بشرط مجرده وقد أخذ الموضوع مع ذلك العارض
الغريب شيئاً واحداً ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض
له من جهة اقترانه ذلك الغريب مثل النظر في الأكر المتحركة
تحت النظر في المجسمات والهندسة والقسم الثالث أن يكون
الشيء الذي به صار أخص من الأعم عارضاً ذاتياً وليس منه
في ذاته ولكن ليس مجرداً وقد أخذ مع تلك النسبة شيئاً
واحداً ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران تلك
النسبة مثل النظر في المناظر فإنه يأخذ الخطوط مقرونة بالبصر
فيصير ذلك موضوعاً وينظر في لواحقه الذاتية في ذلك
ليس من الهندسة بل تحت الهندسة وهذه الأقسام الثلاثة
تشترك في أن الشيء المقرون به العارض الموصوف
هو من جملة طبيعة الموضوع للعلم الأعلى من العلمين فيحمل موضوع
الأعلى عليه والقسم الرابع أن لا يكون الأخص يحمل عليه
الأعم بل هو عارض ليس من أنواعه كالنغم إذا أخذ
إلى موضوع العلم الطبيعي فإنها من جملة عوارض تعرض لبعض
أنواع العلم الطبيعي ومع ذلك فقد أخذت النغم في علم
الموسيقى من حيث هو اقترن بها أمر غريب منها وهو
حسبها وهو العدد فيطلب لواحقها من جهة ما اقترن بذلك
الغريب بها لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف

ذلك ولكن جهته

فائدة

مثل

في النسخ

المطلوب في بحث ان لو صح لا يبحث العلم الذي موضوعه
في جملته بل يبحث العلم الذي منه ما اعرف به وذلك مثل
وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب وانما جعلناه من جهة دونها
لانا النظر في النغم من جهة دونها نظر في عوارض موضوع
العلم الاعم وعوارض نوعه وذلك جزء من العلم الطبيعي لانه علم
يبحث والعرض من هذا العلم والعرض الذي قبلها على العلم الذي
حصل مسائل الاكر المتحركة ان ذلك العلم ليس موضوعه تحت
العلم الناظر في العارض المعروف به بل تحت العلم الذي نظر في
الذات موضوعه وعلم الاكر المتحركة ليس تحت الطبيعي
بل تحت الهندسة واما هذا فهو موضوع تحت العلم الناظر في العارض
المعروف به لان الموسيقى ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب
واما الذي موضوعه عموم الموجود والواحد فلا يجوز ان يكون العلم
[illegible] جزءا [illegible] لا يجوز [illegible] لاحد
الذاتي للعام لو جد في حد الخاص لا بالعكس بل يجب
ان يكون العلوم الجزئية ليست اجزاء منه ولان الموجود والواحد
عامان لجميع الموضوعات فيجب ان يكون سائر العلوم تحت
العلم الناظر فيهما ولانه لا موضوع اعم منهما فلا يجوز ان يكون
العلم الناظر فيهما تحت علم آخر ولان ما ليس مبدأ للموجود بعض
الموجودات دون بعض بل هو مبدأ لجميع الموجود المعلول
فلا يكون النظر فيه في علم من العلوم الجزئية ولا يجوز ان يكون بعينه
موضوعا لعلم جزئي لانه بعينه نسبة الى كل موجود لا بحد

ال العام

ولا هو موضوع العلم الكلي العام لانه ليس مما يكون غاية بحث
ان يكون العلم جزءا من هذا العلم ولا ما قد وضعنا ان يكون مبادئ
العلوم ما ليس بيانه فيجب ان يبين في علم آخر اما جزء وفي
مبدأ او اعم منه حتى ينتهي الى اعم العلوم فيجب ان يكون مبادئ
سائر العلوم تصح في ذلك العلم فلذلك كان جميع العلوم [illegible]
على قضايا [illegible] مصدرة [illegible] الا ان كتاب الدائرة موجودة
فالمثلث الفلاني كذا والمثلث الفلاني موجود فهذا [illegible] الفلسفة
الاولى ليس وجود المعدوم [illegible] ان الحد [illegible] كالدائرة مثلا
موجود ثم بيان ان ما يتلوه موجود فكان علما [illegible] لم
[illegible] على غير [illegible] والصناعات المشتركة في موضوع هذا العلم
هذه الفلسفة الاولى والجدل والسوفسطائية الفلسفة الاولى
تفارق الجدل والسوفسطائية في الموضوع وفي مبدأ النظر في
غاية النظر اما في الموضوع فلان الفلسفة الاولى انما تنظر في العوارض
للموجود والواحد ومبادئهما ولا تنظر في العوارض الذاتية
لعلم علم من العلوم الجزئية والجدل والسوفسطائية تنظر في عوارض
كل موضوع كان [illegible] او غير [illegible] ولا واحد منهما يبحث
عوارض الواحد والموجود فالفلسفة الاولى اعم من العلوم الجزئية
لعموم موضوعه واما اعم نظرا من العلوم الجزئية لانهما يتكلمان
في كل موضوع كلاما [illegible] في كل صناعة
وقد تفارقهما من جهة المبدأ لان الفلسفة الاولى انما تأخذ مبادئها
من المقدمات البرهانية اليقينية والجدل [illegible] المقدمات [illegible]

ال المعدوم

الذائعة المشهورة في الحقيقة واما السوفسطائية فمبدأه من المقدمات
المشبهة بالذائعة والمشهورة من غير ان تكون كذلك بالحقيقة وعدها
من جملة الصناعة لان الغرض في الفلسفة الاولى اصابة الحق بالبحث
عنه وان الانسان غاية الجدل الارتياض في الاثبات والنفي المشهور
من حال البرهان في تعليم المقدمة وربما كانت غايتها الغلبة
وذلك لجدل الذي ربما كان بحسب النفع والذي بحسب المغالطة
فان يكون الالزام واحدا ما يسلم وان لم يكن الالزام حقا ولا
واما الذي بحسب النفع فربما كان لا الحق وربما كان بالصواب
المحمود وغاية السوفسطائية التراءي بالحكمة والغلبة بالباطل وان
العلوم المتفقة في موضوع واحد يكون بعضها تحت بعض اما ان يكون احد
العلمين ينظر في الموضوع على الاطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل
ان الانسان قد ينظر فيه جزء من العلم الطبيعي على الاطلاق وقد ينظر
فيه الطب وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكن لا على الاطلاق بل انما ينظر
من جهة ما يصح ويمرض واما ان يكون كل واحد من العلمين ينظر من جهة
دون الجهة التي ينظر الآخر فيها مثل ان جسم العالم او جرم الفلك
ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع
العلم الطبيعي بشرط وذلك الشرط هو ان له مبدأ حركة وسكون بالذات
وينظر فيه المنجم بشرط وذلك الشرط هو انه له كم
في حركته وذلك جسم ينظر فيه من جهة ما هو كم وله احوال
تلحق الكم وذلك يحمل ينظر فيه من جهة ما هو طبيعي مبدأ
حركة وسكون على ولا يجوز ان يكون الى ان يسكن عليها سكونا

للفاعل للفعل وذاك لاستحالة ان يختلف في اجزائه فيكون بعضه
زاوية ولا يكون في بعضه زاوية لان القوة الواحدة لا تفعل
في مادة واحدة فعلا وضده متشابهة واما المهندس فيقول ان
الفلك كري لان ساطره كرية والخطوط الخارجة اليه توجب
كرية فيكون الطبيعي انما نظر من جهة القوى التي فيه والمهندس من
جهة الكم الذي له فيقع بعض المسائل او بعضها في الموضوع واحد
وفي الاكثر مختلفة ويقول ان اشتراك العلوم المشتركة اما ان يشترك
في المبادي واما ان يشترك في الموضوعات واما في المسائل والمشتركة
في المبادي فهي التي يعمها المشتركة في المبادي العامة لكل العلوم
في المبادي التي تعم علوما مثل العلوم الرياضية المشتركة في ان الاشياء
المساوية لشيء واحد متساوية وتلك الشركة اما ان يكون على جهة
كالهندسة والعدد في المبدأ الذي ذكرناه واما ان يكون المبدأ
الواحد منها اولا وللثاني بعده مثل الهندسة وعلم المناظر
الحساب وعلم الموسيقى يشتركان في هذا المبدأ لكن الهندسة
اعم موضوعا من علم المناظر فلذلك يكون له هذا المبدأ اولا وبعده
للمناظر وكذلك حال الحساب من الموسيقى واما ان يكون ما هو مبدأ
في علم مسئلة في علم آخر وهذا على وجهين اما ان يكون مختلفا العلمان في
الموضوع بالعموم والخصوص حتى يكون في علم اعم موضوعا مبدأ
في علم اخص وهذا يكون مبدأ اخص او مثل في علم اسفل
مبدأ للعلم الاعلى وهذا يكون مبدأ ما العاشر واما ان يكون
العلمان غير مختلفين في العموم والخصوص بل مثل الحساب والهندسة

القياس وهي الحدود وسائط للموضوع في العلمين كما مر أن علم
وأما المخروطات البصرية في علم المناظر فقد زادت هندسية
على جهة لو حصل معها ملك الزاوية هندسية لحصل كان
البرهان عليها وكذلك أكثر الأمور التي تعم علم الأعداد والتي
في علم التأليف وإن كان الداعي إلى هذا أسبق بعض الأمور
ضرورة ما على الأشياء التي بعده وحتى يعني حينئذ نقل البرهان كان
على سبيل القسم الثالث وذلك لا يمكن إلا أن يكون أحد العلمين تحت
الآخر ونحمله بحيث يشركا في الموضوع حتى يشركا في شيء
إما على الإطلاق وإما بوجه ما وهذا الوجه هو أن يكون أحدهما تحت
الآخر فيمكن أن ينقل البرهان من العام إلى الخاص فيكون العام يعطي
العلة التي هي على ما سيوضح بعد وأما إذا اشتركا في الموضوع
على الوجه الأخرى فيمكن أن يعرض في القياس أن يكون
أو أن يكون الحد الأوسط خاصا للأصغر وفصلا مقوما أو شيئا
عرضا مقومات والأكبر عارضا لذلك الجنس أو لذلك العموم
وهو المأخوذ في أحد البرهانات أو كان الأوسط عارضا وأما
للأصغر والأكبر عارضا وأما هو آخر أو جنس عارض وفصله
أو شيئا مقوما له وهو المأخوذ الثاني من البرهانات لنفس عليه
علة أما وصحة كان الطرق في العلمين واحدا وإن لم يمكن ذلك لم
يمكن القياس بأسامي كلها جميعا لم يشاء أن يكون برهانا في
أحدهما غير برهان في الآخر ويكون في كليهما غير برهان أي دليلا
البرهان لا يجعل إحداهما من الأخذين واستبعنا القول فيه

نقل

الأول به

الماخذين

فيحصل مسائل أحدهما مبادئ لمسائل الآخر كما يكون أمر مبادئ المقالة
العاشرة في كتاب الأسطقسات قد أخذ من علم الحساب
في المقالات العددية وهذا لا يمكن إلا إذا كان بين العلمين شركة
في موضوع أو في جنس موضوع وأما الشركة في المسائل فهي أن يكون
المطلوب فيهما جميعا محمولا لموضوع واحد وإلا فلا شركة فإنه
لا يمكن أن يكون إلا مع اشتراك العلمين في الموضوع دون الشركة
الأصلية التي تكون من علم موجب القسم الثالث وهي الشركة في الموضوع
على وجه من الوجوه المذكورة وهي إما أن يكون أحد الموضوعين أعم
والآخر أخص كالعلم الطبيعي والطب والهندسة والمجسمات
وسائر ما أشبه ذلك وإما أن يكون لكل واحد من موضوعي العلمين
شيء خاص وشيء مشترك مع الآخر كالطب وعلم الأخلاق وإما أن يكون
ذات الموضوع فيهما واحدا ولكن أحدهما يعتبر بجهة فيصير
موضوعا لعلم وباعتبار موضوعا لذلك كالجسم السماوي والعالم
موضوع لعلم الهيئة وللعلم الطبيعي وإذ قد علمت مشاركة العلوم
في الموضوعات والمبادي والمسائل فيجب أن نتكلم في نقل البرهان

فصل في نقل البرهان من علم إلى علم وتناوله المحمولات بحسب الحاجات وكذلك تناول الحد

نقول إن نقل البرهان
على وجهين أحدهما أن يكون برهان واحد بعينه في علم ويكون هو بعينه
في علم آخر فيقتضي ذلك العلم ونقل برهانه إلى ذلك العلم أي حال
على العلم والثاني أن يكون شيء موجودا في علم على أنه مطلوب
وهو برهان عليه برهان حده الأوسط من العلم الآخر فيكون أحدهما

ومن على وجه آخر ومنه

ثم من الجائز ان يقع في احد الماخذين علمان متباينان الموضوع او
متباينان لكن النظر في الموضوع ولهذا السبب ليس للمهندس
ان يبين ان الاضداد بها علم واحد لان الاضداد ليس
من جملة موضوعات علمه ولا من العوارض الذاتية له الخاصة واذا
كان الامر على هذه الصفة فيجب ان يعلم انه لا ينقل البرهان من علم
الى علم لكن الامور الهندسية تستعمل في المناظر والعددية تستعمل في
التاليف ويجب ان لا يقع بحسب مباينة الموضوعات
والاغراض وان لا يكون بين علم العموم نظر في الاعراض الغريبة
ولا في الاعراض التي تعرض الشيء لا من جهة ما هو
والصحيح اذا استعمل في الشكل والخط والمقادير اذا
من المستقيم والمستدير فانه يستعمل وان كانت توجد
في موضوعات الهندسة فليست تعرض لها لانها بل
هي عوارض عامة خارجة وقد تعرض لاشياء غير الجنس الذي
تخص موضوعات الهندسة هذا وجه حل التعليم الاول
لما كان يجب ان يكون مقدمات البرهان كلية حتى يكون نتيجة لا
يتغير بتغير الامور الجزئية وجب ان يكون مبادئه كذلك
كلية ودائمة وجب ان لا يكون برهان على الاشياء الجزئية
الفاسدة بل على حال الماء من مثل ان الامر هكذا
مطلقا لا يمكن ان يدل على انه يجب ان لا يعرف لا اله
علم الا العلم الذي بطريق العرض لكنها وانا النتيجة فلما
تكون بالحكم الكلي الذي يعم الشخص وغيره ثم عرض ان

المعنى ان دخل هذا الشخص تحت الحكم دخولا لا بعينه بل بعينه
وكذلك الحكم ولا الشخص بعينه ودوام النسبة فليس احدهما بعينه
دوام النسبة مع الآخر فاذا النسبة بينهما عارضة
دائما والعلم الذي الجزئي على الشخص علم بالعرض ولذلك
ولذلك اذا زال عن الحس وقع فيه شك ولو في الذاتيات
مثل انه هل حيوان فانه اذا مات وفسد لم يكن حيوانا وقيل
في التعليم الاول ايضا انه اذا فرض على الفاسد برهان كان
احدى المقدمتين غير كلية وهي الصغرى وفاسدة اما فاسدة
فلان المقدمات لو كانت دائمة لكانت النتيجة دائمة فكان
دائما موصوف الشخص الفاسد بالاكبر ولو بعد فساده هذا
مح واما غير كلية فلان الكلي يعني ويكون هذا الشخص فقد
فكيف يمكن ان يحكم عليه بالكلية وان معنى الكلي محمولا اما ماد
وقياما ومحال ان يكون برهان تلك المقدمات كلتيهما والمبر
فاذن لا برهان على الفاسد ولا قياس له كلي من كل
في وقت وقت وقسمة بعد ان كل حد فاما ان يكون
مبدا برهان او تمام برهان او نتيجة او يكون برهانا مستقلا
متغيرا او يكون لا جزاء التي للحد مشتركة من البرهان والحد
واذ لا برهان عليها فلا حد لها ثم الفاسدات اما لعارق
كل واحد منها اما انسان خارجا عن نوعه او مساوي لنوعه لما
مفارقة لما هو خارج عن نوعه فيجوز ان يكون المحمولات
الذاتية ولكن لا يكون ذلك لما هو هذا الشخص بل لما له الطبيعة النوع

النوع واما الاشياء التي نوعها فانها يجانبها ما هو
غير داخل في الخواص لنوعيته وهكذا ان يكون مشاركاً له
في نوعه بالقوة لا بالفعل ويكون له مع كل واحد منها فصل
آخر غير صالح لان فيها الاشياء التي تحت النوع الواحد متفق
كلها في الذاتيات فان قيل لا يجوز ان تحمل السلب الفاسد و
الشخص المشارك في نوعه الا نوع حد لكون له ما هو الشخص
لانه ان من يقول كان في ذلك القول غير صالح لا غير ذاتيات
وغير صالح غير محدوده واما القول الذاتيات التي هي
لا يمكن يحاط بنوعه الى من ساير الانواع فليس له لانه هو الشخص
لان الطبيعة نوع فالحد للشخص الفاسد انما هو بالعرض مثل البرهان
ولقائل ان يقول انكم قد اشترطتم في مقدمات البرهان ان تكون
كلية لا محالة ونحن مع علمنا ان مقدمات البرهان هي جزوية
وذلك اذا كانت المطالب جزوية البرهان الجزوي فان
لم يكن غير شرف البرهان الكلي فانه برهان يعطي العلة والعلة كما
ان البرهان الثاني ان لم يكن شرف البرهان الموجب
فانه برهان يعطي العلة والعلة في كثير الاوقات ويكون
الجواب ان الكلي يقال على وجهين احدهما كلي بقياس الى الشخص
ويراد به ان الحكم فيه على كلي سواء كان محمولاً كله او بعضه او
مهملاً فمعناه ان يكون الموضوع كلياً ويقال كلي بقياس الى الجزوي
والمهمل ويراد به ان الحكم فيه على موضوع كلي على كل واحد مما
الجزوية غير المحصنة فان موضوعها كلي والبعض انما هو الذي يحقق

المدرس ص

للشخص ص

يحصل بحكم فيها وان لم يكن مساواة في الاكثر لطبيعة كلية كقولنا بعض
الحيوان ابيض فان الوجه الذي اشترطناه في هذا الموضوع هو ان فيه
المقدمة الجزوية والاجل المحصنة وفيه نفس العلم الاول الثالث
الاشياء الواحدة النوع المتكررة بالعدد قد يبرهن عليها كذلك
مثل كسوف القمر فانه لن يمكن ان يكون يقع ابدا مع برهان
برهان واحد والجواب ان كسوف القمر على الاطلاق نوع ما وانه
مقول على كسوفات كثيرة جزوية فاسدة وذلك النوع طبيعة
كلية فالبرهان واحد لتلك الطبيعة النوعية دائماً واما نفس ذلك
الكسوف في وقت ما تلك الصفة فانه ان لا يكون
الا واحداً فليس نفس صورة كسوف القمر في وقت حالة وصفته
كونه يمنع عن ان يبقى على كثيرين حتى يكون في وقت ما تلك
الصفة كسوفات كثيرة او يمنعه فان نفس صورة معنى كسوف الشمس و
القمر يمنع ان يبقى على كثيرين على ما سلف ذلك مما شرحه
فان قيل انما صار الكسوف الواقع في وقت كذا غير كثير
معناه اذا اتصور مع ان تقع فيه كثيرين مع العقل فقد ان
امور اخرى من خارج ولا اسمى اليها او لعل الشمس الا واحد
والقمر الا واحداً او عرض للكسوف ما عرض للقمر فعلى ما
سلف من الكلام فيه واما كسوف ما بعين من ساير الحيث
وقت ما بعينه فانما ساواه البرهان بالعرض كما ساواه سائر
الفاسدات فليس يعم البرهان على كسوف ما من جهة
هو كسوف ما بل من جهة ما هو كسوف على الاطلاق يشاركه

وان

كل كسوف قمري عددي كان تكرر او جوّز الوهم وجوده
معه ولقائل ان يقول ان الحاجة الى كون المقدمات البرهان
كلية لاجل ان الانسان ان القياس لا ينتفي به بعض الحكم صار
القوم يقولون ان القياس لا برهان عليه ولا يقولون ان مقدمات
البرهان كلية فالجواب ان الغرض ليس ذلك ولكن يعني القول
هو انه لما كان الحكم اذا اخذ محمولا على الموضوع وليس دائما
في كل واحد منه حتى لم يكن كما يجب الكلي في البرهان لم يصلح
الحكم للشك وللاعتراض اذ كان يعتري في البعض من الاحوال ‌ اذا
والمعتبر لا بعض اذا اخذ مطلقا كذلك حال الجزوي في المعتبر اذا
كان الحكم محمولا على الموضوع وليس دائما في كل وقت ‌ اذا
لا فتوض للشك في الاعتراض اذ كان يعتري في البعض من الازمنة
والمعتبر لا بعض منه فكأنه يقول السبب الذي اوقع في الامور
العامية حاجة الى ان يكون مقدمات البراهين عليها كلية والا
منع النقض موجود وهو يصدق الحكم على السواء وذلك هو المعتبر
وعدم الدوام فيكون الكلي متوزا والسنة على العلة لان لا يكون
بعض مقدمة بيان **فصل في بحق مناسبة الحد ما**
البرهانية والحد لا يطالبها وكيف يكون اختلاف العلل في
اعطاء اللم والان وقيل في التعليم الاول انه يجب ان العنصر
في اقامة البرهان على ان يكون المقدمات صادقة فقط بل يجب
ان يكون مع ذلك اوله غير ذات وسائط ولا على التمام بل
مع ذلك محمولة على الكل فقط لكن يجب مع ذلك كله ان

ان يكون مناسبة على امر ما الذي ذكره فكان الآن ‌ اي بروسن
القياس الذي اورده بروسن على تربيع الدائرة ماخوذا
من مقدمات صادقة منه بعضها محمولة على الكل الا انه
كلامه ليس ببرهان هندسي لان مقدماته غير مناسبة
فانه كما علمت بالعرض والغرض في هذا التربيع ان تبين
دائرة مساوية لشكل مستقيم الخطوط كيف كان عدد
اضلاعه فانه لكن ان يجعل الى مثلث مثلا لمكن ان الوجد
لكل مثلث مربع مساويا ولها وكلها المربع واحد مساو
فيكون ذلك المربع مساويا للدائرة فيكون ذلك المربع ‌ ضلع
جذر الدائرة فيبين بروسن غرضه وذلك بان قال ان المربع
اكبر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا يقع فيها واصغر من
كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا يقع فيه فيكون مساويا لكل
مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو اكبر من كل شكل مستقيم الخطوط
يقع فيها واصغر من كل شكل مستقيم الخطوط يقع خارجا عنها فقد ‌ مثله
وجد انه شكل مستقيم الخطوط مساو للدائرة وقيل في التعليم الاول
وليس بمحمول وهو ان هذا الكلام بيان غير خاص بطبيعة المقدار
بل هو عام مشترك فيه وفي الاعداد لا مساواة اخرى وبطبائع اخرى
تلك الاشياء مساواة الجنس اي مشترك في الموضوع او في
الموضوع وقال المفسر في بيان كون هذا القياس لا على الشروط ‌ شروط
البرهانية ليس فيه الا احد مقدمتين خاصة بالمقادير لان التربيع ‌ ال م
في مجموع كلام ان الاشياء التي هي اعظم من شيء واحد بعينها

كالاشكال التي في الدائرة في انصوص اربع ستا واحدة فيها
كالاشكال المحيطة في اشياء مساوية كالدائرة وذلك هو الشكل
المسبع المخطوط المذكور وقال وهذه المقدمة عن خاصة
بالاشكال بل بالاعداد والازمنة وغير ذلك فلذلك صار الكم
عن مناسب والظن ان هذه المقدمة المستعملة في هو الاقليدس
وان كانت عن خاصة المقادير فهي خاصة بجنس المقادير
اعني المقدمات التي هي ان الجنس يستعمل في العلوم من ان الكل
اربعة من الجزء وان كل كم اما مساو وواما زائد واما ناقص
فان هذه من اللواحق للكم بالمقدار والعدد واذا اريد ان يحمل خاصها
بالحد الموضوع عن نوع المقادير ان الكل اكثر من الجزء واليه
فيقال في المقادير ان كل مقدار اما مساو لمقدار آخر او ازيد
او انقص وفي الاعداد كل عدد اما مساو لعدد آخر واما ازيد واما
انقص ومن هو المجانس لعبارة ان المقادير المساوية لمقدار واحد
متساوية وعبارة الاعداد المساوية لعدد واحد متساوية وما
اشبه ذلك وجميع هذه على نحو ما ذكره هو المساوات لحمله
من الاشياء المستعملة في العلوم الجزئية من المبادي خاصة بالكميات
بموضوعاتها الخواص بحا... التي يشترك فيها وكل
يعمل من العموم للخصوص على قدر ما يراد وهو المكثر العام الذي
في هذه المقدمة هو ان الاشكال والمقادير ذوات الاشكال التي
هي اصغر من اشكال ما عطيها واكثر من اشكال ما عطيها في مساوية فقط
ح مبدا ثانيا علما كان لم يظهر اسم الله واحد من الكتب السابقة

الكم و... اربعة والنقص
اعظم من الجزء وقيل في الاعداد ان الكل ...

ل م

الاخر بعضه مبدا آخر الكل الوجه الذي عندي في هذا ان هذه
المقدمة انما تنفع اذا اخذت هكذا ان الدائرة واسطة
من الاشكال الا نهائية لها في القوة واحد منها والاشكال الا نهائية لها
بالقوة محيطة بها اعني بالواسطة ما هو اكبر من كل واحد اصغر
من كل تلك ما عطيها فيها شكل مسبع المخطوط لانه
هو اكبر من جميع الداخلة واصغر من جميع الخارجة فالدائرة
وذلك الشكل المسبع المخطوط متساويان وان عرض
الاشكال اشكالا ما عطيها ولم نفرض عن مساحته لم يجب ان
يكون المتوسطات بينهما مساويا ومثل ان يوضع تلك الاشكال
على ترتيب متصل وهو الاكثر في الاشكال لان كل شكل يفرض
اصغر من الدائرة فهناك شكل آخر اكبر منه واصغر من
الدائرة فلا يحتاج ان نقع هذه الداخلة والخارجة اشكالا ما لا نهاية لها
لها بالقوة فيكون تخ هذا اخفى من وجه احدهما في البرهان والآخر
في المطلوب اما في البرهان فلانه تكلم على امور بالقوة وجعل منها
المقدمات وليس ما بالقوة من العوارض الذاتية للموجود واما
يعمل من العلم الاعلى الناظر في الموجود المطلق بما هو موجود وما
يعرض له بذاته من جهة ما هو موجود الى العلوم الناظرة في
بعض الموجودات وان كانت تلك الاشياء ثم شيئها ان تكون
بالقوة وبالفعل كالامور التي هي للعقل والحركة واما الصور الهندسية
فانها توجد مجردة عن المادة مشار اليها في العقل والوهم
بالفعل على انها امور موجودة واما يحتمل في المطلوب فهو مسئلة

بالمقادير والاشكال الا من العوارض
الذاتية لجنس الكم بل اعم من جميع ذلك
لانه من العوارض الذاتية ح م

وهو بعينه لان ذلك الصنع المتوسط ليس مما لا يعقل
من اما ان الا على انه موجود بالقوة او موجود بالقوة ... له
والثاني الذي ليس ان يصلح ما ليس هو الشيء يكون له
هندسيا اما جدليا واما منطقيا اي من العوارض الذاتية
واما الطن ان هذا الشيء عارض الشيء مما ليس لا ذاتيا
للهندسة احتاج ... وليس في العلم الاول ... ان يكون
هذا الاوسط من العوارض الذاتية او المحمولات الغريبة حتى يكون
البرهان مناسبا ويكون ايضا تمام البرهان على الشيء من جهة هو
مسلك لوارد ما ان ليس ان ... والعلم مما ... دليل ... متن
صحيح ان اخذ الحد الاوسط من الامور الذاتية الحس
الملك ... الموضوع الذي ليس عوارضه الذاتية فان ...
حد اوسط من جنس اخر فيجب ان يكون من جنس اخر فيجب ان يكون
من جنس اعلى ... في الجملة كالهندسة من جهة الهندسة
والمناظر والحساب والموسيقى ويكون الشيء في ذلك هو
المشاركة في الموضوع بوجه اعلى من قبل فيكون ... العلم ...
يعطي برهان ان العلم الاعلى يعطي برهان لم وذلك
لان الهندسة ... العلم الاسفل ... ولمية ... مبادئ
او مصادرات غير معلومة العلل ... لا يكون ... بعينه
بعينه لم يحصل ... بها واما يحصل ... في العلم الاعلى
فهناك ... العلل والاسباب الذاتية فان كل ... ذلك
البرهان من الاعلى الى الاسفل ... العلم الاسفل ... بعينه

ة وقد ظن قوم ان المراد في ذلك ان العلم الاعلى يعطي ... في
المسئلة بعينها الذي يعطي العلم الاسفل فيها الان وهذا
غير ... لانه على هذا التقدير يجب ان يحصل المسئلة ... واحدة
بعينها فيكون العلم الاسفل مشاركا للعلم الاعلى في المسائل
ويكون لا محالة مشاركا في الامور الذاتية للموضوع في المسئلة فيكون
مشاركا في الوسط فيكون ... لان ... في كل واحد منهما
... الاخر ولا ... فان هذا لا ... وذلك يعطي ال...
من ... العلم الاعلى انما يعطي ... الوجه الذي ...
على وجه ... كلما حال الموسيقى والمناظر الاعلى
الوجه الذي ... ومجموعه فان الوجه الذي ... الموسيقى
والمناظر فهو ... عوا ... الضرورة وقصور الانسان عن
اعداد ... الرسل ... فضل عن غيره ... نظر
نظر ... الى عدة ولولا ذلك لكان يجري ان ...
على احوال الخطوط التي توجد في المناظر والاعداد ... توجد
في المناظر والاعداد التي توجد في الموسيقى لا في علمي المناظر
والموسيقى ولكن لما كانت ... الانسانية قاصرة عن معرفة
المقدمات التي يعطيها ... المناظر والموسيقى حاجة
او كان ... احدا لم ... اعدادا ... او ...
اعد من ذلك ... الاصول دون الفروع ... الاصول
دون الفروع او ... الاصول ... دون اصول ...
... في الاستنباط حاجة الى مقدمات اخر

(هامش: الوسطى)

(هامش: ان في علم الهندسة والحساب ... سابقها الا ... للمناظر والموسيقى)

(هامش: ان المشعور بها)

(هامش الصفحة ١٦٤: لبس ...)

ذا
لك

كثير عن ان تتوزع عن العلم وتلحق بالعلم الذي هي منه
ولنرجع الى ذكر اختلاف معونة العلوم الاعم والاخص
فنقول اما الاختلاف المختلفان في العموم والخصوص فلان الاكثر
الاعم البرهان المعطي اللم من العلم الاعلى للاسفل بان يعطي الاسفل
للاسفل مقدمات توخذ مبادي للبرهان من جهة العقل الى
ان يكون احدهما يعطي برهانا حده الاوسط علة ما والاخر يعطي
آخر حده الاوسط علة ما اخرى فيتم تلك العلوم على تلك
العلة فيكون الاسفل لم يعط العلة بالتمام وكثيرا ما تكون امثال
هذه المسائل مترددة في العلمين والسبب في ترددها قصور بعض
الناس عن المبالغة في التمييز بين مسائل العلم الطبيعي والفلسفة
الاولى مثل كلام في النظر في نهاية الحركة وبيانها لكن العلم الطبيعي
يعطي العلة التي هي الطبيعة التي لا ضد لها والمادة البسيطة التي
لا اختلاف فيها فيمتنع ان تعرض فسادا او نحو والفلسفة الاولى
تعطي العلة الفاعلة المفارقة التي هي الخير المحض العقل المحض والعلة
الغائية الاولى هي الوجود المحض والموجود المحض فالبرهان [illegible]
لكن العلم الطبيعي مع انه يعطي برهانا ما فانه لم يعط اللمية مطلقا
بل اعطى ان تلك مبانيه ما دامت المادة موجودة وتلك
الطبيعة موجودة والعلم الاعلى اعطى البرهان اللمي الدائم مطلقا
واعطى علة دوام المادة والطبيعة التي لا ضد لها فيدوم معهما
وكذلك العلم الطبيعي يعطي العلة في كون الارض كرية بالحقيقة
ووقوع في غور مياهها تنكشف اذ تتمها الى بعض النواحي فتكون

الاولى مم
هي مم
التي مم
[illegible]
الدوام

فتكون بسبب ذلك في العلم الطبيعي ان الماء بالطبع مستقل الى
القعور والارض بالجملة لا تتشكل من اتصال خطوط الاثقال
الا الكرة واما العلو لا جرم انها تكون حصادية في مكان
الفاسد فعلا او قوة لم تجمع لاجله الماء على الشكل
الكري وهي مكان الكل بالقوة وكذلك يحال عند العلم
سائر الاسباب التي توجب بعض حيز منها على موضعه واما
واما الماء والهواء فعن ذلك فالكل يجمع شكلا واحدا نحو التقريب
وذلك الشكل هو الشكل البسيط الكري الذي لا يجوز غيره
ان يكون مقتضى طبيعة البسيط واما في الفلسفة الاولى فيكون العلة
لهذا اسلام من جهة الغاية وهو ان تستقر الكائنات على مواضعها
الطبيعية ويحال بحال الترتيب في الفلسفة هذا ما هو على الاكثر من حال معونة
الاعلى في اللم واما في الان فربما اخذ العلم الاعلى مبادي العلم
من العلم الاسفل بعد ان لا تكون تلك المبادي موضوعة فيه
الصحيح على صحة مبادي ما بين في العلم الاعلى او تكون مسائل
ما سافر الاعلى مثال ذلك مبادي [illegible] الذي
من العلم الاسفل لكن ان بعض مسائل علم واحد تكون مبادي
المناسب الى بعض المسائل منه بواسطة مسائل بينه [illegible]
الى المبادي فيها فلا بعد ان تكون مسائل علم ما بين بالمبادي
من علم آخر ثم تصير تلك المسائل مبادي لمسائل اخرى من
ذلك العلم الآخر فاذا فيكون هذا احد من مسائل بعض في
علم اسفل مبادي في علم الكلام بين بها مسائل من العلم الاعلى

ان
البرهان

مبادي من العلم الاعلى لكن انما
تبين بها
العلم [illegible]
[illegible]

وأما أن يكون هذه المبادئ مأخوذة من العلم الأسفل لا من
نفس العلم الأعلى لوجه من ذلك مثل أن يبين بالمبادئ الحسية
أو بالحس أو بالتجربة يكون هي مبادئ أو أكثر هذه مبادئ
مسائل من العلم الجزئي هي مبادئ لمسائل من العلم الأعلى صارت
بوساطة العلم الجزئي مبدأ لمسائل من العلم الأعلى لكن التي تبين
بالحس والتجربة لا يعطي اللم في علم أسفل ولا في علم فوق بل إنما يكون
أن يعطي اللم من جهة في العلم الأعلى إذا كان مبنيا على المبادئ البينة
بنفسها واعلم أن الأمور العقلية العامة أولى أن يكون المبادئ المعطية
منها مبادئ العلوم الكلية فإن كان أشد عموما فهو أولى بأن يكون
مبدأ للعلم الذي هو أشد عموما وأما العلوم التي ليس بعضها تحت
بعض فإنك تجد بعضها يشارك بأن يكون أحد العلمين معطيا في مسئلة واحدة
بعينها برهان الإن والآخر معطيا لها برهان اللم مثل العلم الرياضي
يعطي في كرية السماء برهان الإن والعلم الطبيعي يعطي برهان اللم
وكذلك القول في كرية الأرض وفي وقوعها في الوسط وكرية الأجرام
السماوية فإن الرياضي يعطي برهان الإن والطبيعي يعطي برهان اللم
في جميع ذلك وكثيرا ما يتفق أن يكون أحد هذين العلمين من هذه
العلوم التي ليس بعضها تحت بعض يعطي الآخر مبدأ إلا مثل العدد
للهندسة في مسائل المقالة العاشرة ولا سيما في العلوم الجزئية
أن يعطي علما معادلا بأن اللم للمسئلة واحدة ويكون بحسب بعد غير
العلة في ذلك فإنا سنوضح بعد أن العلل كم هي وأنها كيف
يكون حدا يكون معطية البرهان التام وأما أنها متى يكون

في مبادئ ح

تكون أو

الحسية والتجربية جزئية
في العلوم الجزئية منها أن العلوم
الكلية كان الأمر ح

يكون حدودا وسطى وأداة
حدود أوسطى يكشف ح

على أنه إذا كان الأسباب أربعة مبدأ حركة أعني الفاعل وما هي جملة
والموضوع وما هي جملة والصورة وما يجري مجراها والغاية التي
التمام الذي لأجله يكون ما يكون والذي يسمى مبدأ الحركة وما يجري
مجراه وقد يتفق أن يجمع هذه الأسباب كلها لشيء واحد بالذات
وربما كان الشيء ليس له من الأسباب إلا الفاعل والغاية
فقط كالعقول المفارقة وربما كان للشيء جميع هذه الأسباب
وأما الذي ليس لشيء مادة وحركة فإن الفاعل الذي ليس له إلا مثل
منتج آخر لو يكون لشيئية الذي ليست داخلة في صورته لكن كذلك
فإنه لكل ما هو مجرد عن المادة فإنما يمكن أن يعطى من الأسباب
ما هو صورته فقط وتسمى العلوم المختصة بما علوها أشرف من العلوم
الأشرف أعني الأشرف بالذات كالعلوم الناظرة في الموجودات
التي صورها مفارقة للمواد على الإطلاق منها ما هو أشرف بالحد كالعلوم
العلوم الرياضية فإن موضوعاتها أمور غير مفارقة الذات
ولكن مفارقة الحد للمواد وذلك لأن موضوعاتها أمور غير
معينة بالنوع فإن المثلث لا يكون في خشبة لكن في ذهب
فلس لبعض طبائع أشياء هذه الأمور موضوعات مسائل
العلوم ليس من الموضوعات التي توجد فيه داخلة في حدودها
لهيئة السبب وأما الصور الطبيعية فإن لكل واحدة منها مادة
علامة لها من جهة النوع لا يمكن أن توجد تلك الصورة مفارقة
لها ولا في مادة أخرى غير طبائع تلك الصورة مختصة بتلك المادة
فلذلك تدخل المواد في حدودها والأمور الطبيعية التي

تجوهر السبب

يكون ح

وليس أو

فيها ما الذات ونحو العقل كلها من العلوم ان كتاب الحدود
الوسطى في براهينها ماخوذة من قبل صورية فقط فلا يمكن ان
ان يشترك في البرهان عليه علمان او يراد به البرهان بان
اللم واما اذا كانت له علل مختلفة فلا يخ اما ان يكون بعض
تلك الاسباب خارجة عن موضوع الصناعة مثل السبب الاول
الفاعل للامور الطبيعية والغاية القصوى لها فانهما مفارقة
للموجودات الطبيعية اما السبب الفاعل فبالذات واما الغاية
القصوى لها فمن جهة الحد ومن جهة الذات واما ان يكون
داخلة في موضوع الصناعة اي ما كانت ابوابا لها او كانت من عوارضه
الذاتية مثل السبب الفاعلي القريب المادي والصوري لكون حيوانات
ما طبيعية دون الغاية لكل مثل اسباب الانسان او اسباب
جنس او نوع او جنس آخر من الكائنات الطبيعية او الطبيعيات
التي ليست كائنة فان اسبابها الظاهرة وكلها طبيعية يشرح بها
كما الظاهر كالانسان فان اسبابه الفاعلية الظاهرة اما انسان او نطفة
او قوة في نطفة وصورة نفسها وهذه الثلاثة في النوع موضوع الصناعة
واما صورة واما عرض ذاتي داخل في موضوع العلم الطبيعي الذي
هو الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن وسببه المادي اما الاركان
او الاخلاط او الاعضاء وهو من انواع الجسم الطبيعي وسببه الصوري
النفس وهو من جهة هو صورة الجسم الطبيعي وكمال له وسببه
الغائي الكمالي الذي يخصه وهو ذلك جوهر يمكن حصوله من
مبادي كلية فاسدة حصولا متحدا من نفس من حيث يكون من

عن الاطلاق صح

كل ملك خ

اسباب صح

من حيث ان سعي نفسه للسعادة وهذه الكمال من عوارض
الجسم الطبيعي الذي لا يمكن ان يوجد في غيره ويسمى ان يكون الفاعل
والصورة والغاية في الامور الطبيعية واحدا بالنوع وان كانت
الغاية التي هي غير الصورة في الطبيعيات خارجة عن علم الطبيعة
ومن عند مبدا اعلى من الطبيعة وغايته مثل ان الفاعل الطبيعي
الانسان انسان ما وصورته الانسانية هي غاية الفعل الطبيعي
واما الكمال الآخر كالطحن الذي هو الغاية المقصودة في نوع
الاضراس للطحن هي مقصودة عند مبدا اعلى من الطبيعة والغاية
نفس الغرض فانه غاية للفاعل الطبيعي مقصود له كان الغاية
في الطبيعيات عامة لا غاية هي صورة وهي نهاية حركة وغاية
محرك طبيعي مثل الغرض وغاية بعد الصورة والصورة المقصودة
قصدا اولا في حركة التكون هي مثل الطحن وهي غاية للفاعل
الاعلى من الطبيعة ويعقل يقول مطلق ان المادة والصورة
لا يجوز ان يكونا من جنس الصناعة الطبيعية والفاعل والغاية
ربما كانا من جنسها وبهذه الاصول معقول ان الحكم لا يجوز
بعض الاسباب التي خارجا عن موضوع صناعة ويعطي صناعة
اخرى الحكم ان يكون في المسئلة برهان من علمين واما اذا كانت
الاسباب متعلقة بالموضوع عن غيره لم يمكن في علم الكمال
اعطاء برهان اللم فقد اجمع من جميع ما قلناه انه لا يسهل الي العلم
البرهاني الا من مباد خاصة وبهذا السبب يغلط ويقع كثير
من الاسباب ما علمناه بحصه او كانت المقدمات الماخوذة

ولست خ

في مناسباتها صناعته ولا تكون علته العلم الحقيقي والأمر كما بيناه

فصل في أنه لا سبيل إلى إقامة البرهان في

العلوم على مباديها والإبانة بأنه هو المبدأ أو العلم به — المبدأ ص

أحق من العلم بما تبين أنه مبدأ فنقول إن مبادئ العلوم منها بينة بنفسها

وبعضها يحتاج إلى بيان وكلامنا في المستعمل يختص العلوم

التي هي لها مبادئ أولى أما البينات بأنفسها فلا يمكن

بيانها في تلك العلم ولا في علم آخر وأما التي ليس مبادئ بينة

فما يمكن بيانه في علم آخر وخصوصا في علم الأعلى وجل مبادئ

العلوم إنما يبين في العلم الأعلى من سائر العلوم من جملته بعضها وبعضها

مأخوذة من علوم جزئية تحتها على ما ذكرناه وذلك فصل وأما

موضوع الصناعة فقد يجب أن يصدق بأن يتصور جميعا إنما

كان من طريق الوجود حتى الحد مثل الجسم الطبيعي للموضوع

وجوده في العلم أن يشتغل بأن الموضوع حده فقط وما كان خفي

الوجود وحده مثل العدد والواحد والنقطة فإنهم يضعون

وجوده ويضع وجوده وجوده من جملة مبادئ الصناعة

التي تسمى الأمور جميعا كان تكلف وضع الأمرين حسن وربما

الحد وضعوا في التي الذي هو خفي الوجود والحد جميعا قد تقدم

من ذلك أن التي موجود وأن الحد ليس يحتاج إلى الاسم لحد الذات

كقولهم في فاتحة علم الهندسة إن النقطة شيء لا جزء له وأما المحمولات

الذاتية من العوارض في هذه الموضوعات فهي المطلوبة كافة

فإنما يمكن أن يوضع وجودها على سبيل البيان قبل البرهان

اصولا موضوعة لا يجب ... مشكوك فيها مسمى علمه الصناعة وإن كان ... صح

اصل موضوع او مصادرة ولا ... صح

الرهان عليها إنما يوضع في تلك الصناعة حده ودائما كانت

حقيقة الحد وجودها أن كانت ظاهرة المناسبة مثل المساواة

والزائد والناقص وما أشبه ذلك في علم الهندسة ثم لم

يتكلف وضع ذلك بل إنما يوضع حده مثل الوحدة والمستقيم — والمثلث م

والأصم والمنطق في الهندسة والزوج والفرد والمربع

والمكعب والمجذور في الحساب فهذا القسم إنما يوضع فيه

الحدود فقط وأما المبادئ فيجب أن يكون فيه ما يثبت

من طريق العلة وهو التصديق حتى يمكن أن يعلم بها شيء آخر

إما بتصديقها حقا أو تصديقها وضعا فلا بد من تصديق أولا

لم يمكن التصديق بها فيجب أن يكون موضوعه الأول في نفسها

موضوعه ما شأنه الأجزاء في تلك الصناعة إلا أن يعني بالشرط

والموضوع غير ذلك وإن كان أعم من الصناعة خصصت بالصناعة

على نحو من موضوعات العلوم أن أحتج إلى البيان فيه وجودا

وصفا وصفا ولا برهان عليها في الصناعة بل على عوارضها الذاتية

وأما العوارض الذاتية فقد اضطر إلى أن يحتج إليه ولا يوضع موجودة — محققة م

إلا بعد الموانع عند إقامة البرهان في مسألة تسمى مبادئها

موجودة للموضوع أو مسلوبة عن موضوع والمبادئ التي أصولا — التي م

موضوعة وليست مصادرات قد يقع وضعها للمتعلم من أن — مثل

المتعلم للحكم بها أشبه ذلك وإن كان فيها منازع مما يقع بين ذلك

أصولا موضوعا ومصادرة لأن تلك المنازعة باللسان دون العقل

والقول الخارج دون القول الداخل وأما القياس الذي يتكلف إثباتها

في صحيح شيء من ذلك او تكلمت مخالفاً فيه ارسطوطاليس
فان ذلك كله يحوج العقول الداخل لا الخارج وعلى ما عرف
فيما سلف ونعرف فيما نستأنف واما المبادي التي هي كذلك فيها
فلا بد من ان توضع وجودها ونعلم ما هيه اجزائها ان لم يكن تصور
الاجزاء والحدود الكلية اصلاً موضوعاً او مصادرة لا يكون فيه حكم
ان لم توضع لبعضهم اسم فقط اللهم الا ان يسمى ان لكل موضوع في
نوع الصناعات انه موضوع فان ابتدأ الاصول الموضوعة اسماء
تصدق بها وهي في انفسها قضايا تجتمع من المصدق بها والمحلي
مع مقدمات اخرى منها الحدود وليس كذلك الاصل في العلم
الاول فيما يظن لظن انه ليس الى بعض الناس معنى
العلوم انه ربما كان من المقدمات المستعملة فيه ما هو كاذب طلب
مهما نجده قياس الانسان يعمد مثل في العلوم اصولاً موضوعة
ومقدمات كاذبة فيبرهن بها المسائل مثل قول المهندس من ان
خطاً لا عرض له وهو مستقيم ولا يكون كذلك
ان هو مستقيم الخطوط متساوي الاضلاع ولا يكون في الحقيقة كذلك
ان يكون كاذباً مما يعول وبرهن مع ذلك انتج منه صادقاً وانما
يكون كاذباً لان ذلك الخط لا يكون عديم العرض ولا مستقيماً في
الحقيقة ولا ذلك المثلث يكون متساوي الاضلاع في الحقيقة فاجيب ومن
ان هذا الخط المخطوط والمثلث المشكل ليس مخطوطاً لا اشعار الزمان
الى مثله فالبرهان هو على خط بالحقيقة مستقيم وعديم العرض
فحسب ذلك على مثلث بالحقيقة متساوي الاضلاع المستقيم انما

انما حفظ ذلك ونقل هذه العناية ليعلم من سبب المحسن وانما البرهان
هو على المعقولات دون المحسوس المحض ولو لم يصعب تصور
البرهان المجرد عن المحسوس لما احتيج الى الشكل التعليمي بان ان الاصول
الموضوعة مصدق بها وهي التصديق المحقق والمطلوب ولا
كذلك الحدود مثل انه قال كل اصل موضوع فهو محصور كلي او جزئي
وليس شيء من الحدود بمحصور كلي ولا جزئي فليس شيء من الاصول
الموضوعة بحدود وعلى انه لا حاجة الى هذا البيان بعد ما قيل لانا قد بينا
حين ان الموضوعات العلوم هي صور مفارقة لكل نوع منها
مثال يشبهه وذلك المثال هو ما هذا به معنى موجود لا في مادة فاقول
ان بعض الناس وجد في حجته ما يعني بالبرهان بحث ان نذكره او لا
ان الذي يحقق اولئك على الظن معقول اما وقع
العموم في هذا الظن من جهة قياس شيء نسوفه فقالوا ان هذه العلوم
كلها انما تنظر في موجودات فان المعدومات لا فائدة في النظر
فيها ثم الموجودات اما واقعة تحت الفساد والتغير واما دائمة الوجود
غير متغيرة والفساد اما محسوسة واما معقولة والفاسدات لا برهان
عليها ولا حد لها والمحسوسات ليست هي من شأنها في الحدود
من جهة ما هي محسوسة بل من جهة طبيعة عقلية كما قال البرهان
ليس يعوم على الشمس من جهة ما انها شمس محدودة من سائر العوارض اللاحقة
لها ومن الجهة العارضة لها وكذلك كان البرهان على صور معقولة مجردة
عن المادة لئلا يكون محسوسة ولا قابلة للفساد وكذلك الحد فيعصم ويصح
ذلك للمعدومات والصور الهندسية والجملة للصور التعليمية دون

للطبيعة وترتقي اليها الطبيعة وكان حد هولاء في الاحتياج وترتقي

آخر وهو ان يوجد قسمة عن المادة في الحد وكذلك في الوجود

قالوا وانا نعلم الرياضي من خط وشكل محسوس هو كاذب

فيه فالخط والشكل التعليمي علة البرهان وهو قول المهندسين

من العدديات وجعلوا العدديات مبادئ الهندسيات

واما افلاطون فجعل الصور المعقولة المفارقة موجودة لكل معقول

حتى الطبيعيات فسماها اذا كانت مجردة مثلا واذا اقترنت

بالمادة صورا طبيعية وجميع هذا باطل فان الصور الطبيعية لا تكون

مجردة اذا فرقت عن المادة والصور التعليمية لا مادة لها … تعوم …

محدثة لا بالمادة والكلام في ابطال هذه الآراء والعقائد

الداعية اليها انما هو في صناعة الفلسفة الاولى ومن المنطق وعلوم اخر

في … المنطق … الوجوه ان نشير الى هذه وان نرتب

موجودة فلا تحتاج لها في علم البرهان لا في موضوعه لهذه الاغراض

التي نحن في تعليمها لان هذه الآراء وان كانت … اولا

لا مور عليه … والغرض … المحسوسات والفاسدات

فان كل حكم يصح على الشمس المطلق يصح على هذه الشمس وكل حكم يصح

على الاطلاق يصح على هذه … واذا صح ان كل انسان

حيوان صح على انسان ما انه حيوان والبرهان انما يحتاج ان يكون فيه

قول كلي ليكون … على الكرة ما يعطي اسمه وحده للكرة الجزئية

ويمكن ان تحقق الكلي فيه الحكم ثم الحكم الكلي حدا اوسطا موضوعا اوسط علته

الكرة بالاسم والحد فالحكم عليه حكم على الكرة واما القمر فانها

فانها جوهرة ان كانت موجودة … ان يكون الحكم عليها حكما

على الكرة من … ولا يمكن ان يكون حدودا وسطى انما

… على الكرة من الجزئيات المحسوسة وذلك لان المثل وان الى الجزئيات المحسوسة

… انها تعطي الكرة اسمها … يعطيها حدودها

لانه ليس من الجزئيات بصورة عقلية مفارقة جزئية وهذا هو

الجامع للصورة المفارقة وكيف يمكن ان يكون طبيعة الانسان

المحسوس تحمل عليها طبيعة الانسان المثالي وهذا الانسان حيوان

ناطق … وذلك لا حيوان ولا ناطق الا باشتراك الاسم ولا

… حيوان

فان الصور المثالية لا تعطي اسمها وحدودها معا للكرة والجزئيات

فلا يصح ان يجعل حدودها وسطى في براهين على الجزئيات وان كان

ذلك البرهان برهانا بالوضع كذلك لا يجوز ان يكون حدودا

كبرى واما انها ليست حدودا صغرى فلان الحد الاصغر انما

ان يكون … الموجودات المحسوسة عن احوالها وانما امور الحكم

عليها حكم بوجه ما على اعيان الموجودات وليست اعيان الموجودات

الطبيعية ولا الرياضية ولا … امور الحكم عليها حكم بوجه ما على

تلك الموجودات لا يحتاج ان يكون حدودا وسطى و … لا يمكن

حدودا وسطى لا … الموضوعات الا ولها لهذه العلوم حتى

انما تطلب لواحقها الذاتية وذلك لانا انما نطلب …

لامور هي اعيان وانما الحكم عليها كالحكم على الاعيان …

احد … الصور المثل المفارقة ادخلها في موضع البرهان … موضوعات البرهان

مبادئها بوجه. فهرست المقالة الثانية من الفن الخامس من
الجملة الأولى من المنطق في البرهان. المقالة الثالثة
من الفن الخامس من الجملة الأولى من المنطق في البرهان
وهي تسعة فصول. فصل في المبادئ والمسائل الكلية
وعلم المناسبة وكيف يقع في العلوم. فصل في اختلاف
العلوم الرياضية وعلم الرياضي مع الجدل في أن الرياضيات بعيدة
عن الغلط وعلم ما عرض بعده في بيان خلاف ذكر في الحس المركب
فصل في أسباب القول على برهان لم وإن شاركتها
وما بينهما في الحدود واختلافهما في علم وفي علمين. فصل في
فصول بعض في بعض الأشكال وفي أن قياس الغلط كيف — الاشكال م
يقع في الأشكال. فصل في كيفية استعانة النفس بالحس في
المعقولات وذكر المعلومات من الملكة وكيف تكون وفي
الركن الأول منها كيف سبق إليه تحصيل القياسات. فصل
في حكاية فصل في التعليم الأول وبيان أجزاء القياسات
وأوساط الموجب والسالب. فصل في أن البرهان الكلي
الموجب والمستقيم كل أفضل من مقابله. فصل
في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادئ والموضوعات
فصل في حال العلوم الطبيعية وسائر كيفية وتعليمها وفي تقسيم
الذهن والفهم والحدس والذكاء والصناعة والحكمة. فصل في
المبادئ والمسائل المناسبة وعلم المناسبة وكيف يقع في العلوم
المبادئ الواجبة قبولها وخصوصا المبدأ الأول الذي [illegible]

مستغنية كلها أعني قولنا إن كل س ا وإن يصدق على الموجبة
وأما أن يصدق على السالبة فليس بموضع في العلوم وفي الفصل
الأعم بمحاطة المغالطين والمشاغبين إن أمثال هذا إنما وضع فيها على أنه فصل في
التعليم الأول في وجوه [illegible] وجه كما أن يعرف تحصيل الصدق المقدمة
الكبرى ليعرف منه النتيجة وذلك أن يعد أن الكبرى إن كانت
موجبة لم يجز أن تصدق سالبة وإن كانت سالبة لم يجز أن تكون موجبة — أو م
لتكون النتيجة بعد الكلام بعد الأعداد وبعد [illegible] المقدمة الصغرى
لا يعلم أنه أو هو موجب فليس سالبة أو هو سالب فليس موجبة
النتيجة وأن السلب في الإيجاب لا يجتمعان وأن كل س صدق
فيه أحدهما فلا يحتاج إلى التصريح به وإنما يكون هذا القول في نسبة
الأوسط إلى الأكبر في الكبرى أو الأصغر إلى الأكبر في النتيجة [illegible]
فأما كيف أو كيف [illegible] في الأكبر مثلا كل إنسان حيوان [illegible]
وليس بحيوان وانتجت أن الكاتب حيوان [illegible] وليس — ليس م
ليس بحيوان ومحمولا [illegible] موضوعا [illegible] المحمول [illegible]
وأما من جهة المحمول [illegible] يكون [illegible] محمولا
على الإنسان وليس محمولا على ما ليس بإنسان ويكون المحمول إن
في النتيجة محمولا على الكاتب وليس محمولا على ما ليس بكاتب فإن
هو لا يستعمل لأن المحمول يجوز أن يحمل على موضوعات ويسلب بعضها
عن بعض ولا يجوز أن يوضع الموضوع لمحمولات ويسلب بعضها عن بعض
فهذا وجه واحد والوجه الثاني [illegible] في المختلف أنه إن كان قولنا
ليس [illegible] صادق فيكون هو المبدأ [illegible]

يحث في ذكره مقصرا ورد به الكبرى كما يقول بعد قوله وذلك لان
كل من اراد ان يصدق بعينه الموجبات والسالبة والوسطية
كما في الوجهين جميعا فانه ليس من القوة فيه هذه المبادئ
انه يقع في الكل مقدمة كما في الاول ولا في الكل كما في الآخر
بل ان يخص اما موضوعه واما موضوعه ومحموله معا كذلك كل
اما مبادئ اما مشاركة فاخذ فيه قول الشيء بانحائها
بالمساعدة وهو المقدار وقول الموجب موجبة حاصل المساعدة
وهو المشارك لا يمكن الخلاف ان تاخذ هذه المبادئ الحق
سمع تعامه مشتركا في كل علم بل من حيث سمع في ذلك العلم
فان ذلك كذلك وهذه العلوم العامة الوجه قولها
وكما اشترك في الموضوعات فانه لا يخص موضوع لكن الجدل
ليس بمحدود والطرق بسير من الوجوه وكل علم فانه محدود والطرق في
الوجوه التي هي من الموضوعات والمبادئ والمسائل فانما كان
الجدل ليس بمحدود والطرق الموضوعات [illegible] لا يقتصر
موضوع واحد يبحث عن احواله بل يجمع عنده سواء والبرهان
يقتصر عليه واما كان ليس بمحدود الطرق المسائل فذلك من
وجهين احدهما انه لا يقتصر على المسائل الذاتية للموضوع الذي يبحث
عن احواله في الوقت بل والغريبة ايضا مثل ان ليس يبطل المخطط
المستعمل دائما من خط كان يكون كذلك بل هو احسن من المستدير
او ليس ومن تضاد المستدير والمستقيم ايضا لانه قد يعمل
الضدين المتقصر معا [illegible] وليس كل واحد منهما [illegible]

وهو المشارك وقول
السالب سالبة بانحائها
بالمساعدة صح

[illegible] العلوم [illegible]
اي الموضوعات [illegible]
[illegible] المسائل [illegible]
الذي [illegible] السالب [illegible]
كل [illegible]
كل علم [illegible] المبادئ [illegible]
[illegible] صح صح

[illegible]

على ما سيوجد حيث يتكلم في الجدل فتارة يعترض من المشهور ان
ان النفس لا تموت وتارة يعترض منها ان النفس تموت
واما ان ليس ايضا محدودا الطرق في المبادئ مع ذلك من جهتين
احدهما انه لا يأتي بالمبادئ الذاتية التي لا يكتفي بها العلوم البرهانية
انه يأخذ المبادئ الاولية والصادقة والمشهورة التي ليست بصادقة
معا وما يسلمه من المخاطب [illegible] كل واحد من المتقابلين [illegible]
وذلك في وقت واحد في وقت [illegible] اما البرهان فانه
محدود الموضوع محدود المسئلة التي [illegible] ومقصره محدود المبادئ
التي منها [illegible] ولذلك ان يكون الحق هو ليس في العموم
مسئلة عن طرفي النقيض وذلك لان السؤال الواقع عنها [illegible]
هو ان يحكم فالتسليم الطرفين معا [illegible] كان جاز
واستمر في عقد قياسه والقياس المركب واستثناء الواحد
المعين النافع له في عقد قياسه [illegible] وان يسلم به [illegible]
ولم يمكنه الاستمرار فلا يكون لسؤاله [illegible] فائدة [illegible]
[illegible] ان [illegible] احد [illegible] مسئلة [illegible] على
احد [illegible] في العلم [illegible] بعض العلوم انه هو [illegible]
وانه لا [illegible] المجيب او المخاطب وانما يسئل [illegible] والعدد
لا على [illegible] المسائل الجدلية وايضا في المخاطبات الا [illegible]
التي تكون في العلوم ولا يبالي فيها بتسليم اي طرفي النقيض كان
ما [illegible] والمسئلة الا [illegible] فانها [illegible] علمية ومن [illegible]
علمية فانها [illegible] من جهة ان [illegible] وانما [illegible] من جهة ان

ان الغرض منها ليس اثبات علم ولذلك اذا خفف لم يكن مسئلة
علمية بانه مطلوب من المسائل العلمية المطلوبة بحدوده وليس كل الى
هندسيا ولا طبيا ولا حسابيا ولا من علم من العلوم الاخر بل المسئلة
الهندسية مثلا انما هي انما من مقدمة صحيحة باثبات الطرف المقدمة
وراد ان سبق عرا مكون عن مبدا خاص المطلوب واما من
مبدا عام للمسائل الهندسية خاص الهندسة من المطالب الهندسية
ولا من جهة الهندسة وكذلك الحال في المسئلة المنطقية انما
ان يكون منطقية خاصة من مبادي واما ان يكون هندسية هي مبادي
العلم المنطقي فان مبادية من الهندسة فيكون مسائل هندسية هي
مبادي منطقية ومن وجه مسائل هندسية واما كيف يكون
ذلك حتى يكون مطالب هندسية من اللا مسائل هندسية فذلك
لوجهين مختلفين اما المبادي فانها مسائل هندسية لانها في علمها
مسائل هندسية لانها هي في الهندسة فيكون المسائل الا نفعه
في الهندسة مسائل هندسية واما المطالب فهي مسائل هندسية
بمعنى انها مسائل هي من الهندسة وقد قسم … الموضع من التعليم
الاول على وجه آخر وهو ان يكون المسئلة من وجه آخر هندسية
على انها مبدا مسئلة المنطقي هي من المناظرة ليس مناظرة بل
ويكون المسئلة من وجه آخر هندسية اذا كانت هندسية من جهة
عن مضادة الى علم آخر وهذا الاول ليس بجيد ولا من الامر بانه
لعرفان … الا انا يعني بها ما المسئلة لا المطلوب من المسئلة
التي لو جد مقدمة من ذلك مبدا الا انه جاز في تلك العلوم ذكره

ومن ذلك انه مسائله ان صرفي ذلك العلم ومن
غيره اتصافه بالمبادي مسائل هندسية اي مسائل … في
في الهندسة والمسائل المطالب مسائل هندسية اي مسائل
من الهندسة ليس كونها مسائل هندسية بوجه واحد وان
كان من جهة ما انها تعاد مطالب امور من الهندسة
لا كلفها … اذا خفف اعتبار معنى المسئلة فلا يجوز ان يكون
المبدا مسئلة العلم الذي هو مبدا له لانه المسئلة في
علم ما هو جزء من ذلك العلم بحسب ما هو له والمسائل ممتنع عن
المبادي ليس لاحد من اصحاب العلوم الحكمية ان يبين مبادية
من جهة ما هو صاحب علمه والمهندس من جهة ما هو مهندس
لا يمكنه اثبات مبادية والمنطقي من جهة ما هو منطقي كذلك
فان تكلف المنطقي ذلك في مبادية فقد صار هندسيا
ومن جهة الهندسة ما يثبت مبادية وان تكلف المهندس ذلك
في مبادية فقد صار فيلسوفا ومن جهة ما هو فيلسوف ما يثبت مبادية
ومبادي جميع العلوم تثبت في علم ما بعد الطبيعة وكما انه ليس لاحد
من اصحاب العلوم ان يبين مبادية فكذلك لا كلام له مع من يخالف
مبادية ولا كلام له مع من لا يبني على مبادية الا انه … ان يجب
عن كل مسئلة من الامور ان كان مهندسا ان كسبه …
الا من ان يعرف … ما … فاذا كان المسائل …
المهندس مع امور هندسية مبنية على مبادي الهندسة فهو مصيب
والا فليس بمصيب الا انه مطلوب كشف الهندسة بالذات

المسئلة الهندسية وعلى صاحب
علم ما ان يعرف ما ذا الجسم وعلى
…

من غير ان يعرض لك الحكم المهندس لكلام البرهان المهندس
فان كلهما نقض الحكم بحكم مجرى رد ذي كما تقدم ان المسألة
التي ليست عندنا من المسائل الهندسية فلا وجه حمل احدها على الآخر
مكانة خارجة من تلك العلم والآخر ان يكون بوجه دون جملة منه مثلا
لو ان انسانا سأل في الهندسة عن الاضداد هل علمهما واحد
فهذا سائل مسألة جعلها ان يبحث في الفلسفة الاولى وعن عدد من
هل يكمن بهما مكعب كما يجمع من عدد من يحتسب مربع فهذا سائل
مسألة وقال مسلما بعض طرفاه التي الكل في الاربعة متقعران
فهذا سائل مسألة باليقينية فاتى هو لابي سائل في الهندسة
كان مسألته غير هندسية على الاطلاق وذلك ان من جهة انه
حمله غير هندسية على الاطلاق ومن جهة الخطاء الجهل المطلق على [illegible]
بعد في موضعه فكل خطاء جهل وليس كل جهل خطاء ولو ان انسانا
سأل ان يلتمس العدد من خطأ ان يقع علمها خطا فقسر [illegible]
التي تتبادل لان ما بين متقابل او طرح لعدة انهما متقابلان
لم يكن في المسألة الغير الهندسية ولا من الظن [illegible] هندسيا
وكانا هندسي من جهة وذلك لان غير الهندسي يوجد وجهين احدهما
بمعنى السلب العام المقابل لعدم القوة التي كقولنا ان النقطة
لا وزن لها ولا [illegible] لها وان الصوت غير مسموع والثاني بمعنى السلب المقابل
للقوة كقولنا للساكن الذي من شأنه ان يتحرك انه ليس بمتحرك فالمسألة
الغير الهندسية في الظن الغير الهندسي في الوجه الاول هو الذي لا يكون
في قوة حدوده ان يكون [illegible] هندسية في الظن ان يكون هندسيا او يصير بعمل

علمهما من جهة العلاقة

مكعبا

متساوية

[illegible]

بعض ما هو هندسية مثل قولنا ان طرفي الذي الكل في الاربعة متقعران
او غير متقعر انهما كان حكما فان هذه المحدود ولا يمكن ان نرد
الى مسألة هندسية او ظن هندسي [illegible] ان [illegible] لها الذي
الا كما ان السلب في قوة حدوده المعدودة ان يصير
واما في الوجه الثاني فهي ان لا يكون هندسية بسبب التي [illegible]
الهندسية [illegible] ان كانت هندسية من جهة لكون حدودها
بالقوة هندسية ان كانت ليست بالفعل الا ريبا ان تلك الحدود
واذا اخذ [illegible] وارى ما عرض لها من الهندسية الا كما انها الى
هندسية مثلا ان الخطوط المتوازية [illegible] خط كذي لا
[illegible] المسلسلة [illegible] هندسية هذه المسألة بالقوة هندسية
وبالفعل مضادة للهندسية لما كانت لا [illegible]
موضع واحد وجنس واحد ولا [illegible] ان [illegible] بجهة
كلتيهما [illegible] هندسية او ظن هندسي

فصل
في اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية [illegible] وفي ان الرياضية بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيدة منه [illegible] اختلاف ما ذكر من التحليل والتركيب

ان التحليل المضاد للعلم [illegible]
الذي ليس انما تقدم معه العلم فقط بل ان تعقده وترى صورة
مضادة لصورة العلم كما يقع في الوجه الثاني وهي التي على [illegible]
هندسي مثل ما يقع في التعاليم وذلك لان هذا الجهل انما يقع [illegible]
والطريق اما ان [illegible] الناس معلوم حدود القياس [illegible]
الاسم وخصوصا الاوسط فان الكرة تخدع [illegible] ولكان اللفظ
مغلطة

[illegible]

واحدا في المهندس والمعنى مختلفا والثالث عال الثالث وشكل العول
اذا لم يكن مسمى وانسته المسمع من لم حسن والشكل الثالث وما سبب
ذلك واما القسم الاول فيه ما لا يقع في التعليمات لان الالفاظ
معاني الهندسيات معلومة لنا فالمحصل فلا توهم غير المعنى المقصود
من كل لفظ منها معنى مفهوم تحت الغرض الذي ما سبق
في المحدود من معاني تلك الالفاظ قريبة من الخيال وكما العقل
للفظ منها معنى كك نعم أي في الوهم خيال فيثبت خياله حصة
ذلك المعنى بحفظه ولا يروح الذهن بزيغ عنه تكون الحد
الاوسط مضاعفا اي احدا بعينه لو حد من ليسين معكوس
فيصح مرة واما في العلوم الاخرى في الجدل خصوصا لان
هذه المعاونة ان يكون الفاظها في اكثر الامر مشتركة والمعنى
التعليمات باطن غائبة في النفس عن معان الخيال فلا يدرك (ا ل لازم)
المعنى بحقيقته ويحفظ في الذهن بل ما كان الخيال اللائح مستبين
الذهن مما سببا المعنى الغرض معه آخر فيزيغ الذهن عن الغرض
الى الخيال المطابق فما سوى التعليمات في اكثر الامر فيزيغ مضلل وفي (والخيال م)
التعليمات نادى مرشد لذلك صارت المسائل
الرياضة تضعف بعضها الا ان شكل اشكالا مخصوصة معلومة حدود
لكون ذلك معونة الخيال وتقوية الاشكال لانخاف فيها مرد ذلك لاحاف
في العلوم الاخرى واما العلوم الاخرى فاذا لم يكن فيها معونة من قبل
الخيال فكان اللفظ مشتركا وفي بعضها مضاعفة صور نزاع الذهن
وتخلص الجدل ان وجد فيه معنى اللفظ المستعمل فيه فقد يكون

تحت الشهرة لانه لصدق وما كان تحت المشهور مشركا فيكون (ا ل الدور)
هذا الالتباس اللفظي فالجدل اكثر من استعمال لفظ التوون في
الجدل كان لفظ الدائرة عند المهندس محدود المعنى وعند
الجدل لما فيه لم يرتسم فكان لا يقع عنده الا الدائرة المتشكلة
والسطح الدائر الاجزاء بعضه على بعض والسان الدوري
مفهوم لفظ الدائرة في جميعها من مفهوم اللفظ المشترك
فتشكل عنده قول القائل كل دائرة شكل وبناظر ان كل دائرة (ا للناظر)
ليس بشكل فيكون من هذا استعمال لفظ على الالة ارتسم وتميز
وذلك لما كان موضع اسم الدائرة او ما اسمه الدائرة على الشكل
هذه المعاني المختلفة الحدود في الحد وجب ان يكون مع ان كل دائرة
يصح كذب مقتضي ان الدائرة على بعض هذه المعاني دون بعض اذا
ارتد ان يكون معدها واحدة وجب ان ما ينقض قول القائل
هذا فكان يستقيم او عنه هذا ان كل دائرة شكل كانت تحت
المشهور معنى واحدا فلا يكون هذه تحت المشهور لفظا مشتركا
يا قصة ما يرى ان الدائرة السعرية ليست بشكل لان المناقضة
معدها بعضها ومناقضة القائس ان غيرها ما لم تعرف لا نعتقد
في بعضها لم يصح ان يكون مناقضة لغيرها ولا يكون الكل معدها وليس
معنى الدائرة المحصل واحد معا وخص معنى قول القائل كل
دائرة شكل لم يكن هذه مناقضة لها ان الى نظر انها مناقضة
على احد الوجهين الذين بهما لا يكون في الحقيقة معدمة اذ كان النظر
هذه المناقضة غير معدمة للمحصل الكلي بعين موضوعها الذي هو الدائرة

فان لا نعلم الموضوعها معنى الا ان نتصور غير مقدمة بان يكون فيه احد موضوعها
وهو الدائرة في قولهم كل دائرة شكل على معنى كل ما يسمى دائرة لا على
معنى كل ما له معنى الدائرة وكذا الامر فيما ان يكون هناك
ما نتصوره من المسائل مقدمة صحيحة في نفسها ... مقدمة مقابلة
ليس مقدمة صحيحة في نفسها مقدمة على ان [illegible] المقدمة مقدمة لم يتصور ما فيه
ولنرجع الى بيان الحكم القسم الثاني من وجوه الغلط الواقع في العلوم دون
المغالطات فنقول ان العلوم البرهانية انما يستعمل فيها في اكثر الامر
الشكل الاول من ضروبه الضرب الاول وربما استعمل الضرب الثاني
فلا يقع فيه غلط فالغلط العارض الا في القليل النادر وهذا الى ان
التحليل بالعكس انما يستعمل فيه فانه ربما وقع فيه سهو اذ الحال لا يتعرض في
الاشكال وفي الضروب ويستعمل بحسب المطلوب في حصول ما هو لذلك
الكائن من الموجب في الشكل الثاني فانه كثيرا ما يستعمل في الجدل لكن على
ضرب يرد فيه سلبان حتى ان الغالب كثرة الاصناف في الصناعة ما يقول
الغالب بعد التوليد والتزيد وكثرة الاصناف في الصناعة [illegible] التوليد
والتزيد فيسمع ان الغالب كثرة الاصناف في الصناعة اذ هو القصور غير
منتج في الحقيقة لكن ... بعد منتج في الظاهر لما يمكن ان ينتج
لما ينتج في بعض المواضع بسبب المادة او لكون المقدمة منعكسة
الموضوع والمحمول فانعكس كبرى ما لكنه يرجع الى الشكل الاول الجدلي
والمعالم يخالف علمه المخالف في التحليل بالعكس ولذلك ان التعليم
محمولات مناسبة لها من الحدود وما يلزم من العوارض مساوية للحدود
وهي العوارض التي يعرض الا مساوية لها ومن جهة هي حيث

حيث لها حدود ... وكلها محدودة ومتصورة ومعلوم واكثر ما منعكسة
... ما اذا كان مطلوب واريد ان يطلب له قياس من طريق
التحليل بالعكس طلب من لواحق الطرفين ما هو على الشرط المذكور
وهي لواحق محدودة متعلقة بانتصاب عن كثب ليكون سبيل
التحليل فيها سهلا وكذلك سبيل التركيب الذي هو عكس سبيل التحليل
فيكون التركيب فيها ايضا سهلا لانه هو عكس السهل في طريق
التركيب ... من مسئلة الى مسئلة من غير ان يحتاج الى تعيين
واحد وسيط ... الا بعد ان يصححها بالقياسات
الغريبة فيها ويكون الترتيب فيها ترتيبا محدودا والطريق منهجا
والجدل يخالف في جميع ذلك اما اولا ففي التحليل بالعكس وذلك
لان الاوساط تكون امورا كثيرة متشوشة فانها تكون امورا غير
... وتكون من العرضيات ... وكذا يعتد ان يكون مشهورة
فيصعب عليه مطالب الاوساط فيصعب تحليلها ليس انما
يصعب التحليل في المسائل الجدلية على الاطلاق بل وفي القياسات
فيها لانها قد يصح ... او كاذب مشهورة او مسلمة
منتجة فيها ولولا ذلك لكانت سهلة من وجه واحد هو انها
كانت تكون مقتصرة على الصادقات واما ثانيا ففي التركيب
لان التحليل لما صعب صعب عكسه وهو التركيب لان التركيب
... ليس يكون على ... [illegible] ... الاوساط
ثم ... على نظام بل يكون كيف اتفق باي اوساط اتفقت
... عكس التركيب في الجدل ... بقية تحليل المقدمة

[illegible]

نتيجة لتلك المقدمة ليأتي بها فيها في مجادلة اخرى فيصادف
الركب ثم ربما وقع ذلك في بعض مقدمات التحليل التي
ان تطلب فقد منها وفقد القياس وان لم تسلم رجع
الى التحليل فيتحقق التركيب من مواضع وهي مواضع المناقضة الا انه — التحليل ح
وتطلب له حدا اوسط مرة اخرى وهذا هو التحليل فيحفظ تركيبه والتحليل
ما لا تفي البرهة وهذا الموضع يمكن ان تفهم منه انه ينبغي ان يريد
المتعلم من جهته ان يزيد لا ما المتوسط على ما يتبادر مما له حد حاج — او يتزيد
اما الى غير المعاد او بعض فيجعل برهانا على شيء مستقيم على الاول
كما قيل في المهندس حين يسمى وانما حول خطا قائم على خط
وقيل ان يكون مستقيما لان العدد الفرد عدد ودكم محدود موسط
عدد ودكم من اصله للزوج فهاهنا كذلك فلا يكون استعمال عدل
وتم اجتنب ان يفهم الخلاف في الحدين الا وسطين كون الفرد
في اوسط احدهما والزوج في الآخر ويمكن ان يفهم يعني بالترتيب
المجاز فيكون كما يقول للتزم في صناعة الطبيعة الحد السس يكون
على الاستقامة فقطل مارة يريد على الاستقامة مارة يعدل
الى جانب فيقدم جميع اوساط المغالطات في اخر كثير من — انواعا م
المداخلة مثل ان يحتمل الحد الاكبر شيئا واحدا مثلا والحد الاصغر
مختلفين فيقول ان كل عدد فرد هو الاصغر فهو عدد وفرد ودكم محدود
مساو او غير محدود ولا مساو فيكون في احد القياس آخر يشارك القياس
الاول الا في النتيجة وكثرة الحد الاكبر وقد يحتمل هذا في الجانب
كمثل القياس والنتيجة انما جوزنا ان يفهم هذا لانه يريد به جانب

وهو الاوسط وكل عدد فرد ودكم فهو عدد
ودكم محدود ومساو او غير محدود ولا مساو
والقول بعده ان اتحاد الزوج وهو الاصغر عدد
زوج ودكم وكل عدد زوج ودكم فهو عدد ودكم

جانب المجادل ليس ان اكثر فيسأله عن هذا السبيل ويعلل في
في الراس هذا في التعليمات لانها مشتركة للحدود وبان
هذا المثال يطوّل الجدلي من جهة المقدمات وفي جهته على مطلوبين
متقابلين وقد يمكن ان يفهم هذا الموضع من التعليم الاول ان اشكل عن هذا
الوجه من عشرة وذلك لان الجدل ان كان اكبر بقدر قادر اكثر
شيء يتصرف فيه اهل صناعة كان الجدل لا يحتاج الى الكلام في
جميع المسائل فانه لا يفي له بذلك مشهورات يبني عليها وكذلك
لا يحتاج في كل مسألة الى قياس حاضر فان كان من مثلا يلف وسط
لا يمكنه ان يحضره ولا الموضع في جملة ما يحتاج الى اوساط
كثيرة جدا لا يفي بها زاد ما يحتملها وقت المجادلة واما القياس — التخاطب م
البرهاني فلا يرى بأسا في ان يكون مطلوبه انما يتوصل اليه بالف
وسط وفي مدة طويلة فهو يتقيض في التركيب على الاستقامة
ولا يرى بأسا في العدول الى بعض اوساط وحدود وصور لما
عرض لان لديه فراغ وعنده تحمل التعب في التعب

فصل في استنباط القول على برهان لم وان ومشاركتهما ومباينتهما في الحدود واختلافهما في علم او في علمين

هذا العدد مما القول في ان ما يعرف من برهان ان مع برهان لم
وكيف ذلك يكون في علم واحد وبرهان ان مع برهان لم وفي اتحاد
كلاهما في موضع التعليم الاول فنقول ان الحدود قد تقع فيها برهان
ان وبرهان لم على وجهين احدهما ان يكون المطلوب واحدا بعينه فيكون
على وجهين احدهما ان لا يكون لا يكون عدد في قياس العلة الاولى

اي العرضية للازم الموجبة له لذاته و يكون هذه العلة ثابتة
الآخر فيشترك القياسان في ان كل واحد منهما اعطى اللازم و هو ان العلوم
في نفس الحد ما ان احد القياسين اعطى العلة المعدة والثاني
اعطى العلة العرضية والثالث منهما احد القياسين فيه معدة محتاج الى ان هو
متوسطة هي العلة العرضية والمعلول الغريب عليه لكنه لم يعط فيها
اللم المحقق والآخر ليس فيه معدة محتاجة الى ذلك فهذا احد الوجهين
المكشوف و [illegible] بعده واما الوجه الثاني فان لا يكون فيه
اعطى في كل من القياسين منهما علة لا عرضية ولا بعيدة ولكن اعطى في
احدهما ما ليس علة اصلا لكن يمكن ان يكون ما ليس علة منعكسا على الحد
الآخر المعدة سواء كان ما ليس علة معلولا للآخر كلمع الكواكب
الذي هو معلول البعد وهو مما ينعكس على العلة وهي بعده وشبه من ذلك
ضوء القمر الذي هو معلول كريته وهو مما ينعكس على العلة وهي كريته
او كان ما ليس علة معلولا للآخر ولا علة مثل دلالة سواد السحاب على
هجوم المطر على السحاب الذي فيه الهالة [illegible] و ذلك ان يكون
معلول منعكس و علامة منعكسة وان لم يكن ذلك ولم يكن المعلول منعكسا
لم كان لم [illegible] السبب الاصطلاح وكان احسن مثل
البرهان على [illegible] العلامة [illegible]
انه يمكن ان يتبين [illegible] والعلامة ويمكن ان يتبين [illegible]
واما موقف الامر على الاعرف فان كان الاعرف هو المعلول
او العلامة الى الحد الاصغر كان هو الاولى ان يجعل حدا اوسط والعلة
حدا اكبر فكان ذلك [illegible] البرهان [illegible] ان الكواكب

الكواكب المتحيرة متصلة غير لامعة وكل متصل غير لامع فهو قريب
فالكواكب المتحيرة قريبة والثانية الكواكب السيارة متصلة لامعة وكل
متصل لامع فهو بعيد فالكواكب السيارة بعيدة لان كل واحد من القياسين
وسطه سبب معلول لكن للبعد هو اللمع وكذلك حال الكواكب
القمر [illegible] ضوءه كري وكري فهو كري فالقمر كري فهذا الحد
الحد الاوسط فيه معلول للاكبر فهذه مسئلة البرهان الذي من ان

وكل ما يرد ضوءه كري وكري [illegible]

ان طلوان هذه الحدود الكبرى كانت اعرف من هذه الحدود الوسطى
وكان البعد للكواكب المتحيرة والسيارة اعرف من اللمع واللالمع
والكرية اعرف للعقل من قبول الضوء لكان يمكن ان يجعل هذه
حدودا وسطى فيقال الكواكب المتحيرة قريبة الضوء وكل قريب الضوء
فانه لا يلمع او يقال القمر كري وكل كري فانه يقبل الضوء هكذا فكان
هذا برهان لم [illegible] ان نعلم اولا الثاني بالمعلول ثم نعلم
[illegible] اللم بالعلة [illegible] يكون [illegible] البيان الاول لم [illegible]
واما البيان الثاني فلم [illegible] ان [illegible] يكون هو [illegible] من المصادرة
على المطلوب وليس مصادرة على المطلوب [illegible] بالمواد المعكوسة
[illegible] واحدا [illegible] اولا [illegible]
[illegible]
[illegible] ان نعلم بالعلم [illegible] ان القمر كري الشكل لانه [illegible]
وكري فيكون هو المحمول [illegible] علم [illegible] الاجرام
السماوية [illegible] الاشكال الكرية [illegible]
[illegible] الشكل الذي [illegible]

عن سائر ... انتجت وان تحصل النتيجة وقد يمكن مثل ذلك في اخر
وذلك لانه قد يمكن ان يكون لشيء واحد معلولات ولوازم متعاقبة
لا يجري منها الا معلولات مثل ان يكون له معلول من واحد ويكون متعاقبة عليه
ويكون بعضها مع بعض متعاكسة ويكون جوهر تلك المعلولات واللوازم
لموضوع الاوسط من وجود الشيء ... وجود تلك العلة لذلك
الموضوع ... وجود الشيء فان جعل الحد الاوسط المعلول كان
برهان ان ... وان جعل من اللوازم والمعلولات كان برهان ان
اي فقط هذا الوجه الواحد من وجوه ... [illegible] مأذون
وجعل احدها الوجه الذي يكون ... [illegible]
على العكس واما الوجه الذي يكون ... واخذ احد
الذي ليس مع العلة وسطا ... برهان ان واخذ ... الذي
هو العلة وسطا ... برهان ... هذا الوجه ان
نعرف هذا الموضع حتى يكون الاثنان لشيء واحد والذي ... والله اعلم
اخرى فيكون ... الاثنين لشيء ... لشيء اخر ولنرجع الى الفصل ... الذي
الذي لا يكون ... ويكون الثالث ...
يكون ... التعليم الاول ...
يوضع الاوسط فيها خارجا اما ان يكون البرهان ...
بعضها ... [illegible]
ان ... العلة ... العلة القريبة ...
يوضع فيها الاوسط خارجا ... [illegible]
الحدود وعلى ترتيب الشكل الاول ... ترتيب الشكل الثاني ...

فلا يكون الحد الاوسط خارجا ولا يكون اعطى العلة القريبة ... كما
في الشكل الثاني ان الجدار لا يتنفس لانه ليس بحيوان وكل متنفس حيوان
وهذا السادس من الطرح ويكون ... الى الشكل الثاني ...
اول السلب ... في البراهين السالبة ... وان كان ...
الموجبة واما السبب الثاني ... وان لم يكن الا ... فهو
انه ... الاوسط الا وسط في العكس ... الوجود ... وهو العلة
القريبة منعكسة ويكون ... خارجا ان لا يكون ... علة اما
اجزاء العكس ... خارج ... الجدار في مثال المذكور
... متنفس ... ليس بحيوان ... وهو
... مطلقا ... منعكسة ... فرع ...
تلك العلة ... فلو كان ... لا يتنفس ... ليس بحيوان
كان ... لا يتنفس ... ليس ... فان
علة انه لا يتنفس ... ليس بحيوان ... الحيوان ...
بحيوان ... لا يتنفس ... المتنفسات هو حيوان ...
التنفس ... الحيوانية ... علة التنفس ...
الحيوان ... وهو عدم ... الكلام والتعقد
... العلة القريبة الى البعيدة ... العقلية
... ولو ... ذلك ...
ولو ... ذلك ... العلة
القريبة ... المطلوب ... العلة ...
المقصود ولم ... التعليم الاول ... ان يكون هذا

في الاكثر في علم [illegible] وان كان احدهما تحت الآخر كعلم المناظر تحت علم
الهندسة وعلم الجبر تحت علم الحساب وعلم تأليف اللحون تحت علم العدد
وعلم [illegible] الفلك تحت احكام النجوم اي احكام علم الهيئة [illegible]
العلوم تكاد ان يكون الاعم والاخص منهما متساويين في الاسم ولما [illegible] كان
ولم [illegible] لان العلم [illegible] الى [illegible] وجه
حال الظاهر [illegible] علم الهيئة كلاهما ينظران في حال الاجرام و
الابعاد وكذلك احكام النجوم الطبيعي واحكام اصحاب الملاحة فان كليهما ينظران
في مواضع النجوم وتأليف اللحون السماعي وتأليف اللحون العقلي — الصناع
بالمعنى اللحون السماعي كلاهما ينظران في حال النغم وعلة ذلك علم
المناظر وعلم الهندسة ينظران في اشكال خطوط ومقادير وكذلك
علم الجبر وعلم الحساب ينظران في مقادير ذوات عدد وكذلك
الاشتراك الذي يكون شبه المتواطئة [illegible] لمجموعة متواطئة — لكن
تشتمل [illegible] في بعض الاوصاف المذكورة لا اشتراك
في [illegible] فان علم الموسيقى ينظر في عدد [illegible] جهة
عدد وضع في نغم والثاني علم المناظر ينظر في مقادير [illegible]
وفي مقادير [illegible] وعلم الحساب ينظر في العدد على الاطلاق
وعلم الهندسة ينظر في المقادير على الاطلاق والوجه الثالث انهما لو
اشتركا في المطلوب [illegible] في [illegible]
[illegible] بعضها اولا وبعضها آخرا [illegible]
[illegible] ان يشتركا [illegible] في [illegible]
[illegible] بالعدم [illegible] في [illegible] الزيادة [illegible]

كما مر ذكره من [illegible] ولما كان [illegible] من المتواطئة [illegible]
[illegible] بوجه ما العلم الواحد فتشارك بوجه ما في [illegible]
[illegible] فان العلم الاعلى يعطي [illegible] والعلم الاسفل يعطي [illegible]
[illegible] او [illegible] في موضوعه وذلك لان العلم [illegible] — [illegible]
[illegible] واما العلم [illegible] لاصحاب [illegible] العلم [illegible]
[illegible] والعلم [illegible] والعلم [illegible]
الموسيقى العملي والعلم [illegible] صاحب علم التأليف العقلي
[illegible] الكلام الذي [illegible] العلم الاول [illegible] اصحاب
العلوم [illegible] الحركات [illegible]
[illegible] العقلي [illegible] الموسيقى [illegible] الذي
الارتماطيقي [illegible] الابعاد [illegible] ولا العلم
[illegible] علم [illegible] الكلي [illegible]
[illegible] الصورة مجردة عن المادة في الوهم [illegible] المادة
بالطبع او [illegible] المقادير [illegible] وان كان [illegible] — كان لا يكون
في المادة فان المهندس [illegible] وينظر فيها [illegible]
[illegible] في [illegible] هذا القسم [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] علم [illegible]
[illegible] الطرق [illegible] والموسيقى [illegible] الكلام
[illegible] الطبيعي
وموضوع [illegible] علم المناظر [illegible] علم الهندسة [illegible] — [illegible]
[illegible] الطرق [illegible] الوسط او المقوم

[illegible]

من مكان الكواكب وسائر احكام الكواكب وبرى علم الكرة والتقدير
في ابعاد ما العرض والسعة ورؤية الكواكب المتحيرة المحيط
ودافع لحكم علم المناظر والعلم لكونه وامكانه فيما الظن بعوض مشكل
ما يعرض هناك فيكون عند الطبيعي ان القوس بكذا او بكذا
كرى لسماعه محتمل ولا مقرب وعند المناظري ان ذلك
لم يوجد المحل المقرب وقد يكون مع ذلك انه لا يتفق
ان لا يكون العلم كله ولا جزء وتابعه فيه لحكم علم آخر مثل مسئلة بعينها
او هذه يعمل ان يقع عارض من جرب الموضع الصلب مثل انسداد الخرج
فان هذا العارض يوجب عارضا داسا وهو عسر الانتزاع فيكون
الموضع قد صار بما عرض له عارض غريب يختص فيه الا الزام
عارض اي ولزم المحل مختصا ما الجرم عارضا داسا سامثا او محيجا
فيكون في النطق علم لا بد ذلك العلم من العلم الذي منه العارض
الغريب للطبيب الحكم انه جراحات المستديرة بطيئة الاندمال
والمهندس يعطي العلة في ذلك من سياق الدائرة او سائر الاشكال
وقد يمكن ان تنقل سر تركيب من العلم الطبيعي والهندسي فيوضع له الاول
الماهية بالحركة الى الوسط ما دام الكاب ... حركة فيستقيم
الاستفادة والحكم بانه كيف الحركة في جميع الخط معا وبعدهن الاجزاء
وانتظار الاندمال وهذا اورده في بعض الشروح مثالا لما يكون الميل في العلم
الاسفل من جهة لا في العلم الاعلى من جهة الرياضي صاحب المناظر
فان المخروط البصري اذا انعقد في علاقة نحو فيه المهندس من قبل معرفة
ان المخطط الذي يحدث على هيئة المشتعل في المثال غير جيد ذلك

وذلك لا يمكن ان يكون المثال مستعملا من عمله في العلم
مختلفين واما الذي اورده ان صح فيكون مما تقع في المناظر
مما لا يعرض عليه فيه لم ولو عسى ان امراما او الكائن مما سرمن
هذه المعدودة في العلم المناظري وهو غير معطاة العلة وما ليس عالم
محقق بعد فلا يكون مانه سيرا ان لم ... الى المهندس مثلا ذلك
رحمه لم لكان لم وجد علة ارتفع المثال في حداول العكس من الواجب
لان الصورة ان يراها عند المجرد وما عند المبصر وهناك
لا التقاء السهل كما اعلم كان الناس اكثر هذه الاسماء ممن
يقلد في التعليم الاول وفي الشروح وقد كان في هذا التعليم الاول ان
لا يجوز فيما ما ليس علم ان ولم في علم مختلف وهذه لا مثل التي اوردت
في انحياز ذلك لو عدد كلها وما عند النعاس انها انما يرشا فر
احدهما ان يكون العلم معلوما بالقياس والاخر موجودا بالحس والثاني
ان يقع الاخر عن ما وقع فيه العلم فان هذا لا امثال سابقه
في المختلفين واما ان يرتبنا [illegible] امر احدهما قياس والاخر غير
قياس والذي ظهر على هذه السمة هو ان العلم الاول
يعين بعد الحس الا ان يكون حاث السبب والمطلوب يحل
هذه مقدمات وجوده من الحس يتبع المطلوب انه دون لم هو
فان اصحاب العمل لهم مقاييس عن مقدمات تجربة وامتحانه
مجاورة في اصابات سكنت على ذلك مثلا كما يقول صاحب
الموسيقى السماعي ان هذه النغمة مواقعة لهذه النغمة من احل
ان الوتر الفلاني كذا وان احل النغمة العلانية كذا فيكون مقدمات

حس صحيح حسيه وليس يجب ان يستنكر ان لسنا نكون في الحجر منها ما
معقول حسي صحيح وكذلك قول صاحب صناعة الملاحة
لسنا نقف ان يكون كوكب كذا في ذلك الموضع لان
كوكب كذا قد طلع او غرب فيقول صاحب العلم الطبيعي ان
هذا القوس ليست نصف دائرة لان الشمس ليست على الافق ويكون
اثناء ذلك بعد حد والمقدمات المجانسة انما هي بعد المقدمة
مسلمة من علم بعده غير بينة لها العلة القريبة فان كون الشمس على
الافق ليس علة قريبة لها العلة القريبة لذلك وقوع قطر القوس
على الافق بل انما كان مقدمة للعلة القريبة في علم المناظر
معطى مثل العلم الاول على هذا الوجه

فصل في تفضيل بعض الاشكال على بعض الاشكال وفي ان
قياس الخلف كيف يقع في الاشكال

قد تبين في التعليم الاول ان الشكل
الاول اصح الاشكال واكثرها افادة لليقين بوجوه هذا اولها
ان العلوم التعاليمية انما تستعمل هذا الشكل في الاكثر براهينها
وتكاد كل علم يعطي في مسئلة تامة برهان اللم فانما تستعمل هذا الشكل
في الاكثر وذلك لان حقيقة هذا الشكل ان يكون العلة موجودة للحد
الاصغر فيوجد له المعلول فان هذا هو تاليف الشكل الاول
هذا اوجدت العلة للاصغر وتبع المعلول فيه العلة فان كان
البرهان لا يجاب الكلي فلا يكون الا بالشكل الاول وان كان سلب
فقد يمكن بالشكل الثاني ولكن يكون على غير هذا النظام لان الحد الاصغر
يكون مع اعطى العلة وحمل عليه العلة لم يحمل المعلول بتا

لان مع

المسبوع معلولا

ما يعطي العلة في الوجود له من حيث يحمل المعلول مسلوبا
والعلة بانها له فلا يكون العلة حيث معلولها بالقصد الاول
وفي الشكل الاول يكون مع تخلف ذلك بالقصد الاول واما الشكل
الثالث فلا يكون الا العلة قد وجدت مع الحد الاصغر
بل يكون الحد الاصغر او حد للعلة التي يتبعها معلول فيكون العلة
لم تحمل المعلول بالقصد الاول لما ان الشكل الاول هو الذي يعطي الشيء
علة ثم يتبع المعلول علته فهو بالحقيقة هو الذي هو بالفعل
برهان لم وما سواه يكون بالقوة برهان لم والوجه الثاني ان العلم
وهو الحد ان الشكل لا ينال القياس ... هذه الشكل ...
في هذا انه كيف يمكن ذلك القياس وكيف لا يمكن واما اذا لم يكن هو هذا الشكل
فلان الحد موجب كلي والشكل الثاني لا ينتج موجبا والشكل الثالث لا ينتج
كليا والوجه الثالث هو ان الشكل الاول قياس كامل ... العقل
بنفسه والشكلان الآخران قياسان ... ردا الى العكس
واما ما فيه من الخلف ... بالرد ... اثر ...
الى المقدمات الاولى التي لا وسط لها والى القريب الاول ...
التي لا وسط له جميع عدم الوسط في الوجهين جميعا ...
من القصد للشكل الاول ... الحمل ... الى المقدمات
الاولى لا يمكن ... كل قياس ... موجبة كلية والموجبة
لا تحمل الى ... التي ينتجها الشكل الثالث والكلية ... الشكل
ووجه آخر ان المطالب البرهانية ... تقتضي العلم ... الكلي
بالذات وذلك بالكلي الموجب ... فهي اقل ...

لا يحمل مع

لان من ذلك بعض ج ب مجهول اي بعض هو فاذا عينته
وعرفته وكان مثلا البعض الذي هو د فان الكلية تصير كل د ب
واما السالبة فانه يعرف من السلب [illegible] وهذا امر غير داخل
ولعمري انه لا ان تؤدي في حصر السلب الى معين ليس [illegible]
فيكون [illegible] هو الموجبة المعدولة وكذا يكون اكثر السوالب الجزئية
[illegible] الصغرى كبرى ان العلم الاول [illegible] ان العكس لا يصدق الا اذا
الشرط الذي المستعمل في الموجب الكلي هو [illegible] الا ان الشكل
الاول [illegible] في الشكل الاول من الفصل الى [illegible] قياس الفطر
وهو غير مبين [illegible] قياس [illegible] وهذا [illegible] ان ذلك [illegible] يكون
وكان [illegible] تشكك [illegible] العلم الاول في هذا الموضع اذ ذكر ان
تحصيل القياسات من الشكل الاول الى المقدمات غير ذات
وسط في الشكل الاول [illegible] كيف يكون [illegible] الشكل الى المقدمات
غير ذات وسط فان المقدمات التي يحمل اليها [illegible] فيها
[illegible] فكيف ينتهي الى ما [illegible] غير ذات وسط وكيف يكون [illegible]
غير ذات وسط واما الموجبة التي لا وسط لها [illegible] لا يمكن ان يكون
المحمول فيها اولا [illegible] موجود للموضوع [illegible] كيف يكون [illegible]
للوسط [illegible] كان الموجبة قد يكون [illegible] الاطلاق
لا [illegible] محمول [illegible] بسطا [illegible] اولا للموضوع والمحمول
[illegible] للموضوع [illegible] قد يكون [illegible] لا يكون
الحكم [illegible] محمول [illegible] موضوعها [illegible] محمول
اولا وهو موجود للموضوع [illegible] السلب الكلي [illegible]

على موضوعه

بجاد [illegible]

الداخلة

الصغرى [illegible] لا احد الحدين [illegible] محمول [illegible] الا الآخر
وان لم يكن [illegible] الا الى الذهن وجود [illegible] محمول [illegible]
ليس الاول [illegible] وكان [illegible] لكل احد [illegible] او اشياء [illegible]
في كل [illegible] او اشياء [illegible] وكانت [illegible]
[illegible] احد [illegible] المحمول [illegible] احد
[illegible] او وسطا فيكون [illegible] الا الآخر [illegible]
المحمول الموجب [illegible] احد الحدين [illegible]
[illegible] احد لا [illegible] ان كان كل ا د ولا شيء من ب ج او كان
كل ب ج ولا شيء من ا د وان كان المحمول الموجب [illegible]
في كل [illegible] كل احد [illegible] كان [illegible] ان
ا و ج و د [illegible] و ط يحمل عليها [illegible] ب
ه و ر [illegible] ح يحمل عليها [illegible] ومعلوم ان [illegible]
[illegible] لا يحمل [illegible] تلك [illegible] كل ا ط ولا شيء
ب ط كان [illegible] كل ب ح ولا شيء من ا ح كان
[illegible] ذلك [illegible] ا و يحمل عليه ط
[illegible] ب و يحمل [illegible] ح [illegible]
[illegible] احد الحدين محمول [illegible] السلب [illegible]
[illegible] احد الحدين محمول [illegible] احد [illegible]
ان يكون [illegible] الاوسط [illegible]
كان [illegible] الطرفين [illegible] واما [illegible]
في [illegible] الموضوع والاقسام [illegible]

والسابع يكون جزؤه جليا اذ الكل يعلم بعض حكم كلي لقياس الشكل
الكل هو قياس حده مع كلما هذا العطاع فيه انه يكون جليا
معنى ظاهر الصحيح الى عدمه ما دل الاول ما كسباه اولا وتعالى الى يحصل
ان السباب الى الاوسط لما ان ظلت بعده الربط لم توجد فانه
لا ج ا و ب بعض ج او ديم ومراعى انها وان كان بعده حد
الشكل من الحكم دل على المعنى بالعشق لم يحصل به الا السابع
من حواشى ولوازم حتى الا خاص العالية التي لا تحكم فيها حتى تكشف
لو وجد ا و ب من محمول فيه احده من لا يحصل الا آخر ما دلت انه
عسى ان الكون من الا الوسط اى محمول الا بعض وان لا يكون القياس كل
اله وسط اى وسط البعض ان يكون الوسط سببا وجوده
للاصغر والحكم الاكبر على كل احد منهما اعرف من الحكم بالاكبر
للاصغر في المطالب كذلك ان يكون وجود الوسط للاصغر وسلبه
الاكبر عن الاوسط اعرف من سلب الاكبر عن الاصغر يكون سقط
وما ليس انه يكون العلم الاول فيها يحمل الا بسببه ان ا و ب
اعرف من سببه فيها ان الشكل ليس بعضا واحدا الى
الشكل هو الوسط وهو عدم العرق العرق فقط وان لا يكون البعض
الامر حق لا مرادا به وهذا لا يكون قياس على العلم فقط
وتفوت البعض وان كان فيه نظر ان كل قياس في احد
وحيثما طابقه بعضهم ان كان الحجر حجر هو الجنس وهو الخطأ
ان كان الحجر هو الجنس الموجود فقط وانما ان يخرج ليس وانما
على ما طابقه بعضهم ان الراى الباطل او افسد كم ولم يصح عساه الراى

الحق واجب وذلك في الشكل الوسط الذي هو وجه السلب فقط
وكان لقياس من الاول ليس بحصه عادة من القياس
ان الوجه لا يراد لكن القياس لما اوجب له الاب لطلان الراى الذي
هو الباطل ولكن هناك راى آخر عرض له تعقب البعض عادة الرازي
كما كان في قول الصواب ان هو الشكل لا يختلف ومن الشكل
مركب وليس هو عدما فقط لم يبق عدم العلم وجود راى مضادة
له وهو جهل في نسبة القضية والملكة وهو من عيشا وذلك ان
كل شيء ما ان يكون وجوده على درجته الاولى في فطرته الاصلية فقط
هو كذلك التها مع ذلك كالا ما لكن يكون مع وجوده على
الصحيح قويا وحسنا وهو في الزاج من البدن ان في التركيب
فان صحة البدن من حيث الزاج والتسوية التركيب كمال صحته
ان يعرض بعدهن الامر بين البدن الاهو الى سعد البدن ان
لها من الكمال والجزالة والقوة وكذلك صحة البعض وحسن صحته اولى
ان يكون في فطرتها الاولى ومن اجها مثل الاصلي حسن فيها معنى
من الملائمة والصحة ثانية ومن ان يحصل لها الزوائد الكاملة التي تستعد
لها لذلك الصحة وهي العلوم الحقيقية كما ان البدن اذا حدث فيه امراض
لا تقتضيه فطرته فيه يقتضى فطرته والاعمال التي له اذا كان البدن
مرضا كذلك البعض اذا حدث لها راى الباطل التي لا يطابقه ان يكون
مبنيا على فطرتها الاصلية كان مرضا وان مثله هو الجهل مركبا كان ان
العلم ومعاد مرض وحسن حيثما ان البعض حاله صحة العلم والثالث ان يخلو
عن العلم وحدث مضادة العلوم وهي السجع من الجهل عند بعض مثلا وذلك

لنقيض [illegible] أوسط وقد يقع بالكسب [illegible] والكاذب بالكسب
[illegible] أن يكون فيها الأوسط [illegible] الأوسط والكاذب [illegible] الأوسط
إما أن يكون الأوسط فيه من الأشياء المناسبة [illegible]
الغريبة وجميع ذلك إما أن يكون للأوسط فيه بعينه أوسط القياس
الصادق بعينه أو لشيء بعينه ولا يخ إما أن يكون [illegible] حتى [illegible] فيكون
هو موجبا ويقع في الشكل الأول [illegible] كليا أو [illegible] حتى [illegible]
فيكون [illegible] ويقع في الشكل الأول والثالث [illegible] كليا [illegible]
ما لانخداع الواقع في الموجب معقول [illegible] إلى شيء من
ب ا ولكن [illegible] فظن أن كل ب ا [illegible]
في [illegible] المضادة [illegible] فإن ذلك القياس [illegible] الأوسط ج [illegible] ولكن
أن يكون الصغرى [illegible] الكبرى [illegible] أن يكون أحدهما فقط كاذبة
أما القسم الأول فإذا كان ج [illegible] ب ولا يحمل على ا
واعتقد أن كل ب ج وكل ج ا أنتج الباطل [illegible] لا [illegible]
ب ولا ب [illegible] معا [illegible] ذلك [illegible]
ج أن [illegible] بعض ذلك [illegible] وسط [illegible] أن
ج أما [illegible] بعض [illegible] ب [illegible] ب [illegible] أن يكون
كل [illegible] ب [illegible] ب لا [illegible] ب ا
[illegible] فيكون [illegible] كل ب ج [illegible] وكل
ج ا [illegible] الكل [illegible] معا [illegible] أن
فقط [illegible] الكبرى [illegible]
ولهذا [illegible] ج و ب [illegible] ج [illegible] ب لا

لا القطاع و ج و ب لا يحمل أحدهما [illegible] فصل كل ج
وهو الباطل وكل ج ا وهو الحق أنتج باطلا وهو أن كل ب ا
كان هذا [illegible] لا [illegible] الانقطاع [illegible] الانقطاع [illegible]
لا ينتج إلا باطلا [illegible] القياس [illegible]
في [illegible] الكلي الموجب ولا يكون إلا في الشكل الأول [illegible]
[illegible] كلي [illegible] في الشكل الأول
[illegible] كل ج ا وكل ب ا [illegible]
وكان [illegible] ب ج [illegible] كل ب ج ولا شيء من ج ا أنتج
لا شيء من ب ا ولكن [illegible] أحدهما صادقة [illegible]
[illegible] ولا الكبرى صادقة [illegible] ا [illegible] ج و
الموجبات ب [illegible] صادقة [illegible] أن يكون
كل ب ج [illegible] الصغرى [illegible] كل ب ج وهو كذب
ولا شيء من ج ا وهو صدق أنتج الكذب [illegible] الصغرى [illegible]
[illegible] أن [illegible] كل ب ج وكل ب ا [illegible] كل ب ج
ولا شيء من ج ا أنتج [illegible]
أن يكون ا [illegible] ج [illegible] ب [illegible] ج ا [illegible]
[illegible] لا يكون [illegible] الشكل [illegible]
[illegible] الصدق
[illegible] فصل
أن كل ب ج ولا شيء من ا ج [illegible]
من ب ا [illegible] الصدق [illegible] ب ج وكل ا ج

اتحاد ذلك بعينه وهو انه
لا شيء من ب ا او كذلك اذا كان
القياس الكاذب هو انه
لا شيء من ب ج وكل ا ج

وكما ان كان دس الكبرى ودى لا شيء من ب ا فان ذا الى الصدق
فصل كل ب ج ولا شيء من ا ج اتحاد ذلك بعينه لان صحة القسم
صادق والمادة اما ان كان الكذب بجزء الكل اي بعض ب ج فاش الصغرى
علا موجبة غير مسلطة فانه اذا كان بعض ب ج وبعض ا ج وكان
كل ب ا فبعض لا شيء من ب ج وكل ا ج او ضد كل ب ج
ولا شيء من ا ج كانت المقدمات كاذبة بجزء والنتيجة كاذبة لا تحد
وقد يجوز ان يكون الكذب في احدهما فانه اذا كان مثال كل ا ج
فيتبين ان كل ب يكون ج لان كل ب ا وكل ا ج فان كذب
في جزء فصل كل ا ج ولا شيء من ب ج انتج الكذب والا فان كان
ج ليس محمولا على شيء من ا كان لا شيء من ا ج فيكون لا محالة لا شيء من ب ج
فان قيل لا شيء من ا ج وكل ب ج انتج الكذب وانه ان كان
كل ب ج كذب كان كذب تم انه لا شيء من ا ج لان ب ج فان قيل
كل ب ج ولا شيء من ا ج وهو كذب انتج الكذب فالشكل الثاني
القياس الموجب المحمل المركب مقدمتان احداهما وسط ولنبدأ
بما وقع في موجب كلي في سط في الشكل الاول فنقول انه اذا كان
الاوسط مما شاكل في قياس كلي لا محمول كلي حتى كان مثلا كل
ب ج وكل ج ا حتى انتج الحق وهو كل ب ا ولما غلط فينتج
المتضاد والحق فلا يمكن ان يكذب في المقدمتين جميعا ولا صارا سالبين
فلم ينتج الا الصدق ولا انه يمكن ان يكذب في الصغرى فتصير سالبة
فلا ينتج فلا يمكن ان يرد الى الكذب بجوار ان يكون سالبا في الشكل
الاول وهو الكبرى لا محالة والشكل هو الشكل الاول فالكذب السالب

اما يمكن ان يكون في الكبرى فقط واما اذا كان الاوسط ليس مناسبا
فيمكن ان يكون المحمول على كل ب وج موضوع لا شيء من ب
الا انه مباين لب مثل الانسان والفرس والحيوان فيمكن
ب ج وهو كذب ولا شيء من ج ا وهو كذب انتج الكذب
والحق لا شيء من ب ج وكل ج ا وهو لا ينتج الا نقيض الاوسط كما
ويمكن ان يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا وانه اذا لم يكن حق تحت
ا وكان ب تحت ا وموضوعه لهما وموضوعه لهما وكان ج
وب متباينين فانه كل ب ج كان كذبا وانما صح لا شيء من
ج ا وكان صادقا فانتج منهما كاذب وهو انه لا شيء من ب ا
امتنع ذلك في الشكل الثالث والاوسط سواء كان مناسبا او غير
مناسب فانه لا يمكن ان ينتج الكل منهما من اثر ان ينتجها صادقة
واما اذا كانت احدهما كاذبة في الكل انتجها كانت الكل الذي ينتج
من قياس مختلط من ان يكون كل ب ج وكل ا ج وكل ب ا
فانه اذا كانت احدى المقدمتين في الصدق وبقيت الاخرى انتجها
كانت النتيجة لا شيء من ب ا وهو كذب واحدى المقدمتين صادقة
واما اذا كان سالبة فلا يمكن ان يكون ج في بعض ا وفي بعض ب
وكل ب ا فانه ينتجها كان موجبا كلية والاخرى سالبة كليا انتج الكذب
مثل ان يقال كل ا ج ولا شيء من ب ج ولا شيء من ا ج وكل ب ج
واما القياس المختلط والحمل في الشرطي موجب المتوسط مما
يصدق ان هو الا ان يكون الا في الشكل الاول مثل ما قلنا في ضده هو
ان الصغرى يكذب ان تبقى على الكلية الدائمة في القياس الصادق فينتج

صادقة فانعكس قضية الكبرى ورجعها الى الموجبة فلا يمكن ان لا ان
صادقة صغرى وكاذبة فاذا كان الحد الاوسط غير مباين للحد لا
بعض من نسبة الصادقة الى الطرفين مباين [illegible] فيمكن ان يكون
في مباين الحد غير مباين ويمكن ان يكون الصغرى حدها الاكبر
الكبرى وحدها كاذبة اذا كان كل ج ا وكان لا شي من ب ج ولا شي
من ب ا فان قيل كل ب ج وكان كاذبا وكل ج ا وكان صادقا
اج كاذبا وهو ان كل ب ا او ان كان لا شي من ج ا فهو حق
فيمكن ان يكون كل ب ج اذا كان لا شي من ب و ج ا فيمكن ان يكون
شي من ب ج فاذا كان كل ب ج صادقا وكل ج ا [illegible] فلا يمكن
كلتاهما باطلة وكان اج باطلا غير مباين واما ان كان [illegible] كبرى
فانه يمكن ان ينتج من الاوسط غير مباين واما ان لم يمكن من ب ج
[illegible] المقدمات الى الاحاطة الكلي اج [illegible] مباينة
حتى يكون الصغرى كاذبة لا يكون الاوسط مباينا مع ذلك مثال
الاول الحيوان يدل ب والعلم يدل ج والماشي يدل ا والمثال
الثالث الموسيقي يدل ب والماشي يدل ج والحيوان المستوي يدل
ا ففي القسم الاول [illegible] ان يكون الصغرى كاذبة وفي القسم الثاني الكبرى كاذبة
في الحدود وفي الثالث يكون المقدمتان جميعا كاذبتين حتى يكون [illegible] فيكون
كل موسيقي فهو علم الماشي وكل علم الماشي فهو حيوان فكل موسيقي فهو حيوان

فصل في كيفية ابتداع النفس بالحس من المبادي وكيفية
في المعقولات في المفردات من الحد وكيفية [illegible] في الاكثر
الاول [illegible] من العقل [illegible] ان من فقد حسا ما فقد

كبرى صح

اي صادقا في الحدود

والموسيقي يدل ا والمثال
والمثال الثاني الموسيقي يدل ب
والعلم يدل ج صح صح

وذكر

تحت ان يعقد علما اي العلم الذي تحرك النفس اليه وذلك يحس مثلا لتمكنها
ان يتصل اليه وذلك المبادي يوصل منها الى العلم الكلي [illegible] ان
واستعملوا اي الاستقراء الذاتي لانه من استفاد [illegible]
الى الحس ومعذب [illegible] الراي [illegible] الى الخصوص [illegible]
حالات المفردات لتتعرف فيها القوة العقلية فتكتب
الامور الكلية مفردة ومركبة [illegible] العقول وان رام احد ان
لمن [illegible] ولا يحسن التشبيه [illegible] الا ان [illegible]
لا [illegible] ولا [illegible] المعقولات الرياضية الماخوذة في [illegible]
ان لا [illegible] المتوسطة المعقولات الطبيعية الماخوذة في [illegible] الارض
[illegible] ولذلك [illegible] العوارض [illegible] احد من
الموضوعات فاما يعرف بالحس او لا [illegible] من المحسوس معقول
مثل الملك والمسطح وغير ذلك في علم الهندسة [illegible] معارفه
او غير معارفه [illegible] الوصول اليها او لا يحس [illegible] في
العلم الاول [illegible] فقد [illegible] ذلك [illegible]
معقول [illegible] العلم [illegible] من المعقول المحسوس [illegible] المحسوس [illegible]
ما هو [illegible] المحسوس الى [illegible] ادراك العقل وان كان [illegible]
[illegible] كثير من المعقولات [illegible] الانسان المحسوس [illegible] المعقول
او لا معقول [illegible] كل واحد من الناس المحسوس [illegible] بعد
من النظم [illegible] تمام الكلية ووضع [illegible] اجزاء [illegible] ووضع له
في مكانه [illegible] حال [illegible] عضو مخصوص [illegible]
هو الذي ادركه الحس مع الانسان المعقول [illegible] المحسوس

بالحس صح

ل
التشبيه

ان صح

اي ابن آدم

المعقول او يكون صح

وان كان لقائل ان يقول ان الانسان المعقول مشترك فيه
بالسواء وهو عند العقل انسان كما هو انسان وذلك بالتواطؤ المطلق
وهذا المحسوس ليس مشتركا فيه الناس بمقدار واحد وكمية وكيفية فانما
هو غير محسوس وهذا المحسوس كذلك فاذن ليس الانسان المعقول
هو المصور في الخيال من الانسان المحسوس ويكون الشيء الذي يصادفه
العقل منها الا ان الغرض منه يشترط ان يكون الانسان المعقول معقول
لك ان يكون مجردا عن ... عن خارج ... بتنظيم ما وكيفية
ما معينة وكم ما وضع ما معين وان يكون ... معقولة
هو شيئا لان يعرض له كل المقادير والكيفيات والاوضاع و
الاين التي يمكن ان تعرض للانسان في الوجود ولو ان الانسان
كان صورته في العقل مجردة مقرونا بمقدار ما ووضع ما واين ما
لكان يجب ان لا يشترك فيه كل انسان هذا النظم المساوي ...
والان عن ذلك الا هي الانسان من جهة ذاته التي يختص بها ان
من جهة صورته في العقل مجردة موجود عند العقل عن المادة ولواحقها
فاما هو كذلك غير متطرق اليه بل للانسان ذاتا ...
تتناول مغمورة باللواحق ... ونقول ان الموجودات بعضها معقولة
الذوات في الوجود ومحسوسة الذوات في الوجود فاما معقولة
الذوات في الوجود فانما معقولة الذوات في الوجود وهي التي
لا مادة لها ولا لواحق مادية واما هي معقولة بذاتها لا تحتاج
الى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة ولا يمكن ان يكون محسوسة الذوات الا محسوسة
الذوات في الوجود وانها في الوجود غير معقولة ...

بصادقه الحس ليس هو حقيقة الانسان المشترك فيها وليس الشيء الذي ...

معقولة

الانسان

لانها

لكن العقل يجعلها بحيث تصير معقولة لمخلوطة لا بتجريده حقيقتها
عن لواحق المادة ونقول انها تمكن تصور المعقولات
بتوسط الحس على وجه واحد وهو ان الحس يأخذ صور المحسوسات
ويسلمها الى القوة الخيالية فتصير تلك الصور موضوعات
لفعل العقل النظري الذي لنا فتكون هناك صور
كثيرة مأخوذة من الناس المحسوسين فيجدها العقل متخالفة بعوارض
مثل ما يجد زيدا مختصا بلون وسحنة ووضع اعضاء ويجد
عمرا مختصا باخرى غير تلك فيقبل على هذه العوارض فينزعها
فيكون كأنه يقشر هذه العوارض عنها ويطرحها جانبا حتى
يتوصل الى المعنى الذي يشترك فيه ولا يختلف به فيحصلها ويعقلها
واول ما يفترض من الخلط الذي في الخيال فانه يجد عوارض وذاتيات
ومن العوارض ما هو لازم وغير لازم فيفرد معنى من الكثرة المجتمعة
في الخيال ويأخذها الى ذاته واما كيفية هذا الصنع ومنه القوة الفاعلة
لذلك والقوة المعينة للفاعل فيشبه ان الموضع موضع العلم
لا هو من علم النفس لكن الذي نقوله ههنا هو ان الحس يؤدي
الى النفس امورا مخلوطة غير معقولة والعقل يجعلها معقولة فاذا
افردها العقل معقولة كان له ان يركبها انحاء من التركيب بعضها
على التركيب الخاص بالقول التقييدي التي كالحد والرسم وبعضها
بالتركيب الجازم فيقول ان تصديق المعقولات يكتسب
بالحس على وجوه اربعة احدها بالعرض والثاني بالقياس الجزئي
والثالث بالاستقراء والرابع بالتجربة واما الكائن بالعرض

وهو ان يكتسب من الحس بالجزئيات التي علمنا المعاني المفردة المجردة
عن الاختلاط الحسي والخيالي ثم يقبل العقل على تفصيل بعضها عن بعض
وتركيب بعضها مع بعض وجمع ذلك احكام العقل الفطرية
في بعضها ويتوقف في بعضها الى البرهان اما القسم الاول
فهو ان يكون اتصال جزء العقل هو من الصانع معاني في الاشخاص
الطبيعية يسمى العقل الفعال وهو المخرج للعقل من القوة الى العقل بتكثر
وان كان ذلك فان الحس مبدؤه ثم انه بالعرض لا بالذات واما
القسم الثاني منها فيفزع فيه الى الحد الاوسط فاذا حصل الحد الاوسط
اكتسب المعقول المصدق به اكتساب الاوليات بعينها بوجوب
الكاسب فهذا احد الاربعة واما الكاسب الثالث فان العقل يجوز ان يكون المبدأ
عند العقل حكم كلي على محسوس الذي الحس مع ذلك الحس مقصور
عنه الصورة الوهمية ونحو ذلك الحكم على النوع فلذلك معنى لا يمكن
واما الكاسب الرابع فالاستقراء فهو ان يكون اجزاء الاوليات لا يمكن ان تحصل والمسلمات
للعقل بالطرق المذكورة اولا فادى الاستقراء وجوده ما يثبته العقل
اعتقاد الكلي من غير ان يكون الاستقراء الحسي يؤدي من جهة الاعتقاد
كلي انه [illegible] مثل ان الناس ليس واحد وما عرفنا [illegible] منتهاها
من جهة قسمة لذلك [illegible] فلا يكون [illegible] الى العقل
بحس بجزء وما عنه له العقل ويعتقده واما الكاسب الخامس فالتجربة بمخلوط
من قياس واستقراء وهو آكد من الاستقراء وليس كالاوليات
القوية بل المكتسبات بالحس وليس كالاستقراء فان الاستقراء لا يوقع
من جهة اتفاق [illegible] ما عليه كلي [illegible] لكن يكون منتهاها وما التجربة

التجربة فموقع في الحس ان يرى الرائي ويحس المحسوسات
من نوع واحد منها صدور فعل وانفعال فاذا تكرر ذلك كثيرا
حكم العقل ان هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقيا عنه فان الاتفاقي
لا يدوم وهذا مثل حكمنا ان حجر المغناطيس يجذب الحديد وان
السقمونيا يسهل الصفراء وفيه الاشتباه ان يكون [illegible] شيء م
الذي بالطبع لا يمكن ان [illegible] وصوله اليه ويكون العقل عنه
فيجوز ان يكون بقرة [illegible] فيحكم ان السبب هو الوصل [illegible]
ادراكه [illegible] الوجوه بسبب بها من الحس [illegible] ومبادي
العلوم كثيرة والتجربة كانها مخلوط من استقراء حسي وقياس عقلي
مبني على اختلاف ما بالذات وبالعرض وان الذي بالعرض لا يدوم
وقد اشرنا الى ان هذا القياس [illegible] الى الكشف
العقل عنه [illegible] من الحس بحسب [illegible] الآن وقد ذكرنا
نوعا من [illegible] العلم التصوري [illegible] ان كل [illegible]
لعلم [illegible] وان لم يكن الحس علما ولما كان [illegible] هو العلم [illegible]
اما الموجبة فالناس [illegible] موجود للناطق [illegible] موجود
موجود للانسان وذلك العالم كل واحد من [illegible]
الكلي [illegible] الى سطوح [illegible]
مبادي واصول موضوعة موجبة وسالبة [illegible] الاوسط
الاطلاق [illegible] ذلك العلم [illegible] المقدمات الاول [illegible]
الاوسط [illegible] الوجهين المذكورين [illegible] الاوسط
وان لم يكن [illegible] ذلك [illegible] على [illegible]

ولا يمكن [illegible] ان يكون بقرة [illegible]

منها فان فيها اختلاط استقراء وحسي

واما السالبة فليس ان [illegible] موجود للناطق لانه مسلوب عن [illegible] موجود [illegible]

العلم م

او على الراى المشهور وهم الجدليون فيجب ان يبنى تحقيق قياسهم
الى مقدمات مشهورة وسط فى الجدل ان ذا [illegible] الى المشهورات
التى يراها الجمهور او المقبولات التى يراها قوم كان القياس جدليا
ثم انه وان كان للمقدمات الاول فيها المشهورات وسط فى
ما بها وسطا كما فى اعتبار البحث مثل ان العدل حسن والظلم قبيح فانه ماخوذ
فى الجدل حدا اوسط لانه فى العموم يطلب له تلك شرط وربما ظنت
القضية فى الجدل انه كما كانت مشهورة برأسها ماخوذ من وربما كان
المشهور وسطا لانه ليس بمعنى حقيقة من [illegible] ومثل ان
اللذة خير وسعادة ويحصل القياسات الجدلية ان يكون الى المشهور
ويحصل البرهانية ان يكون الى اليقينيات ويحصل ان ينتهى الى الآن
وبين ان هذه الاوساط انما هى اوساط مشاهدة بعد ان تعاد
مرة اخرى حال انها بالذات واما بالعرض فاذا كان الموضوع مستحقا لان
يحمل عليه المحمولات فنقول ان محمولات المحمول بالحقيقة لا بالعرض اذا
كان الموضوع مستحقا لان يوضع له ويحمل الذات ليحمل عليه فهو موضوع
وحمل عليه محمولات اى المحمول كان مثل قولنا الانسان ابيض [illegible] الا انه
جوهر قائم بذاته غير محتاج الى حامل يحمله [illegible]
الى حامل [illegible] الانسان موضوعا والابيض محمولا فقد حمل
حمل [illegible] العرض [illegible] العرض حمل بالعرض وهو
اما ان [illegible] ان يكون [illegible] موضوع [illegible]
ان يكون موضوعا فى [illegible] الانسان [illegible]
الموضوع [illegible] وذلك لان [illegible]

لا يمكن ان يكون موضوعا ولكن الموضوع هو الشئ الذى عرض له ان كان
ابيض هذا هو الانسان الذى عرض له البياض فهو ابيض واما ان
ان يكون عرضا [illegible] واحد [illegible] الآخر [illegible] الا ابيض متحرك
اى ان الشئ الذى عرض له البياض [illegible] عرض له الحركة لا ان الابيض
[illegible] هو ابيض موضوع للحركة [illegible] المحمول بالذات وبالحقيقة
او ان كان الوصف [illegible] كان على طبيعة او [illegible] وجدة [illegible]
ولكنه ليس [illegible] واذا [illegible] بالحقيقة [illegible]
المحمول [illegible] مثل [illegible] متحرك سواء كانت حركته
بالطبع او بالذات وكانت لا بالطبع ولا بالذات [illegible]
هذا المحمول بالعرض وذلك واذا كان الشئ يوصف بمحمول [illegible]
[illegible] السعة انه متحرك وانه [illegible] موضوع [illegible]
واذا [illegible] كان الموصوف [illegible]
كالسعة [illegible] المثال وربما كان متصلا [illegible] ابيض [illegible]
[illegible] محمول الذات مثل حمل الاعم على الاخص كالحيوان
الانسان [illegible] المحمول العرض [illegible] الاخص على الاعم
حيوان [illegible] الانسان [illegible] محمول الذات واذا كان [illegible]
الشئ [illegible] المحمول بالعرض
كان [illegible] محمول بالذات وبالحقيقة
اذا كان [illegible] الشئ [illegible] طبيعة [illegible]
[illegible] الى [illegible] بالذات [illegible] هذا
المحمول العرض [illegible] محمول الذات [illegible]

فيه سائر ان تعارض السري بحال وبارائه المحمول العرض فيه المحمول
انحدار الجوهر من المحمولات العرض من هذه الجهة لا ليس على ما دون محمول
بالذات لما كان ليس من سائر ان تعارض السري وكان مع ذلك معلوما
لنفسه لا واردا عن سائر انه المحمول العرض معروف فيكون ان يكون
السطح اعني محمولا بالوضع من محمول بالذات كل ما … الى …
في حد الشيء او وجه السري … والمحمول يكون مناسبة فلذلك الشيء
الذي لا حد لها … من هذه يكون محمولا بالوضع … ان يتبين ان
المحمولات الذاتية … ما يساوي الذاتي اجزاء … لا …
الى ما بالوضع هذا الموضع **فصل في كيفية … التعليم الاول**
من … اجزاء القياسات واوساط الموجب والسالب
فصول الحاكي للتعليم الاول … قد علم ان المحمولات …
موجودة في الموضوعات … موجودة … موضوع بذاته
مثل ج وليس … ان يقصر محمولا الا بالموضوع لكن … على
اولا على موسط وكذلك د له و ب … ان هذه المحمولات
مساوية على … موضوع اول محدود … كل محمول
محمول على اوسط ولا … ب سالبة …
ان يحمل عليه … بالذات لكنه محمول … ط على اوسط و ط
على ح كذلك د و ح على ت كذلك … ان هذا …
في الموضوعات … محمول اول محدود … على …
واما موضوع الموضوع على اوسط … العرض …
البحث … ابتداء … المحمول المحدود …

بالحد

من الموضوع المحدود واحد … المحمولات
واحد … الى …

الى الموضوعات ولكن … محمول … موسطات سواء كان
… المحمول عليه او … محمول … لا موضوع له او له موضوع …
ان يكون … اوساط موضوعات لا … محمولات …
… على … كذلك … تعارض …
المحدود وكان … طرف واحد والمحدود … طرفان وانما
… الاوساط … يكون … ان …
… على … او … لها … وان كان
… ساير … الموسطات … موجب
و … ساير … اوسط … كل …
… اوسط … الطرف لا يكون …
الا … ان ينعكس بعضها على بعض ان كانت …
… ان ينعكس بعضها على بعض … فليس …
اول والمحمول … كل واحد منها … ان يكون محمولا وموضوعا
او … اوسط من المحمول والموضوع … يكون …
… موضوع … ينعكس عليه … صاحبه …
… محمول … ينعكس عليه … صاحبه … ب
… الى … محدود … الموضوع
… كان … الموضوع
… الموضوع … يكون … واحد منها … العكس
… احد … والاخر … صاحبه
اول … احد … على الانسان …

على الانسان والعرضي كحمل الانسان على الضحاك ثانيا وهب بها
المذهب فمعناه ان هذه المعاكسات تكون في الطبع احدهما
موضوعا والآخر محمولا صعبا ولا يكون حكمها على ما هو الطبيعي العكس
ليس احدهما اولى بان يكون ... وذلك في الاول الثاني ان يكون الحمل
العرضي كحمل الانسان على الجوال والحمل الذي هو الطبيعي كحمل الجوال على
الانسان فانه ان حمل حيوان على انسان وانسان على حيوان
فالموضوع والمحمول الذات معنى واحد لكن هذا فعل ان
الوسائط من حد الى الطرف متناهية فلنكن كل ب آ ج فنقول
ان الوسائط بينهما متناهية فان الاشياء التي تحمل على كل واحد منها
أو يحمل كل واحد منها على ب وبعضها على بعض الى الاول ولكن
انها ان كانت غير متناهية لكان ان واحدا من جهة ما هو صاعد
على الاول او من جهة آ نازلا على الاول لم ينقطع الى الطرف الثاني
وسواء بعضها احد على الاول ثم اوسط الذي منها او احد بعضها
وقد تركنا الوسائط مما بينها او احد بالكل مسألة ولا اوسط منها
وكانت لا تتناهى واحد بالكل على طرف يضاف لها
فما لا نهاية له فان الكلام في ذلك واحد فاذا كلما اخذنا ما
من حد لم ينته الى حد آخر فليس هناك حد آخر فاذا لا فرق بين
قولك هذا ليس له نهاية عند السلوك وقولك لا حد آخر وبين
قولك له حد وقولك نهاية له عند السلوك والحدود فهم الحج
ان يكون محدودا لا ينقطع الى نهاية ولا يصير النهاية يكون ذلك
كقولك من يقول ... اذا اخذنا من الواحد فتضاعف لم

لم يقطع الى ذلك الالف الذي هو حد محدود ولان بينهما حاجات
للعدد فلا نهاية هذا المقادير وبقول القائل ان من طرفي كل ولا ينقص
مقدار محدودا بالقوة فلا نهاية وذلك لان المقادير المتصلة
لا حسم لها ما لم تنقسم اليه وكل قسم تفرض فيها يكون محدودا والعدد
وان الا نهاية التي توهم عن حد من فيها هو امر بالقوة اي تلك
الحدود والتي فيها هي بالقوة ووجودها في القوة فلا يوجد الحد
موجودة بالفعل واحد منها بعد واحد والذي يمكن في البحث وان
حد من طرفين اذا كان بينهما وسائط يكون فيها التسمي ...
في الفهما كانت حاصلة لا موقعة على قسمة قائم فيه ان انه
لا يمكن ان يكون من مثل هذين الطرفين وسائط بلا نهاية وذلك الامر
السلب اذا علمنا ان ج ا وكان منها اوسط اعني شيء
مثل ب يوجد له ج ولا يوجد له ا فليس يمكن ان يكون في الامر اوسط
بعد واسطة في العدد من جهة الكبرى السالبة الصغرى الموجبة ...
بعد وعدنا منها واما السالبة فلان ليس هناك يكون جميع الحدود الا بكل
اللازمة على شكل الشكل الاول كما سلف لاحق على كل حال
ان كانت الوسائط الى الكبرى السالبة تدرجت الى غير النهاية ان
تحصل موجبات غير نهاية لكل سالبة موجبة وسالبة
فاما الموجبة موجبات وقد بان في الموجبات انها متناهية ...
الحدود والموجبة الصغرى السالبة لا يمكن ان يحصل الى غير نهاية
من حد من طرف ان الذي لا نرتقيه في العدد من حدود ذلك
العالية السالبة متناهية لذلك هذا اذا كان الشكل شكلا ثانيا وذلك

لان الموجبة وان لم يحب منه ان يكون الصغرى بعينها كلية من
ان يكون في كل قياس بعد منه موجبة واما الشكل الثالث فيهما ان
الموجبة فيها معتبرة على كل حال فمن اصناف المحمولات انه في
موضوع التي سماها ان ... واحكم في تحديد الاسماء والحدود ... اتفا
ثم نبها على كتاب الحدود ونبه الى ان توجد فيها بعد نهاية
لما كان يمكن ان يحد ... لكن الحدود موجودة ... الاثر
منصورة ... من بعد ... في التعليم الاول انه اذا
قيل ان الانسان ... وهو الكبير ... فهذا عكس الحمل الطبيعي
على جهة استحالة واما اذا قيل الخشبة سرير او قيل ان هذا الانسان
يسمى ... اخرج الوضع على جهة استحالة وذلك ان قولنا الاول
وهو ان الكبير خشبة وان الماشي انسان ليس معناه ان الشيء الماشي
... هو في الانسان او الكبير ... هو كبير موضوع للخشبة ولا ...
ان الماشي ... شيئا اخر هو موضوع
له فان ذلك لا يصح من معنى قولنا الماشي انسان ان الشي الذي عرض
له المشي عرض له ان كان ... فذلك الشي هو انسان وكذلك الشي الذي
عرض له ان كان ... عرض له ان كان كبيرا او ذلك الشي هو
واما معنى قول الانسان ... ان الانسان ... لا انسان
لان يكون انسانا ... وقولنا الخشبة كبيرة معناه ان
نفس الخشبة لا ... هو عرض له ان يكون ... كبيرة والتعليم
ان ... وذلك الشي الذي هو ... له عرض ... وذلك الشي
الذي هو انسان او خشبة ... وذلك لان الشي الاول

اما اذا الفسا

الحمل وهو

في الاول ... من الاعيان هو في نفسه نوع من الانواع
وخلقه من الخلائق والماشي ... هو ... شي
من اخر ليس هو واما في المثال الاخر فان السرير الذي هو جوهر
ليس عن ذات الجوهر وليس شيئا عرض له جوهرية يكون نوعا
يحصل النوعية والخلقة وقد يضعف اليه معنى اخر خارج عن ذاته
يسمى لاجل جوهر ... لاجله ما ... فان الانسان والخشبة
والخلقة موضوعان ولا ... ان موضوع الى شي غير
جوهرها واما الماشي والكبير ... واحد منهما يدل على معنى الماشي
والكبير يدل على موضوع ... بقولنا ... فان ...
حمل الماشي على الانسان مخصوصا باسم الحمل والخلقة ولما حمل الانسان
على الماشي ... باسم الحمل بالعرض وكل حمل ... ان يكون من طريق
ما هو الشي واما ان يكون على ... كيف هو او كم هو او مضاف
هو او اين هو او متى هو او يفعل او ينفعل وكذلك سائر المقولات
وبعض ذلك داخل في الجوهر وبعضه عارض كالانسان يحمل عليه
الا بعض ... المحمولات ... خارج عن ... واما الصورة
الا لما طوبه ... السلام ... الصوات واسماؤها ... لا معنى فعلمها
لها ولو كانت موجودة لم يكن لها ... في علم البرهان ... اثر
هو بعد المحمولات المذكورة وبعد العرضيات ... الجوهر
في الخلقة وان كان يمكن في القول ان يحمل ... الحكم ... كيف وحده موضوعا
ما وحده كيف واحد ... في الوجود ... كل ذلك ... كلها
يكون موضوعها الاول الجوهر ... وذلك ان ... موضوع

للشكل في التحديد والقوس فاما في الوجود فـ
فلا يمكن البتة ان يكون السطح وما يعرض
موضوعه الا لا [illegible] الجوهر وهو الموضوع لمحمولات [illegible] وان كان
كذلك فان الطرف الذي هو الموضوع الحقيقي حده ما ونهاية المحمولات
المحدد [illegible] الذي من الاجناس والفصول محدودة متناهية
او متناهية [illegible] لا يمكن ان يقطع امورا لا نهاية لمحدد منه [illegible]
والمحدد موجود والمحمولات العارضة لها طرف من جهة الموضوع
وهو الجوهر وطرف من جهة المحمول وهي المقولات العالية
كل واحد منها اما كيف او كم واما مضاف واما غير ذلك فـ
من الطرفين محدود [illegible] او [illegible] جنس وانه فان المحمولات
من جهتها داخلة في حدود موضوعاتها من الجواهر الداخلات
في حدود التي متناهية فان جميع المحمولات متناهية سواء كانت [illegible]
في حدود الجواهر او كانت [illegible] [illegible] [illegible] فقد
[illegible] انه [illegible] الا اوساط من جهة [illegible] من [illegible]
والمحدد [illegible] ان [illegible] ان [illegible] مقدمات اولى وان المحمولات
والموضوعات لا وسط وانها جارية على الولاء والاشياء
التي يعلم بالبرهان لا يمكن ان يعلم بوجه آخر [illegible] وكل علم برهاني
فاما ان يكون [illegible] او [illegible] فان [illegible] ذلك الى غير النهاية او [illegible] العلم
البرهاني [illegible] الى [illegible] مقدمات لا اوساط لها فانحصر
ما اول [illegible] ذلك ان يكون الوقوف على اصول موضوعة
والوقوف على اصول موضوعة ان كانت تلك الاصول برهانية

في حدود ما اعني في حدود المحمولات المخزنة
منها الموجودة في الموضوع وان لم يكن داخلة

ن

في علم آخر وموقوف على برهان في مبحث دون ان كان وموقوفة على
اصول موضوعة ان يكون لها وفيها ما ليس برهان في وفي آخر
الامر يجب ان ينتهي البحث الى مقدمات لا اوساط لها والا
لم يكن برهان ولا علم برهاني فلم يكن احتجاج الخصوم في امكان وجود
اوساط لا نهاية لها برهانيا ما لم تلتفت ولما كان البرهان انما
يوخذ من جهة الاشياء الموجودة للموضوع في ذاتها اما داخلة في
حد الموضوع او الموضوع داخل في حدها مثال الاول الكم والكثرة
للعدد وهذا لان هذا العلم مساواة مثال الثاني الفرد للعدد
وهو انه لا يجوز ان يذهب الى غير النهاية حتى يكون للعدد في
مثل ما للعدد ولذلك الشيء آخر وذلك لان هو ان جمع
ذلك مع العدد يكون في العدد ويكون في العدد مع العدد ماخوذا
في حدوده فان ذهب ذلك الى غير النهاية ذهبت انه معها
ماخوذة في حدوده الى غير النهاية لان لكل محمول محدود منها موضوعا
من جهة التي يوجد في حدوده وكل [illegible] اخص من المسوق
في حد المحمول فيكون دون موضوعات غير متناهية كلها توجد
في الحدود وهذا مستحيل وذلك لانه لما كانت الموضوعات
الماخوذة في حدود محمولاتها لا تذهب الى غير النهاية كذلك المحمولات
التي [illegible] العدد هي [illegible] الطرفين وذلك الواحد وما بين الطرفين
وبين كل واحد [illegible] المتساوي من الموضوعات
حصول العقل [illegible] الجمع [illegible] ان [illegible]
هو بعد بالقوة [illegible] واحد والجمع موجود في حد واحد لان كل [illegible]

الامام

ان سعي في

مأخوذ في حد ما يوجد فيه المسبوق أعني ما ليس من العرض من الطرف
ويكون شيء خارج عنه هو مأخوذ في حده فيجب أن يكون ما يحصل
في الوجود من الموضوعات محمول خارج عنها لكن ليس شيء خارج
عنها إلى كل محمول يوجد فيوجد على أنها واحد من جملتها نوع
على أن لعل قائلاً أن يقول إنه إن استحال ذلك في الأشياء غير متناهية
توجد في حد شيء واحد منها الأمور متناهية من تلك الغير المتناهية
ثم كيف يمكن أن يكون أمور بلا نهاية معاني جنس واحد [illegible] في
واحد العدد ولا نريد أن العدد وما يتبعه من اللواحق الغير المتناهية
إنما يوجد كلها لا محالة في شيء من أنواع العدد وكلما يعقد شيئاً من الجزئيات
[illegible] والعدد المتصل غير متناهي في النقصان حتى ينتهي إلى
الوحدة التي [illegible] فقد بان أنه لا الموضوعات المأخوذة
في حدود المحمولات ولا المحمولات في حدود الموضوعات ذاهبة
إلى غير النهاية فقد بان من جميع هذا أن البراهين ما دون غير ذوات
أوساط وبان أنها لا يراد فيها وإنما تعقد بأشياء غير متناهية وحين
بان أن الحمل [illegible] واتفق أن فيهما حملاً أولاً على
[illegible] وإن كان [illegible] الحمل على الموضوع يكون ليس عاماً مثل أن
حمل مساواة [illegible] على مساوي القائمتين وعلى مختلف
الأضلاع ليس إلا على واحد منها أولاً من جهة ما هو مختلف من جهة
ما هو مثلث والمثلث عام للمختلف فيجب أن يكون وإنما كل حمل
كل شيء إنما يكون لشيء عام حتى يكون للمختلف لشيء آخر عام وكذلك
لذلك الشيء لشيء آخر عام بل يكون آخراً لا مر ليس [illegible] وأولاً ويكون

واحد وبعضها بلا يكون المأخوذ
في حد شيء [illegible]

المأخوذة [illegible]

ويكون أن لا لا وأسطة والمقدمة الواحدة والبسيطة والأ[illegible]
هي [illegible] التي لا وأسطة لها ولا ينقسم المقدمة إلى مقدمتين حتى [illegible]
وليس [illegible] إن كان ليس يقطع بحد أوسط [illegible]
أوسط [illegible] متساوي بعضها مساوي البراهين [illegible]
المنتجة للموجبات وبعضها مساوي البراهين المنتجة للموجبات وبعضها
مساوي البراهين المنتجة للسالبات [illegible] فقد يكون مقدمة [illegible]
وسط [illegible] مبدأ البرهان السالب [illegible]
وأما أنها كأن أول النقل [illegible] وأول العدد [illegible]
الذي [illegible] إلى الآحاد [illegible]
وذلك لأن هذه لا تنقسم إلى أعداد أخرى [illegible]
ما سائر الأعداد والتي لها الانقسام [illegible] الكل والذي [illegible]
والذي الأربعة والطبيعي [illegible] المقدمة بلا حد الأوسط [illegible]
موجبة كلية فلا يمكن أن يقع لحد الأوسط خارج عن الطرفين [illegible]
متوسطاً بينها لا محالة وأما في السلب فقد يقع خارجاً فقد يقع
خارج عن كل [illegible] في [illegible] أن [illegible] عن الموجود
[illegible] لا يمكن أن يقع خارجاً ولو [illegible] النقيض [illegible]
يتوسط [illegible] كل [illegible] النوع من الموسط [illegible] البيان
بالشكل الثالث [illegible]
بالعرض وكل حد يقع في الشكل الأول [illegible]
يخرج في الشكل الثاني لا من جانب الأكبر [illegible] من جانب
الكلي ويخرج في الشكل الثالث لا من جانب الأكبر الذي [illegible]

[illegible] البرهان الموجب

موجبة [illegible] مبدأ البرهان [illegible]
[illegible] يكون مقدمة [illegible]

[illegible]

يقع [illegible]
الأصغر لكن من جانب [illegible]

مثال الشكل من جهة الاصول كما اوردت في المجسطي انه يحب
السابع من حيث مقدمة في الشكل الاول فلك ان تستعمل في
المجسطي وصل الوسطين منها وان اصحاب الهندسة ذكروا
في الشكل الثالث واوردت ان ذلك فاسد لا يحتاج اليه الى
من جهة الاصول في الثالث الحجة من جهة البيان
فقد حاز بينا ما هو في التعليم الاول جميع ما اوردناه من هذا الوجه
فيما اراده ما هو في المشهور بحيث ان يعلم ان جملة يحصر في ان اذا كان
فقد ان امتنع السلوك من حد الى الاخر كانت له وسايط لا نهاية
وان كانت مجموعات على المقدمة عن مسامته لم يمكن حصر ولا برهان
فلا يلزم تسلسل مما ادى الى ابطال البرهان والحجة التي الاولى على من شاء حجة
آخران منها واحدا اوردناه وليس ذلك على المنطقي بل هو موضع
له وان المقدمة ذكر من امر المحصل لان المحصل يوجب ان لا يكون
المحمولات في الشيء مسامتة من جميع هذه الاشياء ان المراد في
لا بد من الى غير النهاية من المحصل فقط واما ان المراد كيف
الى غير النهاية فسنوضحه بعد فصل في ان البرهان الكلي
والموجب المستقيم افضل من مقابله مما في التعليم الاول
كانت البراهين منها كلية ومنها جزئية ومنها موجبة ومنها سالبة
ومنها مستقيمة ومنها خلفية فيجب ان نبحث هل البرهان الكلي افضل
ام الجزئي وهل الموجب افضل ام السالب وهل المستقيم افضل
ام الخلف ثم من الظان من يظن ان البرهان الجزئي افضل من الكلي
بان يقول ان البرهان ان زيدا موسيقار ادل من ان الانسان موسيقار

فهو افضل من ان يبين ان كل انسان كذلك لان هو انسان
من ذاته وذلك ماله لا من ذاته من بيان امر في غيره
ليس ان يعلم ان المساوي للساقين ... مساوية للقائمتين
كما يعلم ذلك لا من حيث هو متساوي الساقين بل من حيث هو مثلث ولما كان
انسان الجزئي ذاته ومن نفسه وانسان من الكلي ليس من ذاته
الشيء من نفسه والذي هو ذاته افضل فالجزئي افضل والظان
ان يظن ان الجزئي افضل من جهة اخرى لان الموجودات
هي هذه الجزئيات والكلي اما غير موجود بل موهوم فقط واما
امر موجود فيها قائم بها وان كان غير موجود فالبرهان عليه انما
برهان على غير موجود والبرهان على الموجود افضل من على غير الموجود
وان كان موجودا لكنه قائم فيها غير خارج عنها فالبرهان على الكلي
كانه بيان عارض في ذات الموجودات خارج عنها كالمثلث مثلا
غير هذه المثلثات والعدد ... غير هذه الاعداد وذلك
العدد وما اوجب ... هو ... فان البرهان
على الكلي اما ان يقع على المعدوم واما على ... الوجود
فالبرهان على الجزئي اذن افضل وانه فان البيان الكلي ...
للغلط بسبب ان ... يكون كالمبرهن على غير المطلوب مثلا
اذا برهن مبرهن على ان الكمات المتناسبة ... يكون متناسبة
فلا يكون ... على خط او سطح بل على ما ليس متناسبا
وان كان البرهان الكلي من وجه ما على ما هو اكثر ... من وجه آخر
على ما هو ... الوجود الذي هو في الوجود هو خط او سطح او زمان

علی انکر ما یمعن ان تعم الجزوی طرح مخالف للمحمی الکلی فی نفسه ما من شی
انه لو طبقا ولو کان البرهان مقصده ان یکون علی الجزوی وعلی
الموجود الحاصل لا ستحال وقوع علم ولم یعاد دون البرهان علی الکلی
احص واوضع رسم من فی العلم الاول الیس العلم بالجزوی اکثر
من العلم بالکلی بل من حیث اذا کان المثلث ذی الساقین وانا کذلک
وکذی الا انه مساوی الساقین بل لا یمثلث فالذی تعلم ذلک فی
مساوی الساقین لا من جهة هو مساوی الساقین بل من جهة هو مثلث
علمه اکثر او نعلم ذلک لعله بالعرضیة من العلم بغیر مساوی الساقین
من المثلثات کما تعلم فی مساوی الساقین واذا علمه المثلث فقط علمه
لما هو له بالذات واذا علمه لمساوی الساقین فقط علمه لا لما هو له بالذات
فالکلی اول واصل وایضا فان اللفظ الدال علی طبیعة الکلی لیس اسما
مشترکا لان اسما مواطیا ولیست طبیعة فی الجزویات کطبیعة الاعراض الاعما
فی طبیعة لا انه الجوهر داخل فی الحد ولیس وجوده اقل من وجود
الجزویة وان کان هو واحد لمساواته تلک لا نهایة وذلک لان وجود
الثابت الکلی اکثر واکد من وجود الفاسد والبرهان علی الجزوی
من جهة ما هو جزوی یکاد ولا یعطی لا اساس ذاتی الجمیع فی الکلی مشترک
لامور لا نهایة وتحدیده فیکشفها کلها برهان واحد ولولا ذلک
لا صح ان یراهین بغیر نهایة واذا فانه لیس یحتج علی المرسوم
برهانه علی الکلی ان اذا لم یحصل الکلی معدوما ای یحصل اساسا ما الجزو
علت الجواهر الکلیة فی ذلک لمانه یحال للاعراض الکلیة مثل
الخلقة والکلیة ویبان لک لکون ذلک الاعراض کلها ان یکون امورا

ان یحصل الکلی معدوما او اساسا

امور الخارجة عن الجزویات فانه یری انها موجودة لا فی موضع
ومن جزوی ما بها واذا العرف بحد بعدها بالعوام واذا غلط
غالط فظن ان الکلی شی خارج من الجزویات لیس افراد
البرهان علیه فاللوم بجهة فی الصفات وتوجه للمعی ان یکون الذی
تسمی البرهان الکلی علی واحد وقد تعلمت فی مواضع اخری
الفرق من الذی نظر الیه دون اعتبار غیره ومن الذی نظر الیه
وهو مجرد مبائن لغیره وایضا فانه قد استعملنا القول فی ان البرهان
هو ما لیس من العلة اللمیة والکلی اولی ان یعطی العلة وذلک لان
المعنی وجد للکلی بذاته واولا لا لمعنی فالکلی هو العلة للجزوی اعطاء
اما انه ما له بذاته فان کل شی لا امر بذاته لا یحتاج ان یکون لشی آخر
بعرض غیره حتی یکون له والا لم یکن لعلة المعدوم کان له الا
لذلک الغیر الا ویکون له هو للغیر نسبة هو العلة القریبة والکلی
هو الذی یعطی الجزوی ما له بذاته فالکلی هو الذی عنده نهایة البحث
عن لم وعند ما فی البحث ما نظر اذا علمنا الشی کالواسطة
سال لم جاء فلان فقیل لیحصل ما لا ما حصل لم یا حد فقیل لیقضی
دین غریمه فسوال لم یقضی فقیل لکی لا یکون ظالما فاذا وقف البحث
عن اللم عند هذا وصار بعد سکن النفس الی معلومها لا تحتاج الی
اللم فی هذا المعنی الی امر لا یجاوز غیره ویکون هو الامر الاعم الاول
الذی یرمه الحکم بالغیة ولغیره نسبة هو العلة المطلوبة وکذلک اذا
تیقنا من الجزویات ان مرجع المثلث لم زوایاه الخارجة مساویة لاربع
قوایم فاجبنا لیس جزوی فعلا لا انه مرئی ولا انه مخطوط فی ترب

اسال ام

اولا انه في المطلب لم يكن شي من احوالها من العلل الذاتية التي تطلب
الا ان يقول لا يشكل محيط ربما حيطها مستعمل كل واحد
مبهما اذا احتج الرسم حوله مساويات للعلل فيكون جميعه
بوالم اسامى مقام جملتان فيعلى الخارجة ار بعاجمعى او في اعطا
العله يصطر الى البرهان على الكلي ولذلك ليس يمكن ان يبرهن على
هذا الحكم المساوي الساهر بنا ما علم الا ان يقول مثلث قائل الصلاوم
ان يحتج كذي كذي والحد فان المحدود بات عن مساواته لا لمحدوده
والكلي بسيط محدود والعله المساوي من جهة ما هو عن مساواه غير معلوم
واما العلم المساوي المحدود وفاول العلم الذاتي اما الكلي وهو اكثر في معنى
الحكم المعلومه فاول ان يكون العله البرهان واذا كان هو او لي
بالبرهان فالبرهان الاول به لان الاولى في المطلب واذا كان
هو الاول به من جهة بعده هو ذلك الصادق في ذلك العيني نسبته والعلم
فان البين الذي اذا علم هو علم غيره من غير انعكاس هو اولى
بان يعد العلم من ذلك الغير والكلي اذا رهن عليه وعلم كان ذلك
علما بالجزوي ايضا بحكم القوة القريبة واذا علم الجزوي فليس يمكن
ان يكون ذلك علما بالكلي لا بالفعل ولا بالقوه القريبه من الفعل فالعلم
بالكلي اولى وايضا فان البرهان الكلي يكون الحد الاوسط
فيه اقرب الى المبداء فهو اسد استقصاء في كل شي واكثر في
المعنى الذي لهذا الحال لاجله بعد منه من المبداء فالبرهان الكلي
اسد استقصاء من الجزوي فاما هذه الاقاويل من التي تحتمل
في التعليم الاول لكن لسنا نرى ان يكون الامر كذلك فان المعلم الاول

باب مع

لا المبداء

بعينه من ان يعرض هو الحج مستوعبه حده وان كان يعقيهم القوم
انه يقول بعض ما هو الحج لا يحتمل البرهان والذي يحتمل تفصيل السر
من جمل هو الحج هو ان العلم بالكلي علم بالقوة بالجزوي فحين ثبت السر
علم بالكلي فان من علم ان كل مثلث مساو لقائمتين او ما هو كذلك فقد يمكن ان
نعرف ان المساوي الساقين كذلك فان علم ان مساوي الساقين
كذلك فقد علم من ذلك وحده الا ان كل مثلث كذلك وليس هذا
بما نحن الان بحث ثم نخرج الى العلم الكلي ايضا فان الكلي معقول
والعلم الجزئي بالعقل واما الجزوي محسوس والمحسوس من جهة ما هو
محسوس لا علم به ولا برهان عليه ثم قيل ان البرهان الموجب
من اصول مبادي ومقدمات موجبة فقط ومن التي ابين الموجب
افضل من الكائنة عن سوالب واحتج في ذلك بحجج منها ان
ان كان لا نحوج الى استعمال اشياء متقننة مختلفة كثيرة الاصناف
والبرهان بالسالب يحوج الى ذلك ان لم يكن السوالب القريبة
تنتج اما تاخ الموجبات ان تنتج اذا اختلطت بالموجبات واذا
اختلطت بالسوالب في الشي ما لم تعطينا المقدمة الواحدة منها الاخرى
الذي هو اقرب من المعلول تحكم الا وسائط عائدة الى القياس
في تحليلها والاختصار بينها فالعلم المتصل الحكم فان العلم الكائن
كما هو من اتصل من العلم الواقع احتياج الى امور كثيرة فان العقل في
العقل اعرف في الكثر اكثر واختصار المعنى في العقل اكثر وفي الكثير
فاذا كان ذلك فالبرهان الذي يجري على ستة واحدة غير مختلفة
افضل من البرهان المكثر الاجزاء المختلفة والبرهان الموجب هو موجبات

ومبدا البرهان يجمع الجزوي و
اما العلم بالجزوي ...

ما كان والسالب ... الاصناف

فقط والبرهان السالب هو من موجب وسالب فمبادي الموجب
أخص في النوع ومبادي السالب أكثر في النوع وأشد تحصيلا
فالموجب أخص وأشبه فإن الذي لا حاجة له في أن يعرف وإن
لوجود معاني من نوع لا يحتاج معها إلى حاجة فهو أقدم ولعرف معنًا
من الثاني والبرهان السالب لا يتم إلا بمقدمة موجبة إنما يكون عليها
موجب إن كان لا يعرف إلا بها والبرهان الموجب يتم
ويعرف بلا سالبة والبرهان السالب لا يتم ولا يعرف إلا بموجبة
فإذن البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه فإن المقدمة
الموجبة موجبة منه وتشترك لو كان يجوز أن يكون
ولا يحصل السلب منها وأما البرهان السالب فالعامل فيه الأوسط
والحد معانيه الموجب فإنك إذا كان كل ج ب
ولا شيء من ب ا فإن أردت أن الأوسط بين ج ب حدا
فلست إنك هو وسط بالقياس وإن أردت أن تبسط
بين ب ا حدا لم يكن بد من موجبة وسالبة فيصير جملة القياس
كيف بسطت مؤلفة من موجبتين وسالبة واحدة كقولك كل ج
ب وكل ب د ولا شيء من د ا أو كل ج د وكل د ب ولا شيء
من ب ا وذلك لو زدت في التوسط إلى المقدمات
الأولى كانت الموجبات تزيد والسالبة تكون واحدة وإن
لم يمكن تبيين القياس بالوسط بل تزيد من خارج فضممت سالبة
تولت ولا شيء من ب ا ولا سالبة أخرى لا يمكنك أن تأتي
بقياس مركب يمكن يحتاج أن تزيد لا محالة موجبة فنقول كل آ

السالب م

فقد يحتج المتوسط في حدود ما إلى ما يسبيه إلى
الطرفين سالبة إلا كان ب فقط وذلك الزائد
منها وهو أخذ حد خارج خارج عن حدود المقدمة
لترتيب البراهين الموجبة

د ا حتى ينتج القياس المركب أن لا شيء من ج د فيزداد أن الحاجات
غالبة في البراهين السالبة وأكثر عددا في القوة من السالبة فالموجبات
أدون أوجب أن يصار إلى الدين من السوالب في كل قياس
وهي في أنفسها أخص فالمركب منها والمؤدي إليها أخص وأخف
لأنه وإن كانت المقدمات الكثيرات عددا وسائطا كان
موجودا في البراهين الموجبة والسالبة في البراهين السالبة فإن الموجبة
أقدم وأعرف لأنها أقدم فلأنها البسيط لا يتم تحديد الروابط
والسالبة تحتاج إلى حدين ورابط وحرف سلب كالجملة في
المعنى السالب فالذي يتم وجوده بأسباب أقل والبساطة أقدم من
الذي يتم وجوده بتلك الأسباب وزيادة وأما أنها أعرف
فلأن الإيجاب وكل معنى وجودي فهو معروف بذاته وقصور
لا يحتاج في تعرفه إلى قياسه إلى السلب كالوجود وكالملكات
وأما السلب وكل معنى عدمي فإنه إنما يعرف بالوجودي فما لم يعرف
الوجود لم يعرف اللاوجود وما لم تعرف الملكة لم يعرف العدم
كما الصحيح لك مما سلف فالسلب إنما يعرف إذا عرف الإيجاب
فإنه إذا لم يعرف هو لم يعرف السلب فهو فإذن البرهان المستعمل للمبادئ
الموجب والمستقيم أشرف وأفضل من البرهان المستقيم أفضل من
وليكن المستقيم كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا ولكن الخلف
كقولنا إذا كان قولنا لا شيء من ج ا صادق ليس لا شيء من ج ا ولكنه
الخلف كقولنا إذا كان قولنا لا شيء من ج ا باطلا فليكن
بعض ج ا وكان ولا شيء من ب ا وهو مسلم ينتج ليس كل ج ب

ينتج أنه لا شيء من ج ا صح

يصدق اذ كان كل ب ا ثم انما اوجب هذا الخلف وضع نقيض ج
ا فهو مع نقيضه وهو قولنا ليس كل ج ا حق فيلزم المسلّمة
اوجب الطرف الصادق وهو قولنا كل ج ب الموضوع تحت قولنا ليس
كل ب ا الكاذب لا في الخلف انما اوجب النتيجة كذب قولنا
نقيض ج ا مع صدق قول آخر شرطي انتقل به من كذب النتيجة
الى صدق نقيضها كما ان كذب في القياس الذي هو الاول الذي
يصدق وحده وهو انه صدق النتيجة لا في قياس آخر اصل من الاول
يوجب كذبه صدق النتيجة لا لذاته ولا وحده بل بقياس آخر
فالخلف مستاعنه الصور ان علمان القياس بالذات على
اوضحه لكن في القياس الذي هو ما يكون احدى المقدمتين كالجزء
تحت الكل وهو الصغرى والاخرى كالكل فوق الجزء وهو الكبرى
النتيجة تحت الكبرى كالجزء تحت الكل حتى يكون العلم بالكبرى
علما بالقوة بالنتيجة وكذلك تكون الكبرى عند النتيجة كالكل عند الجزء ويكون
مقدمة كل ج ب تحت مقدمة ليس ب ا والنتيجة ليس ج ا
تحت مقدمة ليس ب ا كالجزء تحت الكل اما تكون الصغرى
الكبرى واما يخالف الكبرى في الكيفية مثل ج تحت ب
والحكم على ب كالحكم على ج واما في النتيجة مهملة الوجه وما لا علاقة
في الكيفية معه وهذا لا يوجد للصغرى في قياس الخلف ولا الصغرى مع النتيجة
حال قولنا نقيض ج ا ليس جزء تحت قولنا ليس ب ا
دون صورة القياس الذات التي شرطها هذا الشرط للمسلّم
للخلف والتصديق بالمسلّم اعرف لانها معروفة بذاتها

وانها مسلمة ومقدمات الخلف مشكوك فيها وليست اعرف
من النتيجة بل احديهما نقيض النتيجة والقياس الكامل من مقدمات
اعرف اصلا على كل حال ونقول انه قد يكون علم اشد
استقصاء من علم من وجوه كل علمين احدهما ان يكون
احد العلمين قد جمع الانّ واللمّ ووقف على السبب القريب الذاتي
والعلم الآخر اقتصر على الانّ فقط والثاني ان يكون احد العلمين
الشيء المنظور فيه مجردة الصورة عن المادة والثاني لم يعقل ذلك
فيكون المجرد اشد استقصاء من العلم الذي يحدّ ذلك الشيء
مقرونا بالمادة ولذلك فان علم العدد اشد استقصاء من علم الموسيقى
وكذلك حال علم الهندسة من علم المناظر وعلم الهيئة ان العلم الذي
موضوعه الاول معنى بسيط شرطا به مسلوب عنه سائر الزوائد
اشد استقصاء من العلم الذي موضوعه الاول ذلك المعنى
وموجب له زيادة مثال ان الوحدة والنقطة يوصفان
معنى بسيط وهو ان ليس كل احد منهما غير منقسم ثم يقترن
بذلك في الوحدة ان لا يكون وضع والنقطة ان يكون لها وضع
الوحدة ابسط ذاتا من النقطة لانها ليس لها مع ذلك المعنى البسيط
زيادة وضع والنقطة لذلك المعنى زيادة وضع ثم الوحدة موضوعه
اول للحساب والنقطة للهندسة فلذلك اشد استقصاء من الهندسة فقد
قرنا في هذه الاسماء من مجاذبات التعليم الاول ومحاكاته غير
مناسب لغرضنا ولا عالق بافهامنا ولا حسن الا بعد
ان اذا اوردنا ايقانه فصل في معاودة ذكر احوال العلم

مع

مقرونا

والثالث ج

للعدد والنقطة موضوعه اول ج

وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء فيها فكان هذا النمط منا من النظر

الى
لتصورنا

والكلام فيها في المبادي والموضوعات ج

كتاب تجمع العوارض

للباحث إنما يكون من علم واحد إذا اشترك في الموضوع
الأول وكان البحث فيها إنما هو عن العوارض الذاتية التي تعرض له أو لأجزائه
أو لأنواعه وإذا اشترك في المبادئ الأول التي منها تبرهن أن
تلك العوارض الذاتية موجودة للموضوع الأول ولأجزائه و
لأنواعه فإذا اختلفت في الموضوع الأول اختلفت في المبادئ
الأول للبراهين اختلافا ما بسبب الله ونعني بالمبادئ الأولى المقدمات
فقط بل الحدود وغير ذلك فحسب من علم واحد فإذا أردت
الامتحان فارجع كل شيء إلى المبادئ الأول وحيث الأول أي موضوعه
الأول فتجد المختلفات من العلوم مختلفة فيهما مثل مسائل المناظر
ومسائل الهندسة أما في الجنس أي الموضوع فتجدهما مختلفين
لا محالة وأما في المبادئ فتجدهما وإن اشتركا فيها لوجدتهما مختلفين
فيهما من وجه آخر فإن تلك المبادئ وهي للهندسة أولا
وللمناظر [illegible] وليس اختلاف البراهين
يوجب اختلافا في [illegible] فقد يكون في شيء واحد براهين
مختلفات لا من حدين أوسطين يحمل أحدهما على الآخر فقط مثل
قولنا كل إنسان حيوان وكل حيوان مغتذ وقولنا كل إنسان نام
وكل مغتذ نام بل من حدين أوسطين لا يحمل أحدهما على الآخر مثل قولنا
كل [illegible] متحرك وكل متحرك [illegible] وقولنا كل [illegible]
ساكن وكل ساكن [illegible] الأول أحد حدية الأوسطين
الآخر [illegible] وأما [illegible] مختلفان ليس أحدهما
[illegible] الآخر وكذلك قولنا كل ضاحك وكل ضاحك متعجب والله

والثاني كل إنسان متعجب وكل متعجب ضاحك فإن حدين وإن كان
[illegible] أحدهما على الآخر لأجل موضوعهما [illegible]
أحدهما [illegible] الآخر [illegible] أن اختلاف حدود وسطى الآخر
اختلافا في [illegible] من جهة اختلاف [illegible] أن
[illegible] نظير [illegible] السكر الآخر [illegible] الحدود الوسطى المختلفة
[illegible] واحدة [illegible] الإنسان لا [illegible]
[illegible] وأما أن [illegible] البرهان إنما هو على الضروري [illegible]
وأما إنه قد يكون على الأكثري فبعض المفسرين [illegible] يكون على الأكثري
برهان [illegible] أن يكون [illegible]
[illegible] المعلم الأول [illegible] أنه
قد يكون على الأكثري برهان [illegible] أكثري [illegible]
أكثرية [illegible] من جهة ما هو أكثري [illegible] جهة
ما هو موجود [illegible] في مواضع أخرى فإن [illegible] البرهان كل
ما ليس يكون [illegible] من جهة [illegible] وجوده فيكون على الأكثري
برهان وأما [illegible] أن [illegible] اسم البرهان [illegible]
المعطية [illegible] وجود [illegible] والفعل
[illegible] على الأكثري برهان [illegible]
آخر [illegible] البرهان [illegible] والمغالطي والسوفسطائي
[illegible] الأول [illegible]
[illegible] كان [illegible] وجود [illegible]
[illegible] الاستحقاق [illegible]

الآمر

حادث لا سابع امر يكثر الوجود لهذه مع لا برهان على سر كونه وجوده
العاقي لا سمر بالاستحقاق عن لا كونه لكنني ازيد هذا الكلام تفصيلا
واقول ان الامور الممكنة بعضها وجودها وبعضها حال مكانها فاما اعتبار حال جم
حال الوجود في الممكنات على حسب النوع فلا خلاف الاشيا الاكثر
ولا قياس الاستحقاق الوجود فاحصل على الوجود في الطبع والاول
وعلى جهة الاولى وصحابها في سلف واما الممكن في الوجود والاكثر
فليس بمعلوم برهان ودليل عند احد طرفيه الا تمام مرجح لو كان الطرف
فخرج اما عن الكلام فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود والعدم من جهة
اعتبار الوجود واما من جهة اعتبار حسن الامكان فعلى جميع المساوية ان
على الحكم بكون الاكثري والمساوي على الاخر اعني البرهان الذي
يثبت انه يمكن لا ضروري الوجود ولا ضروري العدم لا البرهان الذي
يشهد بوجوده اولا وجوده الا ان يكون سببها اكثريا وكل ما عندنا
في الاكثري الوجود فاقل الى الاكثري لقلة وجوده والنزول انا عنينا
بالوجود الحكم الى الحكم اكثارا وسلامة حسن في التعليم الاول ليس كان جم
الحس بها ولا مبدأ البرهان بما هو حس لان البراهين مبادئها كليات
لا تحصل بوجه بحس والحس يعد حكما في جزئي في ان يعطيه وليس
بعد بما دون الحس لا سال مبادئ البرهان ولا البراهين ولا هي منه فهو علم
كلي ولو انا كنا نحس ان ... واما المدرك المحسوس مباديه ... لكان
يسعد لنا بالاحساس ذلك راي كلي ان كل ... ولا ما علم بالفعل
ولو كنا نحس ايضا ان ... في الخطوط الكلي ... من جهة
الحس ان الحكم بالكلي وهو ان كل كسوف قمري فهو يكون عند ... لا انا

لا يمكننا ان نحس بكل كسوف ولانا الكسوف الكلي ان يكون كسوف
فلان ذلك مما لا نهاية له في القوة واما الكسوف الكلي فالعقل
فقط وان كنا قد نستقرئ من تكرر المحسوسات امورا كلية لا ان
الحس ادركها ونالها ولكن لان العقل من شأنه ان يقتنص من
المحسوسات المتكررة كليا مجردا معقولا لم يكن الحس ادركه ولكن
امور كثيرة لكن ادركه جزئيا فاجتلب العقل من الجزئيات معنى معقولا
لا يسبل الى الحس من ثم الجزئيات ... والحق ما اكثر
ما يوصل الحس الى معقولات كلية لا ان الحس مدركها لكن العقل
يتصور ... سبب التجربة وعليها او صحاه لكن من قبل جنسه بالتجربة
ولما كان الحس ... كثيرا ما عن الادراك المستقصى صار ذلك ...
في ... عن حال ذلك المحسوس بعينه بعوده عن الحس فهي العقل
بالعقل مثل حال الزجاجة والجسم الملون الذي وراها فان الجسم
الملون الذي وراها يرى من غير ان يخف القارورة دون ذلك
بجنس كثير من الاجسام الاخر فعلوم يقولون ان السبب في شف
الزجاجة ان كل ما لا لون له فهو شاف موجود للون الذي وراه
وقوم يرون ان السبب في ذلك اتساع المسام والثقب التي في الزجاجة
فيسعد فيها الشعاع الخارج من البصر ويخرج منها الى ان يلاقي المبصر فيلحق
التعليم فلو كان الحس مما يمكنه ادراك ... لكان العقل ...
الى الحكم بان ... الثقب ذات الابصار كان ... البدن
لكن ... لكان يميل الى المذهب ... في الاول ... بعد البحث
بما ... فيها خلاء او هواء وان كان فيها هواء فهل الهواء في ذلك

الشفق يؤدي اللون والسماع [illegible] اليه والمجد لو كان الابصار بنفوذ
شي في الشف لكان الحس مع ذلك يعرف ذلك ويدركه لكان العقل يحكم
الى ان الحكم في الابصار بان السبب فيه اتصال بين البصر والمبصر بوساطة
شعاع او يعقب تشف [illegible] من حيث لونه لها وكان يحتاج ان يكون
ذلك العلم حاصلا بالحس لان الحس حصوله يكون لان العقل اتخذ مبادئ — حصله
للتجربة لم [illegible] لا يصح ان يظن ان مبادئ المقاييس كلها متفقة اما
اول [illegible] المقاييس منتجة للكاذبة ويجب ان يكون مبدؤها كاذبة
ومنها منتجة للصادقة [illegible] ان كل [illegible] ان يكون منتجة
كاذبة ومنها منتجة للصادقة [illegible] ان كل [illegible] ان يكون مبدؤها كاذبة — يكون بر
فذلك اما ان يجمع [illegible] الا بالاسل العرض [illegible] الا ان يكون من
جهة انها منتجة للصادق عن الكاذبة [illegible] لان القياس انما ينتج
من حيث انه منتج بالعرض واذا كان كذلك فيجب ان يكون القياسات المنتجة
للصادق غير [illegible] صادقة وللكاذبة [illegible] واذا
كانت كذلك فمبادي القياسات الصادقة غير مبادي القياسات — كانت م
الصادقة الكاذبة والحق ان القياسات الكاذبة ليست تحصل النتائج
الاضداد [illegible] لان المساوي هو اكبر واصغر [illegible]
فان [illegible] مضادة [illegible] الاصغر [illegible] من قول القائل
ان العدل [illegible] ان العدل [illegible] كذلك [illegible]
[illegible] الاسان [illegible] في قوة المعاند وان لم يكن مضادة
او معاندة العقل فيه ان مبادي [illegible] مختلفة مثل هذه.
واما فان المقاييس الصادقة يجب ان يكون واحدة ما علمها فذلك

لان الحس حصوله لكن لان الحس والحس مبدأ للتجربة

بالذات لا من جهة ما صح م م

كانت م

والمساوي م

وذلك ان المبادي [illegible] خاصة لاجناس الموضوعة لكل علم فيكون من
موضوعاتها ومن عوارضها الذاتية مثل ان الهندسة ان كل
مقدار اما مشترك [illegible] واما اصم [illegible] في العدد كل عدد اما اول
واما مركب ومن [illegible] لا مطابقة فيها لان الهندسة كلها
بعد المقطوط والعدد كلها بعد الوحدة فلا يمكن فيهما مطابقة [illegible]
مطابقة [illegible] فكانت [illegible] احدى [illegible] اما ان يكون احد العلمين
اعم من الاخر [illegible] وكل [illegible] تحت [illegible]
كان كذلك كان احد المبدائين تحت الاخر [illegible] فكان [illegible]
تحت الاخر [illegible] ومن هذه الشركة قد تقع في المبادي [illegible]
الامر في المبادي [illegible] وذلك اذا كانت اجناس العلوم
المتشاركة [illegible] بعضها تحت بعض [illegible] لا اجناس التي ليس بعضها
تحت بعض فلا يمكن ذلك [illegible] لاجناس الموضوعات
واما ان يكون [illegible] اختلاف في الوسط [illegible] الخطوط المتوازية
التي [illegible] مشتركة في الجنس [illegible]
والاخر [illegible] مشتركين في الجنس [illegible] الموضوع بل
في جنسه [illegible] العلم [illegible] الاخر فيكون الشركة في المبادي
[illegible] واما العلوم المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض — منها م
فلا يمكن ان تشترك في المبادي الخاصة [illegible] الا على ان [illegible]
الوسط [illegible] موضوعا ومحمولا مختلفا
في [illegible] واما المبادي العامة مثل قولنا كل شي اما ان يصدق
عليه [illegible] واما ان يصدق على [illegible] فيها الا [illegible]

هو بالمبادي مساطة في بيان احوال جميع الموجودات المحلولة التي
بعضها كم وبعضها كيف وبعضها شيء آخر لانها من حيث انها موجودة
داخلة في العلم الناظر في الوجود من حيث هو موجود ولكنها لو وجدت في العلوم
بالقوة ولا توجد الا بالفعل بمعدات صورية ولا تكون السنة والاتحاد
أخذت مخصصة بموضوع ذلك العلم وبعوارضه الذاتية مأخوذة مع
جميع ذلك مما سلف فاذن لا تكون للعلوم المختلفة مبادئ مشتركة
بالفعل بل بالقوة والنتائج المطلوبة في العلوم واذا كانت تتوقف
على المعدات على النحو المعلوم في تركيب القياس تطلبت زيادة
معونة خارجة على نسبة مخصوصة ولست تستنتج عن تلك المعدات الا
تلك النتائج بأعيانها ولست يصلح لعدد تلك المعدات اكثرها واذا
دخل حد من جانب او في وسطها تركيب ذات اخرى تتحقق
من تناسب وكذا تركيبات المعدات مع النتائج بهذه النسبة
فكيف يكون القوابل من المبادي مما صالحة لان تنتج منها الا هذه
وما يبنى من هذه بل نتائج خارجة من هذه فان جميع المعدات التي
علم تام لا ينتج منها الا المناسبة لتلك المعدات بعضها التي المبادئ
ابعد من ان ينتج منها مسائل علوم اخرى غير مناسبة لذلك العلم
وكيف والنتائج المطلوبة في علوم غير متناسبة بالقوة والتحديد التي
للمبادي متباينة فان المبادي الاصول الموضوعة لكل صناعة متباينة
واما النسب المحصل اعتبارها بينها بعد اخذها وان كانت تؤخذ
محصورة متعددة في المبادئ القوة من جهة ان بعض المجهولات يكون متعينة
مستقرة في المبادي والعلم وبعضها يحصل باعتبارات بينهما فان

مسائل تلك ان المسائل المساوية للمبادي المناسبة من حيث انها راجعة اليها مسائل
او موجود له في نفسه الا انها ان نسبت الى مسائل آخر نفع فيها مثلا
في الهندسة كون وتجنيس كون الشيء مركبا ومالا يتجزأ مما هو موضوع
تحصيله الوجود وحده الا انها من امور غير مناسبة بالفعل لكن
امور يحدث لها من جهة مناسبات كثيرة توجد فيها الفعل منها مثال
هو المبادئ المختلفة مثل المخاطة بعلم الهندسة يعظم منها ان يكون ايضا
لمسائل الهندسة فصل عن مسائل خارجة لا تتعلق بها كيف من ابهامها
العلوم المختلفة متعلقة من جهة ان العلوم المتعلقة متعددة ومنها الطلبان
او من جهة ان كل واحد منها يصلح ان ينتج منها في كل علم حتى يكون مبدأ
اي علم اتفق منها لما في علم اخر هذا لا يستحيل فان مبادي العلوم المختلفة — معلوم مم
وهي محدودة في المصادرات منحصرة للعقل ظاهر انها لا تصلح بعينها
لعلوم مختلفة فيصلح لكل علم من لا يمد العلم واحد يصلح لجميع مسائل ذلك
العلم فكيف لمسائل علوم اخرى ولا اعتداد باستعمال طريق الخلف لكن
الى المعدات التي او سائط لمعان فيها وتميزها ان الحكم منحصر فيها
في الرياضيات تجتمع كثيرة يجمع النتائج لكل كل خاصة ليستخرج منها
باعيانها ومع هذا كله فيمكن ان يقال ان مبادي العلوم مختلفة
احتمالا فان لا يشترك بعضها البتة لا في شيء منها فهو ان مما سلف ان
بعض العلوم يشترك في المبادئ وان جميع المبادئ خاصة ومنها عامة
فمعنى ما جواب المبادي مناسبة في الجنس اي في الموضوع وكثير لا يكون
فان العلوم التي لا تتناسب في الموضوع فان مبادئها مختلفة متباينة
لا تتناسب بعضها في الموضوع والذي يجب ان يعتقد فيه المعنى والقضايا

الفصل من المبادی لو عد وحس التي ادی منها البرهان في المعلومات
الاول في العلوم والمبادی منها البرهان وهي اجناس العلوم
ای موضوعاتها وما يتعلق بها ما لوضع معها او بسابقها كالوجه
يوجد او حد بالموجود والقسم الاول يجوز ان يكون منها مبادی
عامة مثل كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب والسلب وان
الاشياء المساوية لشيء احد متساوية واما القسم الثاني فلا يجوز الا ان يكون
خاصة او مناسبة مثلا مع الجنس وما كان من المبادی التي تعطي المعلومات
ما هو خاص او مختص كما علم ما لا شرك فيها فمن الا من الامكان
احدهما في الآخر ويكون لاحدهما ولا ولكنها ما ساويا لما كانت
الموضوعات في المسائل العلمية انما حسن الموضوع الصناعة وبوع
او عرض اي فمنه فلا يجوز ان يكون الصوت من المبادی المشتركة بوجه
من الوجوه بل ان كان لا بد فالكثرة في التحو الذی يكون من المركبة

فصل في حال العلم والظن وسائر كما وما سها في تقسيم
الذهن في الفهم والحدس والذكاء والصناعة والحكمة

من المعلوم ان فيها علما ليس فيها ظن الا ان الاحوال منها توجه
الوهم والقلق واعتقاد احوال بحسب الرأي وان منها موضع معا
ومناسبة ان يكون رابح احد لكل احدهما و ثبت والاخر قلق و
ليس كل علم يحسن ان يعاش الظن بل العلم الصديق لا كل علم
كل ظن بل مع ظن او انه في يحس الرأي اما سواء من الظن فيجب
ان يعاش بالظن في العلم الصديق هو ان يعتقد في الشيء انه كذا
والعشق هو ان يعتقد في الشيء انه كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون

لا يكون كذا لكن يكون من الاعتقاد يعتقد يمكن ان يزول
لا يزول يعتقد من حيث لا يمكن معه الزوال و اعتقاد في الشيء انه
كذا مع عدم اعتقاد آخر بالفعل او بالقوة او اخطر بالبال اعتقد
وهو ان يمكن ان لا يكون كذا و اعتقد في ذلك الشيء ليس كذا
وهذا جهل مضاد للعلم لا يشاركه لكن اعتقاد انه يمكن ان لا يكون
كذا اما ان يعتقد في الموجود كذا الذی من شأنه ان
لا يكون الا كذا او في الموجود كذا من شأنه ان لا يكون كذا
كل واحد من هذين ايضا ليس ظنا والاول منهما خاطئ
صادق من كل جهل مضاد واما الموجود كذا من شأنه ان
لا يكون كذا والاعتقاد فيه انه كذا مع الاعتقاد ان من شأنه
ان لا يكون انه كان لا يكون عند ما جاز لي بعد لكن الوجود قد
غلب او جاز في وقت آخر فهذا نوع من العلم ليس ظنا ولكنه
ان مع ما هو حسن كان بعض ما الشيء ما هو وان كان مع انه
ربما يحكم انه موجود ولم يخطر بالبال انه عسى ان لا يكون موجودا عنده
ما تعرضه موجودا في الحال ان يكون اعتقاد وجوده ضعيفا
موجودا كان وانما هو الظن الصادق المطلق الذی ليس فيه مركب
يحصل مضادا بل يحصل بسيطا ولا بد في كل ظن من جهل موضوعه في العلم
هو الضروری اما الضروری على الدوام فيكون العلم به على الدوام
او الضروری بالشرط فيكون العلم به بالشرط والظن موضوعه الحقيقي
الامور الممكنة المتغيرة التي لا تنضبط فيكون حال ان لا يجب
القياس الى الوجود حال الراي فيه بحسب القياس الى الحقيقة

اعتقاد آخر او هو ان من حيث لا يمكن زواله ان
كان يثبت معه انه يمكن زواله لم يمكن معا
معه فلا يصير حكما الزوال الا في ان يكون الاعتقاد
الاوسط الا ظني او وقع علة ان لا ينفي العلم مما يجب
والذی كالعلم اضاف من الاعتقاد الاعتقاد
بالشيء الذی هو مكون ضرورة انه كذا مع اعتقاد
انه لا يمكن ان لا يكون كذا صح صح صح صح صح

ليس صح

الى الشيء وقد يكون الظن المركب بالجهل المركب واعتقاده
في الامور الضرورية والاعتقادات المؤكدة ليس بحسب [illegible] موكد
الا انه يعتقد في الظن فيكون ظنه انه يشبه ان [illegible] باعتقاد ما هو داخل في
اعتقاد الظن احد الاعتقادات التي الوجود ومثاله انه موجود ولا يعتقد
معه انه لا يمكن ان لا يكون موجودا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد
فانه [illegible] المحصل ليس [illegible] والثاني الذي يسمى الظن الصادق المركب
بالجهل المركب والثالث الذي يسمى الظن الصادق المركب
بالجهل البسيط [illegible] كلها في [illegible] واحد وهو انه يعتقد في
الشيء انه كذا ويمكن ان [illegible] العقد انه لا يمكن كذا وذلك لان
الاول منها [illegible] جواز الاستحالة [illegible] ان
يعرض بعده امكان ان لا يكون الشيء انما ابتداء [illegible] في
العقد الاخر الذي معه واما الثاني فللعقد الاخر الذي معه هو
المحق [illegible] العقد الثالث المركب بالعقد الباطل ويقابل [illegible]
عقده صاحب عقد الاول [illegible] ذلك [illegible] انه لا يمكن ان لا يكون
ما اعتقد كونه [illegible] يمكن ان لا يكون ما اعتقد كونه واما
العقد الثالث [illegible] الاعتقاد المذكور يقارن [illegible] بالقوة او بالفعل كل
واحد من اقسام الظن قد يكتسب بتوسط نوع الظن كان العلم
بتوسط [illegible] الظن كان [illegible] العلم [illegible] الاوسط
الزام الاكثر [illegible] الى [illegible] والعلم
مخالف للظن [illegible] في الامور التي العلم [illegible]
قد يقع لا [illegible] الشيء [illegible] ولا [illegible] يمكن ان يكون [illegible]

قد يكتسب

الدوام

[illegible] العلم [illegible] وكذلك العلم [illegible] حتى [illegible] الى [illegible]
[illegible] بتلك المبادي المعدات [illegible] الى ذلك الذي هو — الظن
[illegible] لا يكون لا [illegible] تلك المعدات [illegible]
[illegible] الا [illegible] فيكون [illegible]
الا [illegible] الراي الثاني [illegible] الاول يكون
[illegible] موجود [illegible] هو موجود [illegible] هو موجود [illegible]
وظن [illegible] ذلك [illegible] انه موجود [illegible] — موجود
[illegible] موجود وعلى الاحوال كلها [illegible] العلم [illegible] الظن [illegible]
وان كان قد يقع في [illegible] احد ظن وعلم [illegible]
وعلم كما قد يقع [illegible] صادق كاذب [illegible] لا يمكن ان يكون [illegible]
انسان [illegible] احد ظن وعلم معا والظن صادق كاذب معا واما العلم والظن — وظن [illegible]
[illegible] الاعتقاد [illegible] ثابتا
[illegible] [illegible] اعتقاد
[illegible] ولهذا [illegible] الظن [illegible] اعتقاد [illegible] بالفعل او القوة
[illegible] والبعيدة وهو ان الشيء [illegible] عليه [illegible] ان
يجمع الشيء الواحد للانسان الواحد في وقت واحد [illegible]
[illegible] الشيء الواحد [illegible]
[illegible] وراي ان [illegible] زواله وراي ان لا [illegible] زواله واما الظن
الصادق الكاذب [illegible] الانسان الواحد [illegible] الظن [illegible]
[illegible] كاذب والظن [illegible] الذي [illegible] صادق [illegible]
لم [illegible] الامر [illegible] الصادق [illegible]

عن مظنون او الى الكاذب بل الصادق عن مظنون وليس الوجه
بعد الناس بعد نظر محكم مرة ويرى عن محكم اخرى فاذا تامل
الراي كونه عن محكم ولا تاما فهو علم واذا وقع الراي بسبب من الجهة
الثالثة فهو ظن يكون في السبب الواحد من جنس ظن في علم ولا ... بس
مثلا هو الظن ان القطر عن سبب ترك يصلح ويصدق في ذلك
يرى ان القطر ... كونه الظن ... الموضوع
واما الكلام في الذهن والصناعة والفهم والحكمة والذكاء والحدس فلكل
يكون اكثره اولى بعلوم اخرى من الطبيعيات والخلقيات الا انا نذكر
مما جاء ... من قوى النفس المتنبهة المستعدة لاكتساب
الحدود والاراء والفهم جودة تهيئ لهذه القوة لتصور ما يرد عليها من
غيرها والحدس جودة حركة لهذه القوة الى اقتناص الحد الاوسط
من تلقاء نفسها مثل ان يرى الانسان القمر وانه انما يضيء من جانبه
الذي يلي الشمس على اشكال مختلفة بحسب حركته فيحدس حدا اوسط
وهو ان سبب ضوئه من الشمس والذكاء جودة حدس من هذه
القوة يقع في زمان قصير غير مهل والفكر حركة ذهن الانسان الى المبادئ
للمطالب ليرجع منها الى المطالب والصناعة ملكة نفسانية تصدر عنها افعال
ارادية بغير روية نحو تمام مقصود والحكمة خروج نفس الانسان الى كمالها
الممكن لها في حدي الكمال العلم والعمل اما في جانب العلم فان يكون متصورا للموجودات
كما هي ومصدقا بالقضايا كما هي واما في جانب العمل فان يكون قد حصل
عنده الخلق الذي يسمى العدالة وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة
من جهة الاحاطة بالمعقولات النظرية والعملية وان لم يحصل خلق

ملكة م

يكون ؟

المقالة الرابعة من الجملة الخامسة في المنطق

وهي عشرة فصول فصل خاص في المطالب الع...
فصل في ان الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة فصل
في ان الحد لا يقتنص بالقسمة والاستقراء وان الحد لا ... في
الابواب وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتبيينه بعض
بعض البراهين على الحدود وكيف الحال في توسط الحدود وتوسط
اصناف العلل فصل في تحصيل حال اصناف العلل في
الحدود والبراهين ... الوقوف على مشاركة ما بين البرهان والحد
فصل في الاشارة الى اكتساب الحد بطريق التركيب
فصل في ان طريق القسمة نافعة في الحدود وكيفية ذلك
والتحصيل بطريق التركيب وما هو جزء الموضوع في تفصيل الاسم المشترك
فصل في الانتفاع بقسمة الكل الى اجزاء وقيام الكل في توسيط
العلل المتعاكسة وغير المتعاكسة وتحصيل حال تقسيمه فصل في تحقيق
ما اورده المعلم الاول في معنى توسط العلل مجادلة كلامه في تتبع
فصل في خاتمة البرهان فصل في المطالب
والمطلوبات في الطلب مساوقة ... الطلب ... والمطالب
الطلب والمطالب اركان الكثرة ... الكم والكيف
وغير ذلك ... في هذا الموضع اربعة اثنان
... الى ... الاطلاق الثالث ...
الشيء ... من ... جزء ...
من مطلق ... مطلب ... وفصل ... مطلب ... واما

فصل في مشاركة اجزاء الحدود واجزاء بعض ...

يطلب لا لأي من السوانح المطلب الأول مطلب [illegible] أما أن يطلب
فيه الحكم بوجود شيء موضوع أو عدمه في الإطلاق أو فيه الحكم بوجوده أو
لا وجوده بحال وكل ذلك إما أن يتعدى فيه طلب فيه الحكم إلى طلب علة
الوجود أو لا يتعدى والأول أن يكون القياس [illegible] اليقيني اللمي
استثنائيا مقتبسا في الربط وأما سائر ذلك فلا حاجة إلى أن يكون العلة
فيه حدا وسطا وأما مطلب ما فإن جميع المطالب المتقدمة [illegible] من
مطلب الهل [illegible] أو اعلم أن الشيء موجود فطلب ما ذلك
الشيء الموجود بعد علم أنه مطلب ما الذي يحسب الذات فهو بعد مطلب
الهل بالعرض لكنه قد يسبق حينئذ مطلب ما يعني الاسم فإذا أخطر
ثم أعطي مطلب من الصحيح الحال بمعنى مطلب ما بحسب الذات [illegible]
المطلب هو مطلب الهل لأنه [illegible] الوجوه [illegible] يطلب — المركب
بالحد الأكبر والحد الأوسط وذلك لأن الموضوع في المطلوب بالهل
المركب يحتاج أن يكون متعقل الماهية والهوية [illegible] كل علم [illegible]
عوارضه الذاتية في العلم فإذا طلب وجود العارض له أو لا وجوده
بالهل المركب في القياس أي ذلك الموضوع [illegible]
المحمول الخارج عن الهل المركب البسيط القياس إلى [illegible] وذلك
لأن البرهان لا يبحث عن الأحوال الأعراض الذاتية للموضوعات
وتلك الموضوعات الأعراض [illegible] توجد إلا في تلك الموضوعات
[illegible] أن يكون لها وجود في تلك [illegible]
في جملة [illegible] الوجودات
فكون البحث [illegible] الموضوع [illegible]

بحالة وجه من الوجوه عن شيئها مطلقا كالبحث عن جملة المتساوي
دارس — الأضلاع للمثلث والمعمول في خط طرفاه مركزا [illegible]
بالقاطع وهو يبحث عن جملة في نفسه فلذلك نعلم أن له
إمكان وجود وإذا صح [illegible] يطلب له الماهية وإن
يطلبها بحسب الذات ومن ذلك لا يكون [illegible]
الأبحث الاسم لا بحسب الذات [illegible] فوق
وصح بحث المطلب بحسب الذات لهذه العوارض [illegible]
بحث — وإن كان لا مانع أن يكون [illegible] في جواب ما بحسب الاسم من الاشتغال
بالهل كما قد استدل فطلب ما بحسب الذات [illegible]
الهوية أما الحد الأوسط فهو العلة [illegible] مطلب لم بعد الهل
[illegible] أحدهما بالقوة والآخر بالفعل أما بالقوة فلأن مطلب الهل
في [illegible] يطلب ما هو مشكوك فيه [illegible] مطلب الهل أنه
يطلب بالقوة [illegible] حدا أوسط [illegible] سؤال لم [illegible]
[illegible] فإنما يطلب [illegible] العلة [illegible] فإذا
أعطي الهل [illegible] مطلب [illegible]
[illegible] يطلب [illegible] القياس [illegible]
وهو الحد الأوسط [illegible]
الأوسط الذي هو علة الأمر في نفسه [illegible] الحد الأوسط
الذي يطلب بالقوة أولا أنه موجود [illegible] الأمر الحق
هو كذا [illegible] الآن بالفعل [illegible] هو الآن فيكون
البحث [illegible] هو الحد الأوسط بالقوة [illegible]

طلب لم بالقياس الى النتيجة ويكون بالفعل وطلب لما بالقياس
الى الحد الاوسط ويكون بالقوة واما طلب ما الحد الاوسط بالفعل
فذلك ظاهر انه بين ان كان مجهولا معقول المعلم الاول
الموجود بالجزء يعني الموجود بسببا والموجود بالكل يعني
الموجود على الاطلاق والموجود بسببا اما ان يكون جوهرا او لا يكون
او عرضا اما او عرضا حاجيا مما يقول المعلم الاول [illegible]
بالموجود على الاطلاق الشيء المطلوب هل هو موجود هل هو لا
هل الملك موجود وهل الاله فهذا انما بحث عن وجود نفس
الموضوع واما هل الملك كذا او هل الاله بسبب كذا فانه
انما بحث عن وجود عارض ما او لاحق به اما هو الموجود بسببا
فقد بان ان المطالب بالقوة ترجع الى هل الشيء والى لم الشيء
وان مطلب لم بحث عن الشيء يوجد له بالقوة بمعنى الاوسط
ولكن من الناس من ظن ان هذا منعكس وان ليس في البراهين
هو بحث لم الا وهو بحث لما بالقوة ولا بحث لما الا وهو
بحث لم وتعدى هذا الى ان ظن ان لا اوسط في البراهين
الحدود وكل ذلك باطل فانه ليس كل بحث عن ما هو بحث عن الاوسط
والذي ليس البحث عما هو الاوسط هو البحث عما به احد الحدين الاخر
حتى يكون الجواب به حدا او لا يكون بل علة موجبة فهو حد او جنس او فصل
او مادة او صورة او غير العلل الموجبة لا موجبة لانفسها ولا [illegible]
ما يعني الجواب بها لا صورة ولا مادة وكثيرا ما يحد من الاوساط
في البراهين بالعلل [illegible] ولا صورة ولا [illegible] الى الحد به بسببا [illegible]

[illegible]

ليس في شيء من الجنس المتوسط يوجد وجود الجنس الاعلى في
النوع الاخير [illegible] في كل ما يحمل عليه الجنس الاعلى المتوسط
وان لم يكن علة ان ذلك الشيء نوع الجنس المتوسط لكان
العلة ولنسم حدا الاكبر ولا صورة ولا مادة ولا القوة توجب
الحاد عن علة كالحلف اوسعها وكثير من الخواص [illegible] حاجة — علة لكثير من الخواص صح
عنها [illegible] لها ولا [illegible] ولا حاجة فان كون المثلث يحيط بكون
خطه الخارج عنه على صفة مذكورة يوجب كون زواياه
مساوية لقائمتين من غير ان يكون خطه تلك الصفة جنسا او فصلا
داخلا في الذات لكون زواياه مساوية لقائمتين لا مادة ولا
صورة ولذلك كثير من الاوساط البرهانية ليست حدودا ولا
علل داخلة في جوهر الشيء بل علل فاعلة وموجبة وكذا الحكم في
الاربعة الوسط للكسوف وكذا في شابه [illegible] قد يجعل
حدا اوسطا في اسباب الاجزاء الحسية واركان قد يجوز ان يجعل
به العلل الموجبة فصولا ترجيحا على انها اجزاء فصول لا يحمل
تحمل الفصول المقولة مثل كان القدم [illegible]
ولا ان [illegible] في الفصول [illegible] اجزاء فصول مقومة — الحمل
للذات في [illegible] الفصول بل اجزاء فصول [illegible] العلل
الفاعلة هي علل الوجود وليست علل الماهية واجزاء الحدود واحيانا
كانت او فصولا حقيقة او اجزاء فصول هي التي تكون علل الماهية واما
علل الوجود فهي الفواعل والغايات في الحدود بل [illegible]
الرسوم الغالية مقام الحدود ولو كانت جميع العلل الموجبة

ليست علل الماهية ولكنه لانه علل الوجود صح

للوجود حمل في الحدود ولكنا نعلم حدود كل محدب ومحدب
كل محدب من حده فان حد يكون من الحدود والوسطى في البراهين
ما هي علل موجبة لا مولية لتلك الحدود اجزاء من تلك الامور
فان ليس كل حد اوسط حدا او جزء حد وان كان قد يكون من
الحدود الوسطى في البراهين ما هي علل موجبة لا مولية لتلك الحدود
امورا من تلك الامور فان ليس كل حد اوسط حدا او جزء
حد الامر الاكبر قد يكون الحدود حدود ذوا وسطى اجزاء الا اللهم الا
ان يكون يعني الحد الحد او الرسم معا فيكون العلل الموجبة ليس خاصة
على الاطلاق مخصصة بها جاء حمل في الرسوم واما اذا كان الحد
الاوسط احص من الاكبر لم يلزم من هذا العكس اما لم يجز ان يقول
ان الحد الاوسط يكون هناك حد الاصغر فنفهم انه لا اخر
ولو كانت الحدود هي الحدود والوسطى لا غير لكان يكون
ادراك الاشياء سهلا وذلك لان من البين ان يطلب وجود
محمول لموضوع ولا نعلم ما الذي نعلم من نعطه فان كان له
حد فاولى ما علمنا ان نعلم حده والا فرسمه فقط فكنا نفعل ذلك
لا نحتاج ان نشتغل في ان نعلم وجوده للاصغر فان كنا نفهم
حد المساواة للاكبر ونضيفه الى الاصغر هو المطلب فنقوم
للاوسط من نفسه وكنا نعلم حد المضلعات ونضيفه الى المثلث
مساوي الاضلاع على البساط فنرجع لنا معرفة المساواة فيهما
وقد يعرض في هذا ان نفتقر الى ان نحتاج الى اوساط اخرى من ورتبة
اذا اعطيناها واحدا ما علمنا ان المثلث مساو فكون

ما نقول لزم

امرام

المساواة

وتكون قد علمنا حد التساوي وحد المتساوي وحد المثلث
وذلك لم نستغن عنها بها فهذه اجاوبل من جنس الزخارف
التي كانت وموالها التنوية باسم البرهان وانه الشيء الذي من الحد
لا غير وكثير من هو لاء يدعي حقيقة كلامه انه البرهان في وجود
الحد للمحدود فيكون الاوسط مما يأتي به كالحد للاكبر ويكون
الذي بعينه هو وجود الاكبر للاصغر ولا يكون الاكبر الا عرضا
للاصغر غير حد فيكون بين غير الحد وعنده انه من الحد في
انه هاهنا شيئا الحد بعلة وحقيقة وفهوانه لا يمكن في الحقيقة
حد اكبر له حدا او رسم الاوسط الحد والرسم بالقوة او بالفعل
فانه لم يمكن حد الشيء او رسمه موجبا للشيء فليس هو مطلوب
وما لم يكن مسلوبا فليس هو بمطلوب لكنه ليس ذلك على انه
الحد الاوسط الكافي الذي لا حاجة الى غيره فانه حق على
المسلمين ان حد الانسان هو كون النفس على نسبة عددية كذا
وانه احسن هذا حدا اوسطا اي ان النفس معه فيكون الشيء
الذي هو بعينه مقصد الانسان هو بعينه حدا اوسطا لكنه ليس
بحد وذلك ان يكون هو الاوسط وانه لا يكون البرهان
الا من هو الاوسط فانه لو كان معلوما ان هو النفس موجود
لها هو الحد لكان لا يشك في انها موجودة لها الا ان ذلك يمكن
اكثر الامر في نفس على حمل الحد كما يشك على حمل الحدود فلا يقع
موسط الحد بل يحتاج الى توسط امور اخرى لا محالة
موسطها الى ان يحتاج وجود الحد في انها الى ان يحتاج الحد

فوة به
اى عرفه

ثم ا ر

التي يدل عليها اسم المحدود ولكن تلك الوسائط تكون امورا
غير الحد والمحدود وليست ترى برهانا فقط ويسقط فيه حد حقيقي
للاكبر الا انه مستحيل المحدود ومثله الاصغر ولو كان الشيء الذي
هو به اعطاء معنى الذي الاوسط الحد اكثر من الحد الذي يخاطب به الاصغر
ولو كان البرهان موجودا اعطى العنصر الذي هو الاوسط الحد الاكبر
برهانا فليس الا تلك الاشياء وجود حد الحد الاكبر له صورته جاهزة
ووجود حد للشيء بحد الاكبر حتى ويمكن اخذ مثال هذه الاشياء
وذلك انه يوجد الحد الاوسط حدا للاصغر ومن هذا الحرى ذلك
في المسلم ولو شاء ان يبين ابدا ان يكون بمحصوله الذي لا يكون
تحت الظنون لعلة ما الحد يعسر علمه ان لم يؤخذ كيف
يرجع مطلوب مجهول لان الاوسط احق بخفاء من ان يخفى
ولا نعتبر بامثال هذه الاقاويل المقنعة ونرجع الى ترتيب
التعليم الاول ولان العلل الذاتية للمحدود داخلة في الحد
لانها مقومة لذات الشيء فهي داخلة في البرهان لانها حدود البعض
اما ان يكون كل منهما البحث عنه هو بحث بوجه ما عن هو بعينه
الوجه الذي ذكرناه اولا واذا اخذنا في الحد الاوسط حد الحد
الاكبر وكان يتبين الوجود للموضوع فقد رجعنا اذ ذلك على
على السبب واذا اوردنا الحد الاوسط الذي هو العلة الذاتية
او الاولى فقد حددنا مثاله ان لم كان كسوف القمر
فيقال لان الارض توسطت بينه وبين الشمس فحجب الضوء وكلما
كان كذلك فان القمر ينكسف والحد الاوسط هو ههنا الكسوف

اي العلة القريبة
الشمس

الكسوف لان حد كسوف القمر هو انمحاء الضوء عنه لتوسط
الارض بينه وبين معطي الضوء اعني الشمس وكذلك اذا قيل لم يحدث
هذه النغمة مع هذه النغمة قيل لان بينهما نسبة عددية التفاوت
فيها بالقوة او بالفعل مثل احد العددين بهذه النسبة هو الاتفاق
التي في النغم لان الاتفاق في النغم ائتلاف صوتين عند الحس بسبب
عددية هذه الحدة هي الاوسط او من جميع الحد فيها وجوه ايضا في
البرهان البحث عن لم يطلب الاوسط الا ترى انا لو كنا
لسنا نعلم حقيقة انكساف القمر بتوسط الارض ثم لو شاهدناه
حسية فكيف البرهان الا كلما لكان يختفي
لم يرتفع مطلقا اذ كنا وجدنا علة الكسوف فلذلك اذا لم يخفه
من ذلك الوجه فيحق ان يطلب ما هو العلة التي هو المطلوب
ما اللم هو الذي يطلب في وقت ما منه ذلك في الشيء وان طلبنا
برهانا فقد اعطينا حدا واذا كان هذا هكذا فما يطلب من ذلك
طلب اللم وهو طلب البرهان وطلب الماهية وهو طلب الحد
ان البرهان والحد قد يعطيان علم شيء واحد من جهة واحدة
واما اذا اعطينا برهانا فقد اعطينا حدا وليس كذلك من وجه
او لما ان كل حد هو لحال المحدود وليس كل برهان هو حدا
فيشبه ان يكون ليس اعطاء برهان المرء اعطاء الحد المحدود ولعله
فان البرهان يعطي لنا عرضا واحيانا علة واحيانا جزءا والحد
يعطي من الاسباب المقومة والعرض الذاتي جزءا داخلا في
حد الشيء فليس اذن يعطيه البرهان من حيث يعطيه الحد مثال ان

البرهان انما يعطي اللمية وانما هو مساو للعلة وذلك
المعنى خارج عن حد المعلول ولا يعطي البرهان البتة لا حدا للمعلول صح
ولا انه حد المحمول بل يوجب المحمول للموضوع او يسلبه عن الشيء
فاذا استعمل لم يجد البرهان اذا اعطاك محمولا ذاتيا
او عرضيا لكان ليس يعطيك من وجوده للموضوع اعطاك
كونه ذاتيا او عرضيا على كونه حدا او ليس اذا اعطيت حدا فقد
اعطيت برهانا وذلك لانا اذا اعطينا حدا فلم نوجب شيئا على
شيء لم نستلزم شيئا عن حد اوسط ولم نعلم حال المحدود في
المعنى الذي يخلف البرهان عليه فليس يعطي الحد ما يعطيه
برهان اذ كان انما يوجب شيئا لما حده وذلك لا برهان فيها والحد
ملك المقدمات اما عليها لا انها بسائط والبسائط لا حد
ولا برهان عليها والمقدمات فيها غير برهان ولو كان الحد برهانا
لم يكن اعطاء الحد متوقفا على اعطاء البرهان لو كان على كل شيء برهان
لما كان على شيء برهان ان نعلم ان الحد شيء غير البرهان وانه ليس كل محدود ليس ح
مبرهنا وكل مبرهن محدودا ومبرهنا واذا كان الحد شيئا غير البرهان
فليس الذي يعطي البرهان الا ما يقصد به غير الحد بما هو غير الحد اذ كان
البرهان غير الحد لكنه يفيد البرهان ما هو برهان للذات كما يفيد
غير الذي يفيده الحد بما هو حد للذات وان لكان البرهان لا يحتاج
اليه بل يبرهن لكشف به اوجب للذات تصورا وذلك اساسا حافظ
يوجب للذات تصديقا ساذجا حافظا اما انه التصديق لا يكون
الا بالتصور لا على انه ذلك التصور من جهة البرهان بل التصديق هو الذي

في بعض النسخ كثير من الاصحاب ان شارك الحد البرهان في المادة لكن ليس ذلك دائما ... ح

يحد او الحد لا يحتاج البرهان

تسلم ح

الذي هو حد البرهان والحد يقتضبه اقتضابا ويضعه وضعا
والبرهان يؤلف العلة فيسوق الى الغرض ... الغرض
والحد يعطي الامور الداخلة في جوهر الشيء مجتمعة مساوية لذاته
في المعنى في الانعكاس عليه معا وتلك الامور تقدمه بعضها محدود
والبرهان يعطي عوارضها خارجة عن الماهية والحد لا يعطي
اجزاء حده ... بالتفصيل ... بعضها ... والبرهان
يعطي العرض اجزاء ... لا ما بالفعل ... والبرهان على الشيء
اولا لا يكون برهانا على غيره ما ساوى الحد للشيء لا يكون لغيره ولا يكون
منه اول وثان اذ كان حد الاعم يحمل على الاخص فليس على
انه حد الاخص واما البرهان فقد ينتقل الى الاخص فيكون برهانا
على الاخص والبرهان غير محصور في الحد ولا الحد في البرهان والبرهان
محصور في البرهان مثل انحصار البرهان على مساوي ...
كما انه ... البرهان على ... من الحد والبرهان كما ان
لا ليس يحمل احدهما على الآخر بوجه

ونقول ان الحد ليس يكتسب

انه برهان بحد اوسط على ان يكون الحد ... حد الاصغر ... الاكبر
والحد حد الاكبر ولو كان ذلك ... لم يكن ... حد وسط
ولما كان الاكبر يجب ان يكون منعكسا على الاصغر حتى ان يكون
منعكسا على الاوسط وان يكون الاوسط منعكسا عليهما لا الاوسط
لا يجب ... الحواس ما حيث مقدمة ... مساو واما ... واما
حد ولسمي جميع هذه في هذا الموضع من التعليم الاول ...

تعدد ما بالفعل ح

لما ان

خواص ما بما هو اعم من الشيء فلا يصلح ان يكون حدا وسطا [illegible]
وبين حده واما الخاصة والفصل فلا يصلح ايضا ان يكون حدا اوسط
فانك اذا قلت كل ج ب وكل ب هو كذا وكذا من طريق
ما هو اي محدود بكذا وكذا فانه يجب ان يكون ج هو كذا وكذا
من طريق ما هو اي محدود بكذا وكذا من طريق ما هو [illegible] وذلك ان [illegible]
ما هو حد الخاصة او حد الفصل هو حد للنوع ايضا وسواء اثبت
ذلك بان كل ب كل ما هو موصوف ب ب او عنيت كل ب
من حيث هو ب فانه [illegible] الحد الاول
فلا يجوز ان يكون الحد [illegible] من انواع مختلفة [illegible]
الامور التي هي انواع مختلفة حدها واحدا ان يكون كلها محدودة بذلك
فالاكبر [illegible] الاوسط الذي هو [illegible] وهو فصل او خاصة او غير
وهو وحده محدود به واما على سبيل الوجه الثاني وذلك انا نعني
ان كل ب من حيث هو ب هو كذا وكذا [illegible]
القول [illegible] الاوسط [illegible]
هذا القول [illegible] ان يكون [illegible] من حيث هو ب
هو حد ج وهو غير حده [illegible] الخاصة والفصل
كما [illegible] على النوع ويحمل على النوع حدهما فانهما يحمل لا من طريق
انه حد للنوع او حدهما او احدهما حد النوع ولكن من طريق انه
موجود للنوع [illegible] ان يكون هذا الشيء موجودا للشيء من غير ان يكون
هذا [illegible] لا يكون حدها واحدا ان حد طبيعة النوع وحد طبيعة فصله
وحد طبيعة خاصته [illegible] فحد فصله جزء من حده وحد خاصته ماخوذ

ما هو خارج حده والعرض او العرضي فانه ليس يمكن ان يكون الحد
الاوسط خاصة او فصلا من هذا الوجه [illegible]
من [illegible] ان مثل هذا الاوسط اما ان لا يعد الحد وان
فلا يكون الاكبر [illegible] اما ان يقول مثلا كل ضاحك
او ناطق فهو حيوان ناطق مائت [illegible] ان كل انسان
من غير زيادة [illegible] يكون حمل الحد على موضوع
ليس اخص من حمله على الحد الاوسط [illegible] ما كان [illegible]
نعلم ان الضاحك حيوان ناطق مائت لا ما نعلم ان الانسان [illegible]
حال الفصل ان حمل حد النوع عليه [illegible] ان يكون اخص من حمله على
النوع [illegible] فانما يقول كل ضاحك
او ناطق فهو محدود [illegible] حيوان ناطق مائت ان هذه الجملة
فيكون هذه المقدمة كاذبة لان معنى قولك كل ضاحك او كل ناطق
[illegible] احدهما ان كل ضاحك من جهة ما هو ضاحك
او كل ناطق من جهة ما هو ناطق والاخر كل شيء [illegible] للضاحك او كل
شيء يوضع للناطق [illegible] ذات الضاحك او ذات الناطق وكلا
الوجهين [illegible] كل ضاحك او كل ناطق [illegible] حدا
للضاحك من جهة ما هو ضاحك [illegible] الناطق من جهة
ما هو ناطق [illegible]
على الناطق هو الانسان [illegible] ليس يصح [illegible] هو ضاحك او ناطق
فيحمل عليه [illegible] واما الوجه الثاني [illegible] اعني ان كل
ما هو موضوع للضاحك [illegible] الناطق [illegible]

حيوان ناطق [illegible]

ناطق [illegible]

الانسان ليس الذي الذهن عاقل كان هو ابتداء لم يحتج الى حال الكبرى
من الكبرى المحصورة بتميز اذا كان ذلك شيئا وان لم يصر الذهن الى الاشارة
الى كل واحد واحد كذا ساوا ان لم العقل مستانفه تلك لم يمكن الكبرى
مسلمة فقد بان ان الحد الاوسط في القياس المنتج للحد لا يكون جامعا
ولا فصلا ولا زائدا من ان يكون لا محالة ان يكون حدا آخر اما ان الحد
الحقيقي للشيء الواحد لا يكون الا واحدا فذلك ظاهر اذا عرفنا الحد
الحقيقي وعرفنا انه مشتمل للذات التي هو جنس احد مما حده يحتمل
والانعكاس والتمام جميعه استيفاء كل معنى الى لذاته حتى
حتى يساويه ويكون صورة معقولة مساوية لصورة الموجود ومعلوم ان
مثل هذا الحد لا يكون للذات الواحدة الا واحدا او لو كان له حد
وللحد ثان مشتمل على صفات خارجة عن اشتمال الحد الاول
لما كان الحد الاول حدا تاما وبالمعنى ذات الشيء ولا حد اجتمعا
الحدود يكون كثيرا اما واحد والمستوعب انه الربط والضرورة الجنس
والفصول المستورة حتى او حصل الصور وصور او كانت متغايرة
لكان التناهي ثم الحد الحقيقي ليس هو الحد لكن ان يكون للشيء اسمان
مثلا ان الحد الانسان انه حيوان ذو رجلين مشاء واخرى ان
الانسان حيوان ناطق وان العقل عند حركة ... او الغضب
عند ... والغضب ... ولم ... سهوة حركة
الاستعمال ... كذا ... او حصل ... حد او
والآخر حدا آخر كان ... الا انه ... شيئان
احدهما المكتسب المحصول لا يكون حدا اما ... مضادا ... جهة

ظاهر لك / ان

استيفاء / ان

هناك هو

حد تام والثاني هو الاوسط لا يخرج من ان يكون حدا على الاصغر
حملا بشرط حده انه حده والاكبر كذلك في حمله عليه او يكون
احدهما حملا فقط ولم يقل انه حد لما حمل عليه مثلا ان
حد لشيء وليس حد لي ما حد لي ان الحد حد خرج عن صوات
التعريف من وجوه وذلك لا يكون حدا لموضوع
ومنعكس ... واما ان يكون ... حد ... ولا انه حد ...
... آخر واما ان يكون الحد ... الا ... القياس
لكن لا يكون ان يكون ... ذلك ... القياس الاول
الى حد ... يكون حدا اوسط وكان لا يزال يكون من كل حد
حد فيكون للشيء حدود ... لا يمكن ان يكون الحدين ...
هو آخر ... او ... ذلك ... الاوساط
فيكون حده ... هذا ... ان الحد
ان اخذ الحد الاوسط حدا للاصغر واخذ الاكبر حدا للاوسط
يكون ... حد ... الطرف ... هو
الشيء حد للشيء او حد لحده ولا يتبين انه حد لحده او يكون
حد للشيء ... آخر ... عن ... التعريف
... انه حد ... حد ... هو ... كل
حد ... ان آخر ... لم ... حدا
لي ... حد ... حده محمول
... العقل ... محمول على ... ليس ...
للنوع ولا ... القياس ... لم ... آخر حد ... فانه

لما

حد هو

فإنه ليس إذا علم أن الموجود لحدث يجب أن يكون محدث
فليس كل لازم محمول وأي هذا عارض في آخر الأمر
كالمسطح من جهة هذا الشأن أن أخذ فيكون سيافقد
وضع وضعا من عرض ان ينتج فإنه ليس يجب أن من وسط الحد للحد
صادر على المطلوب الأول وهو لا يشعر كمن يقول إن النفس
محرك لذاته لو كان من أجل أن يقول كل ما هو عدد محرك لذاته
فهو استكمال جسم طبيعي آلي وليس يجب أن من شيء بحمل الموضع
فقط المحمول من مثل أن الأكثر حدًا لا يصير فيكون كما يقول
الشيء الذي هو جنس وحقيقة حده أنه عدد محرك لذاته حده وحقيقته
أنه استكمال جسم طبيعي آلي وهذا الشيء هو بعض المطلوب حده
فلو كان مثلا أن الشيء الذي حده أنه عدد محرك لذاته المعلوم
بالعقل أن النفس هو الذي هو المطلوب حده هو استكمال الجسم الطبيعي
الآلي لا كان يطلب به أوليس يجب أن يكون عدد ما يكون الأوسط
غير حد لا يصير لأن الأصغر حتى لا يكون نفس الأوسط
وحقيقته في شيء آخر يحمل هو عليه وإنما الحد وهو نفس الشيء الذي يحمل
له الحد فهكذا الحد أن يعم هذا الموضوع ويعود الأمر في الحد إلى
من يطلب من الحد والحد وبعد يطلب متوسطا الشيء وحقيقته — متوسطا
دائرة وهذا يخرج أن لا متوسط بين الحد والمحدود وقد لا يكون المتوسطات
من أمور وأسباب للشيء حقائق تلك الأمور لا ما الوجود على
ما بيناه في موضع آخر من أبواب القسمة لا يثبت الحد أن
أخذ حد أن لا فإنه ليس القسمة بالشركة وصحابة العلم المعدوم لأنه

لأنه ليس توضيح في المعدوم وجود شيء من الأمر فقط — في القسمة
إنما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا ولا يلزم من ذلك
أن يوضع أحد الأقسام بالضرورة إلا أن يصادر عليه ويوضع
مسلما كان لم يكن فإنه ليس فيه أشبه الأشياء بالأوائل
من جهة ذلك لأنه إذا كان مشكلا عندنا من كل حيث موضع
كالموضع موضوعا ما لا تلك لأنه كل حيث وكل آخذ ما أخذ
شيء أن كل آت ما يسقط مقبول لا يأتي وآت
وآت وفي الموجودات التي في رسم لم يقل كل آت
معقول الكامل إذا أراد أن لا تقبيل إلا الضرورة أن يكون
ليس آت وآت مع عطل في الحد فإن كشف أن آت وآت من جهة
كما هو آتيت لم يلزم أن يكون كل آت معتبر ما لم يشاهد ولم يعقد
خلاف ما شوهد وعقد وبقي أنما الذي هو بعض الأمر
وهو آت وآت وآت الذي تشارك فيه لمخالف وإن أخذ
في الأشياء أن حد الشيء هو حتى ليس حد في حد جمل عليه — الأصم
ت بعد صادر على المطلوب وأخذ أن آت في ما أن آت
لسان حيث وهذا يجمع وكان ليس هذا الاستقراء لا يصح المطلوب
ولا توجبه لأنه أوضح على المطلوب الأول فلذلك القسمة وعلى
هذا الحد أن يعم هذا الموضوع وأراد قسم العام وقال الإنسان
إما حيوان أو غير حيوان من جسم غير ذي نفس ثم يضع أنه حيوان
يقول والحيوان إما ماشي وإما سابح وإما زاحف وإما طائر
فيضع مسلما أنه ماشي ثم يقول إن الإنسان حيوان ماشي كان أخذ

في انتاج الحد من وجه لكنه يوجد فيه احد ما انه لما لم يعين له
بالقسمة احد الطرفين بل صنعه مصادرة ونقلها والثاني انه جمع
معرفات وهو انه يقع من الحمل وجوه اخر بما انه يمكن ان يصدق
القول معرفا ويكون مجمعا والثالث انه يمكن ان لا يجمع
معرفات بل تسوية واحدة بالذات وان يكون انتاج
ينافي قسمين الثالث انه يمكن ان لا يكون الجمع واعطاء الترتيب (بار ير جو)
المحمود الذي تحت ان يراعى في الحد فيحتاج الى الفصول
ان العدم وانها تحت ان يوجد وذلك اذا جمع على حصول
بعده علة وجوه تشعب اليها الوجه الثالث وهو الخطاء في جمع المعرف
وهذه الوجوه التي يومى عنها وقوع القسمة الذاتيات وبالاولية
في القسمة فانه انما يعلم الى الشيء لا انه هو لا يحمل في اخص
منه الآلة مع ذلك لا يكون فيه قياس على الحد كما عرفته
فدعها بالمسيرة الاحلال في انتاج الحد من وجه انه جمع بعض
ولم يدل على انه حد ما ليس كل مجمع والاسباب علة الصواب
في التركيب حد او ما نقص شيء من الواجب او زاد عليه انه
بغير او بعدا لا تقع في القسمة طفرة او يخلط بالذاتيات
الى شيء خارج من الجوهر لان القسمة قد تقع فيها جميع ذلك مثلا
بان يدخل الضحاك وعرض الاطعار او منتصب القامة
فيها فانه يكلف انه في نوع الاختيار رغم انه بعد جاور معنى
القسمة وان يعدي القسمة الى القياس بان يقسم انه يستثنى نقيض
قسم او اقسام واتبع واحدا منها الى في الاقسام اجمع اجزاء

(تخلطته اذا تجاوز [illegible] / من [illegible] القياس / [illegible])

اجزاء الحد ويعدي بها القياس اليه الى قياس بان جمع
محمولات جوهرية مفردة حتى حصل منها مساو ولعني مع جملة
هذه المحمولات قول مفصل دال على الماهية مساو وكل ما كان
كذلك فهو حد فهذا احد ما يعمل به ثناء على ان انتاج الحد
وقياس معها اما القياس الاول فلانه لحقيقة ليس قياس
لان اجزاء الحد من بعضها المحدود واذا كان حصل واحد الوهم
محال وكانت الحاجة الى الحد بحده فان اجزاء ذلك المحمول
منه المحمول فلا يحتاج الى بيان فان ظن ظان انها يحتاج الى بيان
فليس بانها رفع سائر الاقسام فان انما بيانها ايضا من رفع
سائر الاقسام او مساوية في الخفاء فان الناطق اشمل للانسان
اذا عرف ما الناطق من الحيوان الغير الناطق والاستثناء
يحتاج الى ان يكون شيء من القسمة ليس مثلها او اخفى منها واما
في القياس الثاني فلم يعمل الله شيئا وذلك لان طلبنا ان الحيوان
الناطق المائت حد للانسان وطلبنا ان الحيوان الناطق المائت
قول مفصل مساو للانسان دال على ماهيته غير محصل في الخفاء والوضوح
ولو كنا نعرف ان الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساو
دال على ماهيته لما كنا نطلب حد الانسان انه بل انما نطلب ان القول
المفصل الذي هو بهذه الحال فاخذنا القول بهذه الحال حدا
اوسط هو مصادرة من وجه على المطلوب الاول بانه ودون الفصل الاخر
ان يوسط حد اليه حد في القياس فلا يكون في مواضع اخرى
مصادرة على المطلوب الاول واذا كان الفصل من الاحكام

(للانسان ثم)

(بان / تسلم بالحمل حدا اوسط / هو مصادرة)

([illegible])

في هذا الموضع فالفصل هو المطلوب والحي فإذا ليس يتوسط
حد الشيء مصادرة على المطلوب الأول هذا ليس مصادرة بالفعل لكن
لما كان حد هذا الوسط في المواضع التي يحتاج فيها أن يكون
توسط الحد الأكبر فهو مصادرة على المطلوب الأول بالقوة في ذلك
الموضع على أنه إذا أخذ حد الحد كان الأوسط كالحيوان
الحي الناطق المائت أمرا موجودا للإنسان مساويا ماله لما ليس
وهو المطلوب من أن يأخذ حد الحد فإن هاهنا سؤالا وهو أن
صاحب الصناعة يجب أن يكون عنده قانون في معرفة الحد الصحيح
والحد الغير الصحيح كما يجب أن يكون عنده قانون في معرفة
القياس الصحيح والغير الصحيح وكما أنه لا يجب أن يكون القياس
بغير قياس فإنا مع ذلك نرى أنه حد قياس وإن القول
الذي يظهر به صحة القانون القياسي وإنه صحيح الأغلاط المناكر
المغالطين لم يحتمل هو أيضا القياس فكذلك الحد ويجب أن الحد
على ذلك القانون لا يستعمل فيه ذلك القانون بالفعل وبالجملة
كما أن القياس يحتاج فيه لقياس فقط ولا يحتاج إلى قياس بل يقول
وكل قول يدعي أنه كذا وكذا فهو قياس كذلك الحد والحد
أن يحد فقط ولا يحد في الحد بأن يقول كل قول هو
كذا وكذا فهو حد بل يجب أن يكون حد قانونا كالقياس
وما الحد أولا كان الذي ينكر أن كذا وكذا هو الأوسط هو
شيء كله برهان وتكلف أن يدل على أنه برهان بأنه حد البرهان
يكون لا أنه يقول لو سلمت أنه هو أحد البراهين وإنه إن كان حد البرهان

علاان هو السان

والقياس لها

مع

البرهان فهو موجود بهذا القول لكنك إن سلمت أن هذا القول برهان
فإذا ليس أن تسلم أن هذا القول برهان فكيف تسلم أن هذا القول
حد البرهان لكنك حال من يدرك الحد فإنه إنما يقول إني لو سلمت أن
هذا موجود للحد أو له وإن كان حد الحد فهو موجود لهذا الشيء لكنك
لم تسلم أنه حد وأن ذلك الشيء حده فإنما جاء الحد على مثال الشيء ذو
البرهان على أنه الشيء للشيء وأنه الشيء غير مباينة خارج
عنهما لا سعة في سعيها أن يحمل للشيء كما علمت في مطلب البرهان

فصل في أن الحد لا يقتنص بالقسمة ولا بالاستقراء
وتأكيد الأمر في هذه الأبواب وفي مناسبة بعض
البراهين مع الحدود وتبيين مشاركة بعض البراهين للحدود

وليس لقائل أن يقول إن حد الشيء يستنبط بالقياس الشرطي من حد
ضده لأن حد ضده حد ضده مثلا أنا إذا علمنا أن حد الشر هو الأمر
المتشتت الغير المنتظم علمنا أن حد الخير هو الأمر الملتئم المنتظم ويقول
الحكماء إن كان حد الشر كذا فإن حد الخير كذا لم يستثن لكن حد
الشر كذا فإن حد الخير كذا فإن الجواب عن هذا على وجوه
أربعة أولها أنه حد ما فقط بل لم يمكن لهذا القياس أن يعطي حدا
بالصواب وضع هو هو قياس بالنسبة من وجه صاحب القسمة
وصاحب الاستقراء أو كل واحد منهما يأخذ المطلوب بوجه
ما مصادرة في الصنعة وصنعة وليس أنه مبينة بقياس ضروري
وإن كان هذا الإصدار على بعض مطلوبه وهو محجوج لأنه
طلب أن يبين الحد بالقياس فأخذ الحد مما قياس وهو غرضنا فيما سلف

ليقاس حتى اخذ حدا لم

أن صاحب الكشف كيف يعمل هذا وأن صاحب الاكتفاء
كيف يعرض له أن يعمل هذا العمل من هناك والثاني أنه قد يعرض
لهذا معنى آخر وهو أنه جعل القانون في كتب الجدل أن يوضع حد
ضد المحدود فإذا طالبناه بأن يبين كيف يحد الضد الآخر
المثنى بحد هذا الضد وهو في هذا المثال الخارج إلى تبيينه
لا محالة على حكم فإنه يحد هذا الضد وهو في هذا المثال الشر فإنه
يصادر على المطلوب الأول فإنه يستعمل الدور والثالث أنه
ليس حد أحد الضدين أعرف من حد الضد الآخر إلا [illegible] في
الجهالة والمعرفة الحقيقية وكل بيان بما ليس أعرف وإن لم يكن
وإن لم يكن دورا ولا مصادرة فليس ببيان والرابع أنه [illegible] على تحديد
وليصح أن هذا الإنسان قد حد ما له ضد بهذا القانون فكيف
ما ليس له ضد أو كيف يحد الضد المطلق والضد المطلق الواقع
على الطرفين ليس له ضد لعل أن يقول إنكم قد تقدم في
الكتاب حد الضد من حد الضد الآخر في هذا الكتاب في
مهما وأما في كتاب الجدل فقد استعملنا هذا القانون حيث
تكلمنا في إثبات الحدود وإبطالها فالجواب عن هذا أمر وهو أن المقصد
أن كتاب الجدل ليس يعول فيه على الإثبات والإبطال الحقيقي
ولكن على الكائن تام يسلم الخصم المقدمة وأما من الرأي المشهور
ونحن لا نمنع أن يكون أحد حدي الضدين يسلم الخصم أنه
[illegible] أو أبين أن يكون حد الآخر ضد ذلك الحد ولا نمنع
أن يكون حد أحد الضدين بالقياس إلى المشهور وإلى الذائع أعرف

أعرف من حد الضد الآخر فيكون إنما أخذ لما هو أعرف
في المشهور لا لما هو حقيقي المعرفة عند العقل الصريح وربما كان
حقيقيا في نفسه ولكن أشهر مثل كثير من المقدمات التي هي حقيقية
في أنفسها بالقياس إلى العقل النظري الصريح ولكنها
بالقياس إلى الشهرة تتبع بعضها أو مقبولة والثاني أن
الحد المطلوب في كتاب الجدل هو الحد بحسب ما يكون
الشهرة لا بحسب ما يكون الحقيقة فلا يجب أن يجري في الأحكام
الحقيقية مجرى الحدود الحقيقية ونقول أيضا إن الحد لا يصطاد
بالاستقراء فإن قال قائل إن الاستقراء الحقيقي هو من
الجزئيات المحسوسة ونحن لا نحد وإنما علينا أو يصح لنا
أنه إن استقرأنا منها ولو شيئا [illegible] أنه حد فإنه لذلك
القول بما أن يؤخذ على أنه حد لكل واحد من الأشخاص فيصل
إلى أنه حد للكلي كما أوجد حكما في الجزئيات نقل إلى الكلي
أو على أنه حد لنوع الأشخاص ولا يمكن أن يكون حد الكل واحد
من الجزئيات فإنه يعرض من ذلك محالان أحدهما أنه لو كان
لكل واحد منها حد يخصه لكان لا يشاركه فيه الآخر وكان لا يمكن
أن ينتقل إلى النوع كله أو ينتقل إليه جيدا وذكره مخالفة والثاني
أن الحد الخاص لكل واحد لو كان لما كان من الأمور التي
إلى شركة فيها العوارض غير أن يخص جملة منها يخصها وحدها
كما علم في إيساغوجي والعوارض غير داخلة في ما هو الشيء فهذا باطل
إذن فسيم واحد [illegible] بالاستقراء [illegible] بالاستقراء على

على أنه حد لنوع الأشخاص ليس شيئا من الأشخاص بل الوجود
معنى ... على أنه حد لنوعه إلا أن يعرف أولا ويعرف
الحد له فيكون الاستقراء باطلا وذلك لأنه لا يمكن إن كان
هذا حد نوع هذا الشخص الأول فهو حد نوع هذا الشخص
وحد نوع هذا الشخص الثاني فهو نوع كل هذه الأشخاص فإن
هذا قد عرف إذا عرف أنه حد نوع الشخص الأول قبل ... ليس
طريق اكتساب الحد هو استعمال البرهان ولا الاستقراء ...
فكيف ليت شعري يتفق له ليس إلا أن يعرف بالحس وسائر
بالاصبع ثم معنى ما هو الشيء هو الحد الحقيقي لا يجوز أن يكون إلا
الموجود الذات والمعدوم الذات قد يكون ليس قول دال على
معنى الاسم فأما الحد فلا إلا باشتراك الاسم ومن ظن أن الحد
يقتضي بالقياس فأما يعني به القول الذي يحد الاسم بحسب
هو كذلك ويعني الحد الحقيقي فإن عني شرح الاسم فقد كفى
فإنه ليس يحتاج أن يبين ... من المقدمات على أن يعني بهذا
الاسم معنى هذا القول وإن عني به الحد الحقيقي بحسب ...
فذلك يقتضي إشارة إلى موجود فلا يخلو إما أن يكون الحد
لا يشير البتة إلى وجود ذلك الشيء إذا لم يعلم وجوده من جهة أخرى
فيكون الحد لا يشير البتة إلى وجود ذلك الشيء ولا يعلم وجوده من
وجه آخر أو يكون الحد يشير إلى وجوده فإن كان الحد لا يشير
إلى وجوده فقد علم وجوده أولا فلا يلزم أن يكون هذا عرف الحد
له أولا لا بحسب ما هو حد حقيقي بل بحسب شرح الاسم حتى عرف

نوعه ج

ولا القسم ج

ان ج

عرف أن الشيء الذي هو الموجود ما يعني باسم الشيء الذي هو موجود
فإن لم يعلم معنى اسمه كيف يعلم وجوده فإن كان وجوده ما ...
يكون مرادا به شرح الاسم فهذا له ما يعنيه وإن كان الغرض
البرهان الذي يبين وجوده كأنه يبين وجوده ويحصل شرح اسمه
فهذا فيكون الذي كان من قبل شرح الاسم قد صار الآن
حدا لما كان صح أن الشيء موجود لا من جهة أن ذلك برهان
حده بالذات بل هو برهان على وجوده بالذات وعلى حده
بالعرض هذا النحو لا يمنع وقوعه في الحدود ولا في الجملة وأما
إن كان إعطاء الحد لبعضه هو المشير إلى الوجود حتى يكون
الحد لما ليس يشير إلى الوجود بحسب ما هو حد حقيقي للوجود ليس يبين
أو يحمل شيئا أن الأمر موجود فيكون ... الذي يعد ما ليس على
وجوده معلوم بحسب ما قد حده هذا ... ما الحد إنما ينبغي على ...
وإطلاق فيه الحدود والموجود كأنما ليس فيها ... حسا
ولا فصلا بل هو محمول لازم الحد لا يعطيه لأنه يعطي الأجناس
والفصول فيعطل البرهان يعطيه لأن البرهان هو معطي اللازمات
التي ليست داخلة في الحد فإذا البرهان المعطي للوجود يعطي
وجود المحمول الوجود مطلقا أو المجهول وجوده وهذه كلها لوازم
لوازم خارجة عن الماهية فإن البرهان يطلب ما هو داخل في الحد ...
وذلك ... ولا الحد يعطي ما هو مطلوب البرهان ... ذلك
خارج عن جوهر الشيء ولذلك كان أهل العلوم كلها يعرفون ...
من الأمور ... إعطاء الحدود ... الحدود ...

الوجود ج

للشيء

[illegible]

ولمتردد ان ياخذ البراهين بانها آخر وبالفرق البراهين بالمعاد اذا
اعطوا حد المثلث في الهندسة لم يلتفتوا الى ذكر وجوده
لشيء آخر لم يثبتوا ان هذا حد المثلث او تفهيم لاسم كما
برهنوا ان المثلث موجود بالشكل الاول كما يبرهن في الحقائق
فاحتج بانه كان تعيينا للاسم عند ابتداء التعلم حد المثلث فالظاهر
ما بان ان ما اخذ الحد الحقيقي منه ليس حد القياس وكذلك القول في
المعرف لمعنى الاسم الذي ليس بحد وهو الظاهر وذلك لان
معناه ان هذا الاسم اعني كذا هو كذا وهذا لا يمكن ان يبرهن
عليه او يخاصم كالا نازع في الاسم واما ان هذا الذات هي
كذا وكذا فيمكن ان ينازع فيه ويخاصم وبين الامرين فرق
ولو كان كل قول يطابقه اسم مطابقة يكون بها الاسم يدل على
ذلك لكان الحد يدل على بعض ما يدل عليه الاسم حد الكان مخاطبا — والقول
وكلاما صادقا او كاذبا او لفظا مركبا يفيد في استفهام او خبر او
دعاء او تمني او تعجب او ترجي او امر او نهي وغير ذلك
الا ويمكن ان يوضع اسم مفرد بدله فيكون جميع ذلك حدودا
بل يكون القصيدة الطويلة من الشعر المسماة بالمجانسة حدا — المجانس
لانه يمكن ان يسمى باسم واحد مفرد كما يسمى البلد والقرية مع كثرة
اجزائه باسم واحد كما يسمى جملة الرواية وبعد ذلك يكون حد التفصيل — مفرد
جملة … ان القياس لا يصنع حدا والحد لا يكون
حاصلا ولا دالا على شيء واحد بعينه واما القياس على ما يدل
في … والاكثر … — في ما

او مركبة وحكمة حكم القياس والبرهان لا يسبل الى اثبات الحد
اما انه لا يمكن ان يبرهن على حد … واما الآن فالقول … — الحد
… ان يكون بعض البراهين … في حد الشيء بعض الحد — … في … بعض الحد وبالعكس — نقيض
وبالعكس ويقال ان لا تطلب الشيء الا بعد ان يصح هل
الشيء كذلك لا نعرف الشيء الا ان نعرف هل الشيء موجود
هل الشيء قد يحصل على سبيل العرض … لا يكون الحد الاوسط
علة لوجود النتيجة بل علة للزوم النتيجة او يكون عارضا …
لازما … يحصل به … وذلك اذا عرفنا الشيء من قياس
اوسط … وجوده فهذه الطريق هو الذي يرتقي الى معرفة
الهل حقيقة الطريق الاول … لا يعطي … الكتاب
ما هو وفي اعطاء الحد واما هذا الطريق … لما كان يدل فيه على
علة وجود الشيء العلة التي هي … ولا يبعد ان يكون …
… وجوده … وجود المطلوب … وجود العلة …
وهو ما حده … — مع
الشرائط المذكورة على حده … كان مع الوقف على
العلة … العلة فكذلك مع الوقف على العلة …
الى هذه العلة … — ما به
وما به العلة …
… الشمس …
الكسوف … الكلام … كسوف القمر
… ان الكسوف … وهو زوال

…

ضوءه لستر الارض عنه وحصولها اذا استقصي هذا الى ان
حتى ينتهي الى العلة القريبة التي هي الضوء المكسوف فحد العقل
الفاعل له فاذا جمع تلك الاوساط كلها مع الحد الاكبر
كان حدا تاما مثل قولنا ان القمر يمكن ان يقع مقابل الشمس المضيئة
اياه بالضوء على القطر وكل ما يقع كذلك فان الارض يستر عنه
ضوء الشمس وكل ما يعرض له الارض كذلك فانه يصير غير مضيء بعد ان
يكون مضيئا وكل ما كان كذلك فهو منكسف فالقمر منكسف فاذا
اخذت هذه الاوساط فانتبذ اذ هو اقربها الى المنكسف وهو
انه مضيء بعد ان يضيء وجمعت هذه الحكم مع ترتيبها كان حد
الكسوف تاما وذلك لان حد كسوف القمر هو انه يضيء القمر
بعد ما كان مضيئا لستر الارض عنه ضوء الشمس لوقوعه مع الشمس على القطر
فهذا هو الحد التام للكسوف وقد يمكن [illegible] هذا البرهان لتمام
الكسوف وذلك بان اول حد ناقص وقد يكتب برهان ناقص
ويسمى المسلك [illegible] هذا الاصول كان هذا البرهان لا ينتج [illegible]
الا لمن يعلم يعرف حد الكسوف فلا يكون البرهان هذا فاد
الحد فنقول ان الشيء يعرف معرفة بالفعل ويعرف معرفة بالقوة
من العقل يكون شيئا ما بالفعل ويحتاج فيها الى [illegible] فالبرهان يدل على الحد
على سبيل التنبيه على الفعل واما الحد فلا [illegible] فكان هذا
قد كان يعرف ان القمر [illegible] من الشمس فيغفل عنه فاذا استيقظ
هذا الحفظ ذهنه هذه الاجزاء علم [illegible] ان [illegible] الاشتغال الى ترتيب
الحد [illegible] لم يكن البرهان هو [illegible] العقل كما [illegible] اللوازم [illegible]

والعوارض مثل مثلا ان القمر لا يقع لها ظل في الاستقبال واذا
لم يقع لها ظل فهي منكسفة فالقمر منكسف فليس يعطي هذا مثل هذا
القول حد الكسوف ان يعطي العلة بعينها والعلة بعينها لكنه
هي انا عدمنا الضوء بالستر وعند عدم الاستنارة القمر وعند عدم [illegible] بعينه
[illegible] استنارة وكذلك اذا قيل ان السحاب قد يطفأ فيه النار
واذا طفئت فيه النار حدث صوت الرعد فانه يمكن ان يستنتج
منه من البرهان حد الرعد واما كل شيء لا علة له فلا برهان عليه
ولا حد لجميعه الا على الوجه الذي [illegible]
فصل علينا في الاقاويل الكتاب [illegible] كلما في هذا الفصل
الذي [illegible] ان يظن كما ظن بعض الناس ان كل برهان يعلمه
فانه يدل على الحد فان المعلم الاول لم يصرح بان [illegible] انه
قد يكون من جهة الصنف [illegible] يدل على الحد لا ان كله كذلك ولا هذا
[illegible] كان [illegible] فاذا كان الحد الاوسط هو علة للحد الاكبر كان
القياس تاما [illegible] الاكبر
[illegible] ومع ذلك لم [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] الذي هو الاوسط علة [illegible]
للاكبر [illegible] عند قوم [illegible]
يقولون ثم
ان [illegible] على الحد
الكبرى [illegible] والظل
وفصل من كلام المعلم الاول لم يستقصه حق الاستقصاء
[illegible] العقل قد يكون [illegible] المعلومات

في كثير من الاشياء ولا ينعكس عليها الا انا نستعمل فيها ما هو عرض
معقول ان المعلم الاول يجد ان ابرامس ذوات العلل تعطى
بوجه ما سببها علة الحدود وذلك في الاشياء التي علل عارضة
ليس في الشيء لعلة جنس العلل الماخوذة في الحدود واما ما لا علة
في وجوده اصلا مطلقا او ليس له علة عارضة في شيء وعارض اول
لا علة ومن جملة مبادي العلوم فانه يصدق به بغير قياس
يعطى علته الا ان يلتمس له وجه ومع ذلك فقد يكتسب لها حدا
وانه كثيرا ما نشأ لوضع في العلوم وضعا مثل الوحدة بحسب علم
العدد فلا نقايس برهان على وجوده بل يوضع وضعا لا يخفى
فيه لقايس جدلي والسفسطائي انما هو يناقض التي من شأنها التعليم
ولكن ذلك لا يعد بحده فان ليس كل حد انما يوقع فيه
ان يصار اليه البرهان بل كثير ما يحد الشيء اولا فيصير من جملة اجزائه
علة عوارضه ومحمولا بمن ان بحده والذاتيه والحدود التي فيها شيء
علة وشيء آخر معلول مثل قولنا ان الرعد صوت يحدث في الغمام لطفو
النار فيه فطفو النار علة والصوت ومجموعهما لا احدهما وحده
هو الحد التام وانه لو كان طفو النار علة فالته للصوت والصوت معلول
له فالصوت علة للرعد علة جنس العلل الصورية والحد يجمعه علة ومعلولا
للمحدود وان كان بعض اجزائه علة لبعض واذا كان الحد يحمل علة ومعلولا
للمحدود وكل جزء منه فهو علة للحد فانما يكون البرهان على الحد اذا
كان فيه جزء هو علة وجزء هو معلول على الحد ما تلناه في **فصل**

في مشاركة اجزاء الحدود واجزاء بعض في كيفية كانت

البراهين

معلول م

للمحدود

توسيط الحدود وتوسيط اصناف العلل وما يتعلق بالمناقضة التي
اما انا نقول وان تعرف ما الحد التام وما الحد الناقص وما الحد
الناقص الذي هو مبدأ برهان وما الحد الناقص الذي هو نتيجة
ومن جملة الذي هو حد حقيقي بحسب الذات وما الذي هو حد
مجاري شرح الاسم وجميع هذه تنحصر في اربعة اقسام فمن حد لوجه
ما لما هو قول يشرح الاسم ويفهم المعنى الذي هو المقصود
بالذات في تلك الاسم لا بالعرض لا يدل على وجود ولا على
وجود العلم الا ان يعني ان يكون معنى الاسم موجودا معروف
الوجود فيكون شرح ولا انه ما بالعرض بحسب الوجود وكذلك
لانه من جهة ما هو شرح الاسم ليس حدا ذاتيا ان يكون حد ذات
الا هو شرح الاسم فانه يحدث في الابتداء على انه شرح اسم الشكل
في وجود معنى الاسم وتفحص فان كان معنى الاسم لو كان موجودا
هو بالعرض مبطلا للعلة مثل ذكر حد المثلث فمثل ثبت وجود المثلث
فانه انما نقول ذلك يوجد اولا على انه شرح اسم ولا نذرى هل هو
هو موجود المعنى ومع انه يوجد شرح اسم لانه من ان يعطي اسباب
المثلث التي لو كان موجودا لكانت وهي الاضلاع الثلاثة فيكون
مثل هذا يعطي اسبابا لما لو كان موجودا لكانت اسبابه فهذه
فاذا العقل انه صح حد انسان انه موجود العلة وكذلك القول ما العلة
الى ذلك الانسان حدا ومعطيا للعلة واعطاؤه للعلة من جهة
ما هو شرح اسم بالعرض لكن ودلالته على الوجود وهذا الحد الموضوع
بحسب الاسم اولا ثم يؤخذ مع معنى الوجود كان الحاد انه يشار معه الى

ذلك م

كان م

فيه وحدة وإذا كان بحسب الذات كان الحد أجزاؤه معنى واحد
آخر وذلك لأن القول إما يكون حداً واحداً يعطي ذاتاً واحدة حداً فإنما
لا ينفصل الأجزاء بالارتباط الجامعة كما مضى بيانه وذكره فيما يعطي الاسم
قصده ما أو كتابه وإنما الأمر أجزاؤه تصير واحداً
في النفس من كل شيء واحد في الوجود والحد الذي يكون بحسب الاسم
فيمنعه أن يكون الحد أجزاؤه ما دام ليس مطلقاً الموجود واحداً
الحد وإنما الارتباط إلا أن يؤخذ ما لعاس إلى حال واحد في
النفس أي هذا العلم والوحدة من قوم وكأنه غير سيمي في
جميع الحدود التي هي حدود ومعنى شرح الاسم المعتبر وإذا كان
محالاً لا حال له في النفس البتة فكيف يكون حالاً وحداً سواء كان
محالاً أو حالاً في النفس ذو أجزاء لا يجمع في الطبع فكيف يكون ذلك
الحال واحداً من كلتا المساواة بعد ... الحال واحد بل
يكون أشياء نظرنا كان هذا الحال واحداً أن يكون واحداً
بحسبه عن الجملة التي يكون بها المقالة العلة والحالات الصحيحة واحدة
فإن الواحد يوجد وجوه كثيرة ولكن لا نذهب إلى هذا المعنى ولنا
معنى واحد ... واحد ليس إلى الحد طبيعي جوهري هذا وأما الحد
الكامل بحسب الذات فهو متحد الأجزاء الحقيقية لأنه لحال أو المعنى أو
أو الموجود واحد الحقيقة بوحدة طبيعية هذا وجه ما لخصه الحد
وفي هذا وجه آخر لما يعطي علة وجود معنى المحدود ويؤخذ بعضه أن
حداً وسطاً فيكون مبدأ البرهان وإذا أخذ هذا الحد وضم إليه كان ...
إلى المعلول ووضع المحدود أجمع ... الأسماء في المحدود وحد

وحد يعطي العلة وكأنه في إعطاء العلة وهو ذكر المعلول
وهذه الثلاثة أشياء ينعكس بعضها على بعض وإلا لما كان محدود
وحد كامل الحد لأن المحدود والحد متساويان وكمال الحد هو معلول
الحد الذي يوجد عنه غطه ويوجد جميع المحدود وهو ... ساق
للأول ليس في هذه الأمور الثلاثة موضوع لا يكون منها برهان صحيح كان
الحد الموضوع ما العكس إلا أن الأمر في وضع حده والبرهان بالعكس
من وضع أجزاء الحد مثال هذا أن الموضوع للحدود الثلاثة الغيم
ولكن هذا الحد الذي هو العلة هو طفء النار في الغيم ولكن كأنه
هو حدوث صوت فنقول إن الغيم يطفأ فيه طفئت فيه نار
وكل طفء يطفأ فيه النار فإنما يحدث فيه صوت فالغيم يحدث
فيه صوت وكل صوت يحدث في الغيم فهو رعد فالغيم يحدث
فيه رعد فهذا صار بين هذه الأمور الثلاثة أجزاء برهان ... يبقى
أصغر حده وهو موضوع الأمور الثلاثة وهو الغيم فكان طفء النار
الأول مذكور من هذه الثلاثة ثم حدوث الصوت وكان حدوث
الصوت نتيجة البرهان الأول وطفء النار لا يثبت
لأنه مبدأ برهان لا نتيجة والمحدود وهو الرعد هو آخر مذكور فيه
في البرهان الثاني ومذكور في النتيجة الثانية فإذا وردت هذه الحدود
الثلاثة إلى ترتيب حدي عكست فذكرت أولاً سوى الرعد ثم الصوت
الحادث في الغمام ثم طفء النار في الغمام فقيل إن الرعد صوت
حادث في الغمام لطفء النار فيه فقد انقلبت ما كان مبدأ البرهان
صار آخر الحد وما كان نتيجة البرهان صار مبدأ الحد وصار المحدود

فكان مجهولا آخر الا من موضوع المجمع لطرد الحد قولنا في حد الغضب
انه شهوة الانتقام ولطرد كالة غليان دم القلب هو نتيجة
البرهان واحدوث هذه غليان القلب وارد في العلة
وهو شهوة الانتقام فاذا برشت فعلة غليان شهوة الانتقام
وكل من اشتهى الانتقام غلى دم قلبه فقد ثبت شهوة الانتقام
واحرت غليان دم القلب الحسن والجامع الحد الذي هو نتيجة
البرهان يكون كالجزء من المادة والذي هو مبدأ البرهان
يكون كالجزء من الصورة وحسوا ان توسط الارض الذي هو المبدأ
الفاعلي للكسوف هو علة صورية للكسوف وان المحاق الصورة
علة مادية وكلاهما جزء مادة الكسوف وليس لك هل يكون
العلل المتوسطة مبادي البرهان من كل نوع والمعلم الاول
يحمل الحد التام المجمع من الحد الذي هو مبدأ البرهان والحد الذي
هو نتيجة البرهان فتمام الاقسام وترك الحد الذي هو مبدأ البرهان
انقسام المعلم هو الخصيصة بقسم خارج عما ذكره وهو الرابع
في الخصيصة بعد الحد التام كما اشار اليه في مواضع وسيصرح به بعد
فليس ان يا يحمل الرابع حدا امور لا علل لها او ذوات لا اسباب
لوجودها بوجه وليس في هذه الاقسام هو علة ومعلول فلا يكون
هناك شيء هو مبدأ برهان وشيء آخر هو نتيجة برهان تؤدي الى القسم
هو نتيجة برهان لكن يمكن ان يكون مبدأ برهان لا موجبا [illegible]
عن الحد فاذا لم تعقد القسم الاول الشارح للاسم لا وجود له
هذا لانه الخصيصة [illegible] الذي حيث وجود الشيء يثبت الحد

وقد ظن قوم ان الحد الذي هو نتيجة البرهان م م م

ولا كل مبدأ برهان م

الحدود الحقيقية من غير نتيجة البرهان هو من قبيل دلالة الاسم وقد صار
حدود التقسيم الا انه يشترط في حدها انها لا تكون الا كاملة
محصورة ودلالة الاسم قد يكون بركب الماهية ويحصل دلالة الاسم
اعم من ذلك ومن الاشياء التي يركبها العرض كالاوصاف
الاشياء الاخطاب ونحو ذلك وكيف لا كان فانه يكون شيئا
اولى [illegible] ذلك فلا يكون الخصيصة القسم الاول انه قد عرف
ان من الحدود ما يشاركه في حقيقة البرهان ومباينه واذا كان
وجود الاكبر ليس اعرف من وجود الاكبر للاصغر حدا اوسط
فيحصل ذلك الشيء حدا وسطا ويكون العكس من الشكل
الاول اذا كان الاكبر عارضا ذاتيا ظاهر الحد الاصغر اكبر
من ظهوره للاصغر بوسط هذا الحد الاصغر على الحد الاصغر على شكل
الشكل الاول انه كان سلب هذا الحد الاكبر عن الاصغر ظاهر من
سلب الحد الاكبر وحط الحد الجملة ثانيا ذلك بالشكل الثاني
لا على الا ان يحرف الصورة واذا كان سلب الحد الاكبر عن هذا
الاصغر اظهر من سلبه عن الحد الاصغر فذلك بالشكل الاول
لا على الا ان يحرف الصورة وبعد السبر الى الشكل الثاني
في الاستعمال غناء ولا ولي عنا [illegible] وان كان الاول
اولى واخص فلا عام [illegible] وان شئت ان ابوع ذلك
بالصدق [illegible] طلب الشيء [illegible] طلب [illegible] التام
وكيف طلب الشيء وطلب هذه التام له كيف [illegible] اذا ان
كمي موجود حد الشيء [illegible] ان يتبين انه موجود للشيء [illegible]

الا انه قد صار حدا ولا بأس بالجعل
حدود الاسماء البسيطة من قبيل
دلالة الاسم م م

على النمط الاول وكذلك الوجه الآخر فليس وضع الشيء الذي
وضع حده ولا حمل الشيء الا حمل حده ولكن الانسان اذا لم يكن
فيه سابق علم توهم بذاته اذا ذكر له الاصغر وحده لم يحكم معا
واذا ذكر الاوسط وكان هذا للاصغر وذكر الاكبر فهو ابدا للاوسط
الاصغر وتصوره لم يجد حمل الاكبر عليه الا ان للاوسط توسطا
في التصديق بل لان الموضوع لم يكن معلوما فكيف كان يحكم بحمل
شيء عليه حتى يقع تصديق بما يحمل عليه فيكون الاوسط
انما يقع الذات في التصور واما في التصديق فيما يعرض وكذلك
اذا كان الحد مجهولا ... لو كان الموضوع معلوما والمحمول
معلوما يحمل بحده لما احتيج الى ان يوسط الحد حدا اوسط فان
كان الحمل بينا على الحد فانه يكون بينا على المحدود وان لم يكن بينا
الحد فانه لم يقع توسط الحد فانه كان احدهما ولكن الاصغر
مثل معلوما الا من حيث حده ووسط حده وهو لا يستغير
انه حده فلا يكون الا يقع توسط الحد من حيث هو حد الحد بل
يكون ذلك مثل حال من تصور الانسان لا من حده بل بانه ضحاك
منتصب القامة ثم توسط الحيوان الناطق بحمل الجسم على
الحيوان الناطق بانه ليس اوسط الجسم وجوده على الضحاك
المنتصب القامة فيكون حده لا الحيوان الناطق حد حمل الانسان
انما يعرف الحيوان الناطق صار الحيوان الناطق لازما وسطا للضحاك
المنتصب القامة لا حدا له كما عرفت في غير هذا المكان
وانك اذا سميت الشيء من حيث ما هو ضحاك منتصب القامة انسانا

ح ل
مع الوسط في التصور والذات
وما التصديق نوع العرض

ح ل
... عليه عاد

فكان وجوده

واذا كان الضحاك ... عليه يحمل لفظ الانسان
موضوعا له كما كان منتصب القامة

فيكون ...

انسانا كان هذا الاسم حده انه ضحاك منتصب القامة ولا
منافسة في الاسماء فيها فلا يكون الاوسط حدا للاصغر وانما
ان لم يحمل الضحاك المنتصب القامة ما اراد الاسم بل المعنى هو
لا حيث انه شيء يعرض له فلو كان علم منه انه ضحاك منتصب القامة
وكان مجهولا انه حيوان ناطق فلا يكون هو معلوما انه مجهول الى
حتى يعلم ان الاوسط محمول على الاصغر فلا علم التسمية وان كان ظاهرا
ان هذه الذات هي الحيوان الناطق فلم يكن مجهولا انه يحتاج
الى الوجه الاول لكان الطلب للانسان والحيوان الناطق واحدا
وان كان معلوما انه موجود لتلك الذات ومجهولا انه حده
فيكون اذا لم يتوسط الحد من حيث هو حد وانما انه يكون
انه معنى تلك الذات ما معنى يحمل الانسان وذلك لا يجوز
ان يكون الغائب معنى الاسم ما يحمل المعنى ولكنه يعقل او يعجز
عن التحديد ولا ينتبه له واما اذا عرف حمل معنى الحد عليه
ووجوده له وفصل بين ما لم يحمل انه حده واذا وضع الاسم
ووضع الحد ولم ما حده على انه حده ولم يحده فذلك المجرى
فليس عليه ما يدرس على حد يدل عن قصده ويكون مراده
بالاسم لا ذلك الحد بل شيئا ما آخر ما تصوره او يعقل عنه
لو تنبه عليه لكان معناه غير الحد او يكون ذلك الانسان
جاهلا للصواب لا يلتفت اليه وكذلك الكلام في جانب الاكبر
وانما كانت البراهين الحقيقية كلها والحدود وبعضها الاكثر
انما يتم بعلل موجبات نعرف كم العلل فنقول انها العلل اربع

ح ل
محمولا فلا يكون الاوسط
محمولا على الاصغر

احدهما الصورة للشيء في حصة وجوده في نفسه والاخر
الشيء او الاشياء التي يحتاج ان يكون ولا نسوجوده حاله الصورة
وجوده اذا جعلته بالفعل حصل هو وهو المادة والثالث
مبدأ الحركة وهو الفاعل والرابع الشيء الذي نحوه ولاجله تجمع
من مادة الكائن صورته وهو التمام وكلها تصلح ان توضع حدودا
وسطى وذلك لان كل علة لشيء تصير حدودا اوسط منها مثلا اذا
الزاوية الواقعة في نصف الدائرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين
تحدثان من خطيها والقطر وهما معادلتان لقائمة حتى ان كل الحادثان
متساويتان كان كل نصف قائمة وكل زاوية مساوية لنصفي قائمة او
لنصف قائمتين او زاويتين معادلتين لقائمة فهي قائمة فزاوية نصف
الدائرة قائمة فيكون الحد الاوسط هو المعادل لمجموع قائمة
وهو علة كالصورة للقائمة ويجب ان تستاخر في امثال هذه الامثلة
ولا في مثل كونه قائمة هي علة لكونه مساو بالمعادل لقائمة هي
ان الراي في الامثلة التحصيل فهذا مثال في وضع الحد الاوسط علة
صورية والاظهر من هذا اكثر ان يجعل الشكل الرابع مراد وعليه فليقس
توضع العلة الفاعلية مثل ما يقرب في جواب السائل ان لم اهل اثينية
لم حاربوا اهل مادي فيقول لانهم اغاروا الاثر ولكن كانوا
اهل اثينية قد اعطى هذا الجواب السبب الفاعل الذي هو مبدأ
الحركة وقد توضع العلة التمامية مثل انه اذا قيل لم تمشي
فيقول لكي يصح لكانه يقول فلان يطلب ان يصح ومن طلب ان يصح
مشى للرياضة فالحد الاوسط هو الغاية وهو ان يصح وذلك

موضوعه لوجوده وطرق صورته وهو المادة

سؤال

كتب النهر والبركة علمنا التراب صح

صح ان يقال لم كان البيت فيقال ليحفظ الاثاث وذلك لم
يجب ان يمشي بعد العشاء فيقال لئلا يطفو الغذاء فيفسد الهضم
فالعلة في هذا الكلية هو الغاية وقد تعطى الموضوع والمادة مثل
لم يموت الانسان فيقال لانه مركب من متضادات وهذه
العلل التي يصلح ان يجعل حدودا وسطى فهي يصلح ان تجعل حدودا
للشيء على النحو المذكور فصل في تعاقب وحول
اصناف العلل في الحدود والبراهين لتلك الامور
في مشاركة من البرهان والحد يجب ان تعلم ان العلل قد
تعدد مثل يؤتى بسوء الهضم في جواب طلب لم المشي
وذلك من الغاية وكذلك السدة في جواب طلب لم الحمى
وذلك من المبدأ الفاعل وتضاد الاركان في جواب طلب
لم الموت الحيوان وذلك المبدأ العنصري وقيام خط على خط
في جواب طلب كون الزاوية كذي قائمة وذلك المبدأ الصوري
ومنها ما يختلف مثل يؤتى احتقان الخلط واستيلاء البرد في جواب
طلب علة الحمى ومثل العفونة في الجواب
واستيلاء البارد على الرطب في الاخلاط في الجواب بالمبدأ
العنصري للموت الخطين او من مساويتين في
الجواب بالمبدأ الصوري لكون الزاوية كذي قائمة من العلل
بالذات ومنها ما هو بالعرض الى الذات فكالنقل
لانهدام الحائط وهو من باب المبدأ الفاعل وكالقصة
لعكس الشيخ وهو مثلا من باب المبدأ الفاعل والعنصري ومثل

كون الزاوية مساوية في الحس لاسباب كون الخط عمودا او هو
من الصوري وكالصحة لاسباب الرياضة قبل الطعام وهو من باب
المبداء التمامي اما الى الغرض فكر وان الدعامة لا تهدم الحائط
في اعطاء المبداء الفاعلي وكالحديدة لعكس الشيء في اعطاء المبداء
العنصري ومثل كون الزاوية الواقعة على الخط القائم من الخط الموازي
للخط المقوم عليه قائمة لكون الخط عمودا في المبداء الصوري
وكالكلال لنفس الطعام او الغوص على كثير من اسباب المبداء
التمامي واعلم ان لكل واحدة من هذه الاسباب قد يكون
بالقوة وقد يكون بالفعل وكون العلة بالفعل هو بسبب كون المعلول
بالفعل واما اذا كان بالقوة فليس كونه بالقوة بسبب لنفس المعلول
كون المعلول بالقوة بل ذلك للمعلول من بعيد وقد يكون السبب
خاصا وقد يكون عاما وقد يكون ذاتا للمعلول
وقد يكون كليا واعلم ان وجود الغاية ووجود الصورة يلزم من كل
واحد منها وجود المعلول لا محالة فالصورة مع المعلول في الزمان الذي
قد يكون بعده في الزمان كما ان العدم بالعرض اما المادة ففي كثير
من الامور الطبيعية يلزمها الصورة بالضرورة ويوجد لوجودها المعلول
في الغاية لا محالة والضرورة لا المنع العارض فان كثيرا من الامور الطبيعية تكون
بالضرورة ولغاية ما مثل المادة التي خلقت منها الاسنان
الطواحن فانها اذا حصلت تمام الاستعداد لزمتها الصورة
ضرورة ومع ذلك فانها خلقت لغرض هو تمام وغاية وهو طحن الطعام
كما ان خلقة حدة الانياب لتمام وغاية هو قطع الطعام والنشل

باب المبداء صح

اعطاء صح

والمثل الذي ضربه المعلم الاول لهذا هو انه اذا اشتعل فتيل
لم ينفذ ضوء السراج في المجاري التي هي اوسع اكثر بعد
فيمكن ان يكون قد خالفت الضرورة العنصرية فيه للطف
الاجزاء ويمكن ان يكون من جانب العلة التمامية فيه لئلا يعثر
فيه ويزلق وكذلك اذا اشتعل يحصل الحدب الصعود في
السحاب فيحدث بضرورة الضرورة الالتطام بحدث تارة
وفي لهيب السحاب الحادث على ما [illegible] قولا فيها [illegible]
اما لهذه الضرورة ضرورة فيزيل ضرورة طبع
وفي كثير من المواد لا يلزم عند حصول الاستعداد ان يحصل التمام
لان تمام تلك المادة يحصل بحركة من علة محركة وكل حركة لا تقع
الا في زمان في آخره ما تنتهي الى الصورة وكذلك الحال في
امور الصناعة فانها لا يلزم منها وجود الصورة والغاية لوجود
العنصر وحده لان العنصر في كل موضع لا ينساق الى الصورة
الا لعلة فاعلة وان كانت العلة الفاعلة غريبة ومن خارج
وكما ورثت على العنصر [illegible] وان كانت العلة
طبيعية لم يمكن ان لا يصدر عنها فعلها اذا حدث الاستعداد
التام ولا قسر واعلم ان من العلل التي هي مبداء حركة
ما ليس بحسب صنعه وطبع الفاعل في وضع المعلول ومنها
ما بحسب وضع المعلول [illegible] جميع القوى الطبيعية اذا
لاقت المنفعلة وحيث العقل والقوى الصناعية والارادية
والشوقية وما اشبه ذلك ليس يحصل اجتماعها مع القوة المنفعلة

لان كل منها يكون بحركة وكل حركة تقع في زمان الى ان ينتهي الى الصورة

العنصر

موجودة في جوهر الشيء وكانت فاعلة بالقسر والذات لكانت قوة طبيعية صح

الفاعل صح

فصل في العلل هذه العلل الاربع قد تجتمع ظاهرة
في بعض الصنائع الا ان الغاية اعلم انه كلها وجميع المعلول بالفعل
وبحسب الاسباب كلها لكن الغاية ربما كانت في جسم
في الاعيان موجودة بالقوة كالاصطلاح مع وجود الفواحش
واعلم ان السبب الذي لم يكن سببا بذاته بل مطلقا ولكن انما صار سببا
لشروط لعارضه او كان بعد افتقاده شيئا وجدا في جواب لم
كان الشي لم يكون لانه سبب قد يكون مع بقي لانه لم يكن للمكان
باللام مكانا حتى تبلغ الغاية في ذكر الشروط ونصرتها لانه سببا
وحتى تبلغ السبب القريب الذاتي اعلم ان اكثر ما العلل التي وجود
ذاتها لا تكفي في ان تكون علة ما لم تقترن بها الشرائط فيجوز
ان تكون العلة بالقوة فيها علة بالفعل مثل كون حدة الاطعمة مبرزة
فان ذلك ليس دائما ولكن انما يجب ان يفعل الاطعمة الحارة
العزيزة للانسان بقدر ما يجد الحار ان الترهان انما يكون
ربما ما دام اعطى العلة القريبة الخاصة التي بالذات وبالفعل وبالحد
التام هو الذي يسمى علة مثل هذه العلل فيما يعلل به فوقوعها
تماما ما لا تخلي فيها شيئا الا كانت امه فانما قد كررنا مرارا
فيما سلف ان الغرض في الحد ليس التمييز الذاتيات المساوية
للمحدود في المعاكسة في المساواة لدى المعرفة لا يكون شيء من
المعاني الذاتية للمحدود الا وقد تضمنه الحد دلالة عليه ما يطابق
نسبي وذلك اقتصارا على التمييز فاول شيء مهمته اذا مهمته لعلت
بعض معرفته وبعض واشاراته بل هو ما هو جامع جميع معانيه

دال عامه

علة بالعرض بل ان يكون

الذاتية فمن عرف بعضها ولم يعرف البعض فما عرفت ذات
الشيء التام والغرض بتحديده ان يحصل في النفس صورة
موازية لماهية الشيء فكما انه ولهذا السبب لا يكون لشيء واحد
حدان كما لا يكون لشيء واحد ذاتان فاذا كان ذلك وكان في
المحدود ما اضافة الى جميع العلل داخلة وجب ان يوجد
كلها في حده الا ان هذه العلل يجب ان يكون في حد فصوله
لا في جنسه لان هذه العلل علل للشيء لا محالة ووجود ذلك
الشيء مقتضى وجود ما وبها يتحقق تحصيل تخصيص فيكون امثال
هذه العلل المخصصة للذات فماله وجود محصل مخصص وجود
مبهم غير مخصص مخصصه لا مرها حتى يجعله محصلا ويكون
ذلك الا مخصصا لها فذلك لا محالة في العلة فصلية
كقولك الرعد صوت من طفو النار فالصوت جنس ومن
طفو النار فصل ان كان كل حد هكذا اما امثلة الحد المتخذ
من العلل المحصلة فان تحد الزاوية القائمة بالصورة فقط
فتقول المساوية لاخرى في جنبته حطها الخط القائم على مستقيم
وتحد حمى الغب بالفاعل فتقول حمى حادثة من عفونة الصفراء
تنوب غبا وتحد الخاتم بالغاية فتقول الخاتم حلقة يلبسها
الاصبع وتحد الفطوسة بالموضوع فتقول تقعر في الانف
وربما جمعت الجميع في حد فقلت ان السيف آلة صناعية
او سلاح صناعي من حديد صورته كذلك مطاول معرض محدد
الاطراف تقطع به اعضاء الحيوان عند القتال فكذلك الآلة

كيف يكون الحد من العلل

والسلاح جنس وقولك السنانى فصل من المبدأ المحرك وقولك
من الحديد فصل من الموضوع وقولك مطاول معرض محدد فصل
من الصورة وقولك لتقطع به اعضاء الحيوان فصل من الغاية والعلل
ان يقول ان الحد يتوقف جوهر الشيء وذاته فكيف يتحدد به الاسباب
الخارجة عنه فالجواب عنه انا نأخذ في حد الشيء اسبابه لان جوهره
متعلق بتلك الاسباب اضافتها اليها وانه ليس جوهره ان
كان من الاسباب الخارجة عن الشيء هو مكذا فلا يمكن ان يتوقف
ما به احوال جوهره او عد كان شيئا من الحيث ان يقول الحق وتعلم
ان حد الشيء من جهة ماهيته من ما هو اجزاء جوهره وما ليس خارجا عنه
من جهة انيته ليساير العلل حتى يتصور ماهيته كما هو موجود وذلك
ما يعدم ماهية في الوجود وتتميم وجوده فيقع لتلك الماهية حصول
ما واذا ادار النظر الى نفس الماهية غير متعين لها ما من مقابل الوجود
وان كان لابد لها من لزوم نوع من الوجود اما الا في حد ما
ارادوا بالقول فيها من حيث هي ماهية وليس نسبة الماهية الى الماهية
الى العلل المفارقة ونسبتها الى اللواحق والعوارض الخاصة والمشتركة
فتلك ما يوجد وجودا بالذات عن وجود الماهية اما العلل فان
وجودها متقدم على وجود الماهية واكثر من الاسباب ونحن لا نجد
ذواتها من حيث لها عرض من العوارض لاحق من اللواحق
ونسبة من السبب وما كان ذلك اللاحق السبب يعلم العلم بذلك
الا ان يذكر الغاية كاللمس فعل الملاقاة وربما كان ذلك يعلم العام
كالاحتراق فانه ليس انما التفرق اجزاء السود فكيف كان

في الحد التام م

كان من ان يكون من جوارح العامل ان يقول انما ال القوى
لا تحدها الا بافعالها وهي امور خارجة عنها وليست اسبابا لها ثم
من جهة القوى حتى لها فعل ولك حدا ورسما الجواب ان ذلك
قد يمكن ان يوخذ في بعض القوى على وجه رسم ويمكن ان
يوخذ على وجه حد فانه اذا اخذ في القول المعرف
مجرد نسبة لها الى امور خارجة فتبعا كيف كان رسما
واذا اخذ على ان جوهر تلك القوة وذاتها بحيث ان يكون الصادر
عنها فعل كذا اولا كان حدا لان الحد يقتضي تعريف جوهر الشيء
وذاته ولا ذات للقوة الا التي من شانها ان يصدر عنها
فعلها من حيث هي كذلك واذا كانت القوة يصدر عنها فعل
اولا وبالذات مثل التمييز المعقولات والصناعات
والاخلاق للقوة الناطقة وافعال تصدر عنها لا من
بها لذاتها لا الذي عن قوة واحدة لذاتها فعل واحد مثل
الاستعداد للضحك والحزن والبكاء والملاحة وغير ذلك فان
نسبتها الى مثل الفعل الاول الذي على الوجه المذكور
اولى من الفعل الثاني لانه حصل على احدهما على رسمها والثاني فان
حدوثيات الصناعات التي يليها القوة عليها اولا على
الصناعة المطلقة حال النسبة اليها داخل في الرسم ولا يمكن ان
ان جوهر الشيء هو بحيث يلزمه تلك الامور لانه الواحد يلزمه
واحد بالذات فهذا النفس لقائل ان يقول لما لم لا يجعلون يكون
كون الانسان بحيث يلزمه في جوهره قوة الضحك فصلا له

بحيث م

ذاتي م

حاصل في حد ما ونسبتها الى مثل الفعل الاول الذي على الوجه المذكور م

في حده معلول لان هذا كون جنس جوهر الانسان وصورته
الناطقة علة لهما قوة الضحك بذاتهما اولا لا بالعرض بل يقترن
بهما لزوما بسبب قوة الضحك واقتضوه لكان وقوة تحمل وغير
ذلك وليس لاستعداد الواحد منهما او كلاهما اولا
لذات القوة الناطقة واعلم ان العلل اجزاء المحدود ولا تحمل
على المحدود مثل النقطة في الدائرة والصورة منها قد تحمل في حال
وذلك لانها تحمل اذا اخذت مع المادة لا تحمل اذا اخذت
مجردة كالنطق لا الناطق واعلم انه اذا كان مبدأ وعلة و
موضوع وصورة في الامور الطبيعية والامور الصناعية والامور
السياسية كانت هناك غاية لا محالة العقل ليس يحتاج الى ان
يكون هناك مبدأ صوري فهناك مبدأ فاعلي على النحو الذي
يسمى المحركة كالنفس يجب ذلك في المبادي الهندسية فيجب
ان يجعل لها كلها غاية على هذه الصفة بل ان كانت هناك
غاية فعلى جهة اخرى واما اذا كان السبب الفاعلي الغاية و
السبب المادي الغاية فلا يجب ان يكون ذلك لاجل الشيء
بالذات بل بالعرض وذلك لانها ان تأدت الى غاية ما
كانت مبادي لتلك بالعرض لا بالذات فيكون لها اذن غايات
لا بالذات بل بالعرض وهذا هو البخت والاتفاق مثل ان يتفق
ان يكون انسان يمشي لطلب غريم فيعثر على كنز فيكون المشي ههنا
سببا من جهة لوجود الكنز ولكن بالعرض لا بالذات والعثور
على الكنز غاية من جهة للمشي لكن بالعرض لا بالذات اما الذاتية

مثل النقطة في المادة

وذلك لانها ان تأدت الى غاية كانت
مبادي لتلك الغاية بالعرض لا بالذات واما
اذا كان ...
الغاية

ما هي على الدوام او على الاكثر فيعني ان يتجنب من الاسباب
ما كان بالعرض من الغايات فكان بالاتفاق فلا يوجد في
حد ورسم ولا برهان واذا كان المعلول قد كان فعلته تماما
قد كانت فيجب ان تأخذ في البرهان على انه ان كان مما
العلل قد كان فيما مضى ولما هو في الحال كذلك ما كان من العلل في
الحال والذي يريد ان يكون كان من العلل يريد ان يكون وهو
في الاسباب التي عللها يكون على بالعلل جميعا اذا كان بعض العلل
فلا يوجد واما وليس بعض العلل فلا يمكن ان [illegible] تستعمل
علة ولا يوضع امثال ذلك حدودا وسطى الحدود والكبرى
في الكائنات مثل الليس اذا كان الانسان موجودا
وجب ان يكون الاس موجودا وليس اذا كانت النطفة
موجودة وجب ان يكون الجنين موجودا وليس اذا كانت
النطفة موجودة وجب ان يكون السقف موجودا بل الامور
بالعكس فيها يحتاج ان تؤخذ لا من علة معلولاتها بل معلولاتها
عليها على سبيل الاستدلال فمن ان السقف موجود فالحائط
موجود وان السقف قد كان فالحائط قد كان وان يريد السقف
ان يكون فكذلك الاساس والامر بالجملة فالكون على الاتصال لما
كانت لانها تسعد [illegible] المعنى الزمان وبالذات كثيرا الا انها قد تكون
علتين للعقل قد يكونا بغير القوة واذا كانا علتين بالقوة وضعتا
في حدود وسطى كما يجب ان يكون المعلول حدا اكبر وذلك في
هذا موضع بحث وهو ان الكون متصل كان ان تأخذ المبادي

ما كان ح

يوضع حده واكبر

الحائط ح

ولا يتصل بها الى العلم كيف يمكن ان يتصل وهو مبدأ كون
العلة آن ومبدأ كون المعلول في آن والآنات لا تتتالى
من غير زمان فانه لا يمكن ان يتوالى آن آن كما يتوالى وحدة
وحدة بل بين كل اثنين منها آنات لا نهاية لها بالقوة فان
اريد ان تتصل الزمان بالكون حتى يكون بين كل معلول
وعلته وسائط غير متناهية حتى كانت علل ومعلولات
متوالية توجد عن هذه الاشياء التي نقلتها عنا قولا
ونبرهن عليها في العلم الطبيعي انه لا يكون معلولات الكون
متصلة بعللها اتصال كون بكون لكنا نقول ان اتصال الكون
انما هو من جهة اخرى وذلك ان الحركة المستديرة الحافظة
للزمان تصل المبادي الطبيعية بالتوالي الطبيعية بتوسط الحركة
بينهما فاذا كان كون في آن انتهى بالحركة الى كون آخر في آن
آخر يتصل بينهما بما هو استعملت المحققة في العلوم ودون المنطق
وما كان يكون انظر فيه الآن وتبسط النوع المحسوس كان ما
يعلله علة علة يكون وذلك البرهان معطيا لما هو مطلق انه
يكون من علة مادية لانه يكون موجودا للاكثر وهذا غير مستقيم وذلك لانه
المعلول هو الشخص الشخصي ليس موجودا فيه والعلة الا
موجودة فيه ولا تقع هذا الغلط للاسم المشترك على الموضوع
ولكنه اما ان يكون علة عامة لا تزال توقع كما لا بد للاجناس
ما في طبيعة الجنس تتراوى الطبائع لاجل النوع وعند النوع يستكمل
الوجود وهذا القياس الى الحد الاكبر او علة فانه لا يوثر

مقدار اراد في شيء ووجد شيء موضوع وهو ما ليس الذات (سببا)
لما وجده وليس هذا هو ايضا العلة الفاعلة وهذا القياس
الى الشيء وكثير من الامور الطبيعية ليس بين عللها ومعلولها
مع الاستعانة بل مع الدور وبيان ذلك في العلل المادية
ان الارض ابتلت من المطر فتجذب فيحدث الغيم فمطرت
فابتلت من المطر فان العلة الاولى لابتلالها هو المطر هو
ابتلالها من المطر فانه قيل ان الارض طين مبتلة من المطر
وكل طين مبتل من المطر فانه يبتل من المطر كان ذلك دائرا
ومع دوره صار دا فاسدا الا ان من حقه الاوسط
والاكبر وسائط ومطالب للعلم لانه يعني ان الارض المبتلة من
المطر تبتل من المطر بسحاب فانها تتجزم بسائل مرة ولم اذا
تحرت اعلا من المطر فلا يحدث من ذلك سحاب
فسائل لم عد حدوث السحاب بين المطر سحاب لان السحاب
مرة ويكاثف ويرسل مطرا وكل واحد من هذه الامور
علة ومعلول واحدة حدا اوسط برهان وليس معا ذلك ليس
العلة والمعلول فيها واحدة بالذات بل بالنوع فليس الابتلال
الذي كان عنه هو الابتلال الذي يكون بعد ذلك عنه المطر
واما بالنوع فنوع الابتلال فواحد وذلك ليس البخار الذي كان
عن السحاب هو البخار الذي كان عنه السحاب على هذا
القياس واذا اعتبرت نوع المعنى كان البرهان دائرا واذا
اعتبرت الشخص لم يكن البرهان دائرا والبرهان فيها ليس على

النوع لم يعلم بشيء معين من النوع فإن لم يكن العرض
به بعينه الذي يتلبس به كذلك عند التحقيق وإن أوهم
دورا أو واحد كما قلنا إن البرهان إنما لا يفيد ضرورية وأما الأمر
الأكثرية فالأمور الضرورية لا تلتبس من حالها إلى الوجه الذي في
أن توسط العلة الضرورية وأما الأمر الأكثري فإن الحد الأوسط
في برهانه يكون علة أكثرية من أن كل ذكر من الناس يعطي الأكثر
يغلظ بالمحل عليه ويكثف جلد ذقنه وكل من يكون كذلك
فإنه على الأكثر ينبت له لحية فعلى هذا البرهان على الوجود الأمر
ولكن أكثرية لا وجود الأمر الأكثري فصل

في الإشارة على أن اكتساب الحد هو بطريق التركيب

فنقول لما وقعت الإشارة ووقعت الإشارة في التطويل بسبب ذكر العلل
لأمر بيان مشاركة الحد والبرهان حتى يتبين كيف يتوصل منه
الحد وهو جعلنا البرهان ليس الحد بوجه ولا بالقسمة يكتسب الحد
فيجب الآن أن نبين كيف يمكن أن يكتسب الحد فنقول إنا
نعمد إلى الذاتيات والأمور التي تقسم من جملة المحدود سواء
كان المحدود جنسا أو كان المحدود نوعا فنأخذ الأمور الذاتية المحمولة
عليها التي هي أعم منها وليس بخارج عن جنسها الأول
مثلا عن الجوهر أو الكم أو الكيف وسائر ذلك والجنس الأول
مثلا جنس يكون العدد فنأخذ من جميع ذلك ما هو داخل للفرد
في حقيقتها ونجمعها جمعا حتى يحصل منها مساو للمحدود في الانعكاس
وإن كان كل واحد أكثر منه في العموم ومساواته للمحدود في

في المعرفة لا يعني من المقومات لسبب عمومه فإنا إذا أردنا
أن نحد النوع ولا نتجاوز عنه إلى حد الجنس أخذنا كل محمول
مقوم له مساو له ضرورة معقول على الكل وأولي معا وإن أردنا
أن نتجاوز إلى حد الجنس لم نقتصر على المحمولات الكلية الأولية
بل أخذنا جميع ذلك فأخذنا ما هو أولي له وما ليس أوليا
فإذا وجدنا تعدد ما لم يمكنا في حد الجنس فإذا استعطاه حقه
النوع فهو أخص المحمولات به في حد الجنس مثاله إذا أردنا
أن نحد الثلاثة فإنا لا نأخذ الموجود لأنه خارج عن جنسها
وهو العدد بل نأخذ ما لا يخرج عن جنسها فإن كثيرا من أن نحده أو
نحده بأخذنا في الحد كل ما هو أولي من الداخلات وقد علمت
أن الأولية لا توجب الخصوص فإن الجنس أول للنوع فنأخذ
العدد فإن الثلاثة عدد ونأخذ الفرد لأن الثلاثة فرد ونأخذ
الأول والأول له معنيان فنأخذه بالمعنيين جميعا أحدهما
أن يكون العدد غير مركب من عددين البتة والآخر أن يكون
العدد لا يعده عدد فالخمسة أول من جهة أنه لا يعده عدد
وليس أول من جهة أنه لم يركب من عددين وذلك أنه يركب من
اثنين وثلاثة وأما الثلاثة فأول بالمعنيين جميعا فالعدد
محمول أولي عليه وعلى غيره والفرد محمول أولي عليه وعلى
خمسة وسبعة والأول محمول أولي عليه وعلى غيره وهو الاثنان
ولا يوجد محمول مقوم له أولي يحمل عليه الا نبه فيكون جملتها مساوية
للثلاثة من الوجهين جميعا أعني في المعاكسة وفي المهية معا ويجب أن

لا اخص في الامثلة ولا التي ان العدد ليس نوعا عام العدد بل من
الاعراض اللاحقة لانواع العدد والذاتية فهما عارض
في الاصل لا فائدة فيها والعود من [illegible] معقول ان مساواة
هذا القول [illegible] او لا [illegible] والاولى
عن السلامة [illegible] وهو ما يخص [illegible] وهو
[illegible] المحمول [illegible] فيتادى الى [illegible]
من الجنس [illegible] المحمول العام المخصوص لا يحوى [illegible]
والموضوع الا يحوى [illegible] معا [illegible] الجنس الذي هو
المحمول [illegible] من صفات [illegible] الا
ما هو اولى له ان يكون [illegible] ولا يكون [illegible]
الجنس فان الفصل اخص من الجنس والجنس [illegible] لا يكون [illegible]
في حد الجنس [illegible] والجنس [illegible] لا يكون [illegible]
[illegible] حد الجنس [illegible] وهو اصل ان يكون
حد [illegible] الانسان [illegible] في حد [illegible] الحيوان الناطق [illegible]
الجنس [illegible] الى [illegible] الجنس [illegible] الحيوان
[illegible] على اسم الجنس [illegible] الناطق [illegible]
وعن الناطق [illegible] الحيوان [illegible] الحيوان [illegible] يكون [illegible]
الجنس واسم الجنس [illegible] جميع المحمولات
التي يحمل عليه [illegible] اولا [illegible] اولى [illegible]
[illegible] حد النوع [illegible] بالسهولة واما [illegible]
[illegible] مثال هذا في التعليم الاول ان [illegible] الخط المستقيم

القطع

وخط الدائرة وخط القطر المحيط وخط الزاوية من العالم فالعارض
كل خط لخط اما على الاستقامة واما على الانحناء والاستدارة
واما على زاوية فيكون الخط المستقيم [illegible] طول بلا عرض والنقطة
التي تفرض فيه [illegible] طرفه على [illegible] انها
والمحيط [illegible] طول بلا عرض [illegible] كل الخطوط
المستقيمة التي تخرج [illegible] متساوية والمحدب
[illegible] زاوية طول بلا عرض لخط بسيط [illegible] الفصل
عليها جزء [illegible] واحد [illegible] كل واحد من هذه
[illegible] وكان حد المحيط هو طول بلا عرض
[illegible] وارجع الى المقولة التي [illegible] وانظر في لوازم
الخاصة تلك المقولة اولا [illegible] لوازم المركبات تستنبط
من لوازم البسائط [illegible] المعرفين [illegible] معانيه [illegible]
التي [illegible] الخط [illegible] كم طول بلا عرض [illegible]

يلزق

[illegible] كيف [illegible] الشق [illegible] الفصل [illegible]
ان المترجم يقول ان معنى هذا انك تقول في لغة العرب طول
بلا عرض في لغة اليونانية لا يستعملون لفظة الدائرة
الا [illegible] في الاسماء الاخرى يستعملون
[illegible] لفظة اسم المقولة [illegible] يقولوا السطح
[illegible] سطح او لون [illegible] كيف لون وهو [illegible]
في هذا [illegible] تلك اللغة [illegible] الطول
ما الحاجة في تحديد الخط بعد ان [illegible] طول بلا عرض الى [illegible]

طول ثالث عرض حتى يحتاج ان تزاحم الجنس ومع ذلك فالحاجة
الى ذكر اللوازم واسقاطها مع اسقاط المركب ان
العرض فهو لاجل ذلك الفاعل لم يصر ان يكون معنى كلام المعلم
الاول هو انه يجب ان يوجد الفصول كلها الداخلة في
الجنس التي الى المحدود حتى يمكن ان يحذف خواص الانواع
القسيمة فيبقى حد حسن ثم ترك ذلك الجنس مع جنس
هو معا سمة تحت جنس هو معاه وتحذف عن المركب منهما ويوجد
ما يعني حد الماهية وكذلك حتى ينتهي الى اعلى الاجناس الذي ليس
له اعم منه حد فيكون معنى هذه اللوازم هي الفصول المعرفة للانواع
الذي عرفه بالمعادل والفصول العالية التي للاجناس العالية
فاريسيس الى هذا المعنى بعد ويذكر ان القسمة معونة في هذا الباب
ويمكن ان يكون عنى اللوازم العوارض الذاتية واشار بعد الى ان
الحد كيف يوصل به الى البرهان وان ذلك انما يطلب لوازم
اجزائه حتى الاجناس العالية وتحت ان ذلك ربما ان يركب الحدود
من الانواع الى الاجناس ان يوجد من المحمولات المقومة للشيء
ما ليس بعيد مساويا بعضه معه ما له وان كان لازما عاما وجد شيء
مطلق مساويا منها فيحذف او يعزل الى حد الحد الذي لا
اذا احد الانسان او الفرس على انه اول نوع ابتدئ
منه تركيب الحد فاحده انه الناطق او الصهال والحساس والمتحرك
بالارادة والحيوان والمتغذي والنامي والمولد وذو النفس
والطول والعرض والعمق والجسم والجوهر فيحذف ...

هذه الحيوان اولا لان الحساس والمتحرك بالارادة
مساويان للحيوان لكن جميع تلك العالية معا
وتحذف الجسم ايضا لان الطول والعرض والعمق معا
ثم تجمع على الترتيب فتقول ان الانسان جوهر ذو طول
وعرض وعمق ويغتذي وينمو ويولد حساس متحرك بالارادة
ناطق واخذنا في حد الفرس الصهال بدل الناطق فيجد الناطق
والصهال خاصتين للنوعين واذا ذلك مشترك فيطلب اسما
مفردا للجملة المشتركة فانه يوجد كما يوجد الحيوان فيها يكفي
ان يذكر هو مع الفصل في حد اسم النوع فنقول ان الانسان حيوان
ناطق والفرس حيوان صهال فان لم يوجد للجملة المشتركة
اسم طلب لما هو اعلى من ذلك واعم فلو وجد مثلا للجوهر الطويل
العريض العميق اسم وهو الجسم فلو وجد ذلك قيل جسم ذو نفس
ناطق فقدم حد الانسان وعلى هذا القياس للفرس ثم ينتقل الى   اردان مع
حد الجنس فيجب ان تترك الفصول الخاصة وتوجد جميع ذلك
المشترك للانواع منفصلا فهو حد الجنس وعلى ذلك ايضا
يجب ان تطلب حدود الاجناس الاخرى القسيمة للجنس المحدود
فيسقط ما هو المشترك لها وما هو الخاص لكل جنس ويطلب المشترك
ويضم ذلك الاسم الى اسم الفصل الخاص فيكون حد ذلك الجنس
وكذلك الى اعلى الاجناس فهذا ما هو العاقل الموجب
الاسقاط المتسمات بعرفها وحفظها مع ذلك الى ان
آخر لا ما اذا اخذ ما من الحيوان وضمن الفصل الفرس وفصل الانسان

لكنا وقلنا حيوان ناطق وحيوان صاهل ثم حددنا الفصلين
ان نحد الحيوان بما يليق به لانه لم يبق الا اسم الحيوان فقط والاسم
ان احد ما الحيوان والحساس مع تعديد احدهما الحساس في الحد مرتين
مرة مصرحا ومرة مضمرا فلذلك حد ما الحيوان من جملة الجواب
والصحيح ان لم يلتفت الى ما هو مثل لفظ الحيوان او مثل لفظ الجسم
مرة اخرى بعد مرة ولم نعده بل سردنا جميع المحمولات
سردا كما في طريقة الحد والحد قد يلتفت الى الاكثار فيقول ان
العرض في الحاجة الى حد هذه المعاني كلها وحذف التقسيم لعدة منها
وعزله في رتبة مرة اخرى فاذا فعل هذا فقد ركب الحد
ولا يجب ان يظن بالمتقدم الاول انه يعرض له اكثر
الحد على طريق اخذ من اسفل لا قبل لما يسعى من الاوساط
كيف كان فانه لا يرى الا ان طريقه تركيب فقط بل يضيف الى ذلك
مراعاة الجنس ومراعاة المحمولات الاولية والاولية وذلك الفصل — الاولية م
بما يفضي به الى القسمة احيانا ومراعاة الترتيب بعد ذلك — وليس م
على الوجه الذي وجب **فصل في بيان طريق القسمة**
وما يعتد به في التحديد وكيفية ذلك وفصل طريقة
التركيب وما يعتبر فيه الوضوع في تحصيل الاسم — تحصيل
المركب ونقول ان القسمة وان كان ليس تعين
على الحد فهي نافعة في الحدود وذلك لان القسمة وان كان ليس [illegible] فان حد
منها اجزاء الحد اقتضابا بلا ترتيب فهي نافعة في التحديد من جهة
انه احد ما ان القسمة تدل على ما هو اعم وما هو اخص فتستنبط منه

من هذه كيفية ترتيب اخذ الحد فمن حصل الاعم اولا والاخص ثانيا
مثل ما لو حد الانسان حيوان ذو رجلين انيس لا ذو جناحين — حيوان انيس م
فان [illegible] الامر [illegible] فلذلك ذو رجلين حيوان انيس اولا
مثل [illegible] ذو رجلين بعد مثل [illegible] الحيوان فاذا قيل الحيوان
بعد ذلك فهو تكرار وسوء ترتيب واما اذا قيل حيوان اولا
ثم قيل بعده ذو رجلين لا بالفعل ولا بالقوة التي في الحيوانات
فاذا قيل ذو رجلين بعد الحيوان لم يكن حشوا واما ان القسمة
تدلك على [illegible] مع حس [illegible] تجعله حيث
لا يجب فتحرى ترتيب الفصول في التوالي حتى يكون ما يجمع
في الفصول مما يجمع من الفصول الا ما يجمع على توالها فلانه
منها في الوسط فاذا اريد ان يترك الحد من الانواع
الى الاجناس لم يطفر من نوع الى جنس بعيد بل الجنس القريب
منه ثم الى الذي [illegible] على الواجب كما
[illegible] الفصول الذاتية كلها فلا يبقى [illegible] الوليات
الداخلة في هذه الى الاوسط [illegible] فيكون قد
اخطأنا الفصول [illegible] طولا واعطينا ما ليس لها
عرضا فانه يمكن ان تقسم الجسم تقسيما ليس احدهما تحت الآخر
مثل الجسم ذي النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك
بالارادة وغير المتحرك مرة والى الحساس وغير الحساس
مرة فيجب ان يراعى هو ان القسمة عرضا كما روعي طولا لئلا
يفوت فصل من فصول ثم [illegible] الى فصول ذاتية متداخلة

او متوافقة والمتداخل مثل الماشي وغير الماشي في الناطق
وغير الناطق والمتوافق مثل الحساس وغير الحساس والمتحرك
بالارادة وغير المتحرك بها والقانون في مراعاة الوجه الثاني
والثالث حتى يحصل منه منفعة هو ان يكون القسمة بالذاتيات
المقومات للانواع وان يكون القسمة قسمة اولية للجنس وهو ما
مثل في القسمة التي يكون للجنس من طريق ما هو جنس مثلا ان يكون
ان يقسم الحيوان اولا الى الطائر والسابح والزاحف
والماشي ثم يقسم الماشي الى ذي رجلين وكثير الارجل والطائر الى
مفصل الجناح ومفصص الجناح فان مثل هذا قسم الحيوان اولا الى
مفصل وكذلك ان قسم الحيوان الى كثير الارجل وذي الرجلين فانه قسم
الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من جهة ما هو طائر او ماش محتاج
ان ننظر اولا ان الجنس هل يحتاج الى ان يصير له طبيعة واحدة على طبيعة
الجنسية حتى تقبل هذه القسمة او لا يحتاج بل هذه القسمة اولا تقوم
القسمة التي يكون لا … القسمة التي لها … وقسمت
قسمة اولية جمعت المقسوم والفصل ثم قسمت قسمة اولية اخرى
الى ان ينتهي الى ما لا ينقسم الا بالعدد ثم تعقب … القسمة
محمولات للنوع وبعضها اكثر … قسمة اولية
… ان تجتهد جهدك … قسمة اخرى اولية …
القسمة … وحدث قسمت … حتى يستوفي القسمة …
ليستوفي جميع المحمولات ويجب ان يكون الفصول المقومة …
وذلك في الفن الاول من … التعليم الاول لا المقسم … تقسيم

الجناح ومفصص الجناح فانه قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من جهة ما هو طائر صح

[illegible]

القسمة لا يحاذي يحد منه الى ان يعلم كل شيء … بعضهم او
او خلل او قسم المقسم قسمة … وجب ان يكون حد نوع
الانواع الاخيرة كلها بالفصل واخذ المحدود حدا … وجب
ان يكون حد … كل فصل للمحدود مع كل واحد من الاشياء الفعل
واذا لم نعلم كل فصل فما … الى الحد … لا يخالف الشيء فيه
عنه فهو مخالف له … او النوع … سقوط
للانسان والمخالفات … يحتاج كل الى فصل …
و… ان يكون المخالفات … كذلك
وكذلك … يحتاج ان تعرف … الشيء عن كل نوع …
كل صنف تحت النوع وان كان … لا بد منها
كلها وحيث … ليس كل … نوع
ان يكون الشيء مخالفا لآخر بالذاتيات … الفصول
الذاتية لا يوجب … الجوهر والحد والاشياء المتعرفة في
النوع الذي له الحد … ولا يبالي حين النوع
… الاختلاف بالعرض ولا يلتفت الى الاختلافات …
تحت النوع الذي تحده … والواحد … الفصول
… مثل الناطق وغير الناطق … الى المحدود وان … الطرفين
… الناطق حد … من كل نوع تحت
غير الناطق لا … الانواع التي تحت غير الناطق … انها
غير ناطقة ولا يحتاج ان تفصلها عن الثور وتحده والفرس وتحده
ولا يكون … الحدود … الناطق … ليس يمكن

وما ليس هو بعينه صح

التشبيه صح

ما يحده صح

والكلب وتحده صح

ان يقع في الباطن وعن الباطن معا وليس يمكن ان يقع متوسطا
فيهما لانه لا واسطة فيهما في جنس الحيوان وليس يمكن ان يجتمع
ما هو لسان وناطق يحدث عن الباطن بوجوه يحتاج ان يعرف وجوه
لا مصادرة فيها وانما يحصل لامثال هذه مساواة لم يحتج
ان يطلب فصلا لكل واحد من الانواع ويحتاج ان يراعى
في احوال القسمة الواقعة في امر التحديد اغراض منها احدها ان يراعى
ان يكون تحري القسمة واقعة في المهمات فان يكون بفصول ذاتية ان يكون جـ
للانواع ويحتاج ان يستعان بهذا الباب لمواضع المذكورة في
كتاب الجدل ما يحتاج اليه من ذكر مواضع من هذا التي حين او الشرٮ
فصل او ليس بوجد من ذلك كان ليس مبنيا على المشهور
السائرة ويستعان ايضا بالمواضع التي تدل على ان التي عرض مفهوم
لمهملة التي يتحرز من ان يكون القسمة بفصول عرضية والغرض الثاني انما
يستعان من القسمة الترتيب فانه هو في ترتيب القسمة اول يجعله
في ترتيب التحديد اولا فيحصل الاعم اولا والاخص ثانيا فان
تساوى في صلاح العموم والخصوص قدم ما هو بسبيله مادة واخر
ما هو بسبيله الخاصة فان لم يكن في هذا ذلك ان يقدم ايهما
شئت ونوجد الجانب والثالث ان لا يترك القسمة حتى
يبلغ الى الحد وان كان نوعا متوسطا او سبيل الى اخر القسمة
التي لا تحتاج التي ليس بعدها القسمة بالفصول المقصودة ان
ربما تحدد الانواع الاخيرة ثم قبل ذلك دالة حدث بالقسمة
او باي وجه كان جميع المحمولات الداخلة مما هو غير المشتركات

فيها المشابهة في انواع كثيرة ومن الخواص من يجمع نوع التحديد
الجنس وترتيبه اولا ثم اردفه بالفصول فانه يقع في يدك
شيء معقول لا كثرة فيه وطلبت المحمولات الجامعة التي لاجل
واحد من الكثرة من جهة ذلك وكنت الحد ثم
ما يخص واحدا واحدا فلم يكن شيء من المعنى مشتركا فاعلم ان
الاسم مشترك وان تلك الاشياء ليست متجانسة مثال
ذلك ان اردت ان تحد كبر النفس فعلت ان ينتقل
في الركبات فقصدت الموصوفين من الاشخاص بكبر النفس الناس ال
وطلبت محمولا لهم من جهة كبر النفس فوجدت انقياديس
الملك واخيلوس الشجاع واياس كل منهم يسمى كبير النفس
ووجدت ايضا ليسندروس الصالح وسقراط
الفيلسوف يوصفان بكبر النفس وطلبت الامر الموجود لهم
لواحد واحد منهم في الطبقة الاولى فوجدت واحدا انه لا يحتمل
الانفة من احتمال الضيم والاخر اغتاظ جدا لوقوع الضيم عليه
لاعتقاد المعارضة والاخر قاتل بسببه لطلب الثأر من ووقوع جـ
الضيم عليه الطبقة الثانية فوجدت واحدا منها بسيط ورد عليه
خبر عظيم فلم يعبأ به والاخر ورد عليه
عظيم فلم يعبأ به بسبب لورود عليه كان البحث
فاذا احد هذه خواص واحد واحد من الفرقة الاولى وجدتهم
قد بقي لهم شيء مشترك وهو فقد الاحتمال لوقوع الضيم اذا
وجدت خواص واحد واحد من الفرقة الثانية بقي لهم شيء

وهو مثل المبالاة بحرف الجر فان كبر النفس يقع على تلك
القوة بحد واحد وعلى هذه القوة بحد واحد وذلك الحد هو ما
يعم كل قوة بعد حذف العوارض الغير الذاتية لكبر النفس التي
تخص واحدا واحدا منهما اعني الى القوة الاولى والقوة الثانية وحذف
خاصة هذه القوة وخاصة تلك القوة لم يبق مشترك
فقط ثم لك ان كبر النفس حينئذ يعم الوجهين ولا معنى لحد ليس م
في اسم فقط ولا لذلك في مثل هذه ان يعترض التركيب
بل يقطع تلك العلل ويجد الاستحقاق بالبحث الا ما يعرض
للصنيع لفسادها وعن كبر النفس ليس كبر النفس لهما اسما واحدا كما يكون الحد
الواحد والبرهان الواحد الكلي واحدا الا للمتعارف بحرية
فان الطبيب يحد الصحة من حيث هي صحة كلية لا من حيث صحة
ومن هذا يعلم ان المعنى لا يتعلق بهذه المعنى وتلك المعنى بل بمعنى
الكلية الواحدة بمعنى واحد على شمول ليصححه واعلم انا اذا اسلفنا
في التحديد من الكتاب لم نأت من اصحابنا بمن يقع فيه
وجدته ايانا الى الغلط هو اشتراك الاسم الحقيقي فاذا ابتدأنا
من المفردات والمركبات تستعد من طرق المعنى الى الكليات
على نحو ما سلف في كبر النفس اشتباه الوقوع في اشتراك الاسم لان
فصل اشتراك الاسم في الكتاب اكثر ما كان الغرض المعدوم
في القياس والمصادرة عليه للقياس هو ان يكون مظهر المعنى
بالحقيقة لكن لا يكون المعدوم في الحد والمصادرة عليه للحد
هو ان يكون مظهر التصور الحقي وان يكون في غاية الوضوح وهذا الوضوح

الوضوح قد يشتبه الاسم المشترك ومن ثم يقع به الخلل اذا
اخذت من الحروفات الواحدة فانه اذا قيل لون شبيه الوحيده دل
بلون وشكل شبيه بشكل فانه ياتي من جانب الشبه الكمية
ان تغلط وتظن انه معنى واحد وخصوصا اذ يوهم العوارض
الذاتية بالكمية وبحاجة باب الكمية واما اذا اتي من جانب
الشكل او اللون نظرا الى شكل شبيه بشكل لكان ذلك الشكل
مساوي زوايا زوايا شكل آخر وتناسب اضلاعها
على التناظر نظرا الى لون شبيه بلون لكان ذلك لونا يشارك
اللون الآخر في الجنس مشاركة تكون افعالهما منها
واحدا او اخذ قبل لكاصلتين من الشبيهتين لم يبق شيء
مشترك فان وقوع الغلط من اتفاق الاسم وذلك حال
المحاذي في الصوت والمحاذي في الشكل كالراو مغني الراه سدا
في التحديد من الانواع ثم ركبها بعضها الى الظهور حد الجنس بعض م
الفصل وارجع الى الاحاطة فصل في الاغاليط
بقسمة الكل الى الاجزاء وتمام الكلام في توسط العلل
المتكررة من المتكثر وهي الخاتمة قال الشيخ
ان بعضهم على الاستنباط الامور التي توجد في الحدود والمعايير
من القسمة التي للكل الى الجزء في من الشرح للكل الى الاجزاء الذي م
مثل شرح الحيوان والنبات الى اجزائه الاولى كالاعضاء
الاولية الثانية كالاعصاب البسيطة الثالثة كالاخلاط
وكذلك الى جزء الاجزاء وليس ينبغي بعضهم على ذلك

فقط من ابن سامل اداكثر الاجزاء والجزئيات ابدا الكلي
يلزم كل واحد او كل عدة من المحمولات والعوارض فانه
اي الاجزاء يلزم اي الجزئيات واعلم انا كما استنبطنا من القسمة
ان الحيوان يجب بحكم الحس ان يكون ذي النفس كذلك استنبطنا
من التشريح ان الحيوان مركب من جوهر مستمسك وجوهر سائل
لوازم الجزئيات من الاجزاء مثل ان كل حيوان اقليم منفس وان
كل حيوان طاير منفس الجناح منفس ومنفس الجناح لا منفس وان
كل حيوان طاير منفس الجناح ذي قرن فلا اسنان له فكه الاعلى
وعلمنا ان ذلك لان المادة مصروفة في قرنه وكل حيوان ذي قرن
فله كرش لانه لا يجيد المضغ فيحتاج ان يكون لغذائه قبل وصوله
الى الجوف الباطن هضم ما وكل بهيمة لا رئة لها وامثال هذه
المستنبطات ونقلنا ما يقع في اعطاء اللم وان لم يكن كل ما
ذكرنا اعطاء علة تامة اذ لكنا حصلنا التشريح والتجربة ان
الكرش لم نجد لبني هو ذو قرن وذو رجل وكل ما له ذو رجل
او نجد لا يوجد لدى رجل آخر وكل ما له ذو قرن او كل ذو قرن
مثل الثور والاروى والماعز فله كرش فاذا قيل لم لهذا
الحيوان كرش جعلنا لانه ذو قرن وان قيل لم ليس له كرش جعلنا
لانه ليس له قرن كان هذا ما يعطي وجه ما في جواب لم وان
لم يكن فيه اعطاء العلة القريبة ولكن يحتاج ان ينتقل الى معنى
يلزم الى معنى بالذات حتى نجعله لازما لما هو حصر او اعم منه قريبا
كان المعنى المشترك خو ... من الخرف

الصلم لو كرش

الاروى الانثى من الوعول نهاية

للسلحفاة كالشوك للسمك والعظم للانسان وقد تتحد مسائل
كثيرة مسئلة واحدة على اختلاف اصناف الوحدة وذلك
لكون الحد الاوسط شيئا واحدا بالنوع مثل احتباس الماء
في الرئة وابرازها من الرئة والانجذاب للحلد للجمد ... فان
جميع ذلك قد يتحد لكون الشيء جمعه صورة الخلاء وعند
الاطلاق حديث المقاطيس والكهربا والمجمعة سببه واحد
وهو اشتعال الهواء فيشبهها اشتعال ... او كون الحد الاوسط
واحدا في الجنس مثل الصدا وقوس قزح فان الموسط فيها واحد
بالجنس وهي انعكاس المحسوسات لكن ذلك انعكاس صوت
وهذا انعكاس لون وقد تختلف مسائل مشتركة في شيء واحد
فلا تكون على الكمون الحقيقة مسئلة واحدة لان سببها الى ذلك
الموسط شيء واحد لكن هو لها اولا ... لذلك بعد ذلك ولكن
في الحكم تكون الاوساط مترتبة بعضها تحت بعض مثلا اذا سئل فقيل
لم صار النيل عند المحاق اشد سيلانا فقيل لان الشهر عند المحاق
يكون اشتاء فقيل لم ... مسئلة اخرى
الشهر عند المحاق يكون اشتاء فقيل لان القمر ينقص ضوءه
... معدوم ... ويكون ...
الجواب لان الشمس التي يعده الضوء ... بجانبه
الاعلى الذي ... كلها تحت سبب الحد الاوسط الاجماع
الا انها مختلفة في القرب والبعد ... مسئلة واحدة قيل ولكن
ان سئل سائل سؤالا داكثر الحدود الوسطى التي تقع

على الكسوف بأن يقال وهما متى توسط الارض بين القمر والشمس كسف
القمر ومثل كون الورق عريضا لانتشاره بحيث فانه سبب مساو للانتشار
وان كان بعيدا والعرب هو سرعة انغماس الرطوبة المائية
وهو ايضا مساو فيمكن ان يبين العلة بالمعلول ايضا كما بين المعلول
بالعلة ويصير البيان دورا فاما ان بينا علة ان القمر انكسف بعد
توسط الارض بينه وبين الشمس بعد الكسف وايضا بينه الصحيح
عرض الورق بسرعة ذبوله وبينا هذه السرعة بانتشاره فيها في عرضه
الورق وهذا دور ظاهر من جهة ان هذا البيان ليس دورا
ولا وجه البيان فيهما واحدا اما ان البيان ليس فيهما دورا فلذلك
لانه لا يخلو اما ان يكون الامران مجهولين فيكون ذلك الدور ولا كلام
في مثله وان بين التوسط الى الارض فعرف بحساب ان ثبت
توسط الكسوف لم يكن دورا الا ان يحاول اثبات التوسط من الكسوف
والذي يثبت التوسط كان الكسوف مجهولا وان بين الكسوف
مجهولا وان بين الكسوف بالحس ثم اثبت توسط التوسط لكن
دورا الا ان يحاول ... ظاهرا وكرناه واما ان كان كسوفا
هل هو بتوسط ما او بتوسط آخر لا ذلك بعينه هل هو كسوف او لا ذلك
الاول بعينه ليس هناك كالمثبت دورا واما يكون البيان في هذه
الاشياء دورا اذا كان مثلا الكسوف مجهولا وحيث التوسط
وهو مجهول اثبت الكسوف وبعد هذا ان التوسط يعلل بان
القمر الكسوف والكسوف فعلي فليس الان للتوسط الا بين
علة للكسوف فوجد في حد الكسوف على نحو يمكن وليس الكسوف

وان بينا علة ان القمر توسط الارض
بينه وبين الشمس ح ح ح

ان التوسط م

الكسوف علة للتوسط فليس يوجد في حده ونقول
انما قد يبين في شيء واحد بوساطة اسباب مختلفة تارة من
الفاعل وتارة من العنصر وتارة من الصورة وتارة من الغاية مثال
اما من جهة ان الانسان يجب ان يموت يبين العلة الفاعلة للموت
وهي الحرارة المفنية للرطوبة التي يتعلق بها الحياة وتارة من جهة
العلة المادية بان كل مادة موضوعة للكون فهي موضوعة للفساد وذلك
لانه اذا كان للشيء مادة لم يتعاصه ما ما لقه وكان ايضا هناك علة
لزم عنها تلك الهيئة فواضح ان يكون بتوسط المادة صالحا
لا يحتاج وجود الهيئة تلك بتوسط الفاعل ثم تلك بتوسطهما جميعا
لكن اذا توسط ايهما كان وحده بعرية القوة بتوسط الآخر لان
المادة لا تخرج الى الفعل الا بفاعل والفاعل في ذات المادة لا يفعل
الا في مادة فيكون الوسط التام وهو مجموعهما جميعا اما بالقوة واما
بالفعل فيكون كأنه مجموع ذلك هو العلة الموجبة للشيء وان كان فيها
علل مجموعة مثال ذلك ان يطلب ان القمر ينكسف لتوسط الارض
فقد يطلب السبب الفاعل للكسوف ويسمى القوة الموجبة
الفاعل من الكسوف او المتوسط اما ستر الا الضوء يحول
فيكون تمام الوسط احتياج الامر ستر وهو فعل الفاعل وقول
وهو حال الفاعل ان يطلب العلة من قبول القمر الضوء
وجعله كرة وهو من السبب العالي فلا يتم ذلك الا ان نضيفه
الى الشمس في وضع فيكون جميعه السبب الفاعل والقابل الكرة و
ان يطلب الغاية في ان قد تضمنت الفاعل والقابل فيه

من المقيد

والا لم يجب المعلول عند وجود الشرط لما كان الاوسط علة للاكبر
ولولا مكان المباشر الفاعل لما كان الاكبر علة لكل
النحو من الفعول فهو جزء الحجة لكون العلة الموجبة للنتيجة احدا
هو مجموع الحجة واما ان يجب ان يعطي الفاعل وحده مثل
عليه الا ان يعطي حامل دون حامل او دون [illegible] او ان يعطي مثل
ما للفعل والفاعل بالقوة والفاعل يعطا الفعل والفاعل بالقوة
وسائر الاقسام فامر ما ظل بل يجب ان يعلم من حال اعطاء
الاسباب الكثيرة حدودا وسطى انها تكون على وجوه لا وجهة
في الحقيقة لا ان اعطاء ما لم ينتهي الى مجموعها لم يكن [illegible]
نظر بسبب هذا العقل انه لا يكون ان يوسط في مطلوب واحد
الا سبب واحد وليس كذلك على الاطلاق بل على الوجه الذي
بيناه قد يوسط العلة لا لان العلة يجب ان يكون مساويا للمعلول
منعكسة عليه وهذا الذي اوجب الا في وجه واحد وايا
قصد في التعليم الاول وذلك الوجه الواحد ان يكون
الاوسط علة للاكبر مطلقا ويكون طبيعة الاكبر في نفسها معلولة
لطبيعة معينة فيكون حيث كان يكون معلولا لها اي اذا كان المعلول
علة واحدة واما الوجوه الاخرى فلان يجب عند ذلك في طبيعة
الواحدة كان قد يكون من اسباب كثيرة لحصول وجودها
مثل [illegible] في السحاب او طفو بارد والسحاب له طبيعة واحدة
قد يكون لها اسباب كثيرة مثل صعود البخار ومثل [illegible] الهواء
بعد ذلك الحرارة المسيرة من القلب في الاعضاء التي قد يكون

القلب

يكون لها اسباب اما اشتعال زوج او عفونة خلط او
اشتعال عضو واي هذه الاسباب جعلت حدودا
وسطى انتجت المعلول وهي اخص منه وليس لقائل
ان يقول ان عفونة الروح ليس سببا للحمى فكل [illegible] بالحمى
ان توضع عليه ليس المنتج للحمى والسبب له وذلك لان المحمول
في الكبرى ليس هو الحمى المطلقة كل حمى واما اذا اعطا الانسان
حيوان لم يعن ان الانسان كل حيوان بل حيوان ما فكذلك [illegible]
الحوليه ان يكون [illegible] اي حرارة كانت بل الحرارة على
الاطلاق وكذلك حال الانواع المتوسطة كل نوع [illegible]
لوجود جنس في النوع الذي دونه كالحساس [illegible] فلذلك ان
شرط ان العلة يجب ان يكون مساوية انما في البراهين [illegible] او كان
الحد الاوسط اخص من الاكبر لم يكن [illegible] بل يجب ان يعلم ان
الاسباب بعضها ما يدخل في الحد ذلك مساوية [illegible] كانت
مادة او فاعلا وبعضها يكون اخص من طبيعة الشيء [illegible] كان
فاعلا [illegible] لا يدخل في الحد لان طبيعة الشيء لا يعتبر من حيث هو هو
متوقف وجود تلك الطبيعة على وجود ذلك السبب [illegible]
غير متوقف في الوجود على وجود سبب بعينه من الاسباب
الخاصة [illegible] من حيث طبيعتها [illegible] في الوجود على
ان توجد عفونة الروح فقط بل ان كان سبب اخر كان فاذا
كان الاسباب التي هي اخص مع ان الاسباب مع انها
تعطي اللم للنتيجة ليست اسبابا مطلقة لطبيعة الحد الاكبر اذا كان مطلقا

وليس يكون السبب للحرارة
ان يسبب اي حرارة كانت

[illegible] الحد [illegible] الاسباب [illegible]
[illegible] الاكبر [illegible]

لا مضافا الى الاصغر الموضوع لكن قد سلف قبل ان من الحدود
الوسطى التي هي مثل ما هو علة للنتيجة فقط دون الاكبر مثل السوية
التي في الروح فانها علة لوجود الحمى في هذا البدن [illegible]
في هذا البدن لا لوجود الحمى على الاطلاق وقد يوجد ايضا العلل التي
هي اخص او عام لكان ذلك اللبس قد سقط لو يطلب المعلول
منعكسة عليه كانت هذه اخص مثل ان ذلك العام لا ان ما لم
ولا يجب ان لا يزال يوجد معها في العام عام اخر وذلك كحال
ما يعرض لعلة عام هو لها اول ثم لا وسط فيكون من جهة
ومعلول عام لا واسطة بينها اعني العلل مثال ذلك ان السحاب
وان كانت يجمع علله كلها في شدة تكثف الهواء العالي
فيكون مثلا العلل المطابقة للسحاب شدة تكثيف الهواء العالي
فان شدة تكثف الهواء العالي على البخار المتصاعد والثرد
ولا يجب ان يكون ما معها في شدة التكثف سبب عام اخر وان
كان يعرض [illegible] البرد والبخار [illegible] في السحاب [illegible]
والعلل المكثفة جدا للهواء العالي ما [illegible] وجد السحاب مما كان
من العلل هذه الحال اعني [illegible] في الحد فهي منعكسة

[illegible]

فصل في تحقيق ما اورده المعلم الاول
في معنى توسط العلل ومحاذاة [illegible] كلامه فيه
مع الايضاح فلنرجع الآن الى الوجه الذي يحتاج ان نتم عليه كلام
المعلم الاول لئلا يعرض الشكوك فنقول يحتاج ان نعلم
انه وان كان قد يمكن ان يحكم بالحد الاكبر الواحد ليس بمتوسط

يقول هو

بمتوسط ليس مثل ان يحكم به على حدود [illegible] الحد
ث والاخرى [illegible] ذلك لا يلزم اذا وضع المعلول الاعم موجودا
ان يوضع معه علة التي هي اخص [illegible] كانت والعكس لان
يوضع واحدة بعينها وان كان لا بد من ان يكون قد وجد علة ولكنه
لا كل علة وكيف لعل [illegible] بعض [illegible] ولكن ان يوجد
ما هو بخلاف هذا ان يكون العلة فيه لا يوجد للاشياء
الكثيرة الا وسط معه واحد مساو لها ولكن المطلق المسئلة بكلية
وعلته كله وتطلب ليس كلي له العلة اولا وان كانت لها كانت بجمعه
ما ساس ان جمود الرطوبة يوجد لاشجار شتى من التين والجوز
والكرم ولكن اولا لا يوجد لشيء عام لها وهو عرض الورق فيكون كل
عريض الورق وكل [illegible] الورق فان رطوبته تجمد واذا جمدت
[illegible] الطبيعة الماسكة [illegible] فيكون الانتثار
وهو الاكبر المعلول جمود الرطوبة هو السبب العلة عرض الورق هو الذي
له العلة اولا وليس الانتثار معلول جمود الرطوبة لا في [illegible] ولكن
وجوده في موضع ما ان هو معلول مطلقا وكان مثل هذا [illegible]
[illegible] معلوما [illegible] ولكن [illegible] المعنى
[illegible] في موضع [illegible] لوجوده مطلقا
[illegible] ان يكون [illegible] في حد الحكم [illegible]
لان العلل ههنا تحتاج ان لا يكون اخص من المعلول [illegible]
[illegible] الاكبر المعلول [illegible] الاطلاق بل علة
لوجوده في موضع موضوع [illegible] الموضوعات

يكون لامحة مختلفة الانواع وعدم صيانها صار العلة ليست لموضوع موضوع
بل لامر جامع فان مثل هذه العلة داخلة في الحد فهي حد مبدا البرهان
والاوسط في مثل هذا الموضع هو الذي يكون منعكسا لا في كل موضع
هذا الحد ليعم جميع المعلم الاول ولذلك ايضا في
في هذا المثال من جهة ان العكس الرطوبة ليست علة بالذات للانتشار
بل بالعرض واما العلة للانتشار هو الفعل الطبيعي فيها الانفتاش او الجمود
للرطوبة ايها كان فهو علة لعدم العلة الواصلة فهو سبب للانفصال
بالذات ولانتشار بالعرض بمعنى من الفعل الذاتي ثم قيل فلعلة سبب
هل يمكن ان لا يكون الشيء الواحد من العوارض المطلوبة البرهان في الكل علة واحدة
اي في مثل المعنى الجامع للموضوعات المختلفة لاني موضع موضع ثم قيل
اما العلة الخصيصة الذاتية للامر فلا يمكن لانها يكون حدا واحدا وبرهانا كما
او صحابا اما علة العكس كالعلامة والاعراض الغريبة فهو ممكن ان
يعلم ان يعني العلة التي هي علة في جميع الموضوعات وليس علة خاصة لموضوع
موضوع وكانه يقول ان مثل هذه العلة يكون مساوية للمعلول حتى ان المعلوم
الاسم واحد مساو واحد انما يحمل عليه لانه لا يمكن ان يوجد مساو واحد
الا ما اشترك الاسم حتى يكون مساو ماله وان كان المعنى حسنا للمعلومات
كانت العلة جنسية يعلل نوعه وان كان واحدا بالنسبة الى كثير كان
العلة كذلك يجد الحد الاوسط بعينه على جنسه الحد الاكبر فان كان الاكبر
مساو له كان ان يكون ثم حده وهو علة له بالذات معنى محصلا هو المطلوب
وان كانت العلة حدا هي علة معنى محصلا محصلا غير مبهم فيجب ان يكون
بما يحمل عنها معنى هو انه محصلا محصلا غير مبهم ولا مفترق بدل علة واحدة

واحد واولى كان يرد اذ حكم اعار لم يكن الاكثر محتملا والاوسط ليس
محتملا وان حصلت مثل الموضوعات مختلفة فيها مطلوب واحد
والمطلوب ولا معنى عام لها فان المسايل ليست كثيرة بل واحدة وكذلك
اذا اخذت لها حدود وسطى محصلة مختلفة ليست بالحقيقة كثيرة بل واحدة
لوحدة المطلوب فان الخصوصيات الملحقة بعد زال ويبقى العلة للمعنى العام
في ذلك الحكم بعينه مثل ابدال النسبة يختص العدد وهناك حد
اوسط آخر ويختص المقدار وهناك حد وسط آخر وانما هو ولا الحكم عام
لهم والحد الاوسط هو الشيء المشترك للحدود الاوسطى الماخوذ في
العلم المختلفة وهو المحمول المترتب المحمول عليه وذلك انه ولا الحكم
كما عرض للمثلث الاكثر بين الاصغرين ان حصصا يحصل واحد لذلك
عرض للاوسط ان حصصا فانه لم يكن الناس مثل ان الى المتشابهة
اللون وحده في الشكل وحده فليس يمكن ان يكون الحد الاوسط في
المطلوب في المسئلتين واحدا لوحدة الا بالاسم لان المتشابهة فيهما حد
بالاسم مختلفة الحد فان حد المتشابهة في اللون هو اشتراك في حس
الشكل مساوي الزوايا وتناسب الاضلاع ولو كان المتشابهة الا بالاسم
الاسم ولكن المشكل الاتفاق بالنسبة لكان الحد الاوسط كذلك كما يجب
في المسائل التي مطلوبها اشباه نسبية مشكلة مثل الصحيح والقوي والطبي
وعد ذلك فعدنا من هذا حال النسبة للحد الاوسط الى الحد الاكبر
في مثل هذا الباب واما نسبته الى الحد الاصغر فانه انما يكون منعكسا
عليه اذا اخذ بالحد الاوسط والعلة انه لا مثل عرض الورق هو
الحد الاصغر فيفعل كل شجر عرض الورق فانه اخذ ما هو له بما يحمل حد الاصغر

فمثل شيء من الانواع تحت الحد الاصغر الاول لم يجب ان ينعكس البته
مثل التينة والكرم فان انتثار الورق يكون عليهما كليا ثم مثل ما في الكلي
القاصر عليه لزائده ومن مثل ما كان ليس في كلها لمعنى آخر ولكن ليس
هناك ثم عاد المعلم الاول فاوضح ان وجب [illegible] المذكور حتى انه
قد يجوز ان يكون مثل كثيرة وهي مع كثرتها احسن من الجملة ويكون
على الشيء الواحد ولكن في موضوعات مختلفة مثل ان علة طول العمر اما
في الناس فو الاربع بعظم المرارة واما في الطير فيبس المزاج او
شيء آخر واما الشيء الواحد في نوع واحد فلا يجوز ان يكون مثل مختلفة في العلل
التي تعطى بالتمام على نحو ما علمنا في الصدر وتسائل ان يسأل ان اذا انعكس مع
الموضوع علة المحمول لم كان المحمول علة [illegible] مهما ينعكس على الموضوع
مثلا ان هذا السحاب ان كان من برد ومن تكثيف الهواء وسحاب
آخر كان من بخار ومن تكثيف هواء وفي احدهما علة تكثيف الهواء وهو البرد
وفي الآخر تكاثف البخار فانهما هو العلة الخاصة للسحاب الاول انما
هو العلة الخاصة للسحاب الثاني فالجواب ان الحاجة بالاول هو
الاوسط الذي هو البخار والحاجة بالسحاب المطلق هو الاوسط
الذي هو تكثيف الهواء وبالجملة فان العلل للموضوعات الخاصة هي
العلل الخاصة والعلة للموضوع العام هي العلة العام وقد عرفت
معنى هذا الخاص والعام في العلل واما اذا كان بين الطرفين وسائط
متعاكسة بعضها علة لبعض فالعلة للاصغر هو الاوسط الذي يليه
علة لوجود العلة التي تليها التي هي اوسط من المحمول ثم العلة للاكبر
في الاوسط من الاكبر وقد عرف الفرق بين علة الشيء وعلة الاكبر وقد

اعني البرد والثاني الاوسط

وحده فان الاول هو علة للشيء كما هو اوسط من الاصغر فهو اوسط
بالعلة للشيء والثاني هو علة الاكبر وحده وليس اعني بعلة الشيء هذا
الموضع علة التصديق بها بل علة وجوده في نفسها **فصل في**
في خاتمة الكلام في البرهان فقد تبين من هذا العلم بمبادي
البرهان يجب ان يكون اكد من العلم بنتائج البرهان فيما كان ان تشكك
ان قيل كما علم ولقوة واحدة او احدهما علم والآخر شيء آخر ولقوة
اخرى ثم لا يجب ان تكون موجودة فينا كما خففنا وبحث علينا منذ
ذلك الوقت فكيف يكون عندنا علم وكيف لا نفطن له حتى نستكملها بالنيس
يجوز ان يكون عندنا علم برهاني لا نعلمه فكيف علم انتج من البرهان
وان كنا نعلم ثم نسينا فمتى كنا نعلم وفي اي وقت نسينا وليس يجوز علمها
ونحن اطفال ونسيانا بعد الاستكمال ثم نستذكر بالعد مرة اخرى
عند الاستكمال ادمن الحق انما يكون غافل عن مبادي البرهان
اولا ثم انما نقتنيها ونحصلها فكيف نحصل مجهولا بغير برهان وان كان
برهان احتجنا الى مبادي قبل المبادي الاولى هذا خلف فلا سبيل الى
حل هذا العويص الا ان يكون عندنا قوة من شانها ان تعلم ما لا تعلم
ومعاونة اعوان تكون معونتها على جهة غير جهة المعونة في التعليم
وتلك الاعوان هي الحس الظاهر والحس الباطن الموجود في الحيوان
كله او اكثره فان الحس الظاهر وان وجد في الحيوان فان الحس الباطن حافظ
لما يؤديه الحس الى النفس ربما لا يوجد لكل حيوان وان وجد لكل حيوان
فربما لم يكن في بعض الحيوانات لفعله ثبات مثل حاله في الدود
والذباب والفراش الذي يغير من النار [illegible] ما فيه فيرجع اليها

ان / خففنا

كلية

م م

واما الحيوانات الكاملة فيشبه عندنا انا اذا احدث من المحسوس
مدة طويلة والحيوانات تجد بعدها الادراك الحسي
احدها صورة المحسوس مخلصة كخلقة الذئب للشاة
بها وخلقة المحسن الى الناس واما الحافظة لهذه الصورة
المحسوسة وتخزنها فهي الخيال وهي في مقدم الدماغ والثاني معنى
مثل مباعدة الذئب وموافقة المحسن وهذا القسم مما
لا يدركه الحيوان بالحس بل بقوة تسمى وهما كالعقل لنا
وتسمى وهما وتخزنه في قوة اخرى تسمى ذكرا وهي في مؤخر الدماغ
وهذه القوة الباطنة فانها في الانسان اقوى وحافظة قوة
الحفظ والذكر والوهم فالحس والوهم يوكدان بالكون في الحصول والقنية
في المصورة وهي الحافظة بالفكر ثم ان القوة المتقنة للعلوم
الاولى فيما تطالع هذه الاوهام الباطنة وتميز السمة والمخالف
وتنتزع عن كل صورة ما لها بالعرض ولحوقها بالذات فيحدث
فيها اول تميز صور البسائط ثم تركيب تلك البسائط بعضها
ببعض بقوة تسمى مفكرة وتفصل بعضها من بعض فيلوح لها
في تلك المتكثرات كثيرات فالعقل ادرك من معانيها شيئا
ان علمه لا يعلم ولا وسطا فكرة وخزنه مثل ان الكل اعظم من الجزء في
كم منها يعد بحكم التركيب والفصل من الحس على سبيل التجربة
وقد قلنا معنى التجربة فاذن الشيء الذي لا نعلمه هو المبادي
هو قضايا ان شاء نعلمها وهو التصور فان المبادي الاولى
الا ان لكل منها مبادي من جهة التصديق فلها مبادي من جهة

التصور واما مباديها من جهة التصور فيكتسب بالحس والتخيل والوهم
ما اكتسب الحس اي صورة المركب منها والعقل منها هو التصديق
تصور من حيث هي مركبة ومفصلة وبعد هذا التصور يعقلها بالذات
وهذا التصور احد مباديها وكان الحفظ ما كان للمحسوسات مشابهة
متكررة تلك التجربة ما كان يعقد المحفوظات مشابهة (متكررة ح)
فتكون هذا الوجه لنا ان العقل الكليات التصور والتصديق بها
لا يمكن ان يكون اقتناؤها بوجه غير جهة التعلم والتعليم ويكون
ان حصلنا بها عندنا لان بسائطها لم تحصل لنا بالحفظ فانا لما حكمنا باعتقاد
الواحد مما يحس والتخيل بسائطها على النحو المذكور ولاح له
بالعقل كليات تلك النسب بعد تحققها لذاتها اذ كان متصلا
بالعقل الالهي الذي لا يحصل من السعة واما سائر العلوم فتستفاد
ان كان بالتجربة واما بوسط او كان بحيث يتالف البسائط لا بعضها
التصديق فيكون الاكتساب من العلوم قد نسبتها بسبيل التحليل
وهو عندي ما يلوح البسائط للذهن وعدم الوسط والتجربة والاول
بينه بعضها بسبقه احد السببين هو الاول وقد نسبه المعلم الاول
فقال اجتماع صورة الكلي في النفس كحال اجتماع الصف في الحرب
فانه اذا وقف هزيمة من احد فصده آخر ووقف معه
ثم لحقهما ثالث واتصل الامر بحصول واحد واحد بعد واحد اصطف الصف
تاما فيكون الصف يحصل قليلا قليلا وكذلك المعلم في الصورة الكلية (ما)
ترتسم في النفس قليلا قليلا عن آحاد محسوسة واذا اجتمعت الكثرة منها
ارتسمت في النفس الصورة الكلية ثم قد فهمنا وذلك انه لان الذي يحس الجزئي

هو يحس بوجهها الكلي جاز الذي يحس مع الوحدة يحس بأنه لكن
مانوده عامة يؤدي الى النفس مع اطلالة الانسان منتشر
مخالطا لعوارض الانسانية لا انسانا صرفا ثم ان العقل يقشره ويبسط
العوارض فيبقى له الانسان المجرد الذي لا يعارض مع اختلاط
اختلاط ولولا الحس لم يمكن ادراك الانسان بوجه فاذن
لكان الوهم فيها في الحيوان لا تمييز بحاسة النوع الواحد
والنوع الآخر فلم يكن عقل ولا حس الصغر وذلك ان الوهم وان
كان الوهم اما ملتزما والعقل تبينا آخر وكذا اصطلاح
هذه القوة معا كل ضمنه الى آخر واصطلاح معا معنى كلما اتفق
وهذا المأخذ الطبيعي في ادراك النفس للامور الاولى المشتبهة
بالمأخذ الصناعي الذي دعوا اليه المعلم الاول اذ الحس
لمجرده وهو المركب وهذا مردود لان يدرك المركب قبل البسيط
اي قوة من قوى النفس فاما العقل ان للنفس قوة علامة بها
تكسب المجهولات بنظر وقوة عاقلة وقوة خيالية وقوة متفكرة
وقوة متوهمة ولا تعرض لها في القوى الباطنة قوة دراكة غير هذه
ثم الباطنة والمفكرة والمتوهمة لا تعدها ولا تحكم بها صادقا دائما
حتى يعدم منها قوة العقل ولا قوة العلم صالحة لهذا لانه كان مبدأ البرهان
لنفس تكسب بالبرهان فلذلك مبدأ العلم لا سائل بقوة العلم ثم
حتى قوة يصلح لهذا الا العقل فهذه القوة هي قوة العقل النظري
المجهول فيها وهو الاستعداد الفطري الصحيح واما المبدأ القبول
العلم فهو العقل بالملكة وسنعرفه في كتاب النفس وهذه القوة العاقلة

اي العقل الهيولاني والعقل بالملكة

والسيما

مع ...

ادراك مشتبهة

اما العقل فعلها الاول اذا اعتدل مزاج الدماغ فقوت
بالقوة المعقولة اعني الخيال والذكر والوهم والفكر فتمت الآلات
العقل واعلم ان النظر في المواضع المعينة من الفن الذي في الجدل
مع جدا في البرهان اذا تعقبت منه المواضع البرهانية ويمكن
منقول من هنا الى هناك فاذا وضع موضع برهاني
وليكن هذا تمام المقالة الرابعة
من الفن الخامس وهو كتاب
البرهان من كتاب
المجدل

في تاريخ ١٥ شهر شوال المكرم سنة ١٠٢٥ هجرية

بيد الفقير الى ربه الغني عبد المحسن بن عبد الرحيم القرشي
اصلح الله تعالى حالهما في دار الدنيا ودار القرار بحرمة النبي وآله الاطهار
صلى الله عليه وعليهم
اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن نوّر مكارم الاعيان وافضل الاكوان المتميز منه بعين
البيان وابدع من جنطة الزمان الذي هو نوع الانسان
بسطوع شروق البرهان من افق الجنان سيما نبيه المبعوث
الى الانس والجان المتفضل على سائر مفردات عالم الاكوان
الذي جاء بمجده ببرهيج الهداية والايقان وتمسك عزه كتاب
الحق والاتقان عليهم صلوات الملك المنان انقرض الدوى
الى الابد ما اوحى كذب النزاد وبعد فاعلم ايها الاخوان
وعمدة اهل العرفان الالباء انه على زمان متقدم شاهت
الرحمن سبحانه وزمان واداب انه قد قرأه على الشيخ الفاضل المحقق
على الوجه الاولى
الكامل السابق في مطالعة ادراكاته ابي عبد الرحيم الشيخ النبيل
مولانا عبد الجليل قدس سره منهج التدقيق والتنزيل وطريق التحقيق